



6298  
/ 51A



١٥٤

1981 OCT 1

# تحفة الطلاب

شرح

متن تحرير تنقيح الالباب

وفقه الامام الشافعي

لامام أوانه وعلامة زمانه شيخ الاسلام

ذكرها الانصاري

رضي الله عن الجميع وأتابهم البكان الرفيع آمين

﴿ وبهامشه تحرير تنقيح الالباب المذكور ﴾

متمم لفتح الباب إلى دار السلام

رجب - ١٤٠٠ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سيدنا مولانا قس قسامة الام شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الاعلام سيويه زمانه فريد عصره واولاه رين الامة والدين اسن المشككين حجة الماطرين محي سة سيد المرسلين أبو محي زكريا الانصاري الشفي رحمة الله وعسا المسلمين بركته

[illegible]

المهم والاعتماد على ما في الكتاب من أدلتها التمهيدية (على مذهب الإمام)  
 الجليلي عليه السلام (الشافعي رضي الله عنه) أي على مذاهب البسة من الأحكام في المسائل  
 مجازية من كتاب (المختصر فيه مختصر الإمام أبي زرعة العراقي) رحمه الله تعالى (السمي بتفصيل  
 الآداب) أي في (وضمنت إليه فوائد) جمع فائدة وهي كل مصلحة تترتب على فعل فهي من حيث أنها  
 تنجيه نفسه فائدة ومن حيث أنها طرف له تسمى غاية ومن حيث أنها مطلوبة للأفعل بأفعله على الفعل  
 تسمى غرضا ومن حيث أنها معتلة بذلك تسمى غلة غائية (يسر تهاذوا الآداب) جمع ليهو العقل (وأبدلت  
 غير المصديقه) أي المعتمد (وحذفت منه الخلاف وما عنيده) أي غنى غيره (روما) أي طلبا (لتيسيره  
 على الطلاب) لقلقه (وسميته تحريرا لتفصيل منصرف عالي الله تعالى) أي متعرضا له بالسؤال بجملة (أن يتنفع  
 بمطالب الترجيح) في المسائل (كتاب الطهارة)

هو لغة الضم والجمع يقال تسكتت خوفان إذا اجتمعوا ويقال كتبت كتابا وكتبا واصطلاحا اسم  
 لجهة مخصصة من العلم مشتقة على أبواب وفصول ومسائل غالبا \* والطهارة لغة النظافة والحلوص من الأدران  
 \* وشرا عر فعل حدث ونجس أو ما من معناه ما على صورتها كالتييم والاضمال المسنوع وتوحيد الموضوع  
 (الطهر) من مائع وجامد وغيرهما أربعة (ماء) في حدث وخبث وغيرهما كتجديد وضوء (وتراب)  
 في تيم وغسلات نحو كلب (ودافع) في جلد نجس بالموت (وتخلل) في خمر لأدلة تأتي وذكر التخلل  
 من زياتي وفي معناه انقلاب الدم الطيبة مسكا ولا ينافي ذلك حصر الجمهور للطهر في الماء لأن ذلك مقروض  
 في رفع الحدث وإنه الحديث شرطهما لاستفادة جواز الصلوات ونحوها وما هنا فيما هو أهم من ذلك  
 وأما استخراج الاستنجاء فليس مطهرا بل هو مخفف (فالماء الطاهر ما يسمى ماء بلا قيد) وأن شرح من بخار  
 الماء الملعى أو قيد لموافقة الواقع كماء السحرا أو تعبير سيرا بالطاهر الآتي وكذا كثيرا بظاهر محاور كمود  
 أو خليط لا غنى له عنه كطحلب أو تراب وملح ماء طراحيه على القول بأن التعبير شيء من الأربعة  
 مطلق وأما على القول بأنه غير مطلق مع جواز الطهر به تسهيا على العباد فهو مستثنى من غير المطلق  
 وفذا ونحتم ذلك في شرح الاصل بخلاف الحل ونحوه وما يذكر الامقدا كماء الورد وما تعبير كثيرا  
 بالطاهر الآتي فلا يظهر شيئا لقوله تعالى غشا بالماء وانزلنا من السماء ماء طهورا وقوله فلم نجدوا ماء فتيمموا  
 صعيدا طيبا والامر بالوجوب والماء صرف إلى المطلق لتأدبه إلى المهم فلو طهر غيره من الماتعات لعب  
 الامتنان ولو وجب التيمم لفقد (غيره) أي غير الماء الطهر من مطلق الماء شيئا لأنه إما (طاهر)  
 فقط (وهو) ثلاثة (ما استعمل) حالة كونه (قليلا في وضوء) من رفع حدث أو أواله غث (ولم يتنجس)  
 هو أولى من قوله ادا لم يتغير بالحاسة (أو) ما (تعير) بعيرا (كثيرا طاهر خليط) هو من زياتي  
 (للماء عنه غنى) وليس زارا وملح ماء طراحيه كزعفران (أو) ما (استخرج من طاهر) كماء ورد (و) اما  
 (نجس وهو) شيئا (ما اتصل به نجس) محسوسا (وهو دون القلتين أو) ما (تغير به) أي بالنجس  
 المتصل به ولو قلتيين فكثر بخلاف ما ادلعهوا ولم يتغير حسا أصلا ولا بظاهر خليط للماء عنه غنى وليس  
 زارا وملح ماء طراحيه بعيرا كثيرا فانه مطهر كما علم (والفان خسة رطل) تكسر الراء أقصع من  
 فسحا (بعدادي تقر يا) فلا ينحس باتصال نجس لحب إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خثا رواه ابن حبان  
 وغيره ومحموه وفي رواية فلا ينحس وهو المراد بقوله لم يحمل خثا أي يدفع النجس ولا يقبله وفي رواية  
 اذا بلغ الماء قلتين يقلل حذر والواحدة منها قدرها الشافعي أخذنا من ابن جريج الراي لها قرنين  
 ونصف من قرب الحجار وواحدتها لا يزيد غالبا على ما تقرر رطل بغدادى وهجر فتحت الماء المالحيم قربة قرب  
 المدينة النبوية ونما كات الخسة تقرر سالان ردا لقله إلى القرب وجل الشيء على الصف والقربة على مائة

على مذهب الإمام الشافعي  
 رضي الله عنه اختصرت  
 فيه مختصر الإمام أبي  
 زرعة العراقي المسمى  
 بتفصيل الآداب وضمنت  
 إليه فوائد من حيث أنها  
 تنجيه نفسه فائدة ومن حيث  
 أنها مطلوبة للأفعل بأفعله  
 على الفعل تسمى غرضا ومن  
 حيث أنها معتلة بذلك تسمى  
 غلة غائية (يسر تهاذوا  
 الآداب) جمع ليهو العقل  
 (وأبدلت غير المصديقه) أي  
 المعتمد (وحذفت منه الخلاف  
 وما عنيده) أي غنى غيره  
 (روما) أي طلبا (لتيسيره  
 على الطلاب) لقلقه (وسميته  
 تحريرا لتفصيل منصرف عالي  
 الله تعالى) أي متعرضا له  
 بالسؤال بجملة (أن يتنفع  
 بمطالب الترجيح) في المسائل  
 (كتاب الطهارة)

تقر يا

رطل قمر يب لا يحيد فيختبر في الجملة تقصير بطلين على الاشهر في الروضة وقيل تقص ثلاثة وقيل تقص  
قدر لا يظهر بقمعه تفاوت في التغيير بقصر معين من الاشياء المقيمة وبه جزم الرافعي وصححه النووي في  
تحقيقه (وهو) غير الماء من المائعات بنجس علاقة النجس وان بلغ قلالا وفارق الماء بانه لا يشق حفظه  
من النجس وان كثر بخلاف كثير الماء وقد كرت في شرح الاصل فوات من ارادها فليراجع (والتراب  
المطهر) أي تراب (لم يستعمل في فرض ولم يختلط بشئ) لقوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا أي ترابا طاهرا  
(وغیره) أي وغير المطهر من التراب (اماطاهر) فقط (وهوما) أي تراب (استعمل في فرض أو) ما  
اختلط بطاهر) كدقيق نم لو اختلط بما تنجس كل ثم خفف فهو مطهر (و) اما (نجس وهوما) أي تراب  
اختلط بنجس) قل التراب أو كثر (والدافع م) أي شئ (يزرع العسلات) أي فصلات الحاد وعموته  
بحيث لو تقع في الماء بعد ان دماغه لم يعد اليه اللبن والعسل كقرط وشب وشث بالثلث والموحدة (ولو) كان  
الدافع (نجسا) كدقيق طير فيحمل قولهم النجس لا يظهر على أنه لا يرفع ولا يزال فلا ينافي أنه يحيل  
ادافع حالة لازالة فيحصل بالنجس المحصل المقصوده به والاصل فياذكر خبر مسلم اذا دافع الاهداب فقد  
طهر وخبر في داود وغيره باسناد حسن أنه عليه السلام قال في شاة ميمونة لو احدثتم اهلها قالوا انها ميه فقال  
طهره الماء والقرط وقبس به ما في معناه (والتحلل) المطهر (انقلاب الخبر حلالا) مصاحبة (عين)  
دعت فيها وان قلت فمن شمس اى طل أو كسبه لمفهوم خبر مسلم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتخذ الخمر  
حلالا لا هذا ان (لم يقع فيها) أي في الخمر (عين نجسة) فان نجس تحللها عين وان لم تؤثر فيه أو وقع  
ه عين نجسة وان رعت قبل التحلل لم يكن مطهرا وقد بسط الكلام في ذلك في شرح المهج وغيره  
الظهارات) اخصة بالامهات الاربعة أربع (وصوه وعسل وتيم) وارالة نجس) بالمعنى الشامل  
للملحة وقد شرعت في بيانها بهذا الترتيب فقلت

(باب اوصوه)

هو نصح الواو بالفعل وهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة بحادية وهو المراد بها ونصحها ما يتوصأه  
وقيل بنصحها فيه وقيل ضمعا ميمما \* والاصل فيه لاجل آية ما أيم الدين آمنوا اداقم الى صلاة  
وحرصه لا يقل الله صلاة فغير ظهور وموحه الحدث مع القيام الى الله لالة أو نحوها (هو) أي الوصوه  
قسمان (عرض على الحدث) لآية اداقم الى الصلاة أي محدثين (وسه لتجديد) أي لتحديد (بعد)  
كل (حالا) ولو كما ملنا ليمس لحوض حاة لخرادام أجد باسناد حسن لولا أن شق على أمي لأمرتهم  
أي أمر ايتاح عند كل صلاة بوصوه ومع كل وصوه نسواك فان لم تؤد بالارل صلاة كره لتجديد (وغسل)  
راح) فتوصأ فله وضوا كاملا وقيل توصو غسل قدميه وذلك لخبر الصحيحين عن عائشة رضي الله  
تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم توصأ في غسله من الحناسة وصووه للصلاة زاد البخاري في رواية عن غسل رجليه  
م غسله بعد انسل قال في المجموع قال أصحابنا وسواء قدم اوصوه كله أو بعضه أو أخره أو فعله في أثناء  
الحمل فهو يحصل له الغسل لكن الاصل قدميه فالخلاف فيما هو في الأفضل (وعند ارادة الحبأ كلا  
ونوما أو وطأ) اراده (الحدث وما) للاتناع في الاولين ولللامر به في الاحسين رواه الشيخان  
في الاحمر ومسلم الباقية (وعند غضب) لورود الامر به (و) من (عنة) وكل كلام فيج والعرض  
منه تكبير الخطايا كما كتف في الاحار (و) من (مس مس) ومن جلله الحر من غسل ميا فله غسل  
ومن جهه ليتوصأ رواه الترمذي وحسه وقبس الجبل المس (ولعبرها) من رباتي كقراءة هرا  
أوحى ورواته ودرس علم ودجله مسجودا دان رقالة خطه امر رجعة وزياره هرا

والتراب المطهر ما لم يستعمل في فرض ولم يختلط بشئ وغيره طاهر وهو ما استعمل في فرض أو اختلط بطاهر ونجس وهو ما اختلط بنجس والدافع ما يزرع العسلات ولو تساو التحلل انقلاب الجرح لالعين يقع فيها عين نجسة والطاهر راب وصوه وغسل وتيم ونجس

(باب اوصوه) هو فرض على الحدث وسه لتجديد بعد صلاة وغسل واجب وعند ارادة الحبأ كلا أو نوما أو وطأ أو الحدث نوما وعسا حسب وعسا ميت ولعبرها

وزيادة سائر اجزائه وكثير في شرح الاصل في زيادة على ذلك (وقرؤوه) أي أركانه ستة (النية)  
 كان ينوي رفع الحدث أو التطهر بها والتطهر بها أو استباحتها غير الصحيحين إنما الأعمال بالنيات  
 وإنما لكل امرئ ما نوى ويجب قرنهما بأول غسل جزء من الوجه ويسن قرنهما بأول السان المقدمة على  
 غسل الوجه ليثبت عليها فان عزت قبل غسل الوجه لم يصح فم إن انفصل مع المضمضة أو الاستنشاق جزء  
 من الوجه بنية الوجه صح وكذا بغيره على الصحيح وعلى هذا يجب إعادة الجزء مع الوجه ذكر في  
 الروضة (وغسل الوجه) للآية السابقة وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت متهتي عليه طولاً وما بين  
 أذنيه عرضاً ويجب غسل شعره الأباطن كثيف الخارج عنه واطن كشيء على الرجل وعارضيه وإن  
 لم يخرجاه (و) غسل (اليدين) من الكفين والذراعين (مع المرفقين) بكسر الميم وفتح اللام أصح  
 من العكس للآية وللإتباع ورواه مسلم ويجب غسل ما عليه من شعر وغيره فان قطع بعض محل الفرض  
 وجب غسل ما بقى أو من المرفق فرأس عظم العنق أو فوقه نذب غسل باقي عنقه (ومسح بعض الرأس)  
 من نثر أو شعر في حذمان لا يخرج عنه بل للآية وفي رواية مسلم أنه ﷺ توضأ فمسح بيمينته وعلى  
 عمامته فدل ذلك على الاكتفاء بمسح بعض الرأس لانه المفهوم من المسح عند الاطلاق ولم يقل أحد وجوب  
 حصوص الناصية (وغسل الرجلين مع الكعبين) من كل رجل وهما العظمان الساتتان من الجانبين  
 عند مفصل الساق والقدم وذلك لاسم في غسل اليدين والمراد بان ذلك فرض اذا لم يصح على الخفين  
 أو أن العسل أصل والمسح بدل (والترتيب) في أفعاله كذا ذكر غير النساء بإسناد صحيح أنه ﷺ قال  
 في حجة ابدؤا بما بدأ الله به والعبدة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فوتركه ولسوا لم يصح له الامراب  
 (وسننه) عرضاً كان أوسطه (الولاء) خروجاً من خلاف من أوجه بان يغسل العضو الثاني قبل أن يغسل  
 الأول مع اعتدال الهواء والزمان والمراج واذنالت فاعبره بالاخيرة ويقدر المسوح مغسولاً وإنما لم  
 يجب الولاء لظاهر الآية ولما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه توضأ في السوق الاربع لم يهرح في طرفة  
 فدخل المسجد ثم مسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى وأما خبر أبي داود أنه ﷺ رأى رجلاً  
 يصل في طهر قدميه لعة قدر البرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة ضعيف (وقد يجب)  
 الولاء (لعارض كهيئة وقت) وسلس (والترسمية) عند غسل الكفين للامرها وللإتباع في الآخر  
 الصحيحة والصارف للامرها وفي البقية عن الوجوب مارواه الترمذي وحسنه أنه ﷺ قال للاعرابي  
 توضأ كما أمرك الله وليس فيها أمر الله شيء من ذلك وأما خبر لا وضوء لمن لم يسم الله عليه فضعيف أو  
 محمول على الكامل وأقلها بسم الله أو كلها بسم الله الرحمن الرحيم فان تركها أوله ولوعدا سنتي في أماته  
 فيقول باسم الله أوله وآخره (وعسل الكفين) هو أوضح من قوله اليدين وذلك للإتباع رواء الشيخان  
 سواء يتيقن طهرهما أم لا (فان شك في طهرهما كره محسبهما في ماء قليل قبل ثلثيت) لصلهما وهذا  
 من زيادتي وذلك لخبر مسلم اذا استنظ أحدكم من نومه فلا يعمس يده في الماء حتى يصبها ثلاثاً فانه  
 لا يدري أين بات يده أشار بما علله الى احتياجه نجاسة اليد في اليوم كأن تقع على محل الاستنجاء بالخجر  
 لانهم كانوا يستنجون به فحصل لهم التردد وألحق بالتردد بالنوم التردد بعينه ولا تزول الكراهة الا  
 بصلهما ثلاثاً لمخبر السابق وخروج بالقابل الكثير فلا يكره غمهما فيه (والمضمضة والاستنشاق)  
 للإتباع ورواه الشيخان وأما خبر تمضمضوا واستنشقوا فضعيف لو صح حمل على اللب وأقلهما  
 إيصال الماء الى الفم والالاف ولا يشترط ادراكه وبج من الفم وتثني من الالف ولا يجدي بالفلس الى الحيشوم  
 (والمبالغة فيها لمطهر) للامرها في خبر التولاني بان يبلغ الماء في المضمضة أقصى الحك ووجهي  
 الاسنان والثلاث وسن اسرار الاصم عليهما وجع الماء وفي الاستنشاق أن يصعد الماء بالنفس الى

\* وغروضة النية وغسل  
 الوجه واليدين مع  
 المرفقين ومسح بعض  
 الرأس وغسل الرجلين  
 مع الكعبين والترتيب  
 \* وسننه الولاء وقد  
 يجب لعارض كهيئة  
 وقت والترسمية وغسل  
 الكفين فان شك في  
 طهرهما كره محسبهما  
 في ماء قليل قبل ثلثيت  
 والمضمضة والاستنشاق  
 والمبالغة فيها لمطهر

الخيشوم وخرج بالنظر الصائم ولم يستغل فلا تسب في الحيلة فيها بل تنكروا (وجعلها ثلاث غرف)  
 يغمض ثم يستنشق من كل منهما الاثناع رولة الشيخان وهذا أفضل من الجمع بينهما بفرقة  
 يغمض منها ثلاثا ثم يستنشق منها ثلاثا أو يغمض منها ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثمانية وثلاث  
 وأفضل من الفصل بينهما يستغرف يغمض ثلاث ثم يستنشق ثلاث أو بفرقتين يغمض بالاولى  
 ثلاثا ثم يستنشق بالآخرى ثلاثا وإن كانت السنة تأدى بالجمع (والاستنثار) غير مسلم ما منكم من  
 أحد يغمض ثم يستنشق فيستنثر الاثرت خطايا وجهه وخياشيه ويحصل ذلك بأن يخرج بعد  
 الاستنثار ما في أنفه من ماء وأذى ويسن ذلك بأصبع اليسرى (ومسح كل الرأس) الاثناع رواه  
 الشيخان والسنة في كيفية مسحه ان يضع يده على مقدمه ويلمص مسحته بالآخرى وإبهاميه على  
 صدفيه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما الى المبدأ ان كان له شعر ينقلب والا فليقتصر على الذهبان  
 لم يرد نزاع ما على رأسه من عمامة أو غيرها مسح ما يجب من الرأس ونعم على ما عليه (و) مسح (الاذنين  
 طاهرا واطنا بماء جديدا) لا بل الرأس للاثناع رواه البيهقي والحاكم ومصححه (وادخال مسحاته)  
 تكسر الموحدة (في صاخيه) ثم يديرهما على المعاطف ويمر إبهاميه على ظهورهما ثم يماص كفيه وهما  
 مائلتان الالذنين استظهارا وذكر في شرح الاصل زيادة على ذلك (وتخليل شعر كفيف من خة  
 وعارض) وإن لم يخرجها عن الوجه (وخرج عن الوجه) للاثناع في اللحية رواه الترمذي ومصححه  
 ويقاس بها غيرها ما يدخل أصابعه من أسفل اللحية مثلا بدقريقها وذكر العارض والخارج من  
 رياتي (و) تخليل (أصابع اليدين بالتشبيك و) أصابع (الرجلين) من أسفلهما (يخصر يده  
 اليسرى) مبتدئا بخصر رجليه اليمنى خاتما بخصر اليسرى والاصل في ذلك خبر لقيط بن صبرة أسغ  
 اوضوه وخلل بين الاصابع رواه الترمذي وغيره ومصححه وقول بالتشبيك من زيادتي (والثنية  
 والثالث) لغير مسلم أنه عليه السلام توضأ ثلاثا ثلاثا وروى البخاري أنه توضأ مرة وتوضأ مرتين  
 مرتين والافضل اثنتي في الفصل والمسح والتخليل والتذكير والتسمية (والتيامن) في أعضاء  
 لوضوه وكذا في كل ما هو من باب التكريم كفصل وليس ثوب ونعل وخف وسراويل ودخول  
 مسجد والبسار اضد ذلك كما يتخذ واستعجاء وخروج من مسجد لانه عليه السلام كان يحب التيامن في  
 تنعله وتزجله وطهوره وفي شأنه كله رواه الشيخان وروى أبو داود بإسناد صحيح عن عائشة قالت  
 كانت يد رسول الله عليه السلام التي يطهروه وطعامه وكانت اليسرى لحلائه وما كان من أذى (الافى الكفين  
 أول اوضوه والحدين والاذنين وحاشي الرأس لغير نحو أقطع) فيطهران معا لانه أهون أما نحو الاقطع  
 كمن حلق يده واحدة فيسن له التيامن مطلقا بحيث يسن التيامن بكراه التيسر وذكر جابى الرأس  
 ويحوى من ريدتي (والوجه بقية) في وضوئه لانها أشرف الجهات فان اشبهت عليه القاييس نذب  
 اخرى (والحوسم) جعل لا يسهل فيه (رشاش) من الماء (ووضع الاواء الواسع عن يمينه) ليسهل  
 دخول منه (و) وضع (الصيق) كالاربع (عن يساره) ليسهل أخذ الماء منه في يمينه (وترك  
 لاسمائه في اليد عليه لانها تره لا يلق بالمعتد فهي خلاف الاولى أما الاستعاذة في غسل الاعضاء  
 في كبره وفي احضار الله لائسها ولا يقللها خلاف الاولى لثوبتها عند عليه السلام في مواطن كثيرة  
 (الاستغفار) لا تسعة مطلقا بل قد تجب ولو بأجرة المثل الفاضلة عن قضاء دينه وعن كفاية  
 موعودته وثبته وسأد بيقى لى الحج فان لم يجد صلى وأعاد وتعمري بالعلماء عن أهم تعبيره بالضرورة وادا  
 استعان عن يصعله (بقية المعين) بها (عن يساره) لانه أهون وأمكن وأحسن في الادب (والسداة  
 في غسل اوجهه بالاه) الاثناع ولانه أشرف لانه محل السجود (وفي اليدين والرجلين بالاصابع)

وجههما ثلاث غرف  
 والاستنثار ومسح كل  
 الرأس والاذنين طاهرا  
 واطنا بماء جديدا  
 وادخال مسحاته في  
 صاخيه وتخليل شعر  
 كفيف من خة  
 وعارض وخارج عن  
 الوجه وأصابع اليدين  
 بالتشبيك والرجلين  
 بخصر يده اليسرى  
 والثنية والثالث  
 والتيامن الافي الكفين  
 أول اوضوه والحدين  
 والاذنين وحاشي الرأس  
 لغير نحو أقطع والتوجه  
 للقبلة والجلوس بحر  
 لا يسهل رشاش ووضع  
 الاواء الواسع عن يمينه  
 والصيق عن يساره  
 وترك الاستعاذة  
 لغير عقاب المعين عن  
 يساره والسداة في  
 غسل لوجهه بأعلاه وفي  
 اليدين ولرجليه  
 بالاصابع

لا يترقى ولا يكتف ولا ينجس ولا يذوق الا باليدين الا بالاصابع الاولى من تعبدها فيها بالسكينة  
 (وفي الرأس بمقلبه) وتقسيم يدين كيفية مسحه (وترك التنفض) لانه لان النقص كالنبتى من العبادة  
 (و ترك (التشفيف) من بلل الماء لانه اثر عبادة (بلا حاجة) من زيادتي فان كان ثم حاجة كبرد  
 والتساق ينحس فلا ينس تركه (وان يقول آخوه) أى الوضوء (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبب حالك اللهم ومحمدك  
 أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب إليك) لغير مسلم من وضوء فأحسن الوضوء ثم قال أشهد أن لا اله  
 الا الله الى قوله ورسوله فتحته ابواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء وزاد الترمذي عليه ما بعده الى  
 المتطهرين وروى الحاكم الباقي وصححه وهو من زيادتي وكذا قولى (وغيرها) أى غير المذكورات  
 كآياته بالذكر المذكور متوجه القليلة كإلى حالة الوضوء وكالسواك والنية من أول سنن الوضوء كإسراء والجمع  
 فيها بين القلب والمسان والذالك والطالة الفرة والتحجيل وغسل التزمتين مع الوجه وموضع التحذيف  
 والصنغ (ومكروهاته الاسراف) في الماء ولو بسط نهر لحر أن يداود باسناد صحيح عن عبد الله بن مغفل  
 قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لانه سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في الطهور والنعاء (وإن يادة على  
 الاث والقص منها) لغير أي داود وغيره وهو صحيح أنه ﷺ وضوءاً ثلاثاً ثلاثاً ثم قال هكذا الوضوء  
 فمن زاد على هذا أوتقص فقد أساء وظلم وذكر كراهة القص من زيادتي وكراهته من حيث الاقتصار  
 على الغسلة الثانية فلا ينافي كونها ست في ذاتها (وغيرها) من زيادتي كالاستياك للصائم بعد زوال الوضوء  
 للحنث بماء راكد ولو كثيراً لا يغفر كالفصل لا غسل الرأس فلا يكره لانه الاصل اذبه تحصل الطافة  
 بخلاف غسل الخف يكره لانه يبعثه بإفانته (وشرطه كون الماء مطلقاً) عند المتوضئ فلا يصح الوضوء  
 بمسح (والاسلام) فلا يصح من كافر لانه عبادة وليس هو من أهلها (والتمييز) فلا يصح وضوءه غير  
 المميز كطخل وحنون لذلك (وعدم الثاني) من نحو حيف ومن ذكر حال الوضوء لانه ادا طرأ على الوضوء  
 أطلعه فاصح مع وجوده فتعيرى بذلك أعظم من اقتصره على عدم الحيف والنفس (د) عدم (الحائل)  
 بين الماء والمسح والمسح كشمع وعين حبر وحناء بخلاف أثرهما (ودخول الوقت في وضوء دائم  
 الحدث) كاستحاضة فلو توضأ قبل دخوله لم يصح لانه طهارت ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت (وغيرها) من  
 زيادتي كحرفة كيفية الوضوء كظيره في الصلاة ودولم النية فلو قطعها في أثناء الوضوء احتاج في قبضة  
 الاعضاء الى تجديدية

#### (باب الأحداث)

هي جمع حدث والمراد به عند الإطلاق كإهنا الاصفر غالباً وهولفة الشئ الحادث \* وشراً يطلق على أمر  
 اعتارى يقوم بالاعضاء بمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص وعلى الاسباب التي ينتهي بها الطهر وظى  
 المع المترتب على ذلك والمراد هنا الثاني وتعمير الاصل باسباب الحادث يقتضى تفسير الحادث بغيرا ثانی الا أن  
 تجعل الاضافة بيانية (هي) أربعة (خروج غير منه) الموجب للغسل أى المتوضئ الى الواضح عينا كان  
 أو يحاطاها أو نجس اجافاً أو رطباً معتاداً كبول أو نادر كدم انفصل أولاً (من فرج) ذرا كان أو قبلاً  
 (أو) من (تقب تحت معدة والفرج منسد) لآية أوجاه أحد منكم من اهاط واقيام لثقب المد كور مقام  
 المسد والعاطف المكان المظلم من الارض تقضى فيه الحاجة سمي باسمه الخارج للجاوزة وخروج بالثقب  
 المد كور خروج شئ من ثقب فوق المعدة أو فيها أو محاذها ولومع انسداد الفرج وأختها مع افتتاحه فلا تقض  
 به لانه في الاحيرة لا ضرورة الى مخرجه وفيما عداها بالتي أشبه اذ ما تحيله الطبيعة تلقبه الى أسفل وهذا في  
 الانسداد العارض أما الحلق فينقض مع الخارج من الثقب مطلقاً والمنسد حيث لا كمنوز اند من الحش  
 لا وضوء بمسه ولا غسل بإبلاجه ولا بالإبلاج فيه قاله الماوردي والمعدة مستقر الطعام من المكان المنخفض

وفي الرأس بمقلبه وترك  
 النفس والتشفيف بلا  
 حاجة وأن يقول آخوه  
 أشهد أن لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له  
 وأشهد أن محمدا عبده  
 ورسوله اللهم اجعلني  
 من التوابين واجعلني  
 من المتطهرين سبب حالك  
 اللهم ومحمدك أشهد  
 أن لا اله الا أنت  
 أستغفرك وأتوب إليك  
 وغيرها \* ومكروهاته  
 الاسراف والز ياتعلى  
 الثلاث والنقص عنها  
 وغيرها وشرطه كون  
 الماء مطلقاً والاسلام  
 والتمييز وعدم الثاني  
 والحائل ودخول الوقت  
 في وضوء دائم الحدث  
 وغيرها

#### (باب الأحداث)

هي خروج غير منه  
 من فرج أو قب تحت  
 معدة والفرج منسد

فتح الصدر الى السرة والرد بها هاتما البهمة الملوحة للغسل فلا تقض به كان اخي بمجدو نظره لانه  
أوجبا أعظم الاسرى خصوصه فلا يرجع ادنو بما يعموه ودخل في غيرته المذكور من غيرته ومنه غير  
لموجب الغسل بان استدل به من خرج فينقضان فتصير بينه وان احتج لتقيده بماض اولى من تعبيره بانى  
وتصيرى بفرج اولى من تعبيره بأحد السيليين اذ لا انسان ثلاثة تسبل اثنان القبل وواحد للرد ولانه قد يكون  
له اكثر من ذلك كما خلق له كران عاملان (وغلبة على عقل) بجنون أو اغشاء أو نوم أو غيرها الخبرا فى  
داود وغيره العيان وكاه السهفن نام فليتوضأ وغير النوم معاذ كرا بلغ منفى التهلوال الذى هو مظنة خروج  
شئ من الدبر كما تحجر بها الخرافا سه الدبر وكاهه فحافظه عن أن يخرج منه شئ لا يشعر به والعيان كناية  
عن اليقظة وخروج الغلبة على العقل أى التمييز للناس وحديث النفس وأوائل نشوة السكر فلا تقض بها  
ومن علامات الناس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه (لا) الغلبة عليه (بنوم يمكن مقعده) أى اليه  
من مقره من أرض أو غيرها ولو محتجبا أى ضاماطه وساقية بهامة أو غيرها فلا تقض لخبر مسلم عن أنس  
رضي الله عنه كان اصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصفون ولا يتوضؤون حل على نوم الممكن جمعين  
الاخبار ولانه حينئذ أمن من خروج شئ من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريح من قبله لنسوته ولا تكفين  
لن نام على قفاه لمصاق مقعده بمقره (ومس فرج آدمى أو محل قفله) ولو صغيرا أو ميتان نفسه أو غيره محمدا  
أوسهوا قبله كان الفرج أو دبر اسليا أو أشل متصلا أو منفصلا (بطن كف) ولو ثوباء لخبر من مس فرجه  
فليترضا رواه الترمذى وصححه ومس فرج غيره أحسن من مس فرجه لهسكه حرمه غيره ولانه أشهى له  
وعن القطع وهو من زباني في معنى الفرج لانه أصله وخروج بالآدمى مس فرج البهيمة فلا تقض به اذا حرمه

(بَابُ الْغَسْلِ)

هـ في وجوب ستره وتحريم النظر اليه ولا تعبد عليها وبطن الكف غره كروئ الاصابع وما بينها واخصص  
 الحكم بطنها وهو تركه مع بطون الاصابع لان التلذذ انما يكون به ونحوه بان حان في صحيحه اذا أفضى  
 أحدكم يده الى فرجه وايس بينهما ستر ولا يحجب فليتوضأ اذا افشاء باليد لغة المس بطنها فيتعديه باطلاق  
 المس في بقية الاخبار والمراد بفرج المرأة النافس ملتقى شفرها على الخنثى والدير ملتقى منفذها وبطن  
 الكف ما يستعرضه احدى الزاحيتين على الاخرى مع تحامل يسره (وتلاقى بشرتي ذكر وأُنثى) ولو  
 خسيا وعسوا محمداً كان التلاقى وسوا يشهوة أودعها بغضوسلم أو أشل لأية أو لا تستم النساء إلى ستم  
 كما قرئ به لا جاعتم لا تتخالف الظاهر والمس الجنس باليد وبغيرها أو الجس باليد وألحق غيرها بها وعليه  
 انتهى والمعنى في الغرض به أن عظمت استند مشيت شهوة وسواء في ذلك اللامس والملموس كما أومهه التعبير  
 بتلحاقاً لاشتراكهما في التمس كاستدرك في التلذذ الجماع والبشره تظاهر الجلد وفي معناه اللحم كالحم لاسنان  
 وخرج بها الحش ولو رقيقة والشعر والسن وانظر اذا لا يلدن بنفسها وبذكر وأُنثى الذكران والانثيان  
 واخبايان والحش وبذكر وأُنثى والجماع لا تنماء مظنة الشهوة (تكبر) أي مع كبرهما بان بلغا حد  
 الشهوة وان امتلح لم يحرم ونحوه كستره بظنهن بخلاف تلحق مع الصغر الذي لا شهوة معه فلا ينقض لا تنماء  
 مظنه وبذكر من غير زنى لا يفتى بشرته ذكر وأُنثى (محرم) له ينسب أو رذاع أو مصاهرة فلا

**وقد**

فأقدها (بفرجا) قبل الإتيان واليمين يثبت أو يهتبه وتعتبر بزمان كذا أولى من قوله أنزال ما هي أو  
 التقاء الختانين (وموت) لمسلم غير شديد لمسايا في الجنائز (وحيض) آية فاعتزلوا النساء في  
 الحيض أي الحيض (ونفاس) لأنه دم حيض مجتمعت (ونحو ولادة) من القاء حلقه أو مضغة ولو بلا  
 بل لأن الولد ونحوه متى سقط ويصير في الموضع من هذه الثلاثة وخروج المني الانقطاع والقيام إلى  
 الصلاة أو نحوها (ونجاسة بدن أو بهته واشتبه) عليه تنزيها عنها ولتصح صلاته وتعتب في ذكر  
 هذا الأصل ولم يذكره الأكثر لأنه ليس موجبا للفعل بل لإزالة النجاسة حتى لو كسها جلده  
 حصل الفرض (وفرضه) أي ركنه شيان (الثنية) لماصر في الوضوء كأن ينوي رفع الجنابة  
 أو الحيض أو النفاس أو غسل الميت أو الغسل الواجب لكنها لا تجب في الغسل من الموت والنجاسة لأن  
 المقصد منه النظافة وهي لا تتوقف على نية و (تعميم) ظاهر (البدن) حتى ماتحت القلفة من الألفاف  
 والشعر ولو كشفها (بالماء) ويتساع ما بين القدمين إلى على الشمرات ويجب تنقض الصفات أن يرسل  
 الماء إلى باطنها الأبالهض (وسننه للتسمية) أوله كما في الوضوء (وغسل الأدي) كخطا ونجس  
 (الوضوء) وتقدم بيانه مع دليله في بابيه قال الرافعي ولا يحتاج إلى أفراد هذا الوضوء بنية ناه على  
 اندراجها في الغسل قال في الروضة قلت المختار أن من مجردت جنابته عن الحدث نوى بوضوءه سنة  
 الغسل وإن اجتمعا نوى به رفع الحدث الأصغر (والثنية والتثليث) وهو أفضل كافي الوضوء فيغسل  
 ويدك رأسه ثلاثا بعد تخليه في كل مرة ثم شق الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا (والتهليل) للشعر والأصابع  
 بالماء قبل أفاضته ليكون أبعد عن الاسراف في الماء (والبداءة بالشق الأيمن) لدمر في الوضوء  
 (و) البداءة (بأعلى بدنه) للأخبار الصحيحة ولأنه أبعد عن الاسراف في الماء (ولذلك) لما  
 فصل إليه يده من دمه خراجا من خلاف من أوجب ولأنه أقرب للبدن (وتوجه القلب) وكونه بمحل  
 لآنيته) فيه (رشاش) كما في الوضوء (والستر) في الحلة محافظة على ستر العورة أما بحضرة الناس  
 أي الذين يحرم عليهم نظر عورة المقتسل ولم يفضوا إصهارهم عن النظر إليها فيجب الستر (وجعل  
 الأمانه الواسع عن يمينه والضيق عن يساره وترك الاستعاة الاعتر) لماصر في الوضوء وإذا استعان  
 بمن يصب عليه (فيكون المعين عن يمينه) بخلاف ماصر في الوضوء (والشهادتان) المتقدمتان مع  
 ما بهما في الوضوء (آخيه) أي آخر الغسل (وغيرها) من زيادتي كالمضمة والاستشاق بل  
 يكره تركها وترك الوضوء كما ذكر في المجموع مع زيادة ذكرتم في شرح الأصل (ومكروهاته ومكروهات  
 الوضوء) وتقدم بيانها في بابيه وتعتبر بذلك أهم من إقصاره على الاسراف والزيادة (وشروطه شروط  
 الوضوء) وتقدم بيانها في بابيه وتعتبر بزمان كذا أهم مما عير به (لكن يصح غسل نحو حاض) كنفاء  
 (لنحو إحرام) نسك من حج أو عمرة كدخول مكة لأن المقصود منه دفع الرائحة الكريهة للاجتماع  
 ونحو الثانية من زيادتي (و) يصح (غسل كتابية ومجنونة من نحو حيض) كنفا (لتحل لمسلم)  
 من زوج أو سيد أي لو طهه وإن أننى الإسلام والتجبر للضرورة وقد تسكمت على وجوب النية مع زيادة  
 في شرح الأصل وغيره (ويحرم بالجنابة صلاة) ولو نفل للإجماع ولخبر الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم  
 إذا أحدث حتى يتوضأ إذ متضاها حرمها بالحدث الأصغر فبالأكبر أولى (الافانق الطهورين فيصلى  
 الفرض) دون التعلل لحزمة الوقت وبقضى إذا قدر على أحدهما واتما بقضى التيمم في محل يسقط به  
 الفرض والافانقضاء إذا لمادة فيه (وسجود) للادة وشكر لا في معنى الصلاة (وقراءة قرآن) ولو  
 بعض آية لحبر الترمذي وقال حسن صحيح عن علي قال كان رسول الله ﷺ يقضى حاجته فيقرأ  
 القرآن ولم يكن يحججه وير بمأفاهل يحججه عن القراءة شيء من الجنابة (يقصدها) أي القراءة فان

فرجا وموت وحيض  
 ونفاس ونحو ولادة  
 ونجاسة بدن أو بهته  
 واشتبه وفرضه البية  
 وتعميم البدن بالماء  
 وسننه التسمية وغسل  
 الأدي والوضوء التثنية  
 والتثليث والتخايل  
 والبداءة بالشق الأيمن  
 وبأعلى بدنه ولذلك  
 وتوجه القلب له وكونه  
 بمحل لآنيته ورشاش  
 والستر وجعل الأمانه  
 الواسع عن يمينه والضيق  
 عن يساره وترك الاستعاة  
 الاعتراف بكون المعين  
 عن يمينه والشهادتان  
 آخره غيرهما ومكروهاته  
 مكروهات الوضوء  
 وشروطه شروط  
 الوضوء لكن يصح  
 غسل نحو حاض لمحو  
 إحرام وغسل كتابية  
 ومجنونة من نحو حيض  
 لحل لمسلم ويحرم  
 بالجنابة صلاة الافانق  
 الطهورين فيصلى  
 الفرض وسجود  
 قراءة قرآن يقصدها



[illegible]

وتغير بدن وغيرها  
لأطواف ركن  
(باب التيمم)

يخص بتراب ولو برمل  
له غبار ويجمع بينه وبين  
طهره إذا لم يكفه ماؤه أو  
كان يعضوه على يخاف  
معا من استعمال الماء  
وله أسباب تسعة منها  
تعاد فيها الصلاة فتعد الماء  
بمحل يغلب فيه وجوده  
ونسيانه واضلته في  
رحله ووضع الساتر على  
غير طهر وكونه بأعضاء  
التيمم وكون التيمم  
قبل الوقت وشدة برد  
وعصيان بسفر ونقص  
بدن بغير معفو عنه  
وانعاش لاتعاد فيها  
الصلاة فتعد الماء بمحل  
لا يغلب فيه وجوده  
والحاجة اليه لشر به أو  
يبيع للثوة وأن لا يجد  
الأجر وقد ججز عنه أو  
احتاجه للثوة أو لا يباع  
الأب أكثر من ثمنه  
أحوال بينهما عدو أو لم  
يجد ما يستقي به أو خاف  
من استعماله تلفا أو بطل  
برء أو زيادة مرض أو  
حصول شين ماحش  
بعضواها

لرمي جرة العصبه لقر به من غسل أو قوف بزدلفة ولهذا لا يسن لكل جرة ويستوى في الغسل للأحرام  
والبقية بعده الطاهر والمخافض والنفساء (وتغير بدن) إزالة للرائحة السكرية (وغيرها) من زيادتي  
كالغسل لحضور كل مجمع من الناس ولا اعتكاف ولا دخول المدينة المشرقة (لا) غسل (طواف ركن) أو وداع  
وان جزم الأصل بسننه في الأول والنوى في مسكه الكبير بسننه فيها

### (باب التيمم)

هو لغة القصد ومنه ولا يجمعوا الخبيث منه تنفقون وشرع مسح الوجه واليدين بتراب طهور بنية هو الأصل فيه  
قبل الاجماع آية وان كنتم مرضى أو على سفر وغير مسجل جعلنا الأرض كلها مسجدا وتر بها طهورا  
وغيره من الاخبار الآتية (يختص) التيمم (بتراب ولو برمل له غبار) فلا يصح بغيره بخص وكل  
ونوره ناسر والصعيد في الآية مفسر بالتراب الطاهر وهو يفهم اعتبار الغبار قال الشافعي الصعيد لا يقع الا  
على تراب له غبار أي غالباً فيكفي التيمم برمل له غبار إذا لم يلق بالعضو بخلاف ما لا غبار له أوله غبار لكنه  
يلصق بالعضو (ويجمع بينه) أي بين التيمم (وبين طهره) بالماء (إذا لم يكفه ماؤه) لظهوره من وضوء  
أو غسل والمراد بالماء الصالح للغسل فما يصلح للمسح فقط كشح أو برد لا يقدر على اذنيه لا يجب استعماله  
في الرأس على المذهب كما أوتحت في شرح الأصل ويعتبر بإذ كرتأخير التيمم عن استعمال الماء (أو) إذا  
(كان يعضوه على يخاف ممها من استعمال الماء) على نفسه وأعضوه ومنفعة ولا يعتبر في هذا تأخير التيمم  
في الغسل والاقى وضوءه بالنسبة لعضو العلة وتغيره بالطهر وبالعلة أعم من تغييره بالوضوء وبالجرح (وله)  
أي التيمم (أسباب) أحد وعشرون وهي في الحقيقة أسباب الجز عن استعمال الماء والجز عن ذلك هو  
سبب التيمم (تسعة منها تعاد فيها الصلاة فتعد الماء بمحل يغلب فيه وجوده) حضرا كان أو سفرا لعلته  
وجوده فيه (ونسيانه) أي الماء (واضلته في رحله) فيها لوجود الماء معه ونسبت في أهم له حتى نسيه  
أو ضلته إلى تقصير بخلاف ما لو أدرج في رحله ماء ولم يشعر به أو ضل رحله الشيء فيه الماء في رحال (ووضع  
الساتر) من جيرة أو لصوق فهو أعم من قوله وضع الجيرة (على غير طهر) بخلاف وضعه على طهر  
كأن في الحنف بجامع وجوب المسح بالماء على كل منهما (وكونه) أي الساتر (بأعضاء التيمم) وان وضعه  
على طهر لقص البدل والمبدل جمعا (وكون التيمم) الصلاة (قبل الوقت) أي وقتها وان طن دخوله  
لفوات الشرط (وشدة برد) وان خيف من الاستعمال فيها تلف نفس أو غيرها لندرة فقد ما يسخن به الماء  
(وعصيان بسفر) كما قال لان عدم وجوب الاعادة رخصة فلا تباط بالمعصية (وتعجس بدن بغير معفو عنه)  
كعدم كثير وان ججز عن رائته لفق الماء أو لحوف ضرر لانه نادر لا يدوم بخلاف ما يعنى عنه كعدم قليل نعم  
ان كان على محل التيمم وجبت الاعادة لعدم وصول التراب إلى المحل (وانعاش) منها (لاتعاد فيها الصلاة  
فتعد الماء بمحل لا يغلب فيه وجوده) ولو بمحض (والحاجة اليه) أي الماء ولو في المسالك (لشره) أي  
الماء (أو يبيع للثوة) أي ثوة من عليه مؤتمه سواء كان محتاج إلى ذلك المالك أم أحدر فقهه ولو جحونا  
محتار ما وتغيريها وفيما يأتي بالثوة أهم من تغييره بالنفقة وطاهر أن احتياجه ليعمل بدنه كاحتياجه ليعه  
للثوة (وأن لا يبيعه الأجر) وقد ججز عنه (أو) قدر عليه لكنه (احتاج للثوة) أو لبدنه (أو) وجد  
الماء (لا يباع الأب أكثر من ثمنه) في ذلك المكان في تلك الحالة ولو بما يتعابن بمثله عادة لان الماء بدلا متيسرا  
فلا يؤدي ذلك إلى الإخلال بمقصود الشارع من الايمان بالطهر بخلاف نظيره في تصرف الوكيل (أو حال  
بينهما) أي بينه وبين الماء (عدو) من سح أو غيره (أو لم يجد ما يستقي به) من دلو وحبل وغيرهما  
(أو خاف من استعماله تلفا) لنفسه أو غيرها (أو) خاف منه (بطل برء) أي طول مدته (أو زيادة مرض  
أو حصول شين ماحش بعضواها) والشين الازل المستكره من تغير لون وتحول واستحشاف وقفرة تنقي

ولجة تزيد والظاهر ما يدعيه المأتم غالباً كالوجه واليدين يخرج بالفاش اليسير كقليل سواد وبالظاهر  
 الفاش في الباطن فلا أثر لظوف ذلك ويعتمد في الحوف قول عدل في الرواية وقيل بشرط أن يكون زيادة  
 المرض حدوثه المفهوم بالأولى (وفروضة) خسة (نقل التراب) ولومن وجهاً وبدل قوله تعالى فتيماً واصعباً  
 طيباً أي أقصدوه إن تنقلوه فلو سفته ربح عليه فرده ونوى أو وقف بمهر ربح نارياً بوقوفه التيمم فلما  
 أصابه التراب مسحه يده لم يكف لا تنقاة ذلك المحقق للقصديهما عبرت بالنقل لا بالقصد وإن عبر به الأصل  
 لقول المحرر والمناهج أن النقل ركن والقصد شرط مع أن القصد كما قال الرافعي داخل في النقل الواجب قرن النية  
 به (والنية) كأن نوى استباحة الصلاة أو مسح المصحف أو سجدة تلاوة لا رفع الحدث لأن التيمم لا يرفع  
 ولا يفرض التيمم لأن التيمم مظهر ضرورة لا يصلح أن يكون مقصوداً ولذلك لا يسن تجديد به بخلاف الوضوء  
 فإن أراد صلاة فرض فلا بد من نية استباحة فرض الصلاة وكما يجب قرن النية بالنقل يجب استباحة النية إلى مسح  
 شيء من الوجه (ومسح الوجه) مسح (اليدين مع المرفقين) بالتراب لآية التيمم (والترتيب) بينهما كما  
 في الوضوء (وسمته التسمية) أوله ولو جئنا رحياناً كما في الوضوء (ونفض اليدين أو نفضهما بعد الضرب)  
 من الغبار إن كثرا لا تناع رواه الشيخان وثلاثون مشروطة بالخلقة وقولاً أو نفضهما من زبادي (والتيامن) بأن  
 يمسح بدهن اليمنى قبل اليسرى (واتوجه لمقبلة) وابتداء مسح الوجه من أعلاه واليدين من الأصابع كما في  
 الوضوء (وغيرها) من زبادي كالموااة ين مسح الوجه واليدين وتفرق في أصابعه في كل ضربة وتخليلها  
 إن فرقت في الضربتين أو في الثالثة فقط والأوجب (ومكروهه تكثير التراب وتكرير المسح) لكل عضو  
 تخالفه الأخبار لعله على عدم ذلك (وشروطه) خمسة عشر (ضربة للوجه وضربة لليدين مع المرفقين)  
 كما رواه كذلك الحكم هو موقوف على ابن عمر ولا بد من الضربتين وإن أمكن التيمم بضربة واحدة بحرقه  
 أو نحوها والمراد ضرب النقل (وكون التراب طهوراً) بأن يكون طاهراً غير مستعمل والمستعمل منه  
 ما بقي «وضوء» أو تشرمته ولورفع إحدى يديه عن الأخرى قبل استيعابها ثم أراد أن يعيدها للاستيعاب  
 جاز في الأصح لأن المستعمل هو الباقي المسحوخ أما الباقي بالمسحوخ في حكم التراب الذي يضرب عليه اليد  
 مرتين فلا يكون مستعملاً بالنسبة للمسحوخ (و) كونه (غير مخلوط بنحو زعفران) من المخلطات وإن  
 قل لمته وصول التراب لكشفه إلى العضو (وطلب الماء) ولو بما ذونه لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا  
 ولأيقال لم يجدوا الماء بعد الطلب ولأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع أمكانها بالماء (الأي تيمم مريض)  
 فلا يجب فيه طلب لأن تيممه لم يضره لا لفقده الماء وفي معناه الخائف من بركه ونحوه (و) في تيمم (مستيقن الفقد)  
 أي فقد الماء حساً وشراً كحيلة سح لا يجب فيه طلب إلا لفائدة فيه وإن تيممه طلبه عما تيمم فيه من  
 راحله ورفقته ويستوعبهم الطلب لأن يضيق وقت الصلاة فنظر نحو اليان كان بمسح من الأرض والارتد  
 رخص على نفس أو عضو أو مال وإن قل أو اختصاص أو انقطاع عن رفقة أو خروج وقت إلى حد  
 لم يمت فيه غوث رفقة مع تشاغلهم بأشغالهم وتعارضهم في أفوالهم فإن لم يجد تيمم فلو علم ماء يسهل المسافر  
 حاجته كاحتياط رده فوق حذائه أو السابق وجب قصده إلا أن خاف على ماله غير اختصاص ومال  
 يجب له في تحصيل الماء ثمناً أو جوه (وجود العذر) من علة أو فقد ماء (والإسلام) لما صر في الوضوء  
 (الأي كونه) تمت من نحو حوض التحن لمسلم) من زوج أو سيد للضرورة (والتمييز) لما صر  
 في الوضوء (الأي في نحو) بمسح تمت من ذلك) أي من نحو حوض (لحن لمسلم) للضرورة ونحو من  
 ربابي (وعده نحو حوض الأي نعم لحوائص) مما لا تختص سنة الغسل به بالظاهر كما يشتهر إياه  
 (وعده) مثل (دين التراب والماء) حوض لما صر في الوضوء (وتقدم الرألة الجاسة عن بدنه) ولوعن غير  
 تعدد ما سمع من فح وغيره بخلاف في الوضوء لأن الوضوء لا يقع الحدث وهو يحصل مع عدم تقدم ذلك

وفروضة غسل التراب  
 والنية ومسح الوجه  
 واليدين مع المرفقين  
 والترتيب وسمته التسمية  
 ونفض اليدين أو  
 نفضهما بعد الضرب  
 والتيامن والتوجه للمقبلة  
 وابتداء مسح الوجه  
 من أعلاه واليدين من  
 الأصابع وغسرها  
 ومكروهه تكثير  
 التراب وتكرير المسح  
 وشروطه ضربة للوجه  
 وضربة لليدين مع  
 المرفقين وكون التراب  
 طهوراً وغير مخلوط به  
 زعفران وطلب الماء إذا  
 في تيمم مريض ومستيقن  
 الفقد ووجود العذر  
 والإسلام في كفاية  
 تمت من نحو حوض  
 التحن لمسلم والتمييز  
 إذا نحو مجبوت يمت  
 من ذلك التحن لمسلم  
 وعدم مسحه نحو حوض الأي  
 في تيمم حوائص وعدم  
 حائز وقسماً إياه  
 الجاسة عن بدنه

والتيتم لأباحة الصلاة التابع لها غيرها ولا أباحة مع ذلك فأباحته للتيتم قبل الوقت وقولني عن يده أعم من اقتصره على عمل الاستنجاء والوضوء الذي يريده مسحه (والعلم بالقبلة و) العلم (بدخل الوقت) ولو بالاجتهاد فيهما (وطلب الماء ونقل التراب فيه) أي في الوقت فيهما وهذه الأربعة من زيادتي وقد نفهم الأخيرة مما سأراقل الدب (ويبطل التيمم بحديث) وقدر ياتيه في باب (وردة) هذان من زيادتي (ورؤية تمام) أي بالعلم بوجوده وإن ضاق الوقت عن الوضوء (وتوهمه) كان رأى سرايا أو جلاعة جوز أن معهم ماء بلا حائل فيهما يحول عن استعماله من سبغ وعطش وأخوهما لأنه لم يشرع في المقصود فأشبهه ما لو رآه في أثناء التيمم فإن كان ثم حائل وعلمه قبل الرؤية والتوهم أو معهما لم يبطل تيممه (وقدرة على غنم) بلا حائل لأن لا يحتاج إلى ملوثة أولدين ويمكنه الشراء (وزوال علة) مبيحة للتيتم (بلا حائل) يحول عن استعماله فقولي بلا حائل قيدي المسائل الأربع الأخيرة وهومن زيادتي في الثلاثة الأخيرة وخرج بزوال العلة توهم زوالها فلو توهم بره جرحه قرأه لم يبرأ لم يبطل تيممه إذ لا يجب طلب البره والبحث عنه بتوهمه بخلاف الماء (الأي صلا في الأربع الأخيرة) فلا يبطل التيمم بشئ منها في غير الثانية حيث كانت الصلاة تسقط به وفيها مطلقا لتلبسه بالمقصود كما لو وجد المكفر للربة بعد شروعه في الصوم نعم ينبذ قطع الصلاة في غير الثانية لبسًا تفها بوضوء في الأصح فإن ضاق الوقت حرم قطعها قطعًا أما إذا كانت الصلاة لا تسقط به فيبطل تيممه بذلك فيبطل الصلاة ولا وجه لأحاديثها (وباقامة أو نيتها وهو في صلاة مقصورة بعد غير التوهم) فيبطل تيممه تعليها لحكم الإقامة أو نيتها المقتضية كل منهما الأعمام فأشبهه ما لو بوى الأعمام بجمعهم أو ما حدث بكل منهما ما لم يستجبه لأن الأعمام كانت صلاة أخرى وقولي أو نيتها الخ من زيادتي (ويخالف) التيمم (الوضوء) زيادة على ما مر (في أنه لا يرفع الحدث) بمعناه الأول السابق في باب الأحداث (و) في (أنه لا يجب إيصال التراب فيه إلى منابت الشعر وإن خف) لعدم ذلك بخلاف الماء كما مر (و) في (أنه لا يجمع به) وإن كان التيمم صلبا (فرضان) كصلائين أو طوافين لأنه طهارة ضرورة بخلاف الوضوء ويجمع به فرضا وما شاء من التوافل لأنها لا تنحصر تنقف فيها ومثلها تمكين المرأة تحليلها وصلاة الجنزة وتعينها عارض (و) في (أنه لا يصلي به فرض عيني إذا تيمم لغيره) بأن تيمم لخالفة أو الصلاة مطلقا أو لصلاة جارة والتقييد بالعيني من زيادتي وقولي لغيره أعم من قوله لخالفة لكن لو تيممت المرأة لتمكين تحليلها لم تستحب به غيره

### (باب) بيان (النجاسة وإزالتها)

(هي) لغة ما يستقذر وشرعا بالحد مستقذر يمنع محبة الصلاة حيث لا مخصص بالحد (بول) للأمر يجب الماء عليه في خبر الصحيحين في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد (ومذى) بمجمعة للأمر بفعل الذكر منه في خبرهما في قصة علي رضي الله تعالى عنه وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالبًا عند نيران الشهوة بلا شهوة قوية (وودي) بمجمعة كالبول وهو ماء أبيض كدر تخين يخرج أما عقبه حب استمسكت الطبيعة أو عند خلل شئ ثقيل (وروث) من غائط أو غيره ولولسك كالبول (وكلب) ولومعلمنا لحبر ظهور إياه أحدكم الآتي (وخنزير) لأنه أسوأ الملامن السكب إذ لا يحمل إقتناؤه بحال ولا نه يندب قتله من غير ضرر فيه (وفرع كل) منهم ما عدا غيره تبعًا لها وتقليبا للنجس (ومنيها) أي منى كل منها تبعًا لأصله بخلاف منى غيرها لذلك والخبر الشيخين عن عائشة رضي الله عنها كانت المنى من ثوب رسول الله ﷺ ثم يصلي فيه (وماء قرح) أي جرح (تغير) ريحه لأنه دم مستحيل فإن لم يتغير فظاهر كالعرق خلافا للرافعي (وصديد) وهو ماء رقيق يتخالطه دم كاللحم وفي معناه القيح (ومرة) وهي ما في المرارة كالقيح (ومسكروا مع) من خرو وغيره تغليظًا وزجوا عنه كالسكب وخرج بالمائع الحشيشة والبنج ونحوهما من الجامدات المسكرة فأنها مع نحر بها طاهرة ولا تردا لغيره المتعقبة والحشيشة للذابة نظر الأصلها (وما يخرج

والعلم بالقبلة و بدخول الوقت وطلب الماء ونقل التراب فيه و يبطل التيمم بحديث وردة و رؤية ماء و توهمه و قدرة على غنم و زوال علة بلا حائل الأي صلاة في الأربع الأخيرة و باقامة أو نيتها وهو في صلاة مقصورة بعد غير التوهم و يخالف الوضوء في أنه لا يرفع الحدث و أنه لا يجب إيصال التراب فيه إلى منابت الشعر و إن خف و أنه لا يجمع به فرضان و أنه لا يصلي به فرض عيني إذا تيمم لغيره (باب النجاسة وإزالتها)

هي بول ومذى وودي وروث وكلب وخنزير و فرع كل ومنهيا وماء قرح تغير وصديد ومرة ومسكروا مع وما يخرج

من معدة) كقوله ولو بالتغير كلوث ثم ان كان الخارج حيا متلبا فتنجس لا ينجس لما اخرج من الصدر  
 أو الحلق وهي النجاسة ويقال النجاسة والنزل من الساع وهو اللحم فطاهران كلفاظ (ولان ما لا يؤكل غير  
 آدمي) كيان الانسان لا يستحيل في الباطن كالم آمالين ما يؤكل كل ولبن آدمي فطاهران أما الاول فلقوله  
 تعالى لبنا عظاما لتفاسيرين وأما الثاني فلقوله تعالى ولقد كر منابى آدم ولا يليق بشكر بمعان يكون منبوه  
 نجسا ولا فرق فيه بين الشيء والحي والميت (وميت غير آدمي وسلك وجرد) حرمة تناولهما من غير  
 ضرر قال تعالى حرمت عليكم الميتة والدم أممية الأدي وتاليه فطاهرة لحل تناول الأخيرين ولقوله تعالى  
 ولقد كر منابى آدم في الاول وقضية تكرههم أن لا يحكم بنجاستهم بالموت وسواء المسلمون والكفار وأما قوله  
 تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد واجتنابهم كالنجس لالنجاسة الابدان (ودم) لما  
 من تحريمه (الا كبدا وطحالا) فطاهران لما صرح ابن عمر رضي الله عنهما موقوفا وأصلحت لناميتان  
 ودمان السمك والجراد والسكيد واطحالا وهو كالألبق وغيره في حكم المرفوع وما بدع المذكورات  
 من نحو الحجرة وماء المتشط ودخان النجاسة هو في معاصها (وارائها) أي النجاسة (ولومن خف) واجبة  
 (بخسل) في غير بعض ما يأتي قبول صي (بحيث تزل صفاتها) من طم ولون وريح (الماضر)  
 زواله (من لون أو ريح) فلا نجس ارأته بل يظهر محله بخلاف ما لو اجتمع لقوة دلالتها على بقائه  
 النجاسة وما لو بقي الطم لذلك ولسهولة ارأته غالبا (ولو نجس مائع تعذر تطهيره) لانه يطلب سئل  
 عن الفأرة تموت في السمن فقال ان كان جامدا فأتوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقر به وفي رواية  
 فأريقوه فلو ممكن تطهيره لم يقل فيه ذلك لما فيه من اضعاف المال (ولا يحل الانتفاع به) أي بالمائع  
 المتنجس كسائر النجاسات الرطبة (لا في استصباح أرطى نحو دواب) كسفن (بدن) متنجس أو  
 نجس من غير نحو كب فيجوز مع الكراهة لانه يطلب سئل عن الفأرة تقع في السمن الذائب فقال  
 استصحبوا به أو قل انتفعوا به رواه الطحاوي وثبت روايته ويستثنى المساجد ويجوز سقي الشواب الماء  
 تنجس وتنجس الطين ونحوه من يادق (والزئبق) بالهزلة ويكسر الراي مع فتح الباء  
 وكسره (كالمائع) في انه اذا نجس تعذر تطهيره (ان قتلت) لانه كالدن فان يقتلتا ممكن تطهيره  
 (وجلد) ولومن غير ما كوال (نجس بالموت تطهر) طاهرا ولما (بالبذاعة) بما يزرع فضوله (ولو نجسا)  
 كذرق منير لم يمس اذا ذاق الاهاب أي الحد فقد تطهر وخرج بالجلد الشعر ونحوه لعدم تأثرها بالاندماغ  
 ونجسه بموت جامد اسكك ونحوه وبذغعه بما ذكر تشميشه وتجليه (ويبقى) بعد انذباغه  
 (متنجسا) نجس غلبه الماء نجسه بالذغ من نجس أو المتنجس وتعتبر بالاندماغ أولى من تعبيره  
 بالذغ الا بشرط اهل (وغيره) من نجس) موت خارج من الفرج (بفسل بالماء) على  
 لاص (وبسح ثلاثا) به طهرا في غير محترمة كجلد اندغ لانه يطلب جوزة حيث فعله كما  
 رواه بخري ومعه ثوبا في روده في رسته ثلاثا يطلب ونهى رسول الله يطلب عن  
 به من ثلاث يطلب غيرته مما في معناه وخرج الحامد المائع غير الماء وبالطاهر  
 حسن وتنجس كغيره من نجس في نجسه كاقبب الالاس وغيره من المحترم كالطعوم  
 من نجس في نجسه شيء منها رخصي في غير (مالم يجوز) الخارج (صفحة) في العاقل وهي  
 يضم من لا يبين منه به (حشمة) في اذن وهي ما فوق الختان وان نثر الخارج فوق العادة  
 لا يمتنع به من حيث حكمه به خشفة ولان لا بد ل الخارج عن محله وأن لا ينجس وأن  
 لا يطردب حسن ان لا يتنجس به يخرج من قطع تعين الماء في المقطع وأجرا الجامد  
 في غيره (كشيء من نجس) وبه من نجس في الخطين (اصح) ان نجس بالماء بلا

من معدة ولبن مالا  
 يؤكل غير آدمي وميتة  
 غير آدمي وسلك وجرد  
 ودم الا كبدا وطحالا  
 واذا نزلها ولو من خف  
 بفسل بحيث تزل  
 صفاتها الا ما صرح من  
 لون أو ريح ولو تنجس  
 مائع تعذر تطهيره ولا  
 يحل الانتفاع به لاي  
 استصباح أو طلى نحو  
 دواب بدن والريق  
 كالمائع ان قتلت وجاد  
 نجس بالموت يطهر  
 بالذغ ولو نجس  
 ويقتل متنجسا ويجب  
 الاستنجاء من نجس  
 غسل بالماء أو بمسح  
 ثلاثا بجماد طهره  
 غير محترمة ماء ينجس  
 صنفه وحشمة وبكى  
 في نجس ولو صي  
 به من ثلاث

مبطلان بخلاف قول الصبية والخشي لا يفيقه من الغسل على الأصل و يحصل بالبيان مع العمر والأصل  
في ذلك خبر الصحيحين وشبرا بن نجمة والحاكم بذلك و فرقه بينهما بأن الاتفاق يحمل الصبي أكثر  
شكف في بوله وأنه لا فرق من قول غيره فلا يلحق بالمثل لصوق قول غيره ولا يمنع الاكتفاء بالنضح تحنيط الصبي  
بحر ونحوه ولا تناوله السفوف ونحوه للإصلاح و ظاهر أنه لا يدمع النضح من إزالة الصفات على ما مر وشمل  
كلهم بمن الأذى وغيره وهو متجه كالألهمات و ظاهر أنه لا فرق بين النجس وغيره وهو ظاهر وقد  
ذكرت هنا فوائد في شرح الأصل (و) يكفي (في أرض تنجست بنحو قول) تنحمر (صب ماء بعضها  
ولو مرة) وإن كانت الأرض صلبة أو لم يقلع ترابها. خبر الصحيحين أنه <sup>في كل</sup> أمر في قول الأعرابي في  
المسجد يجب ذنوب من ماء ولم يأمر بقلع التراب و ظاهر أن الأرض إذا لم تنحمر ما تنجست به  
لا بد من إزالة عنه قبل صب الماء عليها ولو كان في أمانه فإن تنجست بجامد بان كل تراب فلا بد من رفعه  
و غسل المحل بالماء (و يجب في جامد تنجس) بشئ (من نحو كلب غسله سبعا أحداه) تراب طهور) غير  
مسلم طهور أمانه إذا لم يترك فيه الكلب أن يغسله سبع مرات وألا هن بالتراب وفي رواية له وغفروه الثامنة  
بالتراب بان يصحب السابعة كافي رواية أبي داود الساجي بالتراب وهي معارضة لرواية أولاهن في محل التراب  
فاكتفى بوجوده في واحدة من السبع كافي رواية الترمذي أحداه بالبطحاء على أن الظاهر أنه لا تعارض  
بين الروايتين بل يجوز لثان على الشك من الرواية كاد عليه رواية الترمذي أخراهن أو قال أولاهن وبالجملة  
لا قيد بهما رواية أحداه أضعف دلالتها بالاعتراض أو بالشك وقبس بالكلب الخنزير والفرع وبولوجه  
غيره كوله وعرفه ولا يكتفى ذر التراب على المحل من غير أن يتبعه بماء ولا مزجه بغير ماء ولا مزج غير تراب  
طهور كاشان وتراب نجس أو مستعمل والواجب من التراب ما يكثر الماء ويصل بواسطة إلى جميع المحل  
و استثنى الأرض الترابية فاحتاج إلى ترتيب إذا لمعنى لترتيب التراب ولو لم تزل عين النجاسة الأبت  
غسلت مثل احتسبت واحدة والتقييد بالجامد والطهور من زيادة (و يغسل ما ترش منه) أي من  
الماء الذي غسل به ما نجس بشئ من نحو كلب (بعد ما بقي من الغسلات) ويجب الترتيب أن كان لم  
ترتب بناء على الأصح أن لكل مرة حكم المحل بهذا الغسل بها لأنها بعض البلل الباقي على المحل وخرج بما  
بقي من الغسلات المترش من السابعة فلا يجب غسله بناء على الأصح السابق (و يعني عن نحو براغيث)  
عما لا تفسد له سائلة كالقمل والبق وإن كثرت لشفقة الاحتراز عنه كدم البثور أماد السمامل والقروح وحل  
افسد والحجارة فصصح في التدقيق وغيره أنه كدم الاجنبي فيعني عن قليله فقط وقضية كلام المهاج  
بالروضة أو يعني عن كثيره أيضا (والماء القليل) بأن لم يبلغ قلتي اذان نجس (إنما يظهر بكثرة)  
بأن بلغها ولا تفسد به (والكثير) اذان نجس بغيره كما مر (زوال تغيره) بقيد زده بقولي  
(بنفسه أو بماء) زيد عليه أو نقص منه وكان الباقي كثيرا بخلاف زواله طاهر بإجماع كجص وتراب الشك  
في أن التغير زال أو استتر

### باب مسح الخفين

المسحات الواقعة في الطهر (ست مسح) للرجل في (الاستنجاء) بالخر ونحوه (و) مسح الوجه  
واليدين في (الييم) بالتراب (و) المسح بالماء (على سائر الجرح) من جيرة أو لصوق فهذا أهم من تعينه  
الخبرة (ومسح الرأس) مسح (الأذنين) مسح (الخفين) بالماء في الوضوء في الثلاثة والأصل في الأخير  
مع ما يأتي خبر الصحيحين عن جابر الجعفي قال رأيت رسول الله ﷺ مسح على الخفين (وهو) أي  
المسح عليهما (يرفع الحنث) عن الرجلين كسح الرأس برفعه عن الرأس ولا نه يجوز أن يجمع ههنا  
لأنه يرفعه لا يمنع ذلك كافي الييم (وإنما يجوز) المسح على الخفين (في الوضوء) بدلا عن غسل

وفي أرض تنجست بشئ  
بول صب ماء بماء ولو  
مرة ويجب في جامد  
تنجس من نحو كلب  
غسله سبعا أحداه  
تراب طهور وبغسل  
ما ترش منه بعد  
ما بقي من الغسلات  
ويعني عن دم نحو  
براغيث والماء القليل  
إنما يظهر بكثرة والكثير  
زوال تغيره بنفسه  
أو بماء

باب مسح الخفين  
للمسحات ست مسح  
الاستنجاء والتيمم وطى  
سائر الجرح ومسح  
الرأس والأذنين والخفين  
وهو يرفع الحنث  
وإنما يجوز في الوضوء



كان لم يكسح الاعلى لان الرخصة وردت في الخلف لعموم الحاجة اليه والأعلى ليس كذلك نعم ان وصل بلل مسحه الى الاسفل بان وصل اليه من محل الخبز كقبي ان لم يقصد بالاسح الاعلى وحده كما ينبغي مسح الاسفل وخرج الصالح غيره فهو كالنفاقة لا يضر (ويقارن) مسح الخلف (الفصل) أى غسل الرجلين في الوضوء زيادة على مامى (في انتقاضه بجنابة) لضعفه بخلاف غسلهما فيه (وان وجب) بها (الترفع) أى نزع الخلف (فيها) خلافا لما في الاصل من عدم وجوبه في الفصل خبر الترمذى وصححه عن صفوان أمرنا رسول الله ﷺ اذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا نزع خفافا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم والامر فيه للإباحة لجبته في النسائي بلفظ أرخص لنا (و) في انتقاضه (بدن) أى ظهور (شيء مماستر) من التقدم أو الخرق للشيء تحت الخلف (به) أى بالخلف بخلاف غسل الرجلين وتعتبرى بشي مماستر أصم من تعبيره بالتقدم (و) يفارقه أيضا (في عدم الاستيعاب) أى عدم وجوب استيعاب المسح للخلف اذ لم يرد فيه استيعاب ولا نه قد يتلفه بل يندب مسحه خطوطا كما يرد بخلاف الفصل فانه يجب استيعابه (و) في (غيرها) من زيادتي كفساد الخلف وانتضاء مدة مسحه

﴿ باب الحيض وما يدكرمه ﴾

وهولقة السيلان يقال حاض الوادى اذا سال وشر عادم جلبة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة \* والاصل فيه آية ويستوفونك عن الحيض أى الحيض وخبر الصحيحين هذا شيء كتبه الله على بنات آدم (أقل سنة تسع سنين) قرية (تقريباً) فلورأت الدم قبل تمام التسع بما لا يسع حيضاً وطهرأ فهو حيض والا فلا (وأقله) زمناً (يوم وليلة) أى قدرهما متصلاً وهو أربع وعشرون ساعة (وأكثره) زمناً (خمس عشرة يوماً بلياليها) وان لم تتصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك بالاستقراء من الامام الشافعى رضى الله عنه (كأقل طهر بين) زنى (حيضتين) فانه خمسة عشر يوماً بلياليها متصلاً لان الشهر لا يتخلو غالباً عن حيض وطهر وادا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوماً لم يكن أقل الطهر كذلك وخرج زيادتي بين حيضتين الطهر بين حيض ونفاس فانه يجوز أن يكون أقل من ذلك تقدم أو تأخر (واحد لاكثره) أى الطهر بالاجماع وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض (وسن اليأس) من الحيض (اثنتان وستون سنة وحرم بالحيض كالنفاس) وهو من زيادتي وسبأني بيانه (ماحرم بجنابة) من صلاة وغيرها (وصوم) لخبر الصحيحين أليس اذا حضت المرأة لم تصل ولم تصم (وعبرو مسجد) ان (خافت نأويش) بالدم كسائر النجاسات الملوثة صيانة للمسجد فان أمنتها كان لها العبور (وتمتع) بمباشرة ما بين سره وركبة) نوطه وغيره لآية فاعتزلوا النساء في الحيض ولانه ﷺ سئل عما يحل من الحائض فقال ما رآه الأزار رواه الترمذى وحسنه وقيل يحرم النوط فقط واختاره النووي لخبر مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح بجمعه مخصصاً لمفهوم خبر الترمذى السابق (وطلاق) لخالفته تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أى في الوقت الذى يشرع فيه في العدة وبتية الحيض لا تحسب من العدة والمعنى فيه تضررها طول مدة التربص وسبأني بسط ذلك في بابها (الافى) قوله (أنت طالق في آخر) جزء من (حيضتك أو تكون) المطلقة في ذلك (غير مدخول بها) وهى من زيادتي (وأحلاما منه أو) حالاً سكن (طاهها بعوض منها أو) طلقها (في إيلاء بطلبها أو) طلقها (الحكم في شقاق) وقع بينها وبين زوجها فلا يحرم الطلاق في شيء من الصور الست لاستعاقبه الشروع في العدة في الأولى والثالثة ولعدم العدة في الثانية ولبذلها المال الشعر بالحاجة الى الطلاق في الرابعة ولحاجتها الشديدة اليه في الأخيرتين وخرج بالعوض منها ما طلقها بسواها بالعوض أو بعوض من غيرها فيحرم كشمه للمستثنى منه (وما يتعلق) هو أولى من قوله و يتعلق (به) أى بالحيض (بالوغ) بالاجماع (واغتسال) لمسار

ويقترق الفسل في  
انتقاضه بجنابة وان  
وجب الترع فيهما وبدن  
شيء مماستر به وفي عدم  
الاستيعاب وغيرها  
﴿ باب الحيض وما  
يدكرمه ﴾

أقل سنة تسع سنين  
تقريباً وأقله يوم وليلة  
وأكثره خمسة عشر  
يوماً بلياليها كأقل طهر  
بين حيضتين واحد  
لاكثره \* وسن اليأس  
اثنتان وستون سنة  
وحرم بالحيض كالنفاس  
ماحرم بجنابة وصوم  
وعبرو مسجد خافت  
نأويش وتمتع بما بين  
سره وركبة وطلاق الا  
في أنت طالق في آخر  
حيضتك أو تكون غير  
مدخول بها أو حالاً  
منه أو طلقها بعوض  
منها أو في إيلاء بطلبها  
أو الحكم في شقاق وما  
يتعلق به بالوغ واغتسال



وهذا واستبراء وسقوط  
طواف وداع وهلم  
لزم قضاء فرض صلاة  
وقبول طوافه وعدم  
قطع ولاه في صوم  
واستكاف ومنه بلاد  
ومن خرج منها عن  
الاستقامة فستحاطة  
وهي مبتدأة ومعادة  
وكل منهما مميزة وغير  
مميزة فالميزة من ترى  
قويا وضعيفا ترد  
للتمييز فالقوى حيز  
ان لم ينقص عن أقله  
ولا عبرا كثرة ولا نقص  
الضعيف عن أقل الطهر  
والضعيف استحاطة  
وقبرها ترد لأقل الحيز  
ان كانت مبتدأة والا  
فلهذا فان نسبتها  
احتاطت فتكون في  
العباد كطاهرة وفي  
المتنج ومس المصحف  
والقراءة خارج الصلاة  
كحذف وتفعل لكل  
فرض عند احتمال  
الانقطاع هو أقل أساس  
حجة وأكثره ستون  
وغالبه أربعون يوما

في بابه (وعدة واستبراء وسقوط) هي أولى من قوله وترك (طواف وداع) لمساقي في محلها (وهو لم يرد  
قضاء فرض صلاة) بالاجماع بخلاف فرض الصوم يلزمها قضاءه لغير الصحيحين من عائشة رضي الله عنها  
كما نرى قضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة لان الحيز يكثر فلا وجب قضاءه لثقل وتيسري  
بما ذكرنا من تعبيره بسقوط الفرض لانه يومهم الوجوب وليس كذلك كالأيامه القضاء لا يجوز طأ على  
ما قاله المضاوي (وقول قولها فيه) أي في الحيز يمينها لانها مؤمنة عليه قال تعالى ولا يحل لمن أن يكتن  
ما خلق الله في أرحامهم (وعند قطع ولاه في صوم واستكاف) اذا لم تحل دمتهما عن الحيز غالبا بخلاف  
مالا اذا كانت تحلونه لانهما يسبيل من أن تشرع فيهما عقب طهرها فتأني بهما زمن طهرها (و) عدم قطع  
(مدة إيلام) وعة لانها لا تخلو عن الحيز غالبا (ومن خرج دمها عن الاستقامة) التي اسم الحيز  
(فستحاطة وهي) أربعة أقسام (مبتدأة) أي أول ما بدأها الدم (ومعادة) بأن سبق لها حيز وطهر  
(وكل منهما مميزة وغير مميزة فالميزة) وهي (من ترى) من دمها (قويا وضعيفا ترد للتمييز فالقوى) مع  
قضاء تحله (حيز) ان لم ينقص عن أقله يوم ويلة (ولا عبرا كثرة) خمسة عشر يوما بلبالها (ولانه من  
الضعيف) لا تحل بضعة بعض (عن أقل الطهر) خمسة عشر يوما (والضعيف استحاطة) خبرا في داود  
في ذلك ولا يخرج بوجوب الغسل لجواز أن يرجع الى صفته عند الاشكال كلتي وسواء أقدم القوى على  
الضعيف أم تأخر أم توسط كان رأت خمسة أسود ثم أطلق الاخر الى آخر الشهر أو خمسة عشر أحر ثم شلها  
أسودا وخمسة أحر ثم خمسة أسود ثم باقى الشهر أحر بخلاف ما لورأت يوما أسود يوما أحر وهكذا الى آخر  
الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة شرط الرد للتمييز وسيأتي حكمها ويشترط أيضا  
في الرد للتمييز دون العادة أن لا يتخلل بينهما أقل طهر والاعمل بهما كما أوجعته في شرح المنهج وغيره  
(وعبرها) أي غير المميزة بأن رأت الدم بنوع أو أكثر لكن فقدت شرطا من شروط الرد الى التميز السابقة  
(ترد لأقل الحيز) يوم ويلة (ان كانت مبتدأة) عارفة بوقت ابتداء الدم لانه لا يتيقن وماز أمشكوك فيه  
لكنها في الدور الأول تبصر حتى يعبر بالدم خمسة عشر تغفلس وتقتضى ما زاد على اليوم واليلة وفي الدور الثاني  
تغفلس بمجرد مضي يوم ويلة لانها قد نلت لها عادة وطهرها بقية الشهر أما اذا لم تعرف وقت ابتداء الدم فهي  
كللت بحيرة وسأني (والا) بان كانت غير المميزة معادة (ة) ترد (لعادتها) قدرا ووقتا ان كانت حافظة  
لذلك لكن في الدور الأول تبصر حتى يعبر بالدم خمسة عشر ان نقصت عنها عادتھا تغفلس وتقتضى ما زاد على  
عادتها وفي الدور الثاني تغفلس بمجرد مضي عادتها ونشت العادة مرة ومحل ذلك اذا انفقت عادتها أو اختلفت  
وانسقت فان لم تنسق ردت لتأول الاستحاضة أو نسبت أنساقها اغتسلت آخر كل نوبة (فان نسبتها) أي  
عادتها قدرا ووقتا ونسب متحيرة (احتاطت) لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيز والطهر (فتكون  
في الصادة) فرضها ونملها للمفترقين الى نية (كطاهرة) لاحتمال الطهر فتأني بها (وفي المتنج) هو أهم  
من قوله وفي الوء (ومس المصحف والقراءة خارج الصلاة كحاض) لاحتمال الحيز أما القراءة في الصلاة  
خزوة وان زادت على الواجب لان حدثها غير محقق (وتغفلس لكل فرض) بعد دخول وقته (عند احتمال  
الانقطاع) لند الحيز فان علمت وقت انقطاع كعد الغروب لانه الغسل كل يوم عند الغروب وعلى به  
المغرب وتروا في صلوات لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون مساو ولا يجب المأذرة الى الصلاة عقب  
الغسل بخلاف المستحاضة لانها لو وجب المأذرة ثم تقلب لحدث والغسل انما يؤمر به لاحتمال الانقطاع  
لا يمكن تكرره بين الغسل والصلاة نعم ان أثرت لا صلحة الصلاة (لزمها) بتحديد الوء وذات النقط  
لا يلزمها غسل زمن الشفاء (وأقل النفس) وهو اللام الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل وقل مضى أقل  
الطهر (حجة وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون يوما) بالاستقراء



فعل فيما يظهر كصلاة زوال وصلاة غفلة (فصل صلاة ليل) لخبر مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل (فسائر النفل المطلق) وأكثر هذه المذكورات مع ترتيب الآكسية فيهما من إداق (و) رابعها (مكروهة) وهي كثيرة (مكسالة) هو أولى من قوله وهي صلاة (حاقب) بالموحدة أي بالغائط (و) ص لاذة (حاقن) بالنون أي بالبول (و) صلاة (حازق) بالزاي والقف أي بفتح الخف (و) صلاة (جائع) (و) صلاة (عطشان) (و) صلاة (حافز) بالغاء والزاي أي بالريح والصلاة بمحضرة طعام تتوق نفسه إليه وعند غلبة النوم وفي كل حال يذهب الخشوع والاصل في ذلك خبر مسلم لأصله بمحضرة طعام ولا وهو يدافعه الاختيان أي البول والغائط (وصلاة منفرد) ولو عن الصف (والجماعة قائمة) النهي عنها في خبر البخاري وفي معنى قيام الجماعة توقيف قيامها (وتحرم الصلاة بلا سبب) مستقدم أمقارن في غير حرم مكة (في أوقات النهي) أي عن صلاة فيها (ولا تعتقد) حينئذ عملا بالاصل في النهي عنها الآتي (وهي) أي أوقات النهي عنها (عند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح) (عند) (استواء حتى تزول) اليوم الجمعة ولو تغير حاضرها (و) عند (اصفرار حتى تغرب) للنهي عن الصلاة فيها في خبر مسلم وليس فيه ذكر الريح وهو تقرب (و) بعد صلاة صبح وعصر) لمن صلاهما حتى تطلع الشمس وحتى تغرب للنهي عن الصلاة فيها في خبر الصحيحين وهذه الأوقات الخمسة تتعلق الثلاثة الأولى منها بالزمان والآخران بالفعول مع أن الأول والثالث قديمتان بالفعل أيضا (وبعد جالس خطيب) خطبة الجمعة هو أولى من قوله وفي حال الخطبة وانما حرمت الصلاة حينئذ لأعراض الحاضر عن الإمام بالسكينة ولظاهر قول الزهري خروج الإمام بقطع الصلاة بل نقل الماوردي وغيره الاجماع على ذلك (الاركض نحية) فلا يحرم ان بل يستأنن للأرض بهما في خبر الصحيحين

### ﴿ باب أحكام الصلاة ﴾

من شرائط وفرائض وسنن ومكروهات (شروطها) وهي ما تتوقف عليها صحة الصلاة وليست منها (ستر العورة بظاهر لقادر عليه) وإن صلى في خلاء قوله تعالى خلوا نوا يتكلم عند كل مسجد قال ابن عباس أراد بها الشباب في الصلاة وللإجماع على الأمر بالستر فيها والأمر بالشئ نهى عن ضده والنهي في الصلاة يقتضي الفساد (وغيره) أي غير القادر على ذلك (يصل) وجوبا (ناريا) بأتمام ركوعه وسجوده (بلا إعادة) لأنه عندهم أن أندر إذا وقع دام كالأعجز عن القيام فقع وعورة الرجل ما بين سترته وركبته وكذا الأمانة في الأصح وعورة المرأة ما سوى الوجه والكفين (وتوجه) بالصلى (للقبلة) أي السكينة لصلاة القادر عليه فلا تصح صلاته بدونه إجماعا بخلاف ما عجز عنه كريض لا يجد من توجهه للقبلة ومربوط على خشية فيصلى بحاله ويعيد (والاصل في اشتراط ذلك قبل الإجماع قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أي نحوه والتوجه لا يجب في غير الصلاة فيعين فيها وخبر مسلم إذا ذقت إلى الصلاة فأسخ الوضوء ثم استقبل القبلة وكبر (الافى نفل سفر) ولو قسيرا فلا يشترط فيه التوجه بل يصلى إلى صوب مقصده للإتيان في الركب رواه الشيخان وقيل به الماشي ويشترط في السفر أن لا يكون مصيبة وأن يقصده محلا معينا فيمتنع ذلك على العاصي يسفره والهاشمي أن كان المسافر راكبا وأمكنه التوجه في جميع صلاته وأتمام ركوعه وسجوده لم يمتنع ذلك ولا فالصحيح أنه إن سهل عليه التوجه وجب في التحريم فقط والافلا ويكفيه أن يوحى بركوعه وسجوده أخفض وإن كان ماشيا لزمه أتمام ركوعه وسجوده والتوجه فيه ما وفي إجماعه وجلسه بين السجدين ولا يشي الأفى قيامه واعتداله وتشهده وسلامه وخروج بالنفل الفرض (و) الأفى صلاة (شدة خوف) ولو فرضا لماسيا في بابه (و) الأفى (اشتباه قبلة) فإذا تحير المجتهد لنعيم أو غيره أول لم يجد المعجز من يقلده (يصل) بحاله حرمة الوقت (ويعيد) لأنه عن نادر (ووقت) أي

فصلان ليل فسائر النفل المطلق ومكروهة كصلاة حاقب وحاقن وحازق وجائع وعطشان وحافز وصلاة منفرد والجماعة قائمة وتحرم الصلاة بلا سبب في أوقات النهي ولا تعتقد وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع كرمح واستواء حتى تزول واصفرار حتى تغرب وبعد صلاتي صبح وعصر وبعد جالس خطيب الاركض نحية ﴿ باب أحكام الصلاة ﴾ شروطها ستر العورة بظاهر لقادر عليه وغيره يصلى عاريا لا إعادة وتوجه للقبلة الأفى نفل سفر وشدة خوف واشتباه قبلة صلى ويعيد وقت

معرفة دخوله يقينا أو ظنا فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن وقعت في الوقت (وطهارة حدث) أكبر أو أصغر فلا يصلي بدونها ولو ناسيا لم تصح صلاته (الافاقد الطهورين) الماء والتراب (فيصلى) بحاله وجوبا لفرض حرمة الوقت (ويعيد) اذا وجد أحدهما وانما يعيد بالتراب بمحل يسقط فيه فرضه بالتيمم (وطهارة بدن وملبوس ومكان) للصلاة (عن نجس) فلا تصح الصلاة معه ولو ناسيا أو جاهلا كما في نظيره من طهارة الحدث (فان لم يجد ما يغسله به أو خاف) من استعماله (تلقا) لنفسه أو عضوه أو منفعته (أو نسيه) أى الماء (صلى) بحاله حرمة الوقت (وأعاد) وجوبا لتسرية ذلك وتيسيرى بالملبوس أعم من تعديره بالثوب لشموله الخف ونحوه (ويعني عن محمود براغيث) كدم البثرات وإن كثرت لم يوجب الإلزام به نعم إن جل ما أصابه من نحووب في كراهة أو فرسه وصلى عليه لم يفسد عنه أكثر ونحوه من يادى (و) عن (أتر استنجا) في حق نفسه وإن عرق فتاوت به غير عمله لفسر الاحتراز منه بخلاف جل غيره في الصلاة ونحوها وهذا ما صححه في الروضة كأصلها والمجموع وقال في باب الاستنجا إذا استنجد بالاجار وعرق عمله وسال العرق منه فان جاززه وجب غسل ماسا اليه والافوجيهان أحدهما عدم الوجوب وذكر نحوه في التحقيق (وغيرها) من زباني كالاسلام وترك الأفعال وترك الكلام وترك الأكل ومعرفة كيفية الصلاة بأن يعرف فرضيتها ويميز فرائضها من سننها الاتي حق العاى اذ لم يقصد النفل بما هو فرض (وفروضها) أى أركانها (خمس عشرة) بجعل الطعام نباتات واحدا أحدها (نية) لوجوبها في بعض الصلاة كالتكبير وغيره (و) ثانيها (تكبيرة تحرم) للاتباع مع خبر صاوا كالأثرى أصلى رواها البخارى فيقول الله أكبر ولا تنصرف يادة لا تمنع الاسم كالله أكبر والله الجليل أكبر ولا يكتفى الله كبير ولا أكبر الله والله أعظم ونحوها (و) ثالثها (قرنها) أى النية (بها) أى بتكبيرة التحريم لانها أول واجبات الصلاة وذلك بان يقرنها المصلى بأول التكبيرة ويستصحبها الى آخرها كما في الروضة وأصلها واختار في المجموع وغيره ما اختاره الامام والغزالي أنه تكتفى بالمقارنة العرفية عند العلوم بحيث بعد مستحضرا للصلاة وصوته السبكي والا كثرون لم يعدوا المقارنة ركنا بل جعلوها كالجزء من النية كظنهم في الوضوء ونحوه (و) رابعها (قيام لقادر) عليه (في فرض) لقوله **يُطَوُّ** لعمر بن حصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب رواه البخارى زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكتف الله نفسا الاوسعها وخج بالقادر العاجز حسا أو شرعا كاحتياجه من ووجه العين الى الاستقاء فلا يجب عليه القيام وبالفرض النفل فللقادر على القيام فعليه قاعدا أو مضطجعا فان استلقى مع امكان الاضطجاع لم يصح (و) خامسها (قراءة الفاتحة) لخبر الصحيحين لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أى في كل ركعة كإيدله رواية في صحيح ابن حبان ويجب ترتيبها وموالانها فان تخلل ذكر قطع الموالاة فان تعلق بالصلاة كتابته قراءة امامه وفتحه عليه فافق الاصح ويقطع السكوت الطويل بلاعتر وكذا يسر قصد به قطع القراءة في الاصح وتسقط الفاتحة أو بعضها عن المسبوق (ثم) ان يحجز عنها المصلى لزمه قراءة (قصرها من بقية القرآن) ولو مفرقا خلافا للوافى في قوله لا يكتفى بالفرق الا لا يحجز عن الموالى (ثم) ان يحجز عن ذلك لزمه قراءة قدرها (من ذكر أو دعاء) ويجب كونه تسعة أنواع كما قاله البغوى في الذكر ومثله الدعاء ويعتبر تعلقه بالآخرة وتيسيرى بذلك أولى من قول الاصل سبع بقدرها (ثم) ان يحجز عن ذلك (وقب بقدرها) أى الفاتحة لان اليسور لا يسقط بالمعسور ولا يترجم عنها بخلاف التكبير لقوات الاعجاز فيها دونه فان كان أخيرا حرك لسانه وجوبا (و) سادسها (ركوع) للامر به في الكتاب وخبر الصحيحين وأقبله القائم أن ينحني قدر بلوغ راحتيه ركبته وأكله تسوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه يديه وفريق أصابعه للقبلة

وطهارة حدث الافاقد  
الطهورين فيصلى  
ويعيد وطهارة بدن  
وملبوس ومكان من  
نجس فان لم يجد  
ما يغسله أو خاف تلغا  
أو نسيه صلى وأعاد  
ويعنى من محمود  
براغيث وأتر استنجا  
وغيرها وهو فرضها خمسة  
عشر نية وتكبيرة  
تحرم وقرنها بها وقيل  
للقادر في فرض وقراءة  
الفاتحة ثم قدرها من  
بقية القرآن ثم من  
ذكر أو دعاء ثم وقف  
بقدرها وركوع

والاعتدال للامرية  
وسجود بوضع الجبهة  
واليدنين والركبتين  
والقديسين وجالسين بين  
السجدين وطمانية  
فيها وتشهد أخير  
وصلاة على النبي ﷺ  
بعده وتسليمه أولى  
وجالوس الثلاثة الأخيرة  
وترتيب وسننها نوعان  
أباض بغير تركها  
بسجود السهو وهي  
تشهد أول وجالوس له  
وصلاة على النبي ﷺ  
بعده وعلى آله بعد  
الاحير وقتوت وقيامه  
وصلاة على النبي ﷺ  
وعلى آله بعد القنوت  
وهيات منها

(و) ما بهما (اعتدال للامرية) في الثلب السابق (و) ثامنها (مسجود) للامرية في التكتاب والخبر  
السابق (بوضع الجبهة) مكشوفة (و) وضع (اليدين والركبتين) أطراف (القديسين) ولومستورة  
خبر الصحيحين أصرت أن أسجد على سبعة أعظم الجبهة واليدنين والركبتين وأطراف القديسين وبكني  
وضع جزء من كل واحد منها والاعتدال في اليدين باطن الكف سواء الاصابع والراحة وفي الرجل بطون  
الاصابع ويسن كشف اليدين والرجلين ويكره كشف الركبتين فالوقطع الكف أو التقدم لم يجب وضع  
طرف الباقي (و) تاسعها (جالوس بين السجدين) للامرية في خبر الصحيحين (و) عاشرها  
(طمانية) بحيث يفصل رفعه عن هويته (فيها) أي في الركوع والثلاثة بعده للامرية بها في الخبر  
المسكور مع خبر ابن حبان (و) حادي عشرها (تشهد أخير) لما روى البيهقي بإسناد صحيح عن  
ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبي ﷺ  
لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن قولوا التعات لله الخ والمراد فرضه في الجالوس  
الاحير في الاول خبر الصحيحين انه ﷺ قام من ركعتين من الظهر ناسيا ولم يجلس فلما قضى صلاه  
كبر وهو جالس فسجد سجدين قبل السلام ثم سلم أضعف تداركه يدل على عدم فرضيته ونجى الموالاة  
بين كلمات التشهد دون الترتيب بينها (و) ثاني عشرها (صلاة على النبي ﷺ بعده) للامرية بها في  
خبر الصحيحين وقوله بعده إلى من قوله فيه (و) ثالث عشرها (تسليمة أولى) لخبر مفتاح الصلاة الوضوء  
وتحريمها التكبر وتحليلها التسليم رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح أما التسليمة الثانية فسنة  
كسبائي فيقول السلام عليكم وبكني عليكم السلام لاسلام عليكم لعدم وروده (و) رابع عشرها  
(جالوس الثلاثة الأخيرة) وذكره في الأخيرين منها من زيادتي (و) خامس عشرها (ترتيب)  
للفروض للذكورة المشتمل عليها على قرن النية بالتكسيرة وإيقاع النحر والقرارة في القيام والتشهد  
والصلاة على النبي ﷺ والسلام في الجالوس دليل هذا والذي قبله الاتباع مع ذلك برصا كما أجابني  
صلى فلو تركه عمدا كان سجدا قبل ركوعه بطلت صلاته أسهوا في إيماء التارك لفوقان تذكر  
قل بلاغ له فعله والاعتناء بركعتي وتدارك الباقي ويجب أن لا يقصد ترك غير فلهو لملأه في له  
ركوعا أو رفع من الركوع فوعا لم يكف لانه صرفه إلى غير الواجب (وسننها نوعان) أسدهما (أباض  
بغير تركها) سهوا أو عمدا (بسجود السهو) ندبا لمسايباني لأجوب لانه لم يجب عن واجب (وهي)  
ثمانية (تشهد أول) لانه ﷺ تركه ناسيا وسجد قل أن يسلم كما مر وقيل بالسيدان أعمد يجتمع  
الحلل بل حلل العمدة أكثره كان للجبر أحوج والمراد بالتشهد الأول اللفظ الواجب في الآخر فلا  
سجود تترك ما هو سنة فيه (وجالوس له) لانه مقصود له فكان مثله (وصلاة على النبي ﷺ  
بعده) لانه ذكر بحج الإيمان به في الجلوس الأخير فبسجد تركه في الاول كالتشهد وتعبر به به  
هنا وفيما يأتي أولى من تعبره بنى (و) صلاة (على آله بعد) التشهد (الأخير) كالصلاة عليه ﷺ  
في الاول بأن يفتن ترك امامها بعد أن يسلم امامه وقبل أن يسلم هو (وقنوت) في الصبح ووتر النصف  
لاخير من مضان بخلاف قنوت التارلة لقنوتها سنة في الصلاة لاسنة منها أي «هيا» (وفاسمها)  
أي القنوت (صلاة على النبي ﷺ) (و) صلاة (على آله بعد) القنوت (نهما قيسا للربعة على  
ما فيها والاخير من يادتي وتركه بعض القنوت كتركه ومثله ترك بعض التشهد الاول ظاهر  
تعود فصلا على النبي ﷺ بعد التشهد الاول وللصلاة على الآل بعد الآخر كما قيود الاول أن اتيم  
هما بعد القنوت كما قبله وسمي ساد كونه أباضا لانه لما كدت بحيث جعت أسجود شرب  
لأن كان النبي ﷺ يهبط وأبواه حقيقة (و) النوع الثاني (هيات منها) هو إلى من قوله هي أسهوا

(رفع يديه) أي كفيه (حسنة كونه تكبيرة في تحريم) بالصلاة (وركوع ورفع منه) للاتباع (رواه الشيخان)  
ومعنى حذو منكبيه ان تحاذي أطراف أصابعه على أذنيه وإبهامه شحمتي أذنيه وراحتيه منكبيه والجميع  
رفعه مع ابتداء التكبير والتسميع فالجميع يمكنه الرفع الإزيادة على المشرع أو نقص أي الممكن فان قهر  
عليهما دون المشرع أي بزيادة لانه أي بالمأمور به ويزيادة هو معلوب عليها فان لم يمكنه رفع إحدى  
يديه رفع الأخرى (وامالة أطراف الأصابع) من اليمين (نحو القبلة) لشرعها (وتفريجها) أي الأصابع  
حالة الرفع (وضع) يد (يمين على شمال) بأن يقبض ركعها وبعض رصفها وساعدتها بكف اليمين بعد الرفع  
للتحرر (وجعلها تحت صدره) وفوق سرته للاتباع (رواه ابن سني) (وافتتاح) بعد تحريمه بفرض أو نقل  
نحو وجهه وبجبهته الذي فطر السموات والأرض إلى قوله من المساجين للاتباع (رواه مسلم) (واللفظ) مساجين  
حسان ويسن لشفره وإمام قوم محصورين وضوا بالظن أن يزيدا على ذلك ما ذكرته في شرح الأصل  
وغيره فلو ترك الافتتاح عمدا أو سهوا حتى شرع في التعمد لم يعد إليه لفوات محله (وتعمد) للقراءة في كل  
ركعة لآية فإذا قرأت القرآن أي أردت قراءته (وجهر وأسرار) بقراءة الفاتحة والسورة (في محلها)  
المعروف للاتباع (رواه الشيخان) والجهر في الصبح والجمعة والعيد وخسوف القمر والاستسقاء وأولئ  
العشاهين والنواحي ووتر رمضان وركعتي الطواف ليلا أو وقت صبح والإسرار في غير ذلك الأنواف الليل  
المطلقة فيتوسط فيها بين الجهر والإسرار ان لم يشق على ناظم أو وصل أو نحوه والعبرة في قضاء الفريضة  
بوقته وقيل بوقت الأداء وجهر المرأة دون جهر الرجل ومحل جهرها إذا لم تكن محضرة أجنب ومثلها  
الحثي (وتأمين) عقب قراءة الفاتحة للإسرية في الصحيحين ويؤمن للمأموم في الجهرية مع تأمين إمامه فان  
لم يتبق له ذلك أمن عقب تأمينه (وجهر به) للإمام والمنفرد والمأموم لقراءة إمامه (في) صلاة (جهرية)  
للأخبار الصحيحة في ذلك (وقراءة سورة) بعد الفاتحة (إلا في الثالثة والرابعة في الاتباع) (رواه الشيخان)  
في الظهر والعصر وقيس بهما غيرهما ويسن تطويل قراءة الأولى عن الثانية ويحصل أصل السنة بقراءة شيء  
من القرآن لكن السورة أحب وان كانت أقصر كما يؤخذ من كلام الرافعي ويسن للصبح طول الفصل  
والظهر قريب منها والعصر والعشاء أساطه وللمغرب قماره ولبصير الجمعة في الأولى ألم تنزيل السجدة وفي  
الثانية هل أتى وأول الفصل الحجرات كما صححه النووي في دقائقه ولا سورة للمأموم في الجهرية بل يستمع  
اقراءة إمامه فان لم يسمعها بعدا وغيره قرأ السورة في الأصح (وتكبير في كل خفض ورفع) من غير ركوع  
(ووضع راحتيه على ركبتيه في الركوع) وتفرقة أصابعه للقبلة حالة الوضع (وتسبيح فيه) أي في الركوع بأن  
يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثا (وأن يقول في رفعه منه سمع الله لمن حمده) أي تقبله منه (وفي اعتداله رنا  
لك الحمد) ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد للاتباع في ذلك كله (رواه مسلم وغيره)  
والتثليث أدنى الكمال ويزيد المنفرد في الركوع اللهم لك ركعتو بك أمنت ولك أسلمت خضع لك سمي  
و بصري ومخي وعظمي وعصي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين وفي الاعتدال أهل  
النساء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجنت منك الجد  
والخلق بالمرءة إمام قوم محصورين وضوا بالظن أن يجهر الإمام بالتسميع ويسر بما بعده ويسر المأموم  
والمنفرد بالجميع والمبلغ كالإمام (وأن يصيح في سجوده ركعتي ثم يديه) أي كفيه (ثم جبهته وأفقه) للاتباع  
رواه الترمذي وحسنه (وتسبيح فيه) أي في سجوده بأن يقول سبحان الله في الأعلى ثلاثا للاتباع (رواه ملا  
ثابت مسلم وبه بدأ داود والتثليث أدنى الكمال ويزيد المنفرد اللهم لك سجدت بك أمنت ولك أسلمت  
سجد وجهي الذي خلقه وصوره وشق سبعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين وألحق به إمام قوم  
محصورين وضوا بالظن (وضع يديه) أي كفيه في سجوده (حذو منكبيه وضام أصابعه) منشورة فيه

رفع يديه حذو منكبيه  
في تحريم وركوع ورفع  
منه وإمالة أطراف  
الأصابع نحو القبلة  
وتفريجها ووضع يمينه  
على شمال وجعلها  
تحت صدره وافتتاح  
وتعمد وأسرار  
في محلها وتأمين وجهر  
به في جهرية وقراءة  
سورة بعد الفاتحة  
وتكبير في كل خفض  
ورفع ووضع راحتيه  
على ركبتيه في الركوع  
وتسبيح فيه وأن  
يقول في رفعه سمع  
الله لمن حمده وفي اعتداله  
ربنا لك الحمد وأن يصيح  
في سجوده ركعتي ثم  
يديه ثم جبهته وأفقه  
وتسبيح فيه ووضع  
يديه حذو منكبيه  
وضام أصابعه

نحو القبلة ومجافاة) أى بمساعدة الرجل (عنديه عن جنبه) ويطئه عن نغذه في ركوعه وسجوده ويخرج بالرجل المرأة والنثى فلا يجانبن بل يضمان بعضهما إلى بعض لأنها سترها وأحوط له (وتوجيه المصلي) رجلا كان أو غيره) أصابع رجليه نحو القبلة) للاتباع في غير مجافاة البطن في الركوع رواه البخارى في ضمن الأصابع ونشرها وأبو داود في البقية ويقاس بذلك مجافاة البطن في الركوع ويسن تفرقة ركبتيه وكذا قبله بشبر (ودعاء في جلوسه بين سجديته) بأن يقول رب اغفر لي ولرختي واجبرني ولرفعتي ولرزقني واهدني وعافني روى بعضه أبو داود وبقية ابن ماجه (واقتراش فيه) أى في جلوسه بين سجديته (و) في (جلوس تشهد أول) بأن يجلس على) كعب (يسراه وينصب يمينه) وفي الأخير يتورك كجاسيأتى للاتباع في ذلك رواه في الأول الترمذى ومعه وفي الأخيرين البخارى والحكمة في ذلك أن المصلي مستوفز في غير الأخير للحركة غالباً بخلافه في الأخير والحركة عن الاقتراش أهون (وجلوس استراحة) وعمله (بعد سجدة ثانية يقوم منها) للاتباع رواه البخارى وخروج بذلك سجدة التلاوة والسجدة الثانية في ركعة لا يقوم عنها بل عن تشهد بعدها فلا يسن بعدهما جلوس استراحة ثم إن أراد ترك التشهد الأول سن له جلوسها (مفتشاً) في جلوس الاستراحة للاتباع رواه الترمذى وقال حسن صحيح ولانه جلوس عقبه حركة كجلوس التشهد الأول وهذا الجلوس ليس من الركعة الثانية بل مستقل فاصل بين الركعتين على الصحيح كجلوس التشهد الأول (واعتماد على الأرض يديه) أى كفيه (عند قيامه) من جلوسه أو سجوده للاتباع في الأول رواه البخارى ولانه أبلغ في انخسوع والتواضع وأعون للمصلي (ورفع يديه عند قيامه من تشهد أول) للاتباع الشيخان (وتورك في) تشهد (أخبر بأن يلقى وركه الأرض) وينصب رجليه اليمنى للاتباع كاسر (الأن يريد سجود سهو أو يطلق) بأن لم يردعه ولا عسده (فيفترش) لاحتياجه إلى السجود بعد وقوفه أو يطلق من يراى (ووضع يديه) أى كفيه في تشهد (على نغذه) يعنى طرفي ركبتيه (وقبض أصابع يده اليمنى) في تشهد (الامسبعة) وهى التى تلى الإبهام (فيشبر بها عند) قوله (الا لله) بلا تحريك وينشر أصابع اليسرى مضمومة للاتباع في غير الضم رواه مسلم الأعمد التحريك فأبو داود ولتنسوحه الأصابع إلى القبلة في الضم فالسجدة المسبحة كان مكروهاً وينهى بالإشارة الإخلاص بالتوحيد (منحية) للاتباع رواه أبو داود بأسناد صحيح ولتنسكون متوجهة إلى القبلة (وأن لا يجاوز بصره اشارته) للاتباع رواه أبو داود بأسناد صحيح (وتعوذ من العذاب) أى عذاب القبر وغيره فهو أهم من قوله من عذاب القبر (بعد تشهد أخير) لحبر مسلم إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع فيقول اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح العجال ويسن الدعاء بغير ذلك وقد ثبت بعض المأثور منه في شرح الاصل (وتسليمه ثانية) للاتباع رواه مسلم واستثنى من ذلك مسائل ذكرتها في الشرح المذكور ولواقصر الامام على تسليمه سن للمأموم تسليمتان لا يخرج عن المتابعة بالأولى بخلاف التشهد الأول لوتركه الامام لزم للمأموم تركه لوجوب المتابعة قبل السلام (ونحو) وجهه يميناً وشمالاً في تسليمته في الأولى يميناً وفي الثانية شمالاً ملتفتاً في الأولى حتى يرى خده الأيمن وفي الثانية الأيسر للاتباع في ذلك كله رواه ابن حبان في صحيحه وينهى السلام على من عن يمينه وشماله ومخاضه من ملائكة ومؤمى اس وحن ويسن أن يدعج السلام ولا يده وأن يسلم للمأموم بعد سلام الامام ولو فارة نازكة الاكران لا تكسيرة الاحرام (واستناك) بخشن يزيل القلق (ولو بخرقة) عرضاً (لا أصعبه) أى المتصلة به لانها لا تسمى سواها واختار في المجموع دعا لروايتي وغيره أنها تنكفي إذا كانت خشنة وهو ظاهر كلام الاصل وسن الاستناك يكون (عند قيامه إليها) أى إلى الصلاة ولولعاف الطهورين لحراصه حين لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أى أمر

الاستياك (أيما عند الشيطان) عند (الزوم) من الجوع والكسوت (و) عند (تغير فم) لا يتراجع رواده الشيطان في اليوم وليس بالنوم غيره مما يحصل به تغير (وفي) أي الاستياك (فوائد) أكثر من ثلاثة عشر وإن اقتصر عليها الأصل (كسطينا القم وتبيض الأسنان وتطيب السكة) ويهدج القم (وشد اللثة) وهي ماسول الأسنان (وتصفية الخلق والنضاعة والظنة وقطع الرطوبة واحداث البصر وإبطاء الشيب وتسوية الظهر ومضاغقة الجوز ورضا الرب) ولارهاب العدو وهضم الطعام وتقوية الجائع وأرغام الشيطان وتذكر الشهادة عند الموت. ويسن أن يبدأ بجانبه الأيمن وإن بر السواك على سقف حلقه برفق وعلى كراسي أضراسه وينوي به السنة وذ كرت هنائي شرح الاصل فوائد تتعلق بالاستياك وغيره (ومكروهاتها) أي الصلاة (جعل يديه في كفيه عند تحممه وسجوده) وركوعه لمناقته التواضع (والثبات) بوجهه بلا حاجة ظنير البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد (وأشارة مفهومة) بلا حاجة (وجهر بمحل اسرار وعكسه وجهر خلف الامام) مخالفة ذلك سنة النبي ﷺ (واختصار) بأن يجعل يده على خصرته لئلهي عنه في خبر الصحيحين في الرجل وقيس به غيره (واسراع) الصلاة لمناقته الخشوع (وتقيض بصره) لانهفل اليهود هذا (ان خاف) المحلى (ضررا) والا فلا كراهة (والصاق عضديه بيمينه) في ركوعه وسجوده (و) الصاق يده بفضديه) فيهما لمخاطبتهما سنة النبي ﷺ (ومما في حق الرجل خاصة لما مر في السنن والطلاق الصاق يده بفضديه أولى من تقييده له بالسجود (واقعاء السكب) بأن يجلس على وركيه ناصبا ركبته لئلهي عنه رواه الحاكم ومعهه ورواه البيهقي بأسانيد وضعفها ثم قال والاقعاء نوعان أحدهما هذا وهو منهى عنه والثاني وضع فعله عن النبي ﷺ أن يضع أطراف أصابع رجله وركبته على الأرض وأليه على عقبه وهو سنة في الجالوس بين السجدين (وقرة العراب) لمناقته الخشوع (واقتراش السبع) في سجوده لئلهي عنه في خبر مسلم في حق الرجل وقيس به غيره (وابطان المسكان) الواحد (كايطان البعير وغيرها) من زيادتي كالبالغة في خفض الرأس في الركوع وإغالة التشهد الاول والاضطاع وتشبيك الاصابع وغير ذلك كما صرح به في شرح الاصل

### ﴿ باب ما يفسد الصلاة ﴾

(وهو حدث ولو بلا قصد) لا تتفاء الشرط (وكلام بشر عمدا بحرفين) وإن لم يفهما (أو خوف مفهم) كق من الوفاية وج من الوحي لحبر مسلم إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والكلام يقع على المفهم وغيره وتخصيصه بالمفهم اصطلاح للسحاة نعم يعذر في نطقه بالنذر في إجابة النبي ﷺ في عصره إذا دعاه وفي سيرة كرام سبق لسانه اليه أو نسي الصلاة أو جهل تحريمه فيها وقرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء وتفتحن ونحوه لغلبة ان لا وتعنر ركن قولي وإن كثروا خرج بكلام البشر كلام الله تعالى والذكر والاعاء لما مر في الباب السابق وزيادتي عمدا الكلام سهوا (ومقطر) لاصنام ثلاثة (وفعل كثير) من غير جنس الصلاة في غير صلاة شدة الخوف (ولو سهوا) لذلك مع انه لا مشقة في الاحتراز عنه بخلاف القليل لا يفسد لحبر الصحيحين انه ﷺ صلى وهو حامل أمانة فكان إذا سجد وضعف أو ادا قام جلها ثم قبل الاكل ونحوه عمدا مع العلم بتحريمه يفسد الصلاة كما علم من المعطر وكثير العمل إذا كان لشدة جرب أو خفيما كتحرريك أصابعه في سحبة لا يفسد (وقهية) عمدا لما مر (وفعل ركن) من أركانها (أو طول زمن مع شك في النية) فيها وذ كر طول الزمن من مزيادتي (ونية خروج

فريضة من الصلوات الخمس والأزوم تغير فم في الركوع فوائد أكثر من ثلثة عشر وإن اقتصر عليها الأصل وتبيض الأسنان وتطيب السكة ويهدج القم وإبطاء الشيب وتسوية الظهر ومضاغقة الجوز ورضا الرب ولارهاب العدو وهضم الطعام وتقوية الجائع وأرغام الشيطان وتذكر الشهادة عند الموت. ويسن أن يبدأ بجانبه الأيمن وإن بر السواك على سقف حلقه برفق وعلى كراسي أضراسه وينوي به السنة وذ كرت هنائي شرح الاصل فوائد تتعلق بالاستياك وغيره (ومكروهاتها) أي الصلاة (جعل يديه في كفيه عند تحممه وسجوده) وركوعه لمناقته التواضع (والثبات) بوجهه بلا حاجة ظنير البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد (وأشارة مفهومة) بلا حاجة (وجهر بمحل اسرار وعكسه وجهر خلف الامام) مخالفة ذلك سنة النبي ﷺ (واختصار) بأن يجعل يده على خصرته لئلهي عنه في خبر الصحيحين في الرجل وقيس به غيره (واسراع) الصلاة لمناقته الخشوع (وتقيض بصره) لانهفل اليهود هذا (ان خاف) المحلى (ضررا) والا فلا كراهة (والصاق عضديه بيمينه) في ركوعه وسجوده (و) الصاق يده بفضديه) فيهما لمخاطبتهما سنة النبي ﷺ (ومما في حق الرجل خاصة لما مر في السنن والطلاق الصاق يده بفضديه أولى من تقييده له بالسجود (واقعاء السكب) بأن يجلس على وركيه ناصبا ركبته لئلهي عنه رواه الحاكم ومعهه ورواه البيهقي بأسانيد وضعفها ثم قال والاقعاء نوعان أحدهما هذا وهو منهى عنه والثاني وضع فعله عن النبي ﷺ أن يضع أطراف أصابع رجله وركبته على الأرض وأليه على عقبه وهو سنة في الجالوس بين السجدين (وقرة العراب) لمناقته الخشوع (واقتراش السبع) في سجوده لئلهي عنه في خبر مسلم في حق الرجل وقيس به غيره (وابطان المسكان) الواحد (كايطان البعير وغيرها) من زيادتي كالبالغة في خفض الرأس في الركوع وإغالة التشهد الاول والاضطاع وتشبيك الاصابع وغير ذلك كما صرح به في شرح الاصل



منها وعزم على قطعها وتردد فيه وتعليقه بشئ  
 وتردد فيه وتعليقه بشئ  
 وصرف فرض إلى غيره  
 وكشف عورة إلا أن  
 كشفها بخروج يده فسترها  
 حالاً وترك توجه حيث  
 يشترط وردة اتصال  
 نجاسة به إلا أن يحاها  
 حالاً وبدون بعض ما ستر  
 بالحلف وخروج وقت  
 مسحه وتكرير ركن  
 فعلى عمداً وتقديراً على  
 غيره وترك ركن عمداً  
 واقتداءً بمن لا يقتدى  
 به ولو مع الجهل بحاله  
 في بعض الصور بأن  
 اقتدى به بعد تحريم  
 صحيح ووجوده نوباً  
 بعيداً منه وهو عار  
 أو كان أمة وعتقت  
 ورأسها مكشوف  
 وغيرها  
 ﴿باب الأذان﴾  
 يسن مع الإقامة  
 المكتوبة ولو فاتت  
 ويأدى لنفسه صلى  
 جماعة مستنونة كعيد  
 وكسوف الصلاة جماعة  
 وما عدا ذلك لا ينادي  
 له « وشروطها سلام  
 وتمييز وكورة لغير  
 نساء ووقت

منها في غير قطعها (وعزم على قطعها وتردد فيه) أي قطعها (وتعليقه) أي تعليقها (بشيء) لمنافاة  
 كل منها الصلاة (وصرف) نية (فرض إلى غيره) أي نقل أو فرض آخر لذلك نعم إن كان مقروداً  
 وأدرك جماعة سن له صرف فرضه إلى نقل ليدرك فليقلها (وكشف عورة) مع القدرة على سترها  
 وإن صلى في خلوة لاتقاء الشرط (إلا أن كشفها بخروج) كسبح (فسترها حالاً) فلا يفسد الصلاة  
 لاتقاء تقصيره في هذا العارض (وترك توجه) للقبلة (حيث يشترط) لخاص (وردة) لمنافاتها  
 العبادة (واتصال نجاسة) لا يفي عنها (به) في بدنه أو ثوبه أو مكانه لخاص (إلا أن يحاها حالاً) كأن  
 كانت يأسه ففضها أو رطبه بثوبه فالتقاها فلا يفسد الصلاة (وبدو) أي ظهور (بعض ما يستر بالحلف)  
 من الرجل أو الحرق وقوى واتصال نجاسة إلى هنا أعم مما ذكره (وخروج وقت مسحه) أي الخلف  
 لبطان بعض طهارته (وتكرير ركن فعلى عمداً) لتلاعه نعم القعود القصير كان جلوس عن قيام ثم  
 سجد لا يفسد لانه معهود في الصلاة (وتقديراً) أي تقديم الركن الفعلي عمداً (على غيره) لأن ذلك  
 يغلب بصورة الصلاة وخروج الفعلي في الصورتين القول كالمفاتيح والشهد وبالعدم فيها السهو فلا يفسدان  
 وتيقيد الثانية للفعلي والعمد من زبادي (وترك ركن) ولو قولياً (عمداً) لخاص بخلاف تركه  
 سهواً لغرضه في تداركه (واقتهاء بمن لا يقتدى به) لا كفر أو غيره (ولو مع الجهل بحاله في بعض الصور)  
 كما يعلم مما يأتي في باب الإمامة فقول الأصل مع العلم بحاله هو بالنظر إلى جميع الصور وذلك (بأن اقتدى  
 به بعد تحريم) منه (صحيح) وهذا التفسير زده دقاً لما قيل إن ذلك مانع من انعقاد الصلاة والكلام  
 في بابها بعد انعقادها (ووجوده) في الصلاة (ثوباً بعيداً منه وهو عار أو كان) المصلي (أمة وعتقت)  
 في الصلاة (ورأسها مكشوف) لاتقاء الشرط مع القدرة على تحصيله (وغيرها) من زبادي كتطويل  
 ركن قصير عمداً أو كل باكره وفعلة فاحشة

﴿باب الأذان﴾

بالجمعة وهو لغة الاعلام قال الله تعالى وأذن في الناس بالحج وشرعاً قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة  
 المكتوبة والاصل في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فقلوا سمعنا وحسبنا الله لا يؤمنون  
 فليؤذن لكم أحدكم وهو منكم فأجاب كفاية وله شروط ومكروهات ومبطلات وسنن وسيأتي بيانها وإنما (يسن)  
 مع الإقامة في صلاة (المكتوبة ولو فاتت) كما ثبت في خبر مسلم لاناظرة ومنذورة وصلاة جائزة ويسن الأذان  
 أيضاً في أذن المولود وإذا تعذر العيال أن أي حرة الجن والشياطين ومعنى فقولات ثلاث في صور والمراد  
 دفع شرها بالأذان فإن الشيطان إذا سمع الأذان أدبر (ويأتي) ندباً (لنقل) صلى جماعة مستنونة كعيد  
 وكسوف) وتأتي مع هذا أعم من قوله ويأدى إلى العبدن والحسوفين والاستسقاء (الصلاة جماعة)  
 لورود في حديثين في كسوف الشمس ويسن الملق الجهر آن منصوبان الأول بالاعراض والثاني بالحالية  
 ويجوز رفعها بالإبقاء والخبر ورفع أحداهما ونصب الآخر كما يثبت في شرح الأصل (وما عدا ذلك) من  
 منذورة صلاة جائزة فنقل لاسن جماعة أو يصلي فردى (لا ينادي) بشئ باسم وردده (وشروطها)  
 أي الأذان والإقامة يذكّر شروط الإقامة من زبادي (اسلام) في المؤذن والمتم (وتمييز) فلا يسبحان من  
 كفر وغيره من صي يحجون وسكران لانه عبادة ويسر امنها (رد كورة) بقبح زده بقول (له)  
 (س) فلا ينادي بحاله من غير أن ينادي بالرجال والخنى أو بالانساء ولا يشترط لمن ذكر كورة بل تسن الإقامة  
 بأن يقرأ واحداً بيق ويسن للخصي أن يقيم لنفسه وفي أذان المرأة للساء خلاف والأصو أنه غير مدبر  
 لانه تخاف من رفع الصوت القلة وإذا نزلت من رفع صوت لم يكره وكان ذكر الله تعالى أو برفعه فوق ما يسمع  
 الساء كره لحرمة على الله صحيح إن كان ثم أجنبى ومنها في ذلك الخنى (وقت) أي وقت الأذان والأمانة

لأنهم الإعلام به فلا يصح أن قبله (الأذان صبح) فيصبح قبل وقت من نصف الليل لخبر الصحيحين أن بلاد  
يؤذن بليل فسكوا وشرىوا حتى تسموا أذان ابن أم مكتوم بخلاف الإقامة فانها لا تفتح الصلاة فلا تقدم  
على دخول وقتها (وغيرها) من زيادتي كترتيب وجهر لجأته وعدم بناء غير (ومكروهاتهما) أي الأذان  
والإقامة وذكركم وكروهاات الإقامة غير كراهتها للحدث والجنب من زيادتي (وقوعهما من محدث) خبر  
الترمذي لا يؤذن إلا أوقات متوضعة وقس بالأذان الإقامة (و) الكراهه (لجنب أشد) منها لمحدث لغلط  
الجنبه (و) هي (في الإقامة) منها (أغلظ منها) أي الكراهه في أذانها أشد منها لقر بهما من الصلاة  
(والغنى) أي التطريب (بهما) والتعطيط (أي التقيد) (والكلام) لغير مصلحة فيهما فلو عطف جدد الله  
في نفسه وبنى (والقعود) فيهما (لقادر) على القيام نعم إن كان مسافرا لا يكره الركوب ويكره التشوب  
في غير الصبح وأن يقال فيهما حتى على خير العمل (وغيرها) من زيادتي كوقوعهما من فاسق وصبي  
(و) يبطلهما) والتصريح بجطل الأذان من زيادتي (ردة وسكروا نهما) وجنون كلفهم بالاولى (وقطعتهما)  
بسكوت وكلام (إن مال) الفصل بحيث لا يعدل باقي مع الأول أذانا وإقامة بخلاف اليسير (وترك كل منهما)  
لأن ما أتى به لا يرد أذانا وإقامة فان عاد عن قرب وأتى بها أو أعدمها بعد ما صح (وسن لها توجه) القليلة لأنها  
أشرف الجهات (وتحول وجهه) لاصدر (في الحيلتين) مرتين مرة في الأولى (بميناء) مرة في الثانية  
(شمالا) لثبوتها خبر الصحيحين في الأذان وقس بالإقامة وذكر التوجه والتحويل بهما من زيادتي  
ويسن لها أيضا أن يكون كل من المؤذن راكعا على أحسن الصوت (ولاذان وضع مسبحته) هو أولى  
من قوله وضع أصبعه (في أذنه) أي باطنهما لأنها أحسن لصوته ويعرف به الأذان من لا يسمعه (وترسيل)  
أي تأن للامر به في خبر الحاكم (وترجيع) بأن تأتي بالإنهاذين مرتين ينخفض صوته قبل قولها برفعه  
لو روده في خبر مسلم (وتنوب) من تاب إذا رجع (في) أذني (صبح) لو روده في خبر أبي داود وغيره باستاد  
جديدان يقول بعد حيلتيه الصلاة غير من النوم مرتين وهذه من زيادتي (ورفع صوت) به (قصر مكان)  
للمؤذن بحيث لا يحد ضرر للامر به في خبر البخاري ولأنه أبلغ في الإعلام نعم إن أذن لنفسه صلى في مسجد  
أو نحوه جماعة وانصرفوا لا يسن ردها ثلاثيهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى وخروج الأذان الإقامة  
فلا يسن لها شيء من ذلك لأنها للحاضرين وقد ذكرت في شرح الأصل سننا أخرى (وهو) أي الأذان (تسع  
عشرة كلمة) بالترجيع لأنه عليه السلام أعلم بأعجزه كذلك رواه الشافعي وصححه ابن حبان (والإقامة  
أحدى عشرة) كلمة لثبوتها في الصحيحين (ويقام) ندبا (لفوائت) أي لكل منها وإن توالى (ولا يؤذن  
لغير الأولى) منها (إن توالى) وكذا إن توالى فائتوا حاضرة دخل وقتها قبل شروعه في الأذان

### ﴿باب مواقيت الصلاة﴾

الأصل فيها الأخبار الصحيحة وقد ذكرت بعضها في شرح الأصل (وقت الظهر من الزوال) أي وقت زوال  
الشمس فما يظهر لنا في الواقع (إلى مصر ظل الشيء مثله غير ظل الاستواء) أي الظل الموجود عنده وهذا  
وقت الجواز ولما أوقات أخرى وقت فضيلة وأنه بأن يشتغل أوله بأسباب الصلاة كالأذان واستعرة ولا يضر  
شغل خفة فك كل لقم وكلام سير وقت اختيار وهو من آخر ويسبب فضيلة إلى آخر الوقت وقت عذر  
وقت العصر أربع وثم ضرورة وسياقي وموت حرة آخر وقتها ادراكها (وقت العصر) جوار  
بكرامة في الجنة من رطل الشيء مثله غير ظل الاستواء (إلى الزرب) رطل أيضا أوقات أخرى من فضله  
وقت اختيار وقت جزار بلا كراهه وقت عذر وقت ضرورة وموت حرة فوق الفضيلة من أول  
الوقت إلى مصر ظل الشيء مثله (في) زب (الاخير) من آخر وقت انقضاء إلى مصر ظل الشيء مثله  
غير ظل الاستواء وقت جزار مثله كراهه إلى استمرار الشمس وقت الجواز كراهه إلى غروب الشمس

الأذان صبح غيرها  
ومكروهاتهما وقوعهما  
من محدث ولجنب أشد  
وفي الإقامة أغلظ منها  
والغنى بهما والتعطيط  
والكلام والقعود لقادر  
وغيرها ويطلبها مرادة  
وسكر وانحاء وقطعتهما  
إن طال وترك كل منهما  
وسن لها توجه وتحويل  
وجه في الحيلتين يبين  
وشمالا ولاذان وضع  
مسبحته في أذنيه  
وترسيل وترجيع  
وتنوب في صبح ورفع  
صوت قدر إمكان رهو  
تسع عشرة كلمة والإقامة  
أحدى عشرة ويقام  
لفوائت ولا يؤذن لغير  
الأولى إن توالى  
﴿باب مواقيت الصلاة﴾  
وقت الظهر من الزوال  
إلى مصر ظل الشيء مثله  
غير ظل الاستواء فوق  
العصر إلى الغروب  
والاختيار إلى مصر  
الظل من أين

وقت العصر وقت المغرب جميع وقت الضرورة يعلم بما يأتي وقت الحرمة يعلم بما يحضر (وقت المغرب من  
العروب إلى مصب الشفق) طهر مسلم وقت المغرب من طرف الشفق وجعله ليس في اليوم بقرطاً من الشفق  
على من يصل الصلاة حتى يحضر وقت الصلاة الأخرى ظلمه يقتضي التمسك بوقت كل صلاة إلى دخول وقت  
الأخرى أي عصر الصبح المباني في وقتها وهذا وقت الجواز لها ولها أن تأتي آخر وقت فضلة ووقت اختيار  
ول الوقت ووقت عصر وقت العشاء من جميع وقت ضرورة يعلم بما يأتي وقت حرمة يعلم بما يحضر (وقت  
العشاء) جواز من مصب الشفق (إلى العصر الصادق) وهو التمسك بوقت وهو ما لا يقع للمسلم من الجواز  
في اليوم من طهر وخرج الصادق في الكف وهو يعلم ويستعمل نحو الصلاة كتاب الترمذي وهو الذي  
تم تفسيره وقت طلوع ثم يطعم العصر الصادق يستعمل أي ينشأ من طهر ولها أن تأتي آخر وقت فضلة ووقت  
اختيار ووقت عصر ووقت ضرورة ووقت حرمة فوقت الفضلة أول الوقت (و) وقت (الاختيار) من آخر  
وقت الفضلة (إلى ثلث الليل) ووقت العصر وقت المغرب من جميع وقت الضرورة يعلم بما يأتي وقت  
الحرمة يعلم بما يحضر (وقت (الصبح) جواز اختياره في الجملة (من العصر) العبادي (إلى طالع الشمس)  
طهر مسلم وقت صلاة الصبح من طالع العصر لم يطلع الشمس ولها أن تأتي آخر وقت فضلة ووقت اختيار  
وقت جواز بلا كراهة ووقت ضرورة ووقت حرمة فوقت الفضلة أول الوقت (و) وقت (الاختيار)  
من آخر وقت الفضلة (إلى الاسفار) أي الإحالة ووقت الجواز بلا كراهة إلى الجملة أي قبل طلوع  
الشمس ووقت الحرمة يعلم بما يحضر وقت الضرورة يعلم من قول (ولأسم كافر أو طهرت حاله أو نفسه  
أو بلغ حبس) بلغي الشاملة والعصية (أو أفاق مجنون) أو معنى عليه (وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع  
قدر تكبيرة) فأكثر (الزمن) تلك الصلاة لأنه أدرك جزءه فكان كل ذلك الجماعة وكما يلزم المسافر  
الاعتماد باقتدائه بمقيم في جزء من الصلاة وخرج بالتكبير دونها (وكذا) تلاوته الصلاة (التي قبلها) أن كانت  
تجمع معها) فيقرء الظهر مع العصر بأدراك تكبيرة آخر العصر والمغرب مع العشاء بأدراك تكبيرة آخر  
العشاء لأن وقت الثانية وقت الأول في جواز الجمع فكذلك في الوجوب ولا يجب واحدة من الصبح والعصر  
والعشاء بأدراك جزء مما بعدها لاقتفاء جواز الجمع بينهما ويشترط في إروم ما ذكر استداد السلامة من  
الوائع زمن إمكان الطهارة والصلاة فالوائع ثم جرت وفي السلامة دون ذلك فلا لزوم نعم لو أدرك  
تكبيرة آخر العصر مثلاً وخلص من الوائع ما يسعها وطهرها فعاد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب  
ما يسعها تعين صرفه إلى المغرب وما فضل لا يكتفي للعصر فلا تنزيم

باب الامامة في الصلاة

وقت العصر وقت المغرب جميع وقت الضرورة يعلم بما يأتي وقت الحرمة يعلم بما يحضر (وقت المغرب من  
العروب إلى مصب الشفق) طهر مسلم وقت المغرب من طرف الشفق وجعله ليس في اليوم بقرطاً من الشفق  
على من يصل الصلاة حتى يحضر وقت الصلاة الأخرى ظلمه يقتضي التمسك بوقت كل صلاة إلى دخول وقت  
الأخرى أي عصر الصبح المباني في وقتها وهذا وقت الجواز لها ولها أن تأتي آخر وقت فضلة ووقت اختيار  
ول الوقت ووقت عصر وقت العشاء من جميع وقت ضرورة يعلم بما يأتي وقت حرمة يعلم بما يحضر (وقت  
العشاء) جواز من مصب الشفق (إلى العصر الصادق) وهو التمسك بوقت وهو ما لا يقع للمسلم من الجواز  
في اليوم من طهر وخرج الصادق في الكف وهو يعلم ويستعمل نحو الصلاة كتاب الترمذي وهو الذي  
تم تفسيره وقت طلوع ثم يطعم العصر الصادق يستعمل أي ينشأ من طهر ولها أن تأتي آخر وقت فضلة ووقت  
اختيار ووقت عصر ووقت ضرورة ووقت حرمة فوقت الفضلة أول الوقت (و) وقت (الاختيار) من آخر  
وقت الفضلة (إلى ثلث الليل) ووقت العصر وقت المغرب من جميع وقت الضرورة يعلم بما يأتي وقت  
الحرمة يعلم بما يحضر (وقت (الصبح) جواز اختياره في الجملة (من العصر) العبادي (إلى طالع الشمس)  
طهر مسلم وقت صلاة الصبح من طالع العصر لم يطلع الشمس ولها أن تأتي آخر وقت فضلة ووقت اختيار  
وقت جواز بلا كراهة ووقت ضرورة ووقت حرمة فوقت الفضلة أول الوقت (و) وقت (الاختيار)  
من آخر وقت الفضلة (إلى الاسفار) أي الإحالة ووقت الجواز بلا كراهة إلى الجملة أي قبل طلوع  
الشمس ووقت الحرمة يعلم بما يحضر وقت الضرورة يعلم من قول (ولأسم كافر أو طهرت حاله أو نفسه  
أو بلغ حبس) بلغي الشاملة والعصية (أو أفاق مجنون) أو معنى عليه (وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع  
قدر تكبيرة) فأكثر (الزمن) تلك الصلاة لأنه أدرك جزءه فكان كل ذلك الجماعة وكما يلزم المسافر  
الاعتماد باقتدائه بمقيم في جزء من الصلاة وخرج بالتكبير دونها (وكذا) تلاوته الصلاة (التي قبلها) أن كانت  
تجمع معها) فيقرء الظهر مع العصر بأدراك تكبيرة آخر العصر والمغرب مع العشاء بأدراك تكبيرة آخر  
العشاء لأن وقت الثانية وقت الأول في جواز الجمع فكذلك في الوجوب ولا يجب واحدة من الصبح والعصر  
والعشاء بأدراك جزء مما بعدها لاقتفاء جواز الجمع بينهما ويشترط في إروم ما ذكر استداد السلامة من  
الوائع زمن إمكان الطهارة والصلاة فالوائع ثم جرت وفي السلامة دون ذلك فلا لزوم نعم لو أدرك  
تكبيرة آخر العصر مثلاً وخلص من الوائع ما يسعها وطهرها فعاد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب  
ما يسعها تعين صرفه إلى المغرب وما فضل لا يكتفي للعصر فلا تنزيم

(الآية) فيها (ثمانية أنواع) أحدها (من لا تصح امامته) بحال (وهو الكافر) ولو زنديقا  
(وغير المميز) من مجنون ومعنى عليه وصبي غير مميز وسكران لعدم الاعتداد بصلاتهم بقولي وغير المميز  
أهم من قوله والمجنون (والمأموم والمشكوك في مأموميته والأي) للمميز عنه في الأصل بالارت والالتف  
(ومن لحنه يحيل المعنى في الفاتحة أن أمكنها التعلم) لتقصير المزمع بهم ولتقص الامام وهذا أولى  
وأقيد بما ذكره فيها وإنما لم تصح امامة المأموم لأنه تابع ومن شأن الامام الاستقلال فلا يحتج به  
وأما المشكوك في مأموميته فله عدم العلم باستقلاله وأما الأي الذي لا يمكنه التعلم فسيأتي وأما من لحنه  
لا يحيل المعنى كرفع هاء الجدلته فتصح امامته مع الكراهة أو يحيله في غير الفاتحة أو فيها ولم يمكنه التعلم  
فسيأتيان (و) ثانيها (من لا تصح امامته مع العلم بحاله وهو المحدث) حدثنا أصغر أو أكبر (ومن  
عليه نجاسة) خفية (غير معقونها ومن لحنه يحيل المعنى وكان عالماً بالصواب وتعد الحن مطلقاً)  
أي في الفاتحة وغيرها (أو سبق لسانه إليه ولم يعد القراءة على الصواب في الفاتحة أو أمكنه التعلم) ولم

[illegible]

( باب ) كيفية ( صلاة السفر )

(باب صلاة السفر)



الجمعة لا تكون الصلاة فيها حتى يروح وقت يوم الجمعة من قبل صلاة الجمعة  
عيسى وصارت قضاء ويقع في مجموع الجماعات فاحسبوه (وقد استقر على أن الصلاة في يوم الجمعة فيها  
وقعت في قضاء لأنها تعلى قبل الأذان العشر وقد زال قبل غروبها وقد ذكرت في شرح الأصل هو أن الصلاة  
(بالصلاة الجمعة)

يصح المصنوع وشكرها وقصصها وحكي كبرها في الأصل في جوهرها أنه إذا يؤدى الصلاة من يوم الجمعة أى  
فيها وأما كبرها لمسلم فقد عرفت أن أهم رجالها صلى الناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة في  
يومهم ومعلوم أنها ركعتان وهي كبرها في الأركان والشروط وغيرها وبخاصة بأشراط الأمور ذكرتها  
يقول (يشتراط لصحتها) ستة أمور أحدها (الأقامة في أبنية) ولو من حطب أو قصب لأن الجمعة لم يقبض  
عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا كذلك سواء المساجد وغيرها بخلاف الصحراء وإن كان بها  
خيام ولو أهدمت الأبنية وأقام بها أهلها على العبادة لم يمتهم الجمعة فيها لأنها طهرتها وسواء كانوا في مظالم أم لا  
وتعذر في أبنية أوضع من عبادة مخطئة أبنية (و) ثانيا (أقامتها بأربعين) ولو بالأيام (مسلمها كمكها  
حزنا كرا) لا تنزع رواد السبي وغيره مع حين صلاوا كبر أو نحو أصل (متوطن) بمحل الجمعة (لا تطعن)  
شتم ولا ضيق (الأحاجة) لأنه ﷺ لم يجمع بحجة الوداع مع غزوه على الأقامة إيانا لعلم المتوطن وكان  
يوم عرفة فيها يوم جمعة وصلى بها الظهر والعصر تقديم رواد مسلم فلا تنزع بكافر ولا يبر مكلف ولا ين  
فيه روى ولا يغير ذلك تصهم ولا يغير متوطن لحاس (و) ثالث الشروط وقوع الجمعة (في وقت الظهر)  
لا تنزع رواد الشيخان (فلو خرج الوقت وهم فيها أتموها ظهرا) كالوفات شرط التهر وجب الأتمام  
(و) رابعها (الجماعة) في الركعة الأولى لأنه المأثور فلو صلاها أربعون فرادى لم تصح (و) خامسها (أن  
لا يسيئها) بالتجرع (ولا يقرنها) فيه (جمعة) أخرى (يحلها إلا أن عسر اجتماع الناس يمكن) وهذا من  
الشرطان من زياتي والثلاثة الأولى جعلها الأصل شروطا لوجوب الجمعة للصحتها وللقول ماض  
(و) سادسها (تقدم خطبتين) على الصلاة للاتباع رواد الشيخان (من تصح خلفه) الجمعة ولوصليها زاد  
على الأربعين بخلاف من لا تصح خلفه كمجنون رضى من الأربعين وكافر ويعتبر وقوعهما (في الوقت)  
لأنه المأثور (وهو متظهر) من الحدث والحيث مستقر قائم فيهما عند القدرة كما يابح به قولى بعد ويجلس  
بينهما (يساع) هو أولى من قوله بحضور (من تعتقد بهم) الجمعة (ويجلس بينهما ويحمد الله) تعالى  
فيها بالاتباع رواد مسلم (ويصلى على النبي ﷺ) فيهما لأنه المأثور (يعظم) بالوصية بالتقوى ونحوها  
للاتباع رواد مسلم لا يتعين لفظ الوصية بخلاف الجهد والصلاة (فيهما) لاتباع السلف والخلف (وقرأ آية  
مهمة) لا كتم نظر للاتباع رواد الشيخان (في أحدهما) لا بينهما لاطلاق الأدلة لكن بسن كونها في  
الأولى لتكون القراءة فيها في مقابلة الدعاء في الثانية (ويدعو للمؤمنين والمؤمنات) وذكرهن من  
زيادتي (في الثانية) لأنه المأثور قال الامام وأرى أن يكون الدعاء متعلقا بأمور الآخرة غير مقتصر على أوطار  
الدنيا وأنه لا بأس بتخصيصه بالسامعين كقوله رحيم الله وأما الدعاء لاساطن بخصوصه فالتحرر كفى  
المجموع أنه لا بأس به إذا لم يكن فيه محاربة في وصفه ونحوها وذكرته في شرح الأصل فوائد أخرى  
يعتبر في الخطبة مع مرامها وانها وكونها عريية وجب ما اعتبر فيها شروط لها إلا الجهد والصلاة على النبي  
ﷺ والوعظ وقراءة آية الدعاء للمؤمنين والمؤمنات فأركانها (وتنزه الجمعة كل مسلم مكلف متوطن)  
بمحل الجمعة (حزنا كرا لعنرله) يرخص في ترك الجماعة مما يتصور هنا وهذا يخفى عن اشتراط كونه  
صحيحا وإن ذكره الأصل (وتعتقده) كأعلم ماض وإنما أعيد لضرورة التقسيم الآتى (فلا تنزه المذنبون)  
مطلقا (وتعتقده) في غير المسافر (والمقيم غير المتوطن) كمن أقام أربعة أيام فأكثر وهو بنية السفر

وقد استقر على أن الصلاة فيها  
الثانية  
(بالصلاة الجمعة)  
يشترط لصحتها الأقامة  
في الأبنية وأقامتها  
بأربعين يوما  
سواء كان في مظالم أم لا  
لا تطعن في الأقامة في  
وقت الظهور ولو خرج  
الوقت وهم فيها أتموها  
ظهرا والجماعة وإن  
لا يسيئها ولا يقرنها  
جمعة بمحلها إلا أن  
عسر اجتماع الناس  
يمكن وتقدم خطبتين  
من تصح خلفه في  
الوقت وهو متظهر  
يساع من تعتقد بهم  
ويجلس بينهما ويحمد  
الله ويصلى على النبي  
ﷺ يعظم فيها ويقرأ  
آية مهمة في أحدهما  
ويدعو للمؤمنين  
والمؤمنات في الثانية  
وتنزه الجمعة كل مسلم  
مكلف متوطن حرد كرا  
لعنرله وتعتقده فلا  
تنزه المذنبون وتعتقده  
والمقيم غير المتوطن

لا يبداء ولا يبلغ أهل  
 ربهين فتزوجه ولا  
 تستقدمه ومن به رق  
 والسبي والاتب والمساقر  
 وتأنس لا تازمهم ولا  
 تفتقد بهم وتصح منهم  
 ﴿باب كيفية صلاة

والكافة

[illegible]

الصل فيها آية وإذا كنت فيهم فأقتلهم الصلاة والإتياع كإسائتي وهي ست عشرون جاء من النبي ﷺ واختار الشافعي منها صلاة ذات الرقاع وصلاة بطن نخل وصلاة عصفان وذكر معها رابعا جابهه القرآن وهو صلاة شد الحوف وبيان الرابطة أن يقال (إن كان العدو في جهة القبلة) يعني من زهدنا بقول (ولاستار) بمنزلة (وكنتم المسلمون) بحيث تسجد طائفة ويحرس أخرى (يعلمهم الامام صفين وصلى بهم) جميعا (فيسجد صف ويحرس صف فاذاقوا) من السجود (سجد من حرس وحفوه) ثم ركع واعتدل بالجانب (وسجدوا معه في) الركعة (الثانية وحرس الآخرون فاذاجلس) للتشهد (سجدوا وتشهد وسلم بالجانب) وهذا صادق لسجد المصنف الاول معه في الركعة الاولى والثاني بعد تقدمه وتأخر الاول في الثانية وهذه صلاة رسول الله ﷺ بعصفان كإرواء مسلم وصادق بذلك بل تقدم وتأخر بسجود الثاني معه في الاولى والاول في الثانية ولو بتقدم وتأخر وهذه من زيادات نص عليها في الامم ويجوز غير ذلك كإبائه في شرح المصنف (وإن كان) العدو (في غيرها) أي غير جهة القبلة (أو) فيها (وهم سار) بمنزلة (وهذا الثاني من زيادات) (فرقم) الامام (فرقتين تفاد احدهما في وجه العدو ويصلي بالآخرى ركعة) حيث لا يبلغها السهام (ثم عند قيامه) للثانية (تفارق) الاخرى (إلينة) (وتم) صلاتهما ثم ذهب الى العدو (وتقف في وجهه) والامام قائم منتظرا في قيامه (وتجىء تلك) الفرقة التي كانت في وجه العدو (فيصلي بها) ركعة (ثانية ثم تتم) صلاتها (ولتحقق) في تشهده (ويسلم بها) ولولم تفارقه الاولى بل ذهبت الى العدو ساكتة وجاءت الاخرى فصلت معه الثانية فلم يسلم ذهبت الى العدو وجاءت الاولى مكان الصلاة وأتمت وذهبت الى العدو وجاءت الاخرى وأتمت صح رواية ابن عمر والاولى رواية سهل واختارها الشافعي لسلامتها من كثرة المخالفة ولانها أحوط لامر الحرب وهذه الصلاة كيفيتها المذكورتين صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع رواها الشيخان وله أن يصلي مرتين كل مرة بفرقة فتكون الثانية له آية وهذه صلاة رسول الله ﷺ بطن نخل رواها الشيخان أيضا وتلك كيفيتها أفضل من هذه لانها أصل بين الطائفتين ولسلامتها عما في هذه من اقتداء الغفص بالتسلل المخالف فيه هذا كله اذ اذلى ثمانية (فان سلم رابطة على نكل) من الفرقتين (ركعتين) وتشهد بهما وانتظر الثانية في جلوس التشهد اوقيام الثالثة وهو أفضل لانه محل الطول بخلاف جلوس التشهد الاول ولوفرهم أربع ركع وصلى بكل فرقة ركعة تحت صلاتهم (أو) صلى (معها) صلى (شرقة ركعتين وبالثانية ركعة) ويجوز عكسه (وينتظر) الفرقة (الثانية في) الركعة (الثالثة) أي في القيام لها وهو أفضل من انتظارها في التشهد الاول هذا كله اذا لم يشتد الحوف

فان اشتد الحوف) وان لم يلتمح القتال فلهما أنمو العتو لولوا عنه أو انقسموا فرقتين فتولى ان اشتد الحوف موفيا لغرض بلايهاهم غير المارد الموقوع فيه قول الاصل كبيره فان اشتد الحوف أو اتسحم القتال (صاوا) كيف أمكن ركبا ومشاة وعدوا وإيما) والاخير من زيادتي قال تعالى فان ختمت فرجالا أو ركبانا قال ابن جرير مستقبلي القلبة وغير مستقبليها واحتمل ذلك للضرورة ومجدا اذا كان بسبب القتال فلا تحرف عن القلبة لجاح النوبة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع اختلاف الجهة كالصليين حول الكعبة (هان أمن) المصلى (وهو راكب نزل) وجوبا (وبني) على صلاته وان كثرت عمله في نزوله نعم لو استدير القلبة في نزوله بطلت صلاته ولا يضرا عرفه بيننا ولا شيئا لكن يكره (وان حاف) وهو راجل (ولم يضطر) الى الركوب (ركب واستأف) صلاته لان الركوب أكثر عملا من النزول ويخرج بزيادتي ولم يضطر ما لو اضطر الى الركوب وركب فانه يبني (وكاخوف في القتال الحوف) على معصوم من

فسن وعصو ومنفعة ومال ولولعيه (من محوسب) كحة وحرق وعرق وغيره له يطلبه ليقصص منه وهو يرجو العمول وتعب ولا يبعد معدلا عن ذلك فيأتي في معاصم ثم ولا إعادة في الجيع وتجري صلاة شدة الحوف في العبد والكسوف لا الاستسقاء لانه لا يخاف فوته بخلافهما وياهه أن ذلك يجري في كل فعل يخاف فوته كالروائب وتعيبري بسحوسب أعظم من قوله سبع أوجه أو حرق أو غرق

### { باب القضاء }

وهو فعل العادة كلها أو ألدون ركعة بعد وقت الاداء استندرا كما لماسق لفعله مقتض (والإعادة) وهي فعل العادة في وقت أدائها ثانيا (يقصى) الشخص (ما فاته من مؤقت) وجوبا في الفرس ونديا في النفل كاذكره الاصل في باب (متى تذكره وقدر على فعله وان كانت الجمعة تقضى طهرا) لاجمة لحبر الصحيحين من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها والبادر الى قضاء الفل سنة وكذا الى الفرض ان فاه بعذر والاوجبت (الان حاف فوت حاضرة فيبدأ بها) وجوبا وتعيبري كالأصل بخوف فوتها صادق فيه بما اذا أمكن أن يذكر ركعة من الحاضرة فيقصي قبلها العاتية أيضا كاشعله المستثنى منه ويعمل المطلق بحرم إحراج بعض الصلاة عن وقتها على غير ذلك ولو تذكر فاتة بعد شروعه في حاضرة أمضاها في الوقت أو اتسع ولو شرع في فاتة معتقدا سعة الوقت فبان صيقه وجب قطعها (أو) ان (لم) يبعد غير ثوب) وهو (فرقة عراة أو ازدجوا على بئر أو مقام) للصلاة (فلا يقصى) ما فاته (حتى تنتهي) النوبة اليه) والاخيرتان من زيادتي (كأداء الحاضرة) في انه لا يؤدبها فإدراك حتى تنتهي النوبة اليه (ان لم يحضر فوتها) والاصل عار ياومتيها وقاعدار عاية حرمة الوقت (أو) ان (قدر فاقدا للطورين على القضاء بطهر لا يسقط به فرضه كالتيتم لفقدا الماء بمحل يعلب فيه وجوده فلا يقصى به) ما فاته اذا لافائدة في القضاء فان وجد الماء أو وجد التراب بمحل لا يعلب فيه وجود الماء قضى أماعبر بالمؤقت كالاستسقاء فلا يقصى كذا كره الاصل بحر باب الطوع وقد بسطت الكلام عليه ثم في شرح الاصل (ومن صلى) ولو في جماعة (صلاة صححة ثم أدرك) في الوقت (من يصلها) ولو مفردا (سن له أعادتها معه) الاصل بها في حبراني داود وغيره وصححه الترمذى

### { باب كيمية وحكم (صلاة العنود) }

الآتي بابه (يصل المريس كيف أمسه ولومويا) للضرورة (ولا يعيد) ماصلا لعموم عذره ولا يقص نوابه عن نوابه لو صلى مما لا ركان لا معنود ولحبر البحارى ادا مرس العد أو سافر كتبته ما كان يعمل صححة مقبلا والمعتري للمريس المشقة الظاهرة أو حوف زيادة مرض أو نحوه (و) يصل (العرى والمحبوس) بمحل يحس (مومين) للمارس (ويعيدان) ماصليا بما جاء للرد فذلك وفي معناها



في الصلاة في الوقت الذي  
 وكذا ان وقع منها ركعة  
 (باب صلاة العيدين)  
 هي ركعتان كالجمعة الا  
 في اشياء ككون وقتها  
 من الطلوع الى الزوال  
 والافضل تأخيرها الى  
 أن ترتفع الشمس  
 كرجح ويجوز فعلها في  
 الصحراء وان يكبر في  
 الركعة الاولى قبل  
 القراءة سبعاً وفي الثانية  
 خساً يفصل بين كل  
 تكبيرة بقوله سبحان  
 الله والحمد لله ولا اله الا  
 الله والله أكبر وكونها  
 لا اذان لها ولا اقامة  
 وأن يكبر في ابتداء  
 الخطبة الاولى تسعاً  
 والثانية سبعاً وذكر  
 صدقة الفطر والاخصى  
 في الخطبة وتقديم الصلاة  
 عليها وتشارك صلاة  
 الاخصى صلاة الفطر  
 في التكبير من غروب  
 ليلتي العيد الى صلاته  
 وتحالفها في تأخير  
 صلاتها وهي الاخصى  
 ويحل صلاتها قليلاً  
 والتكبير مع صلاة  
 مسح عرفة الى وقت  
 عصر آخر أيام التشريق  
 خلف المبرأفص  
 والنوافل ولومقضية الا  
 سجدتي تلاوة وشكر

المحلوس ونحوه كشديد وثاقه الارض (والصلاة) الواجبة أولاً (في الوقت الذي لا يملكه فيها) فيه  
 (ركعة) والافتضاء غير الصحيحين من أدرك من الصلاة ركعة فقد ترك الصلاة أي تؤاذه ويؤاذه  
 من لم يدرك ركعة من الصلاة لا تكون الصلاة مؤاذه والفرق أن الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة اذا  
 معظم الباقي كالشكر ير لها جعل ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها

### (باب صلاة العيدين)

هي ستة كما مر لمواظبتها عليها ولقوله تعالى فصل ربك وانحر قيل المراد بالصلاة صلاة الاخصى  
 وبالنحر الاضحية (هي ركعتان كالجمعة) فيها لها (الافق اشياء) هو أولى من قوله في أحد عشر شيئاً لان  
 المستثنى لا ينحصر فيها كما ينبت بما فيه في شرح الاصل وذلك (ككون وقتها من الطلوع الى الزوال)  
 على الاصل في أنه اذا خرج وقت صلاة دخل وقت أخرى (و) لكن (الافضل تأخيرها الى أن ترتفع  
 الشمس كرجح) للاتباع (ويجوز فعلها في الصحراء) للاتباع وان كان فعلها في المسجد افضل لشرفه  
 الا أن يضيق فيكره فيه للتشويش بلزحم بخلاف الجمعة لا تفعل الا في أبنية كحجر (و) (كرأن يكبر)  
 جهراً (في الركعة الاولى قبل القراءة) والاستعاذة وبعد الدعاء الافتتاح (سبعاً وفي الثانية خمساً)  
 للاتباع رواه الترمذي وحسنه ويسن رفع يديه مع كل تكبيرة (يفصل بين كل تكبيرتين) مما ذكر  
 (بقوله سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجاعة  
 وقيل يفصل بينهما ذلك كما ينبت الاصل والتبرجيع من زيادتي (وكونها لا اذان لها ولا اقامة) فيها تكبير  
 مسلم عن جابر شهدت مع النبي ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين بتير اذان ولا اقامة (و) (كرأن يكبر)  
 يكبر (جهراً) (في ابتداء الخطبة الاولى تسعاً) وفي ابتداء (الثانية سبعاً) ولا فيها لان ذلك هو المأثور  
 وليست التكبيرات المذكورة من الخطبة وانما هي مقدمة لها قبله في الروضة عن الشافعي والاصحاب  
 (وذكر) حكم (صدقة الفطر والاخصى في الخطبة) لانه لا ياتي بالحال (وتقديم الصلاة عليها) أي  
 الخطبة للاتباع رواه الشافعي وغيره فالقديم الخطبة لم يعتد بها كالسنة الراتبة بعد القرينة اذا قدمت  
 عليها بخلاف الجمعة لا تصح الا بتقديم الخطبة عليها كما مر وفرقوا بان خطبتها شرط لصحتها وشأن الشرط  
 أن يقدم وبان الجمعة فرضة فأخوت ليسرهما المتأخرون (وتشارك صلاة الاخصى صلاة الفطر في  
 التكبير) المرسل جهراً وهو (من غروب) شمس (ليلتي العيد) هو أعم من قوله رؤية الهلال (الى  
 صلاته) أي التحريم بصلاة العيد لان الكلام مساح اليه والتكبير أولى ما يشتغل به لانه ذكر الله تعالى  
 وشعار اليوم وتكبير ليلة الفطر أكد من تكبيرة ليلة الاخصى للنص عليه بقوله تعالى ولتكملا العدا  
 ولتكبرا الله على ما هداكم بخلاف تكبير ليلة الاخصى فانه ثبت بالقياس (وتحالفها في تأخير صلاتها وهي  
 الاخصى) على الصلاة والخطبة للاتباع رواه الشيخان بخلاف صدقة الفطر يندب تقديمها على الصلاة (و)  
 في (تجمل صلاتها قليلاً) بخلاف صلاة الفطر يندب تأخيرها وذلك ليتسع وقت التضحية بعد الصلاة  
 ووقت الفطر قبلها (و) في (التكبير) المقيدها وهو لغير الحاج (من) وقت (صلاة صبح) يوم (عرفة)  
 الى وقت عصر آخر أيام التشريق للاتباع رواه الحاكم وصححه اسناده أما الحاج بمنى فن ظهر يوم النحر  
 في صبح آخر أيام التشريق وقيل غير الحاج كالحاج وصححه في المنهاج كأصله وهذا التكبير يكون (خلف  
 العرائض) ولو صلاة جنازه وان استثنائها الاصل (و) خاف (النوافل ولو) كانت النوافل والعرائض  
 (مقضية) لان التكبير شعار الوقت بخلاف عيد الفطر لا تكبير فيه خلف شيء من ذلك (الاسجدتي  
 تلاوة وشكر) فلان تكبير خلفهما

## باب صلاة الاستسقاء

هي سنة عند الحاجة كاسر في الأصل فيها قبل الاجتماع الاتباع رواه الشيخان والاستسقاء طلب السقيا وهو ثلاثة أنواع أدناها مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك وأفضلها الاستسقاء بركتين وخطبتين وهو ما ذكرته بقولي (هي ركعتان كصلاة العيد) فيها لها (الافى المناداة قبلها) بان يأمر الامام من ينادي للناس بالاجتماع لها في وقت معين وبالتوبة واخراج البهائم ومن هذا يؤخذ ان وقتها لا يختص بوقت صلاة العيد (و) في (صوم يومها وثلاثة) من الايام (قبله) لان له أثرا في رياضة النفس واجابة الدعاء (و) في (ترك الزينة فيها) أي في الصلاة بان يلبس قبل خروجه لها ثياب بذلة وهي التي تلبس حال الشغل للاتباع رواه الترمذي وصححه ويزعمها بصدد فرائضه من الخطبة (مع خطبتين خطبتين العيد) فيها لها (الافى محتمها قبل الصلاة) بخلافها في صلاة العيد لا يصححان كاسر وهذا من زيادتي (و) في (اكثار الاستغفار) فيها بدل اكثار التكبير في خطبتي العيد ويدعو في الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا حريثا حريثا غدا عاجلا سحابتها دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا أي كثير الغمر (و) في (قراءة آية استغفروا ربكم انه كان غفارا) فيها بان يقول استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وعلم من تقييد الاستغفار بالخطبتين انه يأتي بتكبير الصلاة وبالذكر بين كل تكبيرتين كافي صلاة العيد وهو كذلك (و) في (الاسرار ببعض الدعاء فيها) فقولي فيها قيد في المذكورات قبله كما تقرر (و) في (التوجه به) أي بالدعاء (للقبلة) بعد صدر الخطبة الثانية بنحو ثلثها ويبلغ فيه حينئذ فإذا أسردعا الناس سرا وإذا جهر أمّنوا (و) في (تحويل الرداء) عند توجهه للقبة فيجعل يمينه يساره وعكسه للاتباع رواه البخاري وينسكه فيجعل أعلاه أسفله وعكسه (و) في (رفع ظهر اليمين الى السماء) في الدعاء للاتباع رواه مسلم وحكمته أن القصد رفع البلاء بخلاف القاصد حصول شيء يجعل بطن يديه الى السماء (و) في (إبدال التكبير بالاستغفار فيها) أي في الخطبتين فيقول أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وآتوب اليه بدل كل تكبيرة ويسن الاستسقاء بأهل الخير كما استسقى عمر بالعباس عم النبي ﷺ فكان يقول اللهم انا كنا اذا خطا توسلنا بنبينا فتسقينا وانا توسل بعم نبينا فاسقنا فيسقون ﴿ باب صلاة الكسوفين ﴾

## باب صلاة الاستسقاء

هي ركعتان كصلاة العيد الا في المداة قبلها وصوم يومها وثلاثة قبله وترك الزينة فيها مع خطبتين خطبتين العيد الا في محتمها قبل الصلاة واكثر الاستغفار وقراءة آية استغفروا ربكم انه كان غفارا والاسرار ببعض الدعاء فيها والتوجه به للقبة وتحويل الرداء ورفع طهر اليمين الى السماء وإبدال التكبير بالاستغفار فيها

## باب صلاة

## الكسوفين

هي ركعتان بعدهما خطبتان كالعيد في أنه لا تكبيرات فيها وأنه يسن في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان طوال وقراءة آية توبة في الخطبة

كسوف الشمس والقمر ويقال فيهما خسوفان وفي الاول كسوف وفي الثاني خسوف وهو الاشهر عند الفقهاء وحكي عكسه وصلاتهم اسنة كاسر في الأصل فيها قبل الاجتماع خبر الصحيحين ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا حياته فإذا رأيت ذلك فصلاوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم (هي ركعتان بعدهما خطبتان كصلاة العيد) فيها لها (و) في (أنه لا تكبيرات فيها) فيها (و) في (أنه يسن في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان طوال) وكذا يسن تطويل السجود نحو الركوع الذي قبله ومدت ذلك في الصحيحين وبكفي في القراءة قراءة الفاتحة والاكمل أن يقرأ بعدها في القيام الاول البقرة وفي الثاني آل عمران وفي الثالث النساء وفي الرابع المائدة وهذا قريب فلهذا قال قوم يقرأ في الاول البقرة وفي الثاني يقرأ كما تفي آية منها وفي الثالث كما تفي وفي الرابع كما تفي وكلاهما منصوص عليه وبسبح قدر مائة آية من البقرة وثمانين وسبعين وخمسين في الركوعات ولن قصد فعلها ركعتين كسنة الظهر أن يصلحها كذلك كما رواه أبو داود وغيره من فعله ﷺ وتكون تاركا للافضل وإذا أتى بالفضل فلا يجوز زيادة ركوع ثالث لئلا ينادى الكسوف ولا تنقص ركوع للانجلاء (و) في (قراءة آية توبة) يحتملها (في الخطبة) على الخروج من المعاصي وفعل الخير والصدقة ويحذرهم الغفلة

الشمس والجهرب في  
خسوف القمر

(باب صلاة النفل)

منع راتب مؤكده عشر  
ركعات ركعتا الفجر  
وركعتان قبل الظهر أو  
الجمعة وركعتان بعدها  
وركعتان بعد المغرب  
يقرأ فيهما وفي ركعتي  
الفجر سورتي الاخلاص  
وركعتان بعد العشاء  
ومنه راتب غير مؤكده  
نساء شرقة ركعتان  
قبل الظهر أو الجمعة  
وركعتان بعدها  
زائدات على ماض  
وأربع قبل العصر  
وركعتان قبل المغرب  
وركعتان قبل العشاء  
ومنه الوتر بركعة أو ثلاث  
أو خمس أو سبع أو تسع  
أو إحدى عشرة ولين  
زاد على ركعة الوصل  
بتشهد أو بتشهدين في  
الاخيرتين والفصل  
وهو أفضل ويقت فيه  
في النصف الثاني من  
رمضان وفي الصبح أبدا  
وفي المكتوبة لنزلة  
بعد الاخيرة ومنه  
صلاة الضحى وأقلها  
ركعتان وأفضلها  
ثمان وأكثرها ثنتا  
عشرة ومنه صلاة  
التوبة ومنه صلاة  
التراويح عشرون ركعة

والاغترار ويأمرهم بكثارة السجدة والاستغفار والذكر للاتباع كافي الاخبار الصحيحة (و) في (الاسرار  
في) صلاة (كسوف الشمس) للاتباع رواه الترمذي بإسناد صحيح ولانها صلاة نهار (و) في (الجهرب)  
صلاة (خسوف القمر) للاتباع رواه الشيخان ولانها صلاة ليل بخلاف صلاة العيد لا تكون القراءة فيها  
الاجهرية وتكون صلاة كسوف الشمس بالانجلاء وبغروبها كاسفة وصلاة خسوف القمر بالانجلاء  
وطاوع الشمس لا بغروبه خاسفا ولا بطاوع الفجر

(باب صلاة النفل)

وهو ما رجع الشرع فعليه على تركه وجوز تركه ويعبر عنه أيضا بالتطوع والسنة والندوب والمستحب  
وللرغب فيه والحسن (منه) أي من النفل (راتب) مع الفرائض (مؤكده عشر ركعات ركعتا الفجر  
وركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدها) للاتباع رواه الشيخان (وركعتان بعد المغرب) لذلك  
(يقرأ فيهما وفي ركعتي الفجر سورتي الاخلاص) في الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية  
قل هو الله أحد للاتباع رواه مسلم وروى أيضا أنه عليه السلام قرأ في الاولى من ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله  
وما أنزل اليك الآية التي في البقرة وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا الآية ويسن أن يفصل بينهما وبين  
صلاة الصبح باضطجاع أو كلام أو نحوه (وركعتان بعد العشاء) للاتباع رواه الشيخان (ومنه راتب)  
مع الفرائض أيضا (غير مؤكده ثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الظهر أو الجمعة وركعتان بعدها زائدات على  
ما مضى وأربع قبل العصر وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء) للاخبار الصحيحة في ذلك وهذا  
القسم من زيادتي (ومنه الوتر) ووقته بعد فعل العشاء ولو بجمع تقديم والوتر يحصل (بركة أو ثلاث  
أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة) لقوله عليه السلام من أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن  
يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل رواه أبو داود بإسناد صحيح وقوله عليه السلام أوتروا  
بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة رواه البيهقي ووثق رجاله والحاكم وصححه على شرط الشيخين  
(ولين زاد على ركعة الوصل بتشهد) في الأخيرة (أو بتشهدين في الاخيرتين) بلا تسليم بينهما ولا يجوز  
فيما كثر من تشهدين ولا فعل أولها قبل الاخيرتين لانه خلاف المنقول من فعله عليه السلام (و) له (الفصل)  
بان يشهد في الأخيرة ويسلم فيها وبعد كل ركعتين قبلها (وهو أفضل) من الوصل لانه أكثر عملا وعليه  
اقتصر الاصل وذكر الافضلية من زيادتي (ويقت) ندبا بالقنوت المشهور وهو اللهم اهدني فيمن  
هديت الى آخره أو نحوه (فيه) أي في الوتر (في النصف الثاني من رمضان وفي الصبح أبدا) في الصلاة  
(المكتوبة لنزلة) كوابه وحط وجراد وخوف (بعد) اعتداله من الركعة (الاخيرة) في المسائل  
الثلاث للاتباع رواه في الاولى الدارقطني وغيره وفي الثانية البيهقي وغيره وفي الثالثة وهي من زيادتي أبو  
داود وغيره ويسن أن يقول بعد القنوت المذكور وكثير قيده بالقنوت في رمضان اللهم اننا نستعينك  
ونسئفرك الى آخره وهو قنوت عمر رضي الله تعالى عنه واجمع بينهما انما هو لمنفرد ولما قام قوم محصورين  
رضوا بالتعويل (ومنه صلاة الضحى) لقوله تعالى يسبحن بالعشى والاشراق قال ابن عباس رضي الله عنهما  
صلاة الاشراق صلاة الضحى وللخبار الصالحة فيها وقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال (وأقلها ركعتان  
وأفضلها ثمان وأكثرها ثنتا عشرة) هدايا في الروضة وأصلها وصح في التحقيق ما جزم به الاصل ان أكثرها  
ثمان وده في المجموع عن الأكثرين قال فيهما وأدنى الكمال أربع وأفضلها ست ودليل ذلك ذكر تمع  
قوائد في شرح الاصل (ومن صلاة التوبة) لحبر ليس عبد يذنب ذنبا فيقوم فيتوضأ ويصلي ركعتين  
ثم يسعفر الله الاغفرله رواه أبو داود وغيره وحسنه الترمذي (ومنه صلاة التراويح عشرون ركعة) بعشر  
تسليما في كل ليلة من رمضان بين صلاة العشاء وطاوع الفجر والاصل فيها الاتباع رواه الشيخان مع مواظبة

اقتصر على بعضه لحوقه  
ولا حد لعدد ركعاه  
ومنه تحية المسجد  
بركعتين فأكثر  
بتسليمه قبل جلوسه في  
أى وقت دخله وتكرره  
بشكره دخوله ولو على  
قرب وتكرره اذا وجد  
المكتوبة تقام أو  
دخل المسجد الحرام  
ففعلا قبل الطواف  
أو خاف فوت الصلاة  
ولأحسن للخطيب اذا  
خرج للخطبة ولأمن  
لوعلا فاته أول الجمعة  
مع الإمام ومنه صلاة  
التسبيح أربع ركعات  
يقول في كل بعد القراءة  
سبحان الله والحمد لله  
والله الا الله والله أكبر  
خمس عشرة مرة  
ويقول في كل من  
الركوع والرفع منه  
والسجدتين والجلوس  
بينهما وجلستي  
الاستراحة والتشهد  
عشرا فذلك خمس  
وسبعون في كل ركعة  
ومنه صلاة الاستخارة  
ركعتان لخبر البخاري  
عن جابر كان النبي ﷺ  
يعلمنا الاستخارة في  
الامور كلها كما يعلمنا  
السورة من القرآن

الصحابة عليها كما يفت ذلك مع فوائد في شرح الاصل (ويسن كونها جماعة) لحث الشارع عليها (وإن يوتر بعدها في الجماعة الآن وثق باستيقاظه آخر الليل فالتأخير أفضل) لخبر مسلم من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوترأوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل هذا ما في المجموع والذي في الروضة كأصلها ان كان لا تمجد له ينشئ أن يوتر بعد رابعة العشاء والا فلا أفضل تأخيرها وخرج يبعدها الوتر في غير رمضان فلا تشرع الجماعة فيه كسنة الظهر ونحوها (ومنه قيام الليل) لحث الشارع عليه (فان اقتصر على بعضه) وقسمه اثلاثا (هـ) الأفضل (بجوفه) أى ثلثة الاوسط أو أنصافا أو غيرها فآخره وأفضل من ذلك سدس الرابع والخامس قال في المجموع وهذا مراد الشافعي وغيره بقوله ثلث الاوسط أفضل ودليل ذلك مذكور في شرح الاصل (ولا حد لعدد ركعاته) للخبر المأثور لذلك كقوله ﷺ لا يضر الصلاة خبر موضوع استكثر أو أقل رواه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما وقيل حدتها ثلث عشرة والترجيح من زيادتي (ومنه تحية المسجد) لما فيه ان أراد الجلوس فيه (بركعتين فأكثر بتسليمه) واحدة (قبل جلوسه في أى وقت دخله) حتى وقت الكراهة اذا لم يقصد بدخوله حينئذ التحية لخبر الصحيحين اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجالس حتى يصلي ركعتين وقولى فأكثر من زيادتي (وتكرر) التحية (بتكرره دخوله) للمسجد (ولو على قرب) لتجدد السبب (وتكرره) التحية (اذا وجد المكتوبة تقام) المفهوم منه بالاولى ما ذكره الاصل وهو ما اذا وجد الإمام فيها وذلك لخبر مسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ولا نها تحصل بها كما تحصل بكل نفل وان لم تنو التحية مع ذلك لان المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بما ذكر قال في المهمات وما قاله في المكتوبة يظهر اختصاصه بما اذا لم يكن الداخل قد صلى فان صلى جماعة لم تكره التحية أو فرادى فالتحية الكراهة (أو) اذا (دخل المسجد الحرام ففعلا) أى التحية (قبل الطواف) لان تحية البيت الطواف فلا يشتغل بتحية المسجد (أو) اذا (خاف فوت الصلاة) وهذه من زيادتي (ولأحسن) التحية (للخطيب اذا خرج) من مكانه (للخطبة ولأمن) دخل في آخرها بحيث (لوعلا فاته أول الجمعة مع الإمام) فتسقط التحية بذلك وتسقط أيضا بجلوسه عمدا وكذا سهوا أو جهلا مع طول الفصل (ومنه صلاة التسبيح أربع ركعات يقول في كل منها) بعد القراءة سبحان الله والحمد لله والله أكبر خمس عشرة مرة ويقول أيضا (في كل من الركوع والرفع منه والسجدتين والجلوس بينهما وجلستي الاستراحة والتشهد عشرا) وذكر جلستى التشهد من زيادتي (فذلك خمس وسبعون في كل ركعة) رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحيه وفيه ان استطعت أن تصلها في كل يوم مرة فافعل فان لم تفعل ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عمرك مرة قال النووي وفي سنة صلاة التسبيح نظر لان فيها تغيير الصلاة وحدتها ضعيف (ومنه صلاة الاستخارة ركعتان لخبر البخاري عن جابر كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول اللهم انى أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم الى آخره) وبقيته فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة امرى أو قال فى عاجل امرى وآجله فامرلى و أسره لى ثم بارك لى فيه وان كنت تعلم أن هذا الامر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة امرى أو قال فى عاجل امرى وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم أرضنى به قال ويسمى حاجته فالسوى والظاهر أن صلاة الاستخارة تحصل بركعتين من سنن الرواتب وبتحية المسجد وغيرها من النوافل وقرأ بعد الفاتحة فى الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفى الثانية قل هو الله أحد (ومنه)

يقول اذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول اللهم انى أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم الى آخره ومنه

وهو ضرب (ركعتا الزوال عقبه) رواه الشيخ أبو حامد يقرأ فيها بعد الفاتحة سورة في الاصل من قبله روى  
عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك وأما بقوله (ومنه ركعتان عند الرجوع من سفره في المسجد قبل دخوله  
يته) للاتباع رواه الشيخان (ومنه ركعتا الوضوء ولو سجدا) عقبه لخبر الصحيحين من توشأ فأصبح  
الوضوء وملي ركعتين لم يحدث فيهما نفسه لغفر له ما تقدم من ذنبه وينبئ كما قال الاصل تبعاً لشيءه الباقين  
سهما عقب التيمم والغسل أيضاً ومنه أشياء آخر ذكرتها في شرح الاصل

### باب السجود

(وهو خمسة أنواع سجود صلاة) وتقدم بيانه في أحكامها (وسجود لازم للمؤمن) بأقسامه وسيأتي في  
الباب (وسجود تلاوة) وأما يسن للقارئ والمستمع والسامع عقب قراءة آية سجدة لخبر الصحيحين  
عن ابن عمر كان النبي ﷺ يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد  
بعضنا موضعاً لمكان جبهته وفي رواية لمسلم في غير صلاة ويعتبر لصحته مع ما مر النية وتكبيره التحريم  
والسلام خارج الصلاة في الثلاثة وما عدا ذلك من رفع اليدين عند تكبير في التحريم والهو في الذكر في  
السجود والتكبير عند الرفع منه والتسليم الثانية فسنة (وهو) أي سجود التلاوة (أربع عشرة  
سجدة) ثنتان في الحج وثلث عشرة في الاعراف والرعد والنحل والاسراء ومريم والفرقان والنمل والم  
نزىل وفصلت والنجم والانشاق وأقرأ (ليس منها سجدة ص) بل هي سجدة شكر لا تدخل الصلاة  
لخبر النسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال فيها سجدها داود عليه الصلاة والسلام  
توبة ونسجدها شكراً (وسجود شكر) وأما يسن عند تجديد نعمة أو اندفاع قسمة أو رؤية مبتلى  
أوعاص ونظيرها للعاصي لا يلتفت ولا يكون الا خارج الصلاة (وسجود سهو) بأن يسجد في عمله الآتي  
مجدتين كما سيأتي (وسبه تسعة) أشياء (ترك بعض) من الابعاض المتقدم بيانها في أحكام الصلاة ولو  
عمدا لما صرح (وتكرر ركعتي سهواً) لخبر الصحيحين أنه ﷺ صلى الظهر خمسا وسجد للسهو  
بعد السلام وقس بذلك غيره وسجوده فيه بعد السلام محمول على أنه تركه قبل السلام سهواً فتداركه بعده  
لما سيأتي أما تكرر ذلك عمدا فمطل وتكرر القول لا يبطل عمده فلا يسجد لسهوه على الاصل في ذلك  
وقولي فعلى من زبدي (ونقل ركن) أو غيره (قولي) أو بعضه ولو عمدا (الى غير محله) كقراءة الفاتحة  
أو سورة الاخلاص أو بعضها في القعود لتركه التحفظ للمأمور به في الصلاة مؤكداً كيد التشهد الاول  
(ونحوه الى ركعة زائدة وقعود في محل قيام سهواً) فيها ذلك (وشك) واقع (في الصلاة) بأن شك في ترك  
شيء منها فبني على المتيقن ويسجد للتردد في الزيادة (ان احتمل أن ما أتى به زائد) والا فلا يسجد ولو شك  
في ركعة من الرباعية أهى ثالثة أم رابعة فتذكر فيها أنها ثالثة وأتى بركعة لم يسجد لان ما فعله منها مع التردد  
لا يحتمل زيادة وان تذكر في الرابعة أن ما قبلها ثالثة يسجد لان ما فعله منها قبل التذكر محتمل للزيادة وخرج  
بتيدي في الصلاة الشك بعد السلام أي في غير النية والتكبير فلا يؤثر لان الطاهر وقوع الصلاة عن تمام ولان  
اعتبار حكم الشك حينئذ يؤدي الى المشقة (وسلام) في غير محله (و يسير كلام سهواً) فيها بخلاف كثير  
الكلام سهواً ويسيره عمدا والتقييد بالسير من زبدي (واحراف قصر زنه من متنفل في سفر الى غير  
مقصده و) غير (الفلة بحاج الدابة) هذا ما صححه الراعي في الشرح الصغير وقال الاسنوي انه القباس  
لكن المنصوص أنه لا يسجد صححه الراعي في الشرح الكبير وتبعه النووي في الروضة وغيرها أما اذا طال  
زمنه فلا يسجد لطلان صلاته (رحله) أي سجود السهو (قيل السلام) سواء كان السهو بزيادة أم  
نقص لخبر الصحيحين أنه ﷺ قام من ركعتين من الظهر ولم يحس ثم سجد في آخر الصلاة قبل السلام  
سجدتين وخبره سلم اذا شك أهدم في صلاته فلم يدرك أصلي ثلثاً أم أربعا فطرطح الشك ولين على

ركعتا الزوال عقبه  
ومنه ركعتان عند  
الرجوع من سفره في  
المسجد قبل دخوله  
يته ومنه ركعتا الوضوء  
ولو سجدا

### باب السجود

وهو خمسة أنواع سجود  
صلاة وسجود لازم  
للمؤمن وسجود تلاوة  
وهو أربع عشرة سجدة  
ليس منها سجدة ص  
وسجود شكر وسجود  
سهو وسبه تسعة ترك  
بعض وتكرر ركعتي  
فعلى سهواً ونقل ركن  
هو الى غير محله  
وهو الى ركعة زائدة  
وقعود في محل قيام سهواً  
وشك في الصلاة ان  
احتمل أن ما أتى به زائد  
وسلام ويسير كلام  
سهواً واحراف قصر  
زمنه من متنفل في سفر  
الى غير مقصده والقبلا  
بحمام الدابة ومحله  
قيل السلام

ما استيقن لم يسجد للسهو سجدتين قبل أن يعلم أن كان من غير قصد أو من غير ضرورة  
وما تضمنته من الجلوس بينهما إلى الأربع (ولا يتكرر) السجود حقيقة لافاً ولا موقوفة (لا) في سبع  
صور (في مسبوق) سهواً امامه (يسجد مع امامه) رعاية للتأخيه (وأخر صلاته) لأنه محل السجود (و) في  
(سواء بسجود السهو) بأن ظن سهواً وسجد بها عن عدمه فيسجد ثانياً لزيادة السجود الأول (لا) شاء (بعده  
ولافيه) فلا يسجد للسهو لأنه لا يأمن من وقوع مثله في تسلسل ولأن السجود يجب بخل الصلاة مطلقاً (و) في  
سواء (ساجد للسهو في جمعة خرج وقتها قبل سلامه أو) خرج (بعضهم) منها (ولم يبق) منهم (أربعون) بينها  
ظهراً ويسجد آخرها فيهما (تبيين أن السجود الأول ليس في آخر الصلاة) (و) في (قاصر) يسجد للسهو  
ثم نوى قبل سلامة الإقامة أو الائتمام أو صار مقبياً بوصول سفينته داراً فامته أو بمنع سيد أو زوج أو والد  
أو غريم من السفر (يتم) صلاته (و) يسجد آخر أو يلزم المأموم بإتمامه (ما أدركه مع امامه) وإن لم يحسبه  
(من الاعتدال ولو في قنوب والسجدتين والجلوس بينهما والاستراحة والتشهدين وسجود السهو) وسجود  
(التلاوة والائتمام إذا اقتضى يتم) ولو لحظة (لا التشهدان والقنوت لكن يسن) له (التبعية فيها) أي في  
التشهدين والقنوت وكذلك التسيحات والتكبيرات نعم إن أدركه في سجوداً وتشهداً أو غيرهما لا يحسب  
له لم يكبر للانتقال إليه لعدم ما يستلزم الانتقال إليه بخلاف ما بعده والركوع (ويسقط عنه) بإتمامه (القيام  
والقراءة إذا أدركه في الركوع) وتسقط عنه (السورة) في الصلاة الجهرية (إذا سمعها) من الإمام للنهي عن  
قراءتها رواه أبو داود والترمذي وحسنه فليست سمع لقراءة الإمام فإن لم يسمعها أو كانت الصلاة سرية لم  
تسقط عنه (و) يسقط عنه (الجهرية) الصلاة (الجهرية) فلا يجهر لانه ربما يشوش على الإمام أو غيره  
(والتشهد الأول والجلوس له إذا تركها الإمام) فيركها المأموم تبعاً له ويسقط عنه أيضاً القنوب إذا استغفبه  
أن يؤمن في الدعاء ويسكت أو يوافق في الشاء ومن الدعاء الصلاة على النبي ﷺ

### ﴿ باب صلاة الجماعة ﴾

أقل الجماعة إمام ومأموم والاصل في طلبها قبل الإجماع قوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك أمر بها في الخوف  
هي الامن أولى وخبر الصحيحين صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وفي رواية فيها  
بخمسة وعشرين ضعفاً ولا مضافة بينهما لأن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أو أنه ﷺ أخبر  
أولاً بالقليل ثم أخبره الله بزياده الفصل (هي) أي الجماعة (في المكتوبات) بقيدين زدتهما بقولي  
(المؤداة عبر الجمعة فرص كناية) على الرجال الاحرار لحرمان ثلاثة من قرية أو بدو لاتقام فيهم الصلاة الا  
اسجدوا عليهم الشيطان أي غلب روعاً بوداود وغيره ومحجبه ابن حبان وغيره فتجب بحيث يظهر الشعر  
في القرية مثلاً خرج بما ذكر المدورة والمقصية والجمعة وصلاه النساء والخنائ ومن يهرق فلا تجب فيها  
وجوب كفاية بل ولا تسن في المدورة وتجب وجوب عين في الجمعة كإمام في بابها وتسن في البقية ومحلها  
في المعصية إذا اتفق فيها صلاة الإمام والمأموم (ولا تترك الجماعة) أي لارحمة في تركها (الابن) لخبر من  
سمع الدعاء فلم يأتها فلا صلاه أي كاملة الامن عن روعاً بوداود وغيره والمحجبه والحاكم ومحمده على شرط  
الصحيحين والعن (كقطر) شديد بحيث يبل الثوب ليلاً أو نهراً ومثله تلج ببل الثوب (ووحل) بفتح  
الحاء شديد لتلوينه الرجل بالمشي فيه (ورج بارد بلبيل) لعظم مشقتها فيه دون النهار (ومداقة حدث)  
بول أو عاظ أو رخ فبيدأ بتبريع نفسه من ذلك لانه يذهب الخشوع (وتوقان) بالمشاة (الطعام) حصر  
فيبدأ بالاكل والشرب لذلك فيأكل لئلا يكسر بها حدة الجوع الا أن يكون الطعام مما يؤتى عليه مرة  
واحدة كسويق ولبن (وحوف على معصوم) من هس ومال وغيرهما فهو أعز من قوله على نفس أو مال  
ولا عرقاً لحرف من مطالته بحق هو طالم يمنعه بل عليه الحضور وتوبة الحق (وغلة يوم) لانها نسل

صلاته وساء به سجود  
السهو لا بعده ولا فيه  
وساجد للسهو في جمعة  
خرج وقتها قبل سلامه  
أو بعضهم ولم يسبق  
أربعون بينها ظهراً  
ويسجد آخرها فيهما  
وقاصر يسجد للسهو ثم  
نوى قبل سلامه الإقامة  
والائتمام أو صار مقبياً  
ويسجد آخر ويلزم  
المأموم ما أدركه مع  
امامه من الاعتدال ولو  
في قنوت والسجدتين  
والجلوس بينهما  
وسجود السهو والتلاوة  
والائتمام إذا اقتضى يتم  
لا التشهدان والقنوت  
لكن يسن التبعية فيها  
ويسقط عنه القيام  
والقراءة إذا أدركه في  
الركوع والسورة إذا  
سمعها والجهرية في  
الاول والجلوس له إذا  
تركها الإمام  
﴿ باب صلاة الجماعة ﴾  
هي في المكتوبات  
المؤداة عبر الجمعة فرص  
كناية ولا تترك الجماعة  
الا بعن كقطر ووحل  
ورج بارده بلبيل  
ومداقة حدث وتوقان  
طعام وحوف على  
معصوم وغلة نوم



الحشوع (واقامة على مريض بلامتعهد) وان لم يكن المريض نحو قريب (أو) كفى (نحو قريب) ركوع  
 وصديق (منزول به) أي نزل به الموت (أو مريض يأنس به) وان كان له متعهد تضرره بغيته عنه ولو كان  
 المتعهد له مشعولا بشرائه الادوية ونحوها عن الخدمة فكما لو لم يكن له متعهد وتقييد الاخيرة بنحو قريب  
 من ز يادني (وخوف انقطاع عن رفقة في سفر) لما في التخلف عنهم من الوحشة (ورجاء وجدان ضالة)  
 اذ لم يأت الجماعة وكل ذلك انما يتجه كما قال الاسنوي في حق من لا يتأني له اقامة الجماعة في بيته والا فلا يسقط  
 عنه الطلب ولا يحصل الجماعة للمأموم الابنية الاقتداء أو الجماعة أو الائتتمام (وتدرك الجماعة) أي فضيلتها  
 (بإدراك تكبيرة) مع الامام لا ادراكه ركنامه لكنهادون فضيلة من أدركها من أولها وروى أبو داود  
 بإسناد حسن من نوحاً فاحسن وضوءه ثم راح فوجد الناس قد صالوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها  
 أو حضرها لا ينقص ذلك من أجرهم شيئاً وهو محمول على من لم يعتد ذلك ووجه الدلالة منه حمل صالوا على  
 شروعات الصلاة أو هو باق على ظاهره ويفهم منه بالاولى أن من أدرك منها شيئاً أعطى ذلك وقوله مثل أجر  
 من صلاها الخ المراد انه مثله كية لا كيفية فلا ينافي كونه دونه كبديته من حضر آخر الساعة الاولى من يوم الجمعة  
 مع بدته من حضر أولها (و) تدرك (الجمعة بإدراك ركعة مع الامام) فيصلي بعد سلام الامام ركعة أخرى  
 لا تمامها قال عليه السلام من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وقال ومن أدرك من الجمعة ركعة  
 فليصل اليها أخرى رواهما الحاكم كل منهما بإسناد صحيح على شرط الشيخين (و) تدرك (بإدراك  
 ركوع) مع بقيتها بقبض زده بقولي (محسوب للامام) بخلاف غير المحسوب له كان يكون الامام محدثاً  
 أو في ركوع خامسة قام اليها سهواً

#### باب ما يحرم استعماله

هو لشمولة الفرش وغيره أعم من قوله لبسه (يحرم على الرجل والخشي) وذكره من ز يادني (استعمال  
 الحرير) لخبر البخاري نهياً رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباغ وأن يجلس عليه ولما في ذلك  
 من ظهور السرف (و) استعمال (ما أكثر حرير) وزنا دون عكسه لذلك وتعليقاً للاكثر فيهما ودون  
 ما إذا استويا لانه لا يسمى ثوب حرير عراً وفي رواية أبي داود بإسناد صحيح عن ابن عباس أنما نهى  
 النبي ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير أي الخالص منه فاما العلم أي الطراز وسدى الثوب فلا بأس  
 به (و) استعمال (المسوج) كله أو بعضه (بذهب أو ورق) أي فضة (والمموء) أي المطلى (به) أي بأحدهما  
 اذا حصل منه شيء بالعرض على النار لما روى أبو داود وغيره وحسنه النووي ان هذين يعني الذهب  
 والفضة حرام على ذكور أمثي حل لائهما وألحق بالذكور الخنثى احتياطاً أما المرأة فيحل لها ذلك للخبر  
 المذكور وللولي الباس ما ذكره الصن وذكر الورق هما وفيما نأتي من ز يادني (الأن يصدأ) الذهب والورق  
 فلا يحرم ذلك لا تنفاء ظهور السرف (والمحارب) أي المقاتل (لبس ديباج نخين لا يغني عنه غيره) في دفع  
 السلاح للضرورة قول الديباغ تكسر الدال وفتحها نوع من الحرير (و) له لئس (مسوج بماسر) أي  
 بذهب أو ورق (اذا فاجأته الحرب) أي لقيته بعثة (ولم يجد غيره) لذلك (ويحل شد السن) أي  
 رطها (به) أي بما مر كما فعل عثمان وأمس بن مالك رضي الله عنهما بالنسبة للذهب (و) يحل (لبس  
 الحرير لنحو حكة) كحرو برد ودمع قل لانه ﷺ رخص لعبيد الرجن بن عوف والزبير بن العوام  
 لبس الحرير لحكة كانت هما ورخص لهما لبسه لعمل كان بهما رواهما الشيخان ونحو من ز يادني  
 (و) يحل للشخص (أن يلبس دابته جلداً نجساً) اذا لم يجد غيرها (الجلد نحو كلب) كخزير وفرعها  
 فلا يحل الباسه لها العلف نجاسته ويحل أن يلبس الكلب جلداً الخنزير وعكسه لاستوائهما في غلط النجاسة  
 وتعبيري بنحو كلب أعم من تعبيره بالكل والخنزير

واقامة على مريض  
 بلامتعهد ونحو قريب  
 منزل به أو مريض  
 يأنس به وخوف  
 انقطاع عن رفقة في سفر  
 ورجاء وجدان ضالته  
 وتدرك الجماعة بإدراك  
 تكبيرة والجمعة بإدراك  
 ركعة مع الامام وإدراك  
 ركوع محسوب للامام  
 (باب ما يحرم استعماله)  
 يحرم على الرجل  
 والخشي استعمال الحرير  
 وما أكثره حرير  
 والمسوج بذهب أو  
 ورق والمموء به إلا أن  
 يصدأ والمحارب لبس  
 ديباج نخين لا يغني عنه  
 غيره ومسوج بماسر  
 اذا فاجأته الحرب ولم  
 يجد غيره ويحل شد  
 السن به ولبس الحرير  
 لنحو حكة وأن يلبس  
 دابته جلداً نجساً إلا  
 جلد نحو كلب

( كتاب الجنائز )

بالفتح جمع جنزة بالفتح والكسر وقيل بالفتح اسم الميت في النعش و بالكسر اسم للنعش وعليه الميت وقيل بالعكس من جنزة أي ستره ( يجب ) على الكفاية ( غسل الميت ) بقيد زده بقولي ( المسلم ) ولو غر بقاء ( ونكفيه ) بستر العورة ( والصلاة عليه ) ودفنه ( بالاجماع ) أما الكافر فلا يجب غسله ولا يجوز الصلاة عليه وإن كان ذميا ويجب تكفين النجس والمعاهد ودفنهما ولا يجب تكفين الحربي والمرد والزندقي ولا دفنهم بل يجوز اغراء السكالب عليهم لكن الأولى مواريثهم ثلاثا تذي الناس براحتهم ( الأشهاد ) بمركة كفار ( أي ) يمكن حرمهم ولو كان صبيا أو فاسقا أو محدثا أو كبر سوا قتله كافر أم أصابه سلاح مسلم خطأ أو عذابه سلاح نفسه أو سقط عن دابته أو وطنته السواب أو أصابه سهم لا يعرف هل رمى به مسلم أو كافر وسواء وجد به أثر أم لا مات في الحال أم بقي زنا ومات بذلك السب قبل انقضاء الحرب أو بعده وليس فيه الاحركة مذنوح ( فيسن دفعه ثيابه فقط ) أي دون غسله والصلاة عليه فلا يجوز إن الأضرار الدالة على ذلك والحكمة فيه ابقاء أثر الشهادة عليه والتعظيم له باستغناؤه عن تطهيره ودعاء القوم له وسعى شهيدا لأن الله تعالى ورسوله شهد له بالجنة وقيل لأنه صلى الله عليه وسلم في القرآن وقيل غير ذلك كما سنه في شرح الاصل وغيره وخرج بشهيد المعركة غيره من الشهداء كمن مات مسطونا أو محدودا أو غريقا أو غريبا أو مقتولا ظلمًا أو طالب علم في غسل ويصلى عليه وإن صدق عليه اسم الشهيد فهو شهيد في ثواب الآخرة لا في ترك الغسل والصلاة والتصریح بسن ما ذكر من زيادتي ( و ) الا ( سقطا ) بثلاث أوله ( لم ين فيه أماره حياه ) كسكاه وصياح وتحرك فهو أعم من تعبيره في نسخة لم يستهل وفي أخرى لم يستهل ولم يتحرك ( فلا يصلى عليه مطلقا ) أي سواء بلغ أر بعة أشهر أم لا لعدم ثبوت حياته ( ولا يغسل ) كما لا يصلى عليه ( إلا أن بلغ أر بعة أشهر ) فيغسل لأن الغسل أوسع بابا من الصلاة ولهذا يغسل النجس ولا يصلى عليه كما هو وحكم التكفين حكم الغسل أما إذا بان فيه أماره الحياه فيغسل ويصلى عليه لتيقن موته بعد حياته وعليه حمل خبر السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالغفرة رواه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح ( ولا يغسل من خيف نفثته ) لكونه مسموما مثلا للضرورة بل ييم ( والمحرم كغيره ) فيأمر ( لكنه لا يقرب طيبا ) ككافور وحنوط ولا يؤخذ شعره وظهره ( ولا يغطي رأس الرجل ولا وجه المرأة ) ابقاء لأثر الاحرام ويكره في غير المحرم اخذ ظفره وشعره في الاصح لأن أخوات الميت محترمة فلا تنهك هذا ( وسن في تكفين الرجل ازار ولفافتان ) في الصحيحين قالت عائشة رضي الله عنها كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب لئس فيها قميص ولا عمامة وحنوز رابع وخامس فلا كراهه ( و ) في تكفين ( المرأة ازار وخار ) وهو ما يغطي به الرأس ( ودرع ) وهو القميص ( ولفافتان ) رعاية لزيادة السترو كما فعل بابنته ﷺ أم كلثوم والزيادة على الخمسة مكروهة في الرجل والمرأة للسرف ومن كفن منهما بثلاثة فهي لفاقب ستر كل منها جميع البدن وإن كفن الرجل في حصة زيد قميص وعمامة تحتين ( ومثلها ) أي المرأة فيأمر كرا ( الخنثى ) احتياطا وهذا من زنادتي ( وفروض الصلاة ) على الميت ثمانية ( نية وأربع تكبيرات وقرن النية بأولها وقيام ) لقادر ( وقراءة الفاتحة ) أو بدلها عند الهز عنها ( بعد ) التكبير ( الأولى والصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية ودعاء للميت ) بسحو اللهم ارحه اللهم اغفر له ( بعد الثالثة وتسليمة أولى ) كسائر الصلوات مع ما رواه النسائي بإسناد صحيح عن أبي أمامة سهل بن حنيف قال من السنة في صلاة الجنازة أن يكبر ثم يقرأ نأ القرآن مخافة ثم يصلى على النبي ﷺ ثم يخلص الدعاء للميت ويسلم وذ كر البعدي ههنا وفيما يأتي من زنادتي ولا يجب تعيين الميت بل تكفي بية الصلاة على هذا الميت فإن عين وأخطأ لم تصح صلاته نعم إن أشار إلى المعين صحت ( وسن ) لصلاة الميت ( تعوذ ) فصل القراءة لدعاء الافتتاح لئلا هذه الصلاة على المتخفف ( ورفع اليدين ) حذو المنسكين بقيد زده بقولي ( في كل

( كتاب الجنائز )

يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه الأشهاد بمركة كفار فيسن دفنه ثيابه فقط وسقطا لم ين فيه أماره حياه فلا يصلى عليه مطلقا ولا يغسل إلا أن بلغ أر بعة أشهر ولا يغسل من خيف نفثته والمحرم كغيره لكنه لا يقرب طيبا ولا يغطي رأس الرجل ولا وجه المرأة وسن في تكفين الرجل ازار ولفافتان ولفافتان وخار ودرع ولفافتان مثلها الخنثى وفروض الصلاة نية وأربع تكبيرات وقرن النية بأولها وقيام وقراءة الفاتحة بعد الأولى والصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية ودعاء للميت بعد الثالثة وتسليمة أولى وسن تعوذ ورفع اليدين في كل



تكبيرة) ثم وضعهما على صدره (ودعاء لبيت بعد الرابعة وتسليمة ثانية) كسائر الصلوات في بعض ذلك وورود الستين الساق (وسن اظهار علامة للقبر بالبن) أي طوب لم يحرق (أو غيره) كآجر وقصب وحشيش بأن يوضع شيء من ذلك على رأس القبر لخبر أبي داود باسناد جيد أنه <sup>يقال</sup> وضع حجرا أي صخرة عظيمة عند رأس عثمان بن مظعون وقال أنعم بها قبر أخى وأدفن اليه من مات من أهلي (وكره بناؤه) أي القبر (بآجر) أي طوب محرق (أو غيره) كابن وجر (و) كره (تبييضه بجص ونورة) وتعييرى بما ذكر أولى وأوضح مما صبر به والكراهة انتهى عن ذلك في مسلم وغيره وكره أيضا الكتابة عليه انتهى عنها في الترمذي

﴿ كتاب الزكاة ﴾ وما يذكر معها ﴿

هي لغة التطهير والاصلاح وغيرهما وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص \* والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وآتوا الزكاة وأخبار تكبير بنى الاسلام على خمس (يجب في المال (لحق الله تعالى) خمسة (زكاة وفي غنمية وكفارة وفدية فتجب الزكاة في) خمسة (ناض) ومنه المعدن والركن (ومال تجارة ونعم ونابت وبدن) وهو زكاة الفطر (وشرطها) أي الزكاة أي شروط وجوبها أربعة (حرية) ولو لمعوض فلا زكاة على رقيق ولو مكاتباً اذ ملك المكاتب ضعيف وغيره لملك له فان عجز المكاتب صار مائده لسيده وابتدى حوله من حينئذ وان عتق ابتدى حوله من حين عتقه (واسلام) فلا زكاة على كافر أصلي بمعنى أنه لا يلزم بأدائها ولا بقضائها كالصلاة والصوم نعم ان لزمته نفقة رقيقة وقريبه وروجه المسلمين لزمته زكاة فطرتهم كإسائتي وأما وجوب زكاة المرتد فموقوف كملكه (ونعين مالك) فلا زكاة في بيت المال ولا مال جين موقوف له (وحول) لخبر الترمذي من استفاد ما لا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول (الافى نابت ومعدن وركاز) وسأني بيائها والاخباران من زبادتيهما (وزكاة فطر) وسأني سائها (ونتاج) بكسر أوله فانه يزكي بحول أصله (وريج) فانه كذلك (ان لم ينض) بقصد زدته بقولي (من الجنس) أي جنس ما يقوم به كأن اشتري متاعاً بمائتي درهم وحال عليه الحول وقيمه ثلثمائة درهم ونض من غير الجنس في أثناء الحول فزكي المائة بحول المائتين (والا) أي وان نض بأن صار السكل اضا من الجنس في أثناء الحول وأمسكه الى آخر الحول أو اشتري به عرضاً قبل تمامه (ركي الزائد بحوله) لا بحول أصله (ويعتبر أيضاً) في وجوب الزكاة (نصاب) ويمكن من أدائها بأن يحضر المال والاصاف فلا زكاة فيادون نصاب ولا في مال غائب لاحتمال تلفه (و) لكن (الاول سب) لو حوبها لا شرط له (والثاني شرط لنصابها) لا لوجوبها

### ﴿ باب زكاة الناض ﴾

أعني الذهب والفضة غير معدن والركاز (لا زكاة في ذهب حتى يبلغ عشر بن دسارا) ووزنها بالاشرفي خمسة وعشرون ديناراً وسبعان وتسع (ولا) في (فضة حتى تبلغ مائتي درهم ففهما ربع عشرهما) قال <sup>عليه السلام</sup> ليس في أقل من عشر بن دينار شيء وفي عشر بن نصف دينار رواه أبو داود باسناد صحيح وقال <sup>عليه السلام</sup> ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة رواه الشيخان وروى البخاري في خبر أبي بكر وفي رقة ربع العشر والأربعة بضم المهمزة ونشيد الألباء على الأشهر أربعون درهما وفي شرح الاصل فوائده تتعلق بذلك (وتجب) الزكاة (في حلي محرم) كحلي ذهب أو فضة للرجل (و) حلي (مكروه) كفضة صغيرة للزينة لشمول الأدلة لهما (لا) حلي (مباح) كالحلي من ذلك للفس المرأة فلا زكاة فيه بناء على أن زكاة الذهب والفضة تحب ففهما للاستغناء عن الاتفاف بهما لا لوجوبهما وحذف من الاصلها أشياء لعلها من محالها

تكبيرة ودعاء لبيت  
بعد الرابعة وتسليمة  
ثانية وسن اظهار علامة  
للقبر بدين أو غيره وكره  
بناؤه بآجر أو غيره  
وتبييضه بجص ونورة  
﴿ كتاب الزكاة ﴾  
يجب لحق الله تعالى زكاة  
وفي غنمية وكفارة  
وفدية فتجب الزكاة في  
ناض ومال تجارة ونعم  
ونابت وبدن وشرطها  
حرية واسلام وتعين  
مالك وحول الا في نابت  
ومعدن وركاز وزكاة  
فطر ونتاج وريج ان  
لم ينض من الجنس  
والا زكي الزائد بحوله  
ويعتبر أيضاً نصاب  
ويمكن والاول سبب  
والثاني شرط لنصابها  
﴿ باب زكاة الناض ﴾  
لا زكاة في ذهب حتى  
يلع عشرين ديناراً  
ولا فضة حتى تبلغ مائتي  
درهم ففهما ربع  
عشرهما ويجب في حلي  
محرم ومكروه لا مباح

( باب زكاة التجارة )

هي تـقـلـيـب المـال بالمعـاضـة لغـرض الـربـح ، والـأصـل فـي وجـوب زكـاتـهـا ما رواه الحـاكم بـسـانـيـن مـحـمـد بن عـلـي  
شـرط الشـيـخـيـن فـي الـأبـل صدقـتـها وفـي البـقر صدقـتـها وفـي الفـنـم صدقـتـها وفـي البـز صدقـتـه وهـو بـفـتـح المـوـحـدـه  
وبـلـزاي الشـيـاب المـعـتـه للـيـع (واجـبـهـا بـع عـشـر الـقـيـمـة) أي قـيـمـة عـرـوض التـجـارـة (فـان مـلـكـت بـنـقـد ولـو  
دون نـصـاب قـومـت بـه) لـأنـه الـأصـل (أو بـغـيـره) كـعـرض و نـسـكـاح و خـلـع فـهـو أعمـن مـن قـولـه أو بـعـرض (فـبـغـالـب  
نـقـد البـلـد) جـريـا عـلـى قـاعـدـة التـقـومـات فـان غـلب فـيـه نـقـدان و بـلـغ باحـد هـما نـصـابا قـوم بـه و ان بـلـغ بـهـما  
قـوم بـالـأنـفـع لـلـمـسـتـحـقـيـن عـلـى ما مـحـمـد فـي الـنـهـاج كـأصـل هـو بـعـاشـاء مـنـهـما عـلـى ما رـجـه فـي أـصـل الرـوضـة وهـو المـعـتـد  
و ان مـلـكـت بـنـقـد و غـيـره قـوم مـا قـابل التـقـدـبـه و البـاقـي بـغـالـب نـقـد البـلـد (فـان كـان) غـيـر نـقـد البـلـد (عـرضـا تـجـب  
الزكـاة فـي عـيـنـه أو عـيـن ثـمـرتـه كـسـائـمـة و نـخل غـلبـت زكـاة العـيـن) لـلـاجـماع عـلـيـهـا بـخـلاف زكـاة التـجـارـة (لـكـن  
لـو سـبق حـول التـجـارـة) بـان اشـترى بـمـالـهـا بـعـد سـتـة أشـهـر مـثـلا مـن حـولـها نـصـاب سـائـمـة (و جـبـت زكـاتـهـا  
لـتـمـام حـولـها ثم يـفـتـتـح) مـن تـمـامـه (حـولـا لـزكـاة العـيـن أبـدا) أي فـتـجـب فـي سـائـر الـأحـوال (و تـجـب) مـع  
زكـاة العـيـن فـيـا ذكـر (زكـاة التـجـارـة فـي الـأرض و الـجـذـع و التـبـن ان بـلـعـت نـصـابا) اذ لـيـس فـيـهـا زكـاه عـيـن  
ولا تـسـقـط هـنـا زكـاة التـجـارـة (باب زكـاة النـعـم)

( باب زكاة النعم )

(هي ابل و بقر وغنم) وزكاتها واجبة بالنص والاجماع (فاول نصاب الابل خمس ففيها شاة) جذعة صان لها سنة ان لم تجذع قبلها أو ثنية معز لها سنتان ويعتبر كونها صحيحة وان كانت ابله مراضا لانها وجبت في النعم ويجزئ كونها ذكرا وان كانت ابله اناثا كما سيأتي (وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض) لها سنة (فان عدمها) حسا أو شرعا بان لم يملكها وقت الوجوب أو كانت مرهوتة أو مبيعة أو مخصوبة (فابن لبون) أو حق وان كان أقل قيمة منها ولا يكلف كريمة ان كانت ابله ماهر يل لكن تمنع ابن لبون (وفي ست وثلاثين بنت لبون) لها سنتان (وفي ست وأربعين حقة) لها ثلاث سنين (وفي احدى وستين جذعة) لها أربع سنين (وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) جاء بذلك خبر أبي بكر رضي الله عنه في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين رواء البخاري عن أنس ومن لفظه فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والمراد زادت واحدة لا أقل كما صرح بها في رواية لأبي داود وقد أنقص الكلام على ذلك وما يتعلق به في شرح المهج والشاة تقع على الذكر وغيره ولو اتفق فرضان كما تبي بغير لم يتعين أربع حقائق بل هن أو خمس بنات لبون فان وجد بهما أحدهما أخذ والا فله تحصيل ما شاء منهما وان وجد بهما تعين الاغبط ووجه التسمية بالاسنان المذكورة أن بنت المخاض آن لامها أن تكون من المخاض أي الخومل وأن بنت اللبون آن لامها ان ولد عليها فتصير لبونا وأن الحقة استحقت ان تطرقها العجل أو أن تركب ويحمل عليها قولان وأن الجذعة تجذع مقدم أسنانها أي تسقطه (وأول نصاب البقر ثلاثون ففيها تبيع) له سنة (أو ثنية) كذلك (وفي أربعين مستة) لها سنتان (وفي ستين تبيعان ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مستة) جاء بذلك خبر رواء الترمذي وغيره ومعهما الحاكم وغيره والبقر تقع على الذكر وغيره (وأول نصاب الغنم أربعون ففيها شاة وفي مائة وحدى وعشرين شاة وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم في كل مائة شاة) جاء بذلك خبر أبي بكر الساسي وسواء فيما ذكر أنعرفت نعمه في أما كن أم لا حتى لو ملك ثمانين شاة ببلدين في كل بلد أربعون لابلهم الا شاة واحدة (ولا يجزئ اخراج ذكر) من العم (الا ان منحضت نعمه ذكورا أو كان) الذي ذكر

كان عرضاً يجب الزكاة  
في عينه أو عين ثمره  
كسائمه ونخل غلبت زكاة  
العين لكن لو سبق  
حول التجارة وجبت  
زكاتها لتعلم حولها ثم  
يفتح حول الزكاة العين  
أبدأ ويجوز زكاة التجارة  
في الأرض والجسنع  
والثين ان بلغت نصيباً  
(باب زكاة النعم) \*  
(هي ابل وقر وغنم)  
فأول نصاب الابل  
خمس ففيها شاة وفي  
عشر شاتان وفي خمس  
عشرة ثلاث شياه وفي  
عشرين أربع شياه  
وفي خمس وعشرين  
بنت مخاض فان علسها  
فابن لبون وفي ست  
وثلاثين بنت لبون وفي  
ست وأربعين حقة وفي  
احدى وستين جذعة  
وفي ست وسبعين بنتا  
لبون وفي احدى وتسعين  
حقتان وفي مائة واحدى  
وعشرين ثلاث شات  
لبون ثم في كل أربعين  
بنت لبون وفي كل  
خسين حقة \* وأول  
نصاب القر ثلاثون ففيه  
بيع أو تبيعة وفي أربعين  
مسه وفي ستين تبيعان  
ثم في كل ثلاثين بيع وفي  
كل أربعين مسه \* وأول  
نصاب النعم أربعون  
ففيها شاة وفي مائة  
واحدى وعشرين

شادان وفی مائنین و احدہ ثلاث شیاء وفی أر بعما ہر بع شیاء مم فی کل مائہ شاة ولا یجزی الخواہذ کرا لا ان تمحضت نعمہذ کورا اولا کان

(ذكر شاة أو ابن لبون أو حقا أو تبيعا فيما سر)

### (باب زكاة النابت)

الاصل في وجوبها قبل الاجماع مع ما يأتي قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده (لا زكاة في شيء منه الا في رطب وعنب وما صلح للخبز من الحبوب) كبر وشعير وأرز وعدس وفرة وجص وبقلا ودخن وجلبان وأن كان يؤكل نادر بخلاف ما يؤكل تنعما أو تفكها وذلك لاخبار رواها أبو داود وغيره (وواجبها العشر ان سقيت بلامؤنة والافنصفه) أي نصف العشر لثقل المؤنة في الثاني وخفتها في الاول والاصل فيها خبر البخاري فيما سقط السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر والعثري يقتضيه المثلثة وقيل باسكانها ما سقي بالسيل والناضح ما سقي عليه من غير أو نحوه والاثني الناضحة وانما تجب زكاة النابت بمعنى أنه ينقص سبب وجوبها (بعد بدو صلاح الثمر واشتداد الحب) وهذا من زيادتي وهو تمييز الشيخين كغيرهما فقول الاصل تخرج بعد الجفاف أو بالحرص فيه نظر يثبت وجهه في شرح الاصل نعم بسن خوص الثمر بأن يطوف من هو من أهل الشهادات ولو واحدا بكل شجرة ويقدر ثمرتها أو ثمرة كل نوع منها رطباً ثم يابساً لنقل الحق من العين الى الزمة ثم أوزن بيا ليخرجه جافاً (ومؤنتها) أي الثمر والحب جذاذاً وتحفيفاً وتنقية (على المالك) لاهل المستحق ولا في مال الزكاة لان حق المستحق انما هو في الخالص الجاف (وشرط وجوبها) أي زكاة النابت (أن يبلغ خمسة أوسق) وهي ألف وستائة رطل بغدادية فلا زكاة في أقل منها لخبر الصحيحين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وأن يزرعه مالكة أو نائبه) فلا زكاة فيما أنزعه بنفسه أو زرعه غيره بغير اذنه كخضيره في سوم الماشية (و يضم نوع) منه (الى) نوع (آخر) فلا يضر اختلاف النوع بخلاف اختلاف الجنس (وتخرج الزكاة) عند اختلاف النوع (من كل) من الانواع (بقسطه) ان تيسر اذ لا مشقة (فان عسر) لكثرة الانواع وقلة مقدار كل منها (أخرج الوسط) منها لا أعلاها ولا أدناها رعاة الجانين فلو تكلف وأخرج من كل نوع قسطه جاز بل هو الافضل (وزرعا العام) وهوانا عشر شهرا (يضمان) كثرة تزرع في الخريف والربيع والصيف (ان وقع حصادهما في عام) واحد وهذا ما صححه الشيخان ونقله عن الاكثرين لكن قال الاسنوي انه نقل باطل ولم أر من صححه فضلا عن عزوه الى الاكثرين بل صحح كثير اعتبار وقوع زراعتها في عام ويجاب بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظ

### (باب زكاة الفطر)

الاصل في وجوبها قبل الاجماع اخبار تكبر الصحيحين عن ابن عمر فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين (تجب) أي زكاة الفطر (بغروب آخر يوم من رمضان على كل حر وعبد صغير وكبير ذكر وغيره) هو أهم من قوله وأنثى (ما) دون الكافر الا على خبر ابن عمر السابق ولانها طهرة والكافر ليس من أهلها وأما المرتد ففي وجوبهما عليه وعلى من تلزمه نفقته الا في بقاء ملكه (الا) خمسة (من لا يفضل) عن مسكن وخادم يحتاجهما وبلقان به (عن قوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه ما يخرجها فيها) أي زكاة الفطر فلا تلزمه فطرته لتأكد الحاجة لذلك بل وللضرورة في بعضه (وامرأه غنية لها زوج معسر وهي في طاعته) فلا تلزمها فطرته بخلاف ما إذا لم تكن في طاعته بخلاف الامه المزرعة فان فطرها تلزمها وتحمّلها عنها سيدها والفرق كمال تسليم الحرة فسها للزوج بخلاف الالة بدليل أن أسدها أن يسافر بها ويستعملها (ومكاتباً) وعديت المال (العبد) (الموقوف) فلا تلزمهم فطرته لضعف ملك المكاتب وسيده منه كالأجنبي وليس للاخيرين مالك معن يلزم بها (وواجبها) لكل واحد (صاع) وهو عند الراعي ستاء درهم وثلاثة

ذكر شاة أو ابن لبون أو حقا أو تبيعا فيما سر  
(باب زكاة النابت)  
لا زكاة في شيء منه الا في رطب وعنب وما صلح للخبز من الحبوب  
وواجبها العشر ان سقيت بلامؤنة والا فتنصفه بعد بدو صلاح الثمر واشتداد الحب ومؤنتها على المالك  
وشرط وجوبها أن يبلغ خمسة أوسق وأن يزرعه مالكة أو نائبه  
ويضم نوع الى آخر وتخرج الزكاة من كل بقسط فان عسر أخرج الوسط وزرعا العام  
يضمان ان وقع حصادهما في عام

(باب زكاة الفطر)  
تجب بغروب آخر يوم من رمضان على كل حر وعبد صغير وكبير ذكر وغيره  
من الايمن لا يفضل عن قوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه ما يخرجها فيها وامرأه غنية لها زوج معسر وهي في طاعته ومكاتب وعديت المال والموقوف وواجبها صاع

من قوت بلده من جملتهم

واحد فان أعطى أعلى منه جلي ولا يجزئ أقل من صاع الامن بعضه مكاتب ولرقيق مشترك بين موسر ومعسر ومن لزمه فطرة نفسه لزمه فطرة من تازمه نفقته الا أن يكون كافرا أو زوجة أيه أو مستولاه حيث لزمته نفقتهما

باب محال جواز أخذ القيمة في الزكاة

لا يجوز الا في زكاة التجارة والجسبران وأخراج الشاة عن الابل وجسر التفاوت بنقد أو شقص من الاغبط فيما لو أخذ الساعي في اجتماع فرضين غير الاغبط باجتهاد بلا قصير منه ولا ندليس

من المالك وصرف الامام ما أخذه من النقد بلا عن زكاة تجملها ولم يقع الموقع وله ذلك بلا اذن جديد باب اجتماع زكاتين لا يجوز الا في رقيق مسلم للتجارة فقيصر كلتها وزكاة الفطر

باب المبادلة هي موجبة لاستثاف الحول الا في بيع سلع التجارة بعضها ببعض وبيعها وأشرائها بنصاب

هي نوعان حلطة وشيوع وأعيان بأن يكون المال شركة بين مالكيين مثلا

وتسعون درهما وثلاث درهم وعند النوزي ستائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة اسباع درهم (من) غالب (قوت بلده) كشمس المبيع وتشوف النفوس اليه ويختلف ذلك باختلاف النواحي فاو في الخبر السابق لبيان الانواع للتخجير (من جنس واحد) فلا يبعض الصاع عن واحد بان يخرج عنه من قوتين وان كان أحدهما أعلى من الواجب لانه خلاف ما دللت عليه الاخبار (فان أعطى) المزكي (أعلى منه) أي من غالب قوت بلده (جاز) لان زاد خبرا فاشبه ما لو دفع بنت لبون أو حقة أو جذعة عن بنت مخاض (ولا يجزئ أقل من صاع) لخالفته الاخبار (الامن بعضه) هو أعم من قوله نصفه (مكاتب ولرقيق) هو أعم من قوله ولعبد (مشترك بين موسر ومعسر) ولمن لم يجد الا بعض صاع فيجزئ كلانهم أقل من صاع بقدر ما فيه مما يقتضي لزوم الزكاة (ومن لزمه فطرة نفسه لزمه فطرة من تازمه نفقته) بملك أو قرابة أو نكاح (الا أن يكون) من تازمه نفقته (كافرا) فلا تازم فطرته من تازمه نفقته بل لا تازمه فطرة نفسه كإس (أو) يكون (زوجة أيه أو مستولاه حيث لزمته نفقتهما) الولد فلا تازمه فطرتهما وان لزمته نفقتهما لان الاصل فيهما الاب وهو معسر والفطرة لا تازم المعسر بخلاف النفقة فيتحملها الولد ولان عدم الفطرة لا يمكن الزوجة من الفسخ بخلاف عدم النفقة أمان لان تازمه فطرة نفسه كالسافر فلا تازمه فطرة من تازمه نفقته نعم يلزم الكافر فطرة رقيقه وقربيه وزوجته المسلمين بناء على أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها عنه المؤدى

باب بيان محال جواز أخذ القيمة في الزكاة (لا يجوز) أخذها (الا) في خمس مسائل (في زكاة الجارة) لاسما متعلقها (و) في (الجبران) وهو شاتان أو عشرون درهما في الابل كما في أخذها مع بنت مخاض بدلا عن بنت لبون ليستله (و) في (أخراج الشاة عن) دون خمس وعشرين من (الابل) وان لم تكن الشاة قيمة فهي بمعناها (و) في (جبر التفاوت) بين الاغبط وغيره (بنقد أو شقص من الاغبط فيما لو أخذ الساعي في اجتماع فرضين) كما في (غير الاغبط باجتهاد بلا تقصير منه ولا ندليس من المالك) في (صرف الامام) للمستحقين (ما أخذه من النقد بدلا عن زكاة تجملها ولم يقع) المجل (الموقع له ذلك) أي صرفه لهم (بلا اذن جديد) من المالك

باب بيان اجتماع زكاتين في مال واحد (لا يجوز) اجتماعهما فيه (الا في رقيق) هو أعم من قوله عبد (مسلم للتجارة ففيه زكاتها وزكاة الفطر) وزاد الاصل على هذه من له نصاب وعليه دين مثله فعلى كل من المالكين الزكاة وفيه نظر لان الزكاتين لم يجمعيا في مال واحد

باب المبادلة هي موجبة لاستثاف الحول (الا) في ثلاث مسائل (في بيع سلع التجارة بعضها ببعض) وان لم تساو نصابا (و) في (بيعها أو شرائها بنصاب) أي بعينه اذ لو اشترى في النمة ونقده في الثمن وجب استثاف الحول لانه لا يتعين مصرفه وخروج بماد كرمادلة أحد النقدين بالآخر في زكاة النقد فهي موجبة للاستثاف على الاصل نعم لو ملك نصابا منه ستة أشهر مثلام أقرضه غيره لم يجب الاستثاف كما حكاه البلقيني عن الشيخ أبي حامد

باب الخلطة هو الواحد أو يفرق بينهما بعد الخلطة لتؤخذ منهما زكاة المنتورين (هي) أي الخلطة (نوعان) أحدهما (خلطة شيوع وأعيان) أي تسمى بكل منهما (بأن يكون المال) الزكوى (شركة بين مالكيين مثلا)

باب الخلطة هي نوعان خلطة شيوع وأعيان بأن يكون المال شركة بين مالكيين مثلا

(و) ثانيهما (خلطة جوار وأوصاف) أي تسمى بكل منهما وتسميتها بالثاني من زيادتي (بان يميز ما لهما) أي يميز كل منهما عن الآخر (فيزكيان) في النوعين (كواحدان كان المالان) أي مجموعهما (نصابا) نعم ان كان لاحدهما نصاب فأكثر كأن خلط خمس عشرة شاة بثلاثي وآخر وانفرد أحدهما بخمسة وعشرين شاة أثرت الخلطة على الأصح (ودامت خلطتهما كل الحول واتحدوا) في النوع الثاني (مراحا) بضم الميم أي مأوى المشاة ليلا (ومسرحا) أي ما يجتمع فيه المشاة ثم تساق إلى المرمى (ومسقى) أي مكان السقي (وخللا) ان لم يختلف النوع كضأن ومعر (ومحلبا) بفتح الميم أي مكان الحلب بخلاف المحلب بكسرهما وهو الاناء الذي يحلب فيه (وجوينا) أي مكان تجفيف الثمر ودياس الحب (ودكانا) أي المكان الذي يباع فيه مال التجارة (وحافظا) لئلا الزكوى (ومكان الحفظ) له (وغيرها) من زيادتي كالماء الذي تسقى منه والرامي والمرمى والطريق بينه وبين المسرح والميزان والوزان والمكيال والكيال والحراث والجال وانما اعتبار الاتحاد في ذلك ليجتمع المالان كالمال الواحد ولتخف المؤنة (فرع) ما اندرج تحت أصل كلى لو (ملك نصاب نعم وبيع نصفها في الحول شائعا) من آخر (أخذ من كل) منهما (نصف شاة لتسام حوله) فان لم يبيع لكنهما خلطا ما بينهما (خلطه جوار) (وحولاهما مختلف زكيا) أي زكى كل منهما ماله في تلك السنة (زكاة الافراد) لحوله (وفي) السنة (القابلة زكاة الخلطة) لحوله

### باب تجبيل الزكاة

(يجوز تجبيلها) في المال الحولي (بعد ملك النصاب) وقبل تمام الحول لانه <sup>في المال</sup> أرخص في تجبيلها للعاس رواه أبو داود والحاكم وصححه استناده ولان الحق المالي اذا تعلق بسببين جاز تقديمه على أحدهما كتقديم الكفارة على الخبز وذلك (لسنة فقط) لالاكثر منها لان زكاة ما بعدهما لم ينقض حوله ما أخبره تالف النبي <sup>عليه السلام</sup> من العباس صدقة عامين فاجيب عنه بانقطاعه واحتمال التالف في عامين وخرج بما بعد ملك النصاب ما قبله فلا يجوز فيه تجبيل الزكاة العدة فلو ملك مائة درهم فجعل عنها خمسة دراهم لم يجزه وان اتفق تمام النصاب قبل الحول أما زكاة التجارة كأن اشترى عرضا يساوي مائة درهم فجعل زكاة اثنين وحال الحول وهو يساويهما فيجزى فيها المجهل لان اعتبار النصاب فيها بآخر الحول (وشرط اجزائه) أي المجهل (بقاء المالك بصفة الوجوب و) بقاء (القباض بصفة الاستحقاق) إلى تمام الحول (فان نهر) كل منهما أو أحدهما قل تمامه (ردة أو موت أو) تغير (المالك بفقر أو زوال ملك) عن ماله المجهل عنه (أو) تغير (القباض بغير أو اقرار برق) له (وهو مجهول النسب استرده) أي للمجهل (المالك) من القباض (ان بين أنه زكاة حجة أو علمه القباض) فان لم يبين ذلك لم يعلمه القباض لم يسترده لتفر بطله برك الاعلام عند الدفع فيقع تطوعا وهي ثبت استرداده وهو يالف فله بدله أو به نقص حدث قبل سبب الرد فلا أرض له أو زيادة متصلة كد من وكبر استردهما بخلاف المنقصة الحادثه قبل سبب الرد كوليدين واذا لم يقع المجهل زكاة وجب تجديدها نعم لو عجل شاة عن أر بعين فباعت عند القبض لم يجب التجديد لان الواجب على القبض القبول فلا يكمل بها نصاب السائمة

### باب زكاة المعدن والركاز

(لا تجب) الزكاة (فيهما) أي في شيء منهما كأثو وعقيق وبلور لان الاصل عدم وجوبها (الافى ذهب أوفضة فجب) للدلالة السابقة (وواجب المعدن ربع العشر) وان حصل بعلاج اعموم الادلة فيه والمعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه ويسمى هذا المكان معدنا أيضا (و) واجب (الركاز الخمس) ويصرف مصرف الزكاة لانه حق واجب في الاستفادة من الارض فاشه الواجب في الثمار والزروع

وخلطة جوار وأوصاف  
بان يميز ما لهما فيزكيان  
كواحدان كان المالان  
نصابا ودامت خلطتهما  
كل الحول واتحدوا مراحا  
ومسرحا ومسقى وخللا  
ومحلبا وجوينا ودكانا  
وحافظا ومكان الحفظ  
وغيرها (فرع) ملك  
نصاب نعم وبيع نصفها  
في الحول شائعا أخذ  
من كل نصف شاة لتسام  
حوله فان لم يبيع لكنهما  
خلطاهما لهما وحولاهما  
مختلف زكيا زكاة  
الافراد وفي القابلة  
زكاة الخلطة

### باب تجبيل الزكاة

يجوز تجبيلها بعد  
ملك النصاب لسنة  
مقط وشرط اجزائه  
بقاء المالك بصفه  
وجوب والقباض بصفه  
الاستحقاق فان تغير  
ردة أو موت أو المالك  
بفقر أو زوال ملك أو  
القباض بغير أو اقرار  
برق وهو مجهول النسب  
استرده المالك ان بين  
أنه زكاة مجعلة أو علمه  
القباض

### باب زكاة المعدن

#### والركاز

لا تجب فيهما الا في  
ذهب أوفضة فتجب  
ذهب أوفضة فتجب  
وواجب المعدن ربع  
العشر والركاز الخمس

(وهو) أي الزكاز (دفين الجاهلية) لادفين الاسلام (وشرط ملك الواجد له) أي للزكاز (أن لا يوجد بملك غيره ولا بطريق مساو له ولا مكان مسكون أو مطروق) كسجد هو أعم وأولى من قوله ولا قرية مسكونة (والا) بأن يوجد في شيء من هذه الاسكنة (ف) هو (لقطة الا أن يجده بملك غيره وعرف) ذلك الغير فهو للمالك أن لم ينفعوا الا فمن تلقى الملك منه إلى أن ينتهي إلى المحي فهو له وإن نفاهوا الاستاء من زيادتي وتقدم أنه يشترط في وجوب زكاة المعدن والر كلز بأوغهما نصابا ولا يشترط في ذلك الحول لأن الحول للتنمية وذلك نماء في نفسه

### ﴿ باب قسم الصدقات ﴾

أي الزكوات (هي للثمانية المذكورة في آية انما الصدقات للفقراء) والفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعا من كفايته ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه وعده الذي يحتاجه لخدمته وماله الغائب بمرحلتين والمؤجل وكسب لا يلقى به والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه والعامل كساع وكاتب وحاشر وقاسم وحاسب وحافظ للأموال والمؤلفة من أسلم ونبته ضعيفة أو له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره أو متألف على مائتي الزكاة أو أعدائنا والرافاب المكانون كتابة صحيحة والغارمون ثلاثة أضرب غارم لاصلاح ولو غنيا وغارم لنفسه لماسح ان أعسر وغارم للضمان ان أعسر مع المدين أو هو وحده وقد ضمن بغير إذن وفي سبل الله غزاة لافي لهم ولو أغنياء وابن السبيل منشئ سفر أو محتار وشرطه الحاجة وعدم المعصية بسفره وشرط أخذ الزكاة من هذه الثمانية أن يكون مسلما وأن لا يكون فيه رقب الا المكاتب وأن لا يكون من بني هاشم وبني المطلب ومواليهم نعم يجوز أن يكون الجلال والكمال والوزان والحافظ كافرا وهاشميا ومطلبيا (ولا يجزئ من كل منها) أي من هذه الثمانية (أقل من ثلاثة) من الاشخاص عملا بأقل الجمع في غير الاخيرين في الآبة وبالقياس اعليه فيهما (الا العامل) فسكتي فيه بواحد اذا حصل به الغرض (ولا) يجوز (للمالك) ولو بنائيه (نقلها) أي الزكاة (للدائر) مثلا ولد دون مسافة القصر (مع وجود مستحقها) أو بعضه في محل وجوبها لخبر الصحاحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتدفع على فقرائهم ولا مندأد أطاع مستحق كل بلد إلى زكاة ما بها من المال والقلل وحشهم وخرج بزيادتي للمالك الامام فله نقلها (وله) أي للمالك ولو بنائيه (اخراج زكاة أمواله الباطنة) وهي النقود والعرض والركار وألقوا بها زكاة الفطر (والظاهرة) وهي النعم والثابت والمعدن (وصرفها) أي وصرف الزكاة (إلى الامام أولى) من صرفها إلى المستحقين لانه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق (الأن يكون جائرا) مصرفها إلى المستحقين أولى من صرفها إلى الامام ولو طلب الامام زكاة الاموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاف وأما الاموال الباطنة فقال الماوردي ليس للولاة نظر في زكاتها وأربابها أحق بها فان بذلوا طوعا قبلها والى

### ﴿ باب قسم الغنيمة والغني ﴾

الأصل في الأول آية واعلموا انما غنمنا من شيء وفي الثاني آية ما أفاء الله على رسوله (ما أخذناه) هو أولى من قوله ما أخذ (من أهل حرب قهرا) (ف) هو (غنيمة) ومنها ما انهزموا عنه قبل شهر السلاح حين التقى الصفان وما أخذناه من دارهم اختلاسا أو سرقة كإسيات في السير (والا) أي وان أخذناه بدون ذلك كأن جالوا عنه خوفا منا عند سماعهم خبرنا أو تركوه لضرأصابهم أو صولحو اعليه (ف) هو (في) ومنه خراج وحزبة وركعة مرند) وهو أعم من قوله ومال مرند قتل أو مات (ويبدأ في الغنيمة بالسلب للقاتل) المسلم ولورقبا أو صعبا أو أثنى لخبر الصحاحين من قتل قتيلا فله سلبه وهو مامعه من ثياب وخف وراوان وآلات حرب وزينة كسوار وخاتم ونفقة ونحوها وانما يستحق السلب بركوب غرر تكفي به شركا في

وهو دفين الجاهلية  
وشرط ملك الواجد له  
أن لا يوجد بملك غيره  
ولا بطريق مساو له  
ولا مكان مسكون أو  
مطروق والافلطة الا  
أن يجده بملك غيره  
وعرف

### ﴿ باب قسم الصدقات ﴾

هي للثمانية المذكورة  
في آية انما الصدقات  
للفقراء ولا يجزئ من  
كل منها أقل من ثلاثة  
الا العامل ولا للمالك  
نقلها للدائر ومع وجود  
مستحقها وله اخراج  
زكاة أمواله الباطنة  
والظاهرة وصرفها إلى  
الامام أولى إلا أن يكون  
جائرا

### ﴿ باب قسم الغنيمة والغني ﴾

ما أخذناه من أهل  
حرب قهرا فغنيمة والا  
ففي ومنه خراج وحزبة  
وتركة مرند يبدأ في  
الغنيمة بالسلب للقاتل



حال القتال بان يزيل امتناعه كأن يعلق عينيه أو يقطع يديه أو يجرليه أو يأسره فالمراد بالقتال ما يعم الحقيقة والمجاز (ثم يخمس باقيها) أى فى الغنيمة (فأربعة أخماس لمن شهد) أى حضر (الوقعة وسراياهم) وان لم تشهدا والسرايا جمع سرية وهى قطعة من الجيش يقال خير السرايا أو ربحاثة رجل قاله الجوهري وقال صاحب القاموس والسرية من خمسة أنفس الى ثلثائة أو أر بعامة (دون من لحقهم بعد) أى بعد انقضائها ولوقبل جمع المال فلاشئ له بخلاف من لحقهم قبل انقضائها لكن لاشئ له فيما غنم قبل حوقه (للاجل سهم ولل فارس ثلاثة) سهم له وسهمان لفارسه ولايزاد عليها وان حضر بأكثر من فرس وذلك للتابع رواه الشيخان هذا ان كان الرجل والفارس من أهل الفرض وان لم يكونا من أهل كرقيق وصبي وأتت وكذلى خرج باذن الامام بغير أجرة أرضع لها والرضخ دون سهم الرجل ويجهد الامام فى قتله بحسب ما يرى ويفوت بين أهله بحسب نفقهم (ويخمس النية) أيضا (فأربعة أخماس للرصدى للجهاد) لانها كانت للنبي ﷺ لحصول النصر به فبعمده للرصدى للنصرة وعملا بفعل السلف (وخمسه الباقي وخمس الغنيمة بخمسان) أى تخمس كل منهما (سهم) منه كان (النبي ﷺ) يفتى منه على مصالحه وما فضل يصرفه فى السلاح ومناظر المصالح (فيصرف لصد المصالح) أى مصالح المسلمين يقدم منها الا هم كسد الغنور وعمارة الحصون ثم أرزاق القضاة والعلماء والأئمة والمؤذنين (وسهم لذوى القربى) وهم بنو هاشم وبنو المطلب لاقتنارهم ﷺ فى القسم عليهم مع سؤال نبي عمهم نوفل وعبد شمس له رواه البخارى (لذكر مثل حظ الانثيين) لان ذلك عطية من الله تعالى تستحق بالقربة كالارث سواء فيه غنيهم وفقيرهم وقريبهم وبعيدهم قال الامام ولو كان الحاصل قنر الووزع عليهم لايستمدسدا قدم الاحوج منهم فالاحوج ولا يستوعب للضرورة (وسهم لليتامى) واليتيم صغير لا أب له ويشترط فقره لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة (وسهم للساكنين) الشاملين للفقراء (وسهم لابن السبيل) وقدم بيان الثلاثة فى الباب السابق ويشترط فى الجميع الاسلام

### (باب الكفارة)

مأخوذة من الكفر بفتح الكاف وهو الستر لانها تستر الذنب (هى) أربعة (كفارة طهارو) كفارة (قتل) كفارة (جاء نهار رمضان عمدا) كفارة (يمين) وخصال الثلاثة الاولى مرتبة والراية مرتبة بخيرة كما بينت ذلك بقولى (وواجب الثلاث الاول اعتاق رقبة مؤمنة) قال تعالى فى الاولى والذين نظاهرون من سائرهم الآية وفى الثانية ومن قتل مؤمنا خطأ الآية وقال النبي ﷺ فى الناشئة لرجل ذلله وقعت على امرأتى فى رمضان هل نجد ما نتقى رقبة قال لا قال فهل نستطيع أن نصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل نجد ما نطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي ﷺ بعرق فيه تمر فقال تصدق بهذا قال على أفقر منا فولله ما بين لابتيها أهل بيت أحوج اليه منا فصحك النبي ﷺ حتى بدت أنياباه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك رواه الشيخان وفى رواية لابي داود فأتى بعرق فيه تمر خمسة عشر صاعا وتقييد الرقة بالمؤمنة ثابتة فى الثانية بآياتها وفى غيرها بالجل عليها (سليمة عن عيب يخل بالعمل) ليقوم بكفائته فيتفرغ للعبادات ووظائف الاحوار فيأتى بها تكميلا لحاله وهو مقصود العتق والعاجز عن العمل لا يتأتى له ذلك فلا يحصل باعتاقه مقصود العتق فلا يحزى رمن ولا فاقد رجل أو خنصر أو بصير من يد أو أمتلين من أصبع غيرهما أو نملة من إبهام يده يجرى صعر وأفرع ومرضى رجلي برؤه (ف) ان حجر عن الرقة وجب (صوم شهرين متتابعين) لما مر (وبدع مع التابع بالافطار ولو بعد) كسفر ومرض فوجب الاستئاف ولو كان الافطار فى اليوم الاخير وتعسر

ثم يخمس باقيها فأربعة أخماس لمن شهد الوقعة وسراياهم دون من لحقهم بعد للرجال سهم والفارس ثلاثة ويخمس النية فأربعة أخماس للرصدى للجهاد وخمس الباقي وخمس الغنيمة بخمسان سهم للنبي ﷺ فيصرف عمده للمصالح وسهم لذوى القربى للذكر مثل حظ الانثيين وسهم لليتامى وسهم للساكنين وسهم لابن السبيل

(باب الكفارة) هى كفارة طهارو وقل وجاع نهار رمضان همدا ويمين وواجب الثلاث الاول اعتاق رقبة مؤمنة سليمة عن عيب يخل بالعمل فصوم شهرين متتابعين ويقطع التابع بالافطار ولو بعد

الا نحو حيض فاطعام  
ستين مسكينا لكل  
مد من غالب قوت البلد  
الا القتل فلا اطعام فيه  
وواجب الاخرة اطعام  
عشرة مساكين من  
غالب قوت البلد أو  
كسوتهم أو تحرير رقبة  
أو مئة فصوص ثلاثة أيام  
ولو متفرقة

### ﴿ باب الفدية ﴾

هي ثلاثة أنواع الاول  
مد لا فطار لمل أو رضاع  
أو كبر وتأخير رمضان  
لا عذر الى رمضان  
آخر أو زالة شعرة وتقليم  
ظفر في الاحرام وترك  
مبيت ليلة من ليالي  
منى أو حصة من الجمار  
وقطع شئ من نبات  
الحرم أو صيده ورفهته  
قيمة المد وغيره الثاني  
مدان لازالة شعرتين أو  
ظفرين في الاحرام  
وقتل صيد وقطع شجره  
وقيمتها قيمة المدين  
وغيرها الثالث دم  
لقتل صيد ورطه وازالة  
شعرات وتقليم ظفار  
ونظب ولس وترك  
احرام من الميثاق أو  
طواف وداع أو مبيت  
ليالي منى أو الرمي أو  
مبيت بمزدلفة وقطع  
شجرة حرمية وتمتع  
وفران وفوات سلك  
واحصار وافساد

بذلك أهم مما عبر به (الا نحو حيض) كنفاس فلا ينقطع به التتابع لضرورة من هذا ذلك لا لمطار ومحل  
إذا لم يكن لها عادة تخلو فيها المدة عن الحيض والنفاس ولا يقطع بهما التتابع (ف) ان يحجز عن صوم  
الشهرين واجب (الطعام ستين مسكينا لكل) منهم (مد) لما مر (من غالب قوت البلد) المجزئ في الفطرة  
(الا القتل فلا اطعام فيه) اقتصارا على الوارد فيه وجل المطلق على المقيد بما يكون في الاوصاف لاقى  
الاصول ومحل ذلك في الحياة فالومات قبل الصوم أخرج عن كل يوم مد لكن لا بدلا بل فدية كما اذا فات  
صوم رمضان (وواجب الاخرة) وهي كفارة اليمين (اطعام عشرة مساكين) لكل منهم مد (من  
غالب قوت البلد أو كسوتهم) مما يعتاد به كعرقية ومنديل ولوملبوسا لم تذهب قوته أو لم يصلح للدفع له  
(أو تحرير رقبة) بقيد زنده بقولي (مؤمنة) لآية فكسارته اطعام عشرة مساكين مع ما مر من محل  
المطلق على المقيد (ف) ان يحجز عن ذلك وجب (صوم ثلاثة أيام ولو متفرقة) لاطلاق الآية ولانه لما خفف  
هنا بقله العدد خفف بالمتفرقة وأما فراهة فصيام ثلاثة أيام متتابعات وان كانت شاذة والشاذ تكبر الواحد  
في وجوب العمل فلم تثبت أي لم تستقر لكونها نسخت ﴿ غنة ﴾ لو عجز عن خصال الكفارة استقرت  
في ذمته فاذا قدر على خصلة فعلها ﴿ باب الفدية ﴾

(هي ثلاثة أنواع) النوع (الاول مد) يجب (لا فطار) من الصوم في رمضان (لحل أو رضاع) أي بالخوف  
على الولد فيهما أخذ من آية وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن عباس انها نسخت الا حق الحامل والمرضع  
رواه البيهقي عنه وتستثنى المتحيرة فلا فدية عليها للشك (أو كبر) لشخص بان لم يطق من قام به الصوم  
ومثله مريض لا يرجى برؤه (وتأخير) قضاء صوم يوم من (رمضان بلا عذر الى رمضان آخر) لحجز من  
أدرك رمضان فافطر لمرض ثم صبح ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عليه ثم  
يطعم عن كل يوم مسكينا رواه الدارقطني والبيهقي لكن ضعفاء ويتكرر بتكرار السنين أما تأخير  
بعض ركائ استمر مسافرا أو مريضاً حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه (وار له شعرة) واحدة أو بعضها  
(وتقليم ظفر) واحد أو بعضه (في الاحرام) بحج أو عمرة الا ما يضر بقاءه كظفر منكسر أو شعرة بعينه  
أو قرب منها وتعيير بالارالة أهم من تعييره بالثغف (وترك مبيت ليلة من ليالي منى) بلا عذر (أو) ترك  
رمي (حصة من الجمار وقطع شئ من نبات الحرم أو) من (صيد) أو من صيد غيره في الاحرام (وقيمته)  
أي الشئ (قيمة المد) فان لم تساوه بان نقصت عنه أو زادت عليه وجب أقل منه أو أكثر بحسبه (وغيرها)  
من زيادتي كموت من عليه صوم يوم فيخرج عنه مد وكذا صوم الدهر اذا أفطر ناذره يوماً عمدا \* النوع  
(الثاني مدان) يجان (لازالة شعرتين) أو بعضهما (أو ظفرين) أو بعضهما (في الاحرام) الا أن يضر  
بقاؤه ومحل ايجاب المد أو المدين في الشجر والظفر اذا احتار الدم فان اختار الطعام ففي واحد منهما  
صاع وفي اثنين صاعان أو الصوم ففي واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين (وقتل صيد) حرمي أو في الاحرام  
(وقطع شجرة) حرمية (وقيمتها) أي قيمة كل منهما (قيمة المدين) طير امر (وغيرها) من زيادتي  
كتم ايم طمرن أو بعضهما في الاحرام الا أن يضر بقاءهما وترك مبيت ليلتين من ليالي منى أو رمي  
حساين من الجمار \* النوع (الثالث دم لقتل صيد) حرمي أو في الاحرام (ووطه) من محرم عدا فساد  
أو التحلل الاول (وازالة شعرتين) دهنه واحدة (وتقليم أطعار) كذلك (وتظب ولس وترك  
احرام من الميثاق) اذا لم يعد اليه قبل تلبسه بنسك (أو) ترك (طواف وداع أو) ترك (مبيت ليالي منى أو)  
ترك (الرمي أو) ترك (مبيت بمزدلفة) ومذا من زيادتي (وقطع شجرة حرمية) ففي الكسيرة بقرة وفي  
السيرة شاه (وتمتع وحران) ان لم تكن المتمتع والفارن من حاضري المسجد الحرام (وفوات نسك  
واحصار) عنه (وافساد) له وط فدية مدنة وتقيد الاصل بافساد الحج ماله فساد العمره كذلك



(ويُذَكِّرُ فِي الْأَحْوَالِ) وهذا من زبادني وسياقي بيان أنواع هذه الأسماء في مبحث الحج والعمرة  
(كتاب الصوم)

هو لغة الإمساك ومنه أتى نذرت للرجن صوما أي صمتا وشرعا إمساك عن المفطر على وجه مخصوص  
والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى كتب عليكم الصيام وقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه (شرط  
صحة) أربعة أشياء (إسلام وعقل وتقاء من نحو حيض) كنفاس (وعلم بالوقت) وهذا عند الأصل من  
فروضه الآتية وعبر عنه بالعلم بالشهر فلا يصح صوم كافر ولا مجنون ولا مغمى عليه لم يبق لحظة من نهاره  
ولا نحو حائض ولا من جهل دخول وقت الصوم (وشرط وجوبه) ثلاثة أشياء (إسلام وتكليف واطاقة)  
للصوم لا يجب على كافر أصلي بمعنى أنه لا يطالب به كالمسلم ولا فهو مخاطب بفروع الشريعة على الأصح  
ولا على صبي ومجنون ومغمى عليه وسكران ولا على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ويلزمه  
لكل يوم مد كاسر (وفرضه) أي ركنه ثلاثة أشياء (نية إياها) لكل يوم خبر من لم يبيت الصيام قبل  
الفجر فلا يصام له رواء لبارق طئي وقال رجاله ثقات وهذا في صوم الفرض أما صوم النفل فيكفي فيه نية  
بالحاق قبل الزوال بشرط اتقاء الموانع قبلها (وصائم) كالعاقد في البيع وهذا من زيادني (وترك منظر)  
من تناول طعام وغيره (وجيعه) أي الصوم أربعة أشياء (فرض ونفل ومكروه وحرام) فالفرض ثلاثة أنواع  
أحدها (ما يجب تنابعه وهو صوم رمضان وكفارة ظهار و) كفارة (قتل و) كفارة (جاء نهاره رمضان  
عمدا) وصوم نذر شرط فيه تنابع (و) ثانيها (ما يجب تفريقه وهو صوم تمتع وقران وفوات نسك وترك  
واجب فيه) يفرق فيها بين الثلاثة والسبعة والثلاثة الأخيرة من زيادني (و) صوم (نذر شرط فيه تفريق  
و) ثالثها (ما يجوز فيه الامران) أي التتابع والتفريق (وهو قضاء رمضان وكفارة جوع في احرام)  
بسك (وكفارة بين وفدية حلق أو صيدا أو شجرا أو لبس أو تطيب أو إحصار أو تقليم أظفار أو دهن شعر  
رأس أو لحية في احرام) وصوم نذر مطلق (والفصل) من الصوم (كثير) لان الاستكثار منه مطلوب  
(والمؤكدة منه خمسة عشر صوم الاثنين والخميس) لانه عليه السلام كان يتحرى صومهما وقال تعرض الاحمال  
ميهما فأحب أن يعرض عملي واتصائم رواء الترمذي وغيره (وعشر المحرم والاشهر الحرم) ذوالقعدة  
وذوالحجة والمحرم ورجب لشرفها وللأمر بصومها في خبر أبي داود وغيره وأفضلها المحرم لخبر مسلم أفضل  
الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم (و) يوم (عرفة) لغیر الحاج وهو تاسع ذي الحجة لانه عليه السلام سئل عن  
صوم يوم عرفة قال يكفر السنة الماضية والمستقبلة رواء مسلم (وتسعة ذي الحجة) للاتباع رواء أبو داود وغيره  
(وتاسعها) وهو تاسع المحرم (وعاشوراء) وهو عاشره لانه عليه السلام سئل عن صومه فقال يكفر السنة الماضية  
وقال لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع فإب قبله رواء مسلم (وصوم يوم وفطر يوم) لخبر الصحيحين  
أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما (وصوم يوم وفطر يومين) لأمره عليه السلام عبد الله  
ابن عمرو بن العاص بذلك رواء الشيخان (وصوم يوم لا يجدي فيه ما يأكله) للاتباع رواء مسلم (و) صوم  
(شعبان) لخبر الصحيحين فالت عائشة كان النبي عليه السلام يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم  
وملأيته استكمل صيام شهر قط الأرمضان وملأيته في شهر أ كثر منه صياما في شعبان (و) صوم (سنة)  
أمامه (ن شوال) لخبر مسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر (و) صوم (أيام) للأيام  
(البيضا) وهي الثالث عشر وتالبا للأمر بذلك رواء النسائي وغيره (و) صوم (أيام) للأيام (السود) وهي  
الثامن والعشرون وتاليا وهذا من زبادني (والمكروه) منه صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع  
واشيخ الكبير إذا خافوا منه (مشقة شديدة) وقد يفني ذلك إلى التحريم (والتطوع بصوم) وعلمه قضاء  
(فرض) منه فاه بمنزلة تقديم الفرض أهم بل إذا ضاق وقت حرم التطوع ونعسر الأرض أهم من تعبد

ويُذَكِّرُ فِي الْأَحْوَالِ وشرط وجوبه اسلام وتكليف واطاقة وفرض نية ليلا وصائم وترك مفطر وجيعه فرض ونفل ومكروه وصوم الفرض ثلاثة أنواع ما يجب تنابعه وهو صوم رمضان وكفارة ظهار وقتل وجاع نهار رمضان عمدا وما يجب تفريقه وهو صوم تمتع وقران وفوات نسك وترك واجب فيه ونذر شرط فيه تفريق وما يجوز فيه الامران وهو قضاء رمضان وكفارة جوع في احرام وفدية حلق أو صيد أو شجر أو لبس أو تطيب أو إحصار أو تقليم أظفار أو دهن شعر رأس أو لحية في احرام والفصل كثير والمؤكدة منه خمسة عشر صوم الاثنين والخميس وعشر المحرم والاشهر الحرم وعرفة وتسعة ذي الحجة وتاسعها وعاشوراء وصوم يوم وفطر يوم وصوم يومين وصوم يوم لا يجدي فيه ما يأكله وشعبان وستة أيام من شوال وأيام البيض وأيام السود والمكروه

بصوم رمضان (وافراد يوم جمعة أو سبت أو أحد بصوم) انتهى عنه في الأولين رواه في الأول الشيخان وفي الثاني الترمذي وحسنه ولتعظيم اليهود ليوم السبت والنصارى ليوم الأحد وذكره من زيادتي وكذا قول (وصوم الدهر لمن خاف به ضرراً أو قوت حق وصوم) يوم (عرفه طاج خلاف الأولى) وجعله الأصل مكرها وهو مع دليله ضعيف وبالجملة يسن فطره للحاج للاتباع وليقوى على الدعاء (والحرام) منه (صوم العيدين) للنهي عنه (و) صوم (أيام التشريق) ولو من تمتع بخبر مسلم أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى (وصوم حائض ونفساء) للإجماع (و) صوم (يوم الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برويته ولم يشهد بها أحداً وشهد بها عايد من صبيان أو عبيد أو فسقة وذلك لخبر مسلم من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم عليه السلام رواه الترمذي وغيره ومحذوه هذا إذا صامه (بلا سبب) والا كان يكون عليه صوم أو وافق عادة له فلا يحرم بل يجب أو يسن كتنظيره في الصلاة في الأوقات المكروهة (و) صوم (النصف الثاني من شعبان) لخبر إذا اتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان رواه الترمذي وقته حسن صحيح (الا أن يصله بما قبله أو يصومه لسبب) كقضاء وموافقة عادة فلا يحرم بل يجب أو يسن

### باب ما يفسد الصوم

وان علم بعضه بما حرم (وهو وصول عين) من منفذ (جوفه ولو بمقنة أو ماء مضمضة أو استنشاق بمباغة) له ولا تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر والنهي عن المباغة في الصوم بخلاف ما لو وصل بالمباغة لتولده من مأمر به بغير اختياره وخرج بالعين الأثر فلا يضر وصول ريح بالشئ إلى دماغه ولا وصول الطعم بالنوق إلى حلقه ولا المنفذ غيره فلا يضر الا كتحال وان وجد به طعم الكحل في الحلق ولا وصول الدهن إلى الجوف بتشرب المسام وبالجوف ما لو طعن نخذه مثلاً أو دأوى جرحه فوصل ذلك إلى المخ أو اللحم (واستقاء) من زيادتي وان يتقن أنه لم يعد من القيء شئ إلى الجوف (وازال) أي بلمس بشرة بشهوة كالوطء بلا انزال بل أولى (الأي نوم أو بنظر أو فكر) أو لمس بلا شهوة أو ضم امرأته إلى نفسه بمحائل فلا يفسد الازال بشئ منها الصوم لا انتفاء المباشرة أو الشهوة (ووطء في فرج) قبل أو دبر (مع تعمد ذلك) كله (واختياره وعلم بتصريمه) من زيادتي لثبوت بعض ذلك بالنسب وبعضه بالإجماع فلا يفسده شئ من ذلك مع نسيان أو إكراه أو جهل بالتحريم للعنبر (والوطء في دبر كقبيل) أي كالوطء فيه في سائر أحكامه (الأي حل) لخبر أن الله لا يستحي من الحق لا تنأوا النساء في أدبارهن رواه الشافعي ومعه (و) في (تحليل) للزوج الأول احتياطاً له ولخبر ورد في الصحيحين (و) في (تحسين) لانه فضيلة فلا تنال بهذه الرذيلة (و) في (عنة) إذا لم يحصل بذلك مقصود الزوجة (و) في (أنه لا يسقط به الطلب في الإيلاء) لذلك (و) في (أن البكر لا تنصير به كالثيب) في الاستئذان بالنطق وعدم الإجماع في النكاح وجعل الزفاف ثلاث ليال لبقاء البكارة (و) في (غيرها) من زيادتي أي غير المذكورات كالفعل به لا يرجع بل يجلد ويفرب وان كان محسناً وكالوطء المشتري البكر في قبلها ثم ظهر بها عيب لا ترد أو وطئها في دبرها فله ردها وتركها من كلامه أنه لا يجب الغسل أي أعادته بخروج المني منه بخلاف خروجه من القبل فان فيه تفصيلاً لان وجوب إعادة الغسل ثم ليس بخروج مني الواطئ بل بخروج مني الموطوء (ويجب مع القضاء للصوم) (الكفارة على من أفسد صومه) في رمضان (بجماع أو غيره للصوم) هو أولى من قوله عمداً فلا كفارة على من أفسده بغير جماع أو بجماع في غير رمضان كمنذر وقضاء لان النص انما ورد في إفساد صوم رمضان بجماع ولا على مسافر أو فطر بالزنا لان الله ليس للصوم بل له مع الزنا (و) يجب مع القضاء (الامساك) للصوم (في رمضان) لافي غيره (على متعمد فطر) لتعديبه بالافساد (و) على (تارك النية ليلاً) في الفرض لتقصيره (و) على (من تسحر طائفاً بقاءه) أي الليل (أو أفطر طائفاً الغروب فبان خلافه) فيهما لذلك (و) على (من بان له يوم ثلاثي شعبان

انه من رمضان) لانه كان يلزمه الصوم لو علم حقيقة الحال (و) على (من سبقه ماء المبالغة فيما سر) من  
مضمضة أو استنشاق لتقصيره بها بخلاف صبي باغ مغطرا ومجنون أفاق وكافر أسلم ومسافر ومريض زال  
عنهما بعد الفطر لا يجب عليهم الامساك اذ لا تقصير منهم ثم الممسك ليس في صوم فلان تركب محظورا  
كالجماع لاشئ عليه سوى الاثم

### ﴿ باب الافطار في رمضان ﴾

(هو أنواع) ستة (واجب مع القضاء وهو الحائض ونفساء) للإجماع وخبر الصحيحين عن عائشة كنا نؤمر  
بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة (وجائز مع وجوب القضاء وهو المريض) خاف مشقة شديدا (ومسافر)  
سفر قصر أما الجواز فلا إجماع ونحو الفطر وأما وجوب القضاء فلقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو  
على سفر أي فأفطر فعده من أيام آخر (وموجب الفدية والقضاء وهو) اثنان (الافطار لخوف على غيره)  
كالافطار لا تقاض مشرف على غرق وافطار حامل أو مريض خوف على الولد وإن كان بالغ غير المرضع أو مريض  
الفدية فلما سر في بلها وأما وجوب القضاء فكلا فطر للرض و يستثنى من ذلك المتحيرة فلا فدية عليها إذا  
أفطرت لشيء مما ذكر فإن أفطر لخوف على نفسه فلا فدية كالمرضى (وتأخير قضاء) شيء من (رمضان)  
مع إمكانه (حتى يأتي) رمضان (آخر) لما سر في باب الفدية (وموجب الفدية دون القضاء وهو لشيخ  
كبير) لما سر في باب الفدية مع عجزه عن الصوم ومثله مريض لا يرجى برؤه (وعكسه) أي موجب القضاء  
دون الفدية (وهو لجمع كغنى عليه) وناس للنية ومتعدي فطره بخبر جاع تداركا لمافات ولانه لم يرد نص  
بوجوب الفدية عليهم والاصل عدمه ولان الاغنياء مرض بدليل جوازه على الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
دون الجنون وتعييرى بما ذكر أولى من اقتضاه على الغنى عليه (وغير موجب لشيء منهما وهو المجنون)  
لعدم تسكيته

### ﴿ باب ما يكره في الصوم ﴾

أي لأجله (وهو) عشرة على ما يأتي (مشائئة) وقد تحرم فان شتمه أحد فليقل اني صائم (وتأخير فطر)  
لمن قصده ورأى أن فيه فضيلة لخبر الصحيحين لانزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر زاد الامام أجد وأخر.  
السحور (ومضغ علك) بكسر العين وهو ما يعضغ لانه يجمع الريق فان ابتاعه أفطر في وجهه وإن ألقاه عطشه  
قال ابن الرفعة ولا فرق بين علك الخبز وغيره الا أن يكون له ولد مثلا لما مضغ غيره (وذوق طعام) خوف  
الوصول الى حلقه (واحتجام وحجم) لخبر البخاري أفطر الحاجم والمحجوم قال البغوي أي تعرضا للافطار  
المحجوم للضعف والحاجم لانه لا يأمن أن يصل شيء الى جوفه بمص المحجمة وما ذكر من كراهة الاحتجام  
هو ما جزم به في الروضة وجزم في أصلها في موضع والمجموع بانه خلاف الاولى قال الاسنوي وهو المنعوص  
وقول الاكثرين فلتكن الفتوى عليه اه وفي معنى الاحتجام الاقتصاد (وقبلة) ان (لم تحرك شهوة)  
والاحرمت لخبر البيهقي باسناد صحيح أنه عليه السلام رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب  
وقال الشيخ علك اربه والشاب يفسد صومه وما ذكر من كراهتها لمن لم تحرك شهوته هو ما حكى عن  
نص الام والنبي جزم به الشيخان وحكاها صاحب المذهب عن الشافعي أنه خلاف الاولى وهو المعتمد  
(ودخول جام) لانه يضعف (وسواك بعد الزوال) لانه يزيل الخلو (ونظر لما يحل) له التمتع به (بشهوة)  
أما النظر لما لا يحل فحرام على الصائم وغيره

### ﴿ باب ما يصل الى الجوف ولا يفطر ﴾

(وهو ما وصل) اليه (بنسيان أو جهل أو إكراه) للعنبر واقتصر الاصل على النسيان والاصل فيه خبر  
الصحيحين من نسي وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه (أو بجر يان ريق)  
به كطعام بن أسنانه (و) قد عجز عن مجبه لعذره بخلاف ما اذا قدر على مجبه لتقصيره (أو) وصل اليه

أنه من رمضان ومن  
سبقه ماء المبالغة فيما سر  
﴿ باب الافطار

### ﴿ في رمضان ﴾

هو أنواع واجب مع  
القضاء وهو الحائض  
ونفساء وجائز مع  
وجوب القضاء وهو  
لمريض ومسافر  
وموجب للفدية  
والقضاء وهو الافطار  
لخوف على غيره  
وتأخير قضاء رمضان  
حتى يأتي آخر وموجب  
للفدية دون القضاء  
وهو لشيخ كبير وعكسه  
وهو لجمع كغنى عليه  
وغير موجب لشيء منهما  
وهو المجنون

### ﴿ باب ما يكره في الصوم ﴾

وهو مشائئة وتأخير  
فطر ومضغ علك وذوق  
طعام واحتجام وحجم  
وقبلة لم تحرك شهوة  
ودخول جام وسواك  
بعد زوال ونظر لما يحل  
بشهوة

### ﴿ باب ما يصل الى

### الجوف ولا يفطر ﴾

وهو ما وصل بنسيان أو  
جهل أو إكراه أو بجر يان  
ريق وعجز عن مجبه أو

و (كان غبار طريق) بل لو فتح فاه عمدا حتى وصل الى جوفه لم يفطر على الصحيح (أو) كان (غربة) دقيق أو ذبا طائرا أو نحوه) كبعوض لشقة الاحتراز عن ذلك

### (باب الاعتكاف)

وهو لغة البث خيرا كان أو شرا وشرا البث في المسجد من شخص مخصوص بنية \* والاصل فيه الاجماع والاختار تكبرا للصحيحين أنه <sup>اعتكف</sup> العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الاواخر ولازمه حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده وغير البخاري أنه <sup>اعتكف</sup> عشر من شوال وهو ستة مؤكدة كل وقت وفي العشر الاخير من رمضان آكد اقتداء به <sup>اعتكف</sup> وطلب الليلة القدر \* وأركانه أربعة لبث ونية ومعتكف ومعتكف فيه وشرط للمعتكف اسلام وهقل وخلو عن حدث كبر وشرط المعتكف فيه ما ذكرته بقولي (يختص) الاعتكاف (كالطواف) ونحية المسجد (بالمسجد) للاتباع فلا يصح شيء منها في غيره والجامع بالاعتكاف أولى (ويفسد) في الحال مطلقا ومع ما مضى منه ان كان منذورا متباها بستره مع العمد والاختيار والعلم بالتحريم (بوطء في فرج) من قبل أو دبر ولو خارج المسجد (وازال) للتي بلس بشرة بشوة لاجوابه نفسه عن أهلية الاعتكاف بخلاف ما لو أنزل بنظر أو فكر أو لس بلا شهوة أو احتلام فلا يفسد به اعتكافه فيما مضى من المتتابع ويفسده في الحال بمعنى أنه لا يحسب مع الجنابة بخلاف الاغشاء فانه يحسب معه كالنوم (وسكر) لما مضى (وخروج) من المسجد بلا هذر أو إقامة حدث ثبت باقراره (لا يبيته) (أو لحق تعدي بالطل به) لتقبره ويفسد أيضا بغير ذلك كردة وحيف ونفاس لكن يشترط في افساد الاخيرين لما مضى من المتتابع أن تخلو المدة عنهما غالبا (ولا يجوز خروجه منه) اذا كان اعتكافه واجبا قبل أن يقضى (الاشياء كأكل) وإن أمكنه فيه (وشرب) لم يمكن فيه) بخلاف ما لو أمكن فيه لانه لا يستحيما منه بخلاف الاكل (وقضاء حاجة) وهي البول أو الغائط ولا يكاف فعلهما في سقاية المسجد ولا في دار صديقه التي بجانب المسجد بل له الخروج الى داره الا ان فاحش البعد الا أن لا يجن في طريقه موضعاً أو لا يلبق بحاله قضاء الحاجة في غير داره ولا يعدل الى البعدى من دار به ولا يتأني أكثر من عادته ولا توضؤ حيث نذخارج المسجد وله عيادة المريض اذا لم تطل ولم يعدل عن الطريق وله الصلاة على الجائزة وضبط عدم الطول بقدرها (وأذان) على منارة للمسجد قريبة منه (ان كان) المؤذن (رأيا) لافعه صعودها للاذان وألف الناس صوته بخلاف خروج غير الراتب للاذان وخروج الراتب لغير اذان أو للاذان لكن على منارة ليست للمسجد وله لكن بعيدة عنه (وحدث كبر) من حيف ونفاس وجنابة لتحريم المسكن بشئ منها في المسجد فلا يقطع الخروج له المتتابع الا أن يكون في مدة تخلو عنهما غالبا (واغشاء ومريض يشق معها الإقامة) في المسجد وجنون كذلك كما فهم بالاولى بخلاف ما إذا لبس ذلك وذكر القيد المذكور في الاغشاء من زيادتي (وعدة) ليست بسبب المرأة ولا قدر الزوج لاعتكافها مدة بخلاف ما اذا كانت بسببها كأن علق طلاقها بمشيئها فقالت وهي معتكفة شئت وبخلاف ما اذا قدر الزوج لاعتكافها مدة فخرجت قبل تمامها (وقى) لان الخروج له المصلحة المسجد (وخوف قاهر) بغير حق لعنره (و) خوف (انهدام المسجد و) خوف (وقوع نفي) يخاف على البلد منه (ولجنة) أى لصلاتها لثلاث نفوته (لكن يبطل) بخروجه لها (اعتكافه) لانه كان يمكنه اعتكاف في الجامع (ودفن ميت وأداء شهادة تعينا عليه ولا يبطل تنابع اعتكافه) بخروجه (في الثانية ان تعين التحمل) فيها (أيضا) والابطل لانه في الشق الاول لم يعمل بداعيته بخلاف في الثاني وكدفن الميت غسله والصلاة عليه وله الخروج أيضا لعسل احتلام وان أمكن في المسجد واذا زال ما ذكر عاد البناء على الفور وبه صرح الاصل في الانهدام والنفي ويقضى اوقات غير اوقات قضاء الحاجة وغير الزمان المعروف الى المستثنى فيها اذا استثنى وعين المدة

كان غبار طريق أو غربة دقيق أو ذبا طائرا أو نحوه  
(باب الاعتكاف)  
يختص بالطواف بالمسجد ويفسد بوطء في فرج وازال وسكر وخروج من المسجد بلا هذر أو إقامة حدث ثبت باقراره أو لحق تعدي بالطل به ولا يجوز خروجه منه الا لأشياء كأكل وشرب لم يمكن فيه وقضاء حاجة وأذان ان كان راتبا وحدثاً كبر واغشاء ومريض يشق معها الإقامة وعدة وقى وخوف قاهر وانهدام المسجد ووقوع نفي ولجنة لمسكن يبطل اعتكافه ودفن ميت وأداء شهادة تعينا عليه ولا يبطل تنابع اعتكافه في الثانية ان تعين التحمل أيضا

## ﴿ كتاب الفسك ﴾

من حج وعمره وشرط وجوب الحج اسلام وتمتلكيف وحرة واستطاعة ووقت والعمره مامر الا الوقت اذ لا وقت لها معين والنسك أنواع نسك اسلام وقضاء ونذر ونقل ويؤدي النسكان بأوبه افراد بأن يحج ثم يعتمر وتمتع بأن يعتمر ثم يحج وقران بأن يحرم بهما معا أو بالعمره ثم بالحج قبل شروعه في أعمالها ويمتنع عكسه وعلى كل من المتمتع والقارن دم ان لم يكن من حاضري الحرم ان لم يكن من حاضري الحرم وهم من دون مرحلتين منه ولم يعد لاحرام الحج الى ميقات واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه يحرم بالعمره من الميقات فان كان بالحرم خرج الى أدنى الحل فان لم يخرج أجزاءه وعليه دم \* وأركانها احرام وطواف وسعى وإزالة شعره والافضل أن يحرم بهما من الجعرانة فالتنعيم بالحديبية

## ﴿ كتاب النسك من حج وعمره ﴾

الحج بفتح الحاء وكسر هاء القصد وشرعا قصد السكبة للنسك الآتي بيانه والعمره لغة الزياره وشرعا قصد السكبة للفسك الآتي بيانه \* والاصل فيهما قبل الاجماع قوله تعالى وأتموا الحج والعمره لله أى اتوا بهما تامين (وشرط وجوب الحج اسلام وتسكينه وحرة واستطاعة ووقت) وهو سؤال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وذلك لإجماع ولقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلا يجب على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصوم فلا واسم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها بخلاف المرتد فإنه يستقر في ذمته باستطاعته في الردة ولا على غير مكلف كصبي ومجنون ومن به رقي ومن لا استطاعته وسياق بيان كفيته ولا على من استطاع قبل وقت الحج ثم افتقر قبل مجيئه وكذا لو افتقر بعد حجهم ونقل الرجوع لمن يعتبر في حقه الاستطاعة ذهابا وإيابا (و) شرط وجوب (العمره مامر الا الوقت اذ لا وقت لها معين) فيجوز الاحرام بها في أى وقت شاء نعم يمتنع ذلك على المقيم على الرى لاشتغاله بالرعى والبيت نص عليه الشافعي في الام (والنسك أنواع) أربعة (نسك اسلام وقضاء ونذر ونقل ويؤدي النسكان بأوجه) ثلاثة (افراد بأن يحج ثم يعتمر وتمتع بأن يعتمر) ولو في غير أشهر الحج (ثم يحج) ولو في غير عامه وتعبيري بما ذكر أعظم ما عبر به (وقرآن بأن يحرم بهما معا) كما رواه الشيخان (أو) يحرم (بالعمره) لو قبل أشهر الحج (ثم) يحرم (بالحج قبل شروعه في أعمالها) كما رواه مسلم (ويمتنع عكسه) بأن يحرم بالحج ثم بالعمره لانه لا يستفيد بإدخالها عليه شيئا بخلاف ادخاله عليها يستفيد به الوقوف والرعى والمبيت (وعلى كل من المتمتع والقارن دم ان لم يكن من حاضري الحرم) قال تعالى في المتمتع المقيس به القارن فمن تمتع بالعمره الى الحج الى قوله ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وهم من دون مرحلتين منه) أى من الحرم لان كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام أراد به الحرم الا قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام فانه أراد به السكبة فالحاق هذا بالاعم الاغلب أولى ومن له مسكنان قريب وبعيد فان كان مقامه بأحدهما أكثر فالحكم له فان استوى مقامه فيهما وكان أهله وماله بأحدهما دائما أو أكثر فالحكم له وان استوى في ذلك وكان عزمه الرجوع الى أحدهما فالحكم له فان لم يكن له عزم فالحكم للذي خرج منه فان كان من حاضري الحرم فلا دم عليه لفهوم الآية (ولم يعد) من ذكر من المتمتع والقارن (لاحرام الحج الى ميقات) ولو كان غير الميقات الذي أحرم بالعمره منه أو كان أقرب منه فلا عاداليه فلا دم عليه لانفاء تمتعه وترهه (واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه) فلا واعتمر قبل أشهره أو فيها وحج في عام قابل فلا دم عليه لانه لم يحرم بينهما في الأولى في وقت الحج فاشبه المفرد وأما في الثانية فلما رواه البيهقي بإسناد حسن عن سعيد بن المسيب كان أصحاب النبي ﷺ يعتمرون في أشهر الحج فاذا لم يجدوا من عامهم ذلك لم يهدوا (و يحرم) الشخص (بالعمره) ان كان غير الحرم (من الميقات) على ما سيأتي بيانه (فان كان بالحرم) هو أولى من قوله بمكة (خرج الى أدنى الحل) ولو بخطوة (فان لم يخرج) واعتمر (أجزائه) عمرته (وعليه دم) لان الاساءة بترك الميقات انما تقتضى لزوم الدم لا عدم الأجزاء (وأركانها) هو أولى من قوله وأعمالها أى العمره أربعة (احرام) بمعنى الدخول في النسك بالنية (وطواف وسعى) بين الصفا والمروة سبعا بحسب الذهاب مرة والعودة أخرى (وإزالة شعر) من الرأس وهذا أعم من قوله هنا وفيما يأتي والخلق (والافضل) لمن بالحرم (أن يحرم بها) أى بالعمره (من الجعرانة) ساكن العين وتخفيف الراء على الافصح للاتباع رواه الشيخان وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة (فالتنعيم) لأمرة ﷺ عائشة بالاعتبار منه وهو المكان الذي عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بينه وبين مكة فرسخ (فالحديبية) تخفيف الياء على الافصح ثمر بين جدة والمدنة على ستة فراسخ من مكة لانه ﷺ هم بالاعتبار منها ففسده الكفار

فقدم فعله ثم أمره ثم هم كذا قال الغزالي أنهم بالاعتبار من الحديبية قال في المجموع والصواب أنه كان أسرم العمرة من ذي الحليفة إلا أنهم بالدخول إلى مكة من الحديبية كإرواء البخاري

﴿ باب أركان الحج وواجباته وسننه ﴾

( أركانه ) خمسة ( احرام ) للاجماع وللإتيان رواء الشيخان ( ووقوف بعرفة ) بأى جزء منها ولو لحظة أو نائماً أو ماراً في طلب آتٍ ونحوه لخبر الترمذي وغيره بالحج عرفة وخبر مسلم عرفة كلها موقف ووقفته من الزوال يوم تاسع ذي الحجة إلى طلوع الفجر ولو حصل غلط لا لشرذمة قليلة فوقفوا في العاشر صبح لاني الثامن ولا في الحادي عشر ولا في غير المكان ( وطواف افاضة ) للاجماع ولقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ويدخل وقته بالتصاف ليلة النحر ( وسعى ) مثل ما سار في العمرة للأمر به في خبر البيهقي باسناد حسن ويعتبر ابتداءه بالصفا ووقوعه بعد طواف الافاضة أو طواف القدوم ما لم يتدخل بينهما الوقوف بعرفة ( ولزالة شعر ) من الرأس لتوقف التحلل عليه كالطواف قال الرافعي وينبغي أن يعد الترتيب الواجب هنا ركناً كما في الوضوء والصلاة بأن يقدم الاحرام على غيره ثم الوقوف على الطواف وازالة الشعر ثم الطواف على السعى على ما سار ( ويشترط للطواف ) بأنواعه أربعة أشياء ( طهارة ) من الحدث والخبث كما في الصلاة لكن لو أحدث هنا ظهر وبني الإبلانغماء والجنون فيستأنف ( وعدم تنكيس ) للاتباع مع خبر غنودا عنى مناسككم رواهما مسلم بأن يجعل البيت عن يساره ويعر تلقاء وجهه على أسافل بدنه فلا يجوز جعله في سروره عن يمينه ولا تلقاء وجهه ولا سروره على أعالي بدنه وإن جعل البيت عن يساره ويتنهدى بالحجر الأسود ويحاذيه بجميع بدنه وليسكن طوافه في المسجد خارج البيت والشاذرون ولو على مرتفع عن البيت كستف ( وستر عورة ) كما في الصلاة ( وكونه في المسجد ) كما في الاعتكاف ( ويسن له ) أى للطواف ( افتتاحه باستلام الحجر الأسود ) يده ( وأن يستلمه في كل طوفة ) هو أولى من قوله في كل وتر ( و ) أن ( يقبله ) ويضع جهته عليه فان عجز عن ذلك استلم باليد ثم قبلها فان عجز عن الاستلام بها استلم بعضاً أو نحوها وقبلها فان عجز أشار بيده أو بشئ فيها ثم قبل ما أشار به إليه ذكره في المجموع وفي الركن اليماني يستلمه ثم يقبل اليد ولا يسن للنساء استلام ولا تقبيل الا عند خلو اللطاف بلبس أو نهاراً ويراعى ذلك في كل طوفة وفي الاوتار كد ( و ) أن ( يرمل الرجل في ) الطوافات ( الثلاث الأولى ) بأن يسرع مشيه مقار باخطاه ( و ) يمشى في الرابع الاخيرة على هيئته للاتباع فيهما رواء مسلم ويختص الرمل بطواف يعقبه سعى مطاوب ( و ) أن ( يضطبع ) في جميع طواف يرمل فيه وكذا في السعى على الصحيح وهو جعل وسط رداءه تحت منكبه الايمن وطرفه على اليسر للاتباع في الطواف المقيس به السعى رواء أبو داود باسناد صحيح وخرج بز يادق الرجل المرأة والحشي فلا يسن لهما الرمل ولا الاضطباع ( و ) أن ( يبدأ كل ) من الرجل وغيره ( به ) أى بالطواف ( عند دخول المسجد ) للاتباع رواء شيخان ( الا أن يجد الامام في مكتوبة ) أو تقام لها الجماعة أو تكون عليه فائتة ( أو يخاف فوت فرض أو راتبة مؤكدة ) فيبدأ بها لا بالطواف ولو قدمت امرأة جبلة أو شريفة لا تبرز الى الرجال أخوت الطواف الى الليل وتعييرى راتبة مؤكدة أهم من تعبيره بركنى الفجر والوتر ( و ) يسن لمن طاف ( ركعتا الطواف ) للاتباع مع خبر غنودا عنى مناسككم وخبر هل على غيرها قال لا الآن لتطوع ( وغيرها ) من ز يادق أى وغير السنن المذكورة كأن يمشى في طوافه فلا يركب الا انحر فلو طاف راكباً بلا عنرجاز لا كراهة وأن ينوى الطواف ان تعلق بنسك والواجب النية وأن يوالى بين الطوافات وأن يقرب من البيت فإى لم يمكنه الرمل مع القرب بعدو رمل فان كان في البعد نساء لا يؤمن لمسهن قرب وترك الرمل ( وواجباته ) أى الحج ( وهى ما يجب بتركه العدية ) خمسة ( الاحرام من الميقات ) فلو أحرم من دونه لزمه دم ما لم يعد إليه قبل تلبسه بنسك سواء في ذلك الناسى والجاهل وغيرهما وإن لم يأتها ( والميت لىالى منى )

﴿ باب أركان الحج وواجباته وسننه ﴾  
أركانه احرام ووقوف بعرفة وطواف افاضة وسعى ولزالة شعر ويشترط للطواف طهارته وعدم تنكيس وستر عورة وكونه في المسجد ويسن له افتتاحه باستلام الحجر الأسود وأن يستلمه في كل طوفة وقبله ويرمل لرجل في الثلاث الأولى ويمشى في الرابع الاخيرة ويضطبع ويبدأ كل به عند دخول المسجد الا أن يجد الامام في مكتوبة أو يخاف فوت فرض أو راتبة مؤكدة ولن طاف ركعتا الطواف وغيرها وواجباته وهى ما يجب بتركه العدية الاحرام من الميقات الميت لىالى منى



أى معظمها نعم إن نفر قبل غروب شمس اليوم الثاني جزر وسقط عنه ميت الليلة الثالثة ورمى يومها قال تعالى فمن تجمل في يومين فلا إثم عليه (و) الميت (ليلة مزدلفة) ولو بحضور ساعة منها في النصف الثاني كما صححه في الروضة ونقله عن نص الام وهذا مع الاستثناء الآتي بالنسبة اليه من زيادتي (الا) الميت (الرعاة) يضم الرأه جمع راع كراء بكسرهما (وأهل السقاية) فليس بواجب عليهما لانه <sup>مستحب</sup> رخص لرعاة الابل أن يتركوا الميت بمنى رواه الترمذى وقال حسن صحيح ورخص النبي <sup>ﷺ</sup> للعباس أن يبيت بمكة ليالى منى لأجل السقاية رواه الشيخان وقيس ليلالى منى ليلة المزدلفة وكذا لا يجب الميت على من له عذر من جهة غريم يخاف منه أو مريض يتعهده أو غيره (وطواف الوداع) لحسبهم مسلم لا ينفرد أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف أى الطواف بالبيت كما رواه أبو داود فالخرج بالوداع لزمه مالم يعد قبل مسافة القصر ويعطوف (الا) طواف الوداع (لخائف) فلا يجب عليها روى الشيخان عن ابن عباس انه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الا أنه خفف على المرأة الخائف فالوطئت قبل مفارقة مكة لزمها العود والطواف أو بعدها فلا والنساء كالتنص (أو مكى) لم يفارق مكة بعد حجة فلا يجب عليه طواف الوداع وكذا آفاق حج وأراد الإقامة بمكة (والرمي) أى رمى يوم النحر وأيام التشريق كما سياتى (بما يسمى بحجرا ولومن عقيق وبلور وحديد قبل استخراج حججه منه بالعلاج) بخلاف ما لا يسماء ككحل وزرنيخ ودنانير ودرهم ونحاس وحديد بعد استخراج حججهما منهما وسائر الجواهر المنطبعة وذلك لانه <sup>مستحب</sup> رعى بالأشجار وقال يمثل هذا فارموا رواه النسائى وغيره (وسننه) أى الحج (تلبية) بأن يقول ابيك اللهم لبيك لاشريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لاشريك لك ويسن الاكثار منها والصلاة على النبي <sup>ﷺ</sup> عند الفراغ منها وسؤال الجنة والاستعاذة من النار وتستمر التلبية الى جرة العقبة لكن لاتسن فى طواف القدوم والسعى بعده على الجديد لان فيهما أذكار خاصة (وجمع) بعرفة بين الليل والنهار (لمن وقف نهارا) خروجا من خلاف من أوجبه (وطواف قدوم) لانه تحية البيت فكان كتحية المسجد وانما يسن لحاج أو قارن دخل مكة قبل الوقوف (وشدة سعى) كل مرة فى عمله وهو من قبل الميل الاخضر المعلق بركن المسجد على سار الداهب من الصفا بقدر ستة أذرع الى (بين الميلين) الاخضرين أحدهما بركن المسجد والاخر متصل بدار العباس رضى الله عنه وذلك للاتباع رواه مسلم ويسن أن يرقى على الصفا والمروة قدراقة والواجب على من لم يرق أن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه ويلصق رؤس أصابع رجليه بما يذهب اليه من الصفا والمروة ويسن أن يوالى بين مرات السعى وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه الطهارة وسترا العورة (و) شدة السعى (فى بطن) وادى (محسر) للاتباع رواه مسلم وسعى محسرا لان قيل أمحباب الليل حسرفيه أى أعيا وشدة السعى فيما ذكر والراق خاصان بالرجل (والاغسال) المسنونة فى الحج (والحطب المسنونة) فيه (وهى أربع) أحدها (يوم السابع) من ذى الحجة (بمكة و) اثنائه (يوم عرفة بئمة و) الثالثة (يوم النحر) بمنى (و) الرابعة (يوم النفر الاول) بمنى وكلها فرادى و بعد الصلاة أى صلاة الظهر (الا التى بئمة قبلها وهى خطبتان) نعم ان كان اليوم يوم جعة خطب بعد صلاتها حيث وجبت (وأن يخلق الرجل ويقصر غيره) من امرأة وخشى وذ كرحكمه من زيادتي فالخلق للرجل أفضل من التقصير لخبر الصحيحين اللهم ارحم المحلفين قالوا يا رسول الله والمقصرون قال فى الثالثة والمقصرون (و) أن (يعلمهم) أى الخطيب (فى كل خطبة ما بين أيديهم من المناسك) الى الخطبة التى لميها و يعلمهم فى الرابعة جواز النفر وتوديعهم (والوقوف بالمسعى الحرام) وهو جبل فى آخر المزدلفة يقال له فزع فبذكرون الله فى وقوفهم ويدعون الى الاسفار مستقلين القلة للاتباع رواه مسلم (والميت بمنى

وليلة مزدلفة الا للرعاة وأهل السقاية وطواف الوداع الاخائف أو مكى والرمي بما يسمى حجرا ولومن عقيق وبلور وحديد قبل استخراج حججه منه بالعلاج هو سننه تلبية وجمع لمن وقف نهارا وطواف قدوم وشدة سعى بين الميلين فى بطن محسر والافسال والحطب المسنونة وهى أربع يوم السابع بمكة ويوم عرفة بئمة ويوم النحر ويوم النفر الاول بمنى وكلها فرادى وبعد الصلاة الا التى بئمة فقبلها وهى خطبتان وأن يحلق الرجل ويقصر غيره ويعلمهم فى كل خطبة ما بين أيديهم من المناسك والوقوف بالمسعى الحرام والميت بمنى

بشيء عرفة وآخولة) من ليالى منى بأن لا ينفر في اليوم الثاني ويسن اذا نفر أن يأتي المحصب فينزل به  
ويصل فيه الظهر والعصر والغرب والعشاء ويبيت به ثم يأتي مكة فاذا فرغ من طواف الوداع وقف عند  
الملتزم بين الركن والباب ودعا وشرب من ماء زمزم ثم انصرف (والذكر المسنون) بأن يقول اذا أبصر  
البيت اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمته بمن يحج أو اعتمره  
تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام وفي أول طوافه باسم  
الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ وأن يقول  
قبالة البيت اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمانك وهذا مقام العائذ بك من النار وبين الجاهليين  
ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي الرمل اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً  
مغفوراً وسعيامشكوراً وأذلق على الصفا أو المروة قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر  
على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو  
على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً ويعيد الله كروالدعاء ثانياً وثالثاً وفي سعيه رب اغفر وارحم  
وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعلى الاكرم (وغيرها) من زيادتي أى وغير السان المذكورة كأن يكون  
غسل دخول مكة بذى طوى لمن مريها وإن لبس الرجل رداءً وازاواً أبيضين جسيدين والأفغسولين  
وتطيب البدن قبل الاحرام ولوللنساء ولا تنصراستدامته بعد الاحرام ولا انتقاله بعرق ﴿ نفيه ﴾ سنان  
العمره سنان الحج الا الحطب وسائر ما يتعلق بعرفة ومزدلفة ومنى

### ﴿ باب محرمات الاحرام ﴾

أى المحرمات بسببه (هى وطء) لآية فلا رفث أى لا ترفثوا والرفث مفسر بالوطء (وقبلة) ان حوكت  
الشهوة (ومباشرة بشهوة واستمناء) بنحو يده كافى الصوم بخلاف الانزال بالنظر أو الفسك (ونكاح)  
نكح مسل لا ينكح المحرم ولا ينكح (وتطيب) فى بدن أو ثوب بما يسمى طيباً ككسك وكافور وزعفران  
وورد وبنفسج ودهنهما (ولس قفازين) أو أحدهما للنهى عن ذلك رواء البخارى والقفاز شئ  
يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون له أزرار يزر على الساعدين من البرد وسوا فى هذه المذكورات الرجل  
وغيره (ولبس الرجل مخيطاً وعمامة وقلنسوة وبرنسا وخفا) للهى عنها فى الصحيحين (واصطياد)  
لما كول برى وحشى أو متولد منه ومن غيره وكذا وضع اليد عليه بشراء أو غيره قال تعالى وحرم عليكم  
صيد البر ما دمتم حرماً أى أخذه (وقتل صيد) مما ذكر قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (ودلالة)  
عليه وأكل ما صيده) لقوله ﷺ لما عقر أبو قتادة وهو حلال الأمان هل منكم أحد أمره أن  
يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا قال فكلوا ما بقى من لحما رواء الشيخان (وازاله شعر) من رأس أو غيره  
ولو شعرة واحدة (وتقليم ظفر) أو بعضه قال تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وقبس  
بشعر الرأس شعر باقى الجسد وبالحلق غيره وبزالة الشعر إزالة الظفر بجامع الترفه فى الجميع وتعيرى  
بازالة الشعر أعم من تعيره بالحلق (ودهن شعر رأس أو لحية) بدهن ولو غير مطيب كزيت وسمن ودهن  
لوز لما فيه من التزين المنافى لخبر المحرم أشعت أغبر أى شأنه المأمور به ذلك (فان فعل شيئاً منها ناسياً)  
أى أوجاهلاً بتحريمه (فان كان اتلافاً كحلق شعر وقتل صيد وجبت الفدية) لان ضمان الاتلاف  
لا يختلف بذلك نعم صح فى الروضة علم وجوب الفدية على المجنون (أو) كان (تمتعاً كالس وتطلى  
فلا) نجب الفدية لانفناء الحرمة فيه مع كونه ليس اتلافاً فأما العامد العالم بالتحريم فعليه الفدية مطلقاً  
لما ساقى فان احتاج الى فعل شئ من ذلك لدوام أو حر أو برد أو نحوها جاز ولزمته الفدية نعم لافدية فى قطع  
مانبت من الشعر فى العين أو غطاها أو انكسر من الظفر ولا فى وطء جواد عم المسالك ولا فى صيد قتله

لية عرفة وآخولة  
والذكر المسنون  
وغيرها  
﴿ باب محرمات الاحرام ﴾  
هى وطء وقبلة ومباشرة  
واستمناء ونكاح  
وتطيب وليس قفازين  
ولبس الرجل مخيطاً  
وعمامة وقلنسوة وبرنسا  
وخفا واصطياد وقتل  
صيد ودلالة عليه وأكل  
ما صيده وازاله شعر  
وتقليم ظفر ودهن شعر  
رأس أو لحية فان فعل  
شيئاً منها ناسياً فان كان  
اتلافاً كحلق شعر وقتل  
صيد وجبت الفدية أو  
تمتعاً كالس وتطيب فلا



دفعها لمياله أو خلصه من فم هرة مثلاً ليدأويه غات أو باض في فراشه ولم يمكنه دفعه إلا بالتعرض لبيضه  
(باب التحلل من النسك)

(وهو على أربعة (أوجه) وانعدها الأصل ستة (أحدها أن يكون بنجام الأفعال) من حج أو عمرة (ومنه) أى من هذا الوجه (تمام العمرة لمن أحرم بحج قبل أشهره) لانعقاده عمرة (و) منه أيضاً (تمام نسك أفسده) وتعبيرى بالنسك هنا وفيما يأتى أهم من تغييره بالحج (فإن أتى) فى حجه (بائنين من) ثلاثة (رمى وطواف متبوع بسعى ولزالة شعر) من رأسه هو أهم من قوله والخلق (حل له) ما حرم بالأحرام (غير نكاح ووطء ومقدماته) كقبلة ومباشرة بشهوة روى النسائي بأسناد جيد خبر إذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء (ويحل) له (بالثالث) بعد الاثنين (البقية) أى بقية محرمات الأحرام وهى النكاح والوطء ومقدماته (الثانى أن يحرم بحج فيفوته فيتمه بلا وقوف بعرفة) وبلا رمى ومبيت وخروج بالحج العمرة لأنها لا نفوت أبداً كما سيأتى (الثالث أن يشترط فى إحرامه) بنسك (التحلل بمنزلة كرض وفرغ نفقة) وضلال طريق (فيتحلل) عند وجود ذلك ولو بعد الوقوف وإن قيد الأصل بكونه قبله روى الشيخان عن عائشة رضى الله عنها قالت دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج فقالت والله ما أبجدنى إلاوجة فقال حجى واشترطى وقولى اللهم محلى حيث حبستنى ويقاس بالحج العمرة ولو قال إذا صرحت فأنا حلل صار حللاً بنفس المرض من غير تحلل (الرابع أن يتحلل للإحصار) أى للمنع من إتمام نسكه وإن علم أنه لا يتخلص به من الإحصار أو لم يخف القوت كأن أحصر عن الطواف ولو بعد دخول مكة (بذبح) أى بذبح ما يجزى فى الإضحية قال تعالى فإن أحصرتم أى وأردتم التحلل فما استيسر من الهدى (فازالة شعر) رأسه وهذا من زيادتى (ونية تحلل) فيهما لاحتياهما غير التحلل والترتيب المفاد بالفاء مستفاد من قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فإن قدما بذبحه أخرجه بدله بقيمته طعاماً فإن هجز صام عن كل مديوما وله التحلل فى الحال بازالة الشعر والنية من غير توقف على الصوم أطول زمنه فاغتفر تأخير هذا (أن لم يكن له) إلى مكة (الطريق الواحد) فلو كان له أخولزمه ساوكة وإن فاتته الحج ولا يتحلل إلا بعمل عمرة ولا قضاء فى الأصح ويشترط أيضاً أن لا يتيقن زوال الإحصار فى وقت الحج وفى ثلاثة أيام فى العمرة قاله الماوردى (والإحصار يكون بعدئذ أو بمنع والد أو سيداً وزوج) وهو من زيادتى (أو غريم) بقيد زنتها بقولى (معسر محج عن اثبات إعساره) وعمل ذلك إذا أحرم الممنوع بغير إذن من له منعه

( باب جزاء الصيد )

بمعنى الصيد (هو نوعان) أحدهما (صيد بحري يحل) للمحرم كغيبه (اصطياده) ولو في الحرم قال تعالى  
أحل لكم صيد البحر (و) ثانيهما (صيد بر وهو أنواع) أربعة (أحدها يحل له) أي للمحرم (قتله  
ويضمنه) وهو ما يراد قتل (لضرورة جوع الثاني يحل قتله بلا ضمان وهو ذئب وحادأة وغراب وكلب  
لأنفع فيه) هو أعم من قوله والكلب العقور (وكل سبع عاد وصيد صائل أو مانع من الطريق) ويسن  
للمحرم وغيره قتل المؤذيات (الثالث لا يحل قتله ولا يضمن) به (وهو ما لا يؤكل) ولا هو مما حر  
(الاماتولد من مأ كول وحشى وغيره مأ كول) فيحرم قتله ويضمن امتياطاً (الرابع لا يحل قتله وهو  
مأ كول وحشى أو في أصله وحشى فيضمن) أي يضمنه قاتله محرماً كان أو في الحرم (بمثله حلقة) قريبا  
(ان كان له مثل والا) أي وان لم يكن له مثل (فبقيته على التحجير) فيها كما سيأتي بيانه (ففي نعامه بدنة)  
اتضاء عمر وغيره فيها بذلك (وفي حمار وحش وبقرة وعل) بكسر العين وهو الاروى أي تأس جبلى

نسك أفسده فان أتى  
بأثنين من رمي وطواف  
متبوع بسعي وإزالة  
شعر حل له غير تكاح  
ووطء ومقدماته ويحل  
بالثالث البقية الثاني  
أن يحرم بحج فيفوته  
فيتمه بلا وقوف بعرة  
الثالث أن يشترط في  
اسمائه التحلل بعذر  
كمرض وفراغ نفقة  
فيتحلل الرابع أن  
يتحلل للأحصار بذي  
فأزالة شعر ونية تحلل  
إن لم يكن له الاطريق  
واحد والاحصار يكون  
بعذو أو بمنع والد أو سيد  
أو زوج أو غريم معسر  
عجز عن إثبات اعساره  
(باب جزاء الصيد)

(باب جزاء الصيد)

هو نوعان صيد بحر  
يحمل اصطاده وصيده  
وهو أنواع أحدها  
يحمل قتلته ويضمنه  
لضرورة جوع الثاني  
يحمل قتلته بلا ضمان وهو  
فوسم وحداة وغراب  
وكلب لانفع فيه وكل  
سبع عا دوصيد صائل أو  
مانع من الطريق  
الثالث لا يحمل قتلته ولا  
يضمن وهو ما لا يترك  
الامان له من مأكول  
ومشى وغر مأكول  
الرابع لا يحمل قتلته

وهو مأ كول وحشى أوفى أصله وحشى فيضمن بمثله حلقه ان كان له مثل والا فبقيمنه على  
التخفيف في نعامة بدنة وفي جوار وحش وبقره ووهل

جدة في شمس

كبش وفي غزال عنز وفي  
أرب عناق وفي ثعلب  
شاق وفي ضب جدى وفي  
يربوع جفر وفي نحو  
حمام وهو ماعب شاة  
وفيا هو أكبر منه  
كتر أراج وكروان قيمته  
وماعدا ذلك يحكم بمثله  
عدلان

﴿ باب رمى الجبار ﴾

يدخل وقت رمى جرة  
العقبة يوم النحر بنصف  
ليسته ويمتد وقت  
الاختيار الى غروب  
شمسه والجواز الى آخر  
أيام التشريق ويدخل  
وقت رمى أيام التشريق  
بالزوال وعدد المرمى  
سبعون حصاة يوم  
النحر سبع في جرة  
العقبة وفي كل يوم من  
أيام التشريق احدى  
وعشرون لكل جرة  
سبع ويجب ترتيبها بأن  
يبدأ بالتي تلى مسجد  
الحيف ثم الوسطى ثم  
جرة العقبة

﴿ باب مواقيت النسك ﴾

ميقات أهل المدينة ذو الحليفة وأهل الشام  
الحليفة وأهل الشام  
مصر والمغرب الحجة  
وأهل نجد البين والحجاز  
قرن وأهل تهامة البين  
يلم وأهل العراق ذات  
عرق وكلها منصوبة  
واحرامه من العقيق  
قبله أفضل

(بقرة) فقد قضى بها في الأولين ابن عباس وغيره وقيس بهما الوهل وعلى تفسيره بما ذكره فالنسب  
أن يقال وفي الوهل نيس وإن جاز فداء الذكر بالأنثى وعكسه (وفي ضبع وطى كبش) فقد حكم النبي  
ﷺ في الضبع بكبش وحكم ابن عوف وسعد في الظبي بنيس أغبر فالمراد بالكبش في الظبي النيس (وفي  
غزال عنز وفي أرب عناق) لقضاء عمر فيهما بذلك والعناق أنثى المعز إذا قويت مالم تبلغ سنة قاله النووي  
في تحريمه وقال في الروضة كأصلها أنها أنثى المعز من حين تولد حتى ترعى (وفي ثعلب شاة) كما روى عن  
عطاء (وفي ضب جدى) كما روى عن عمر رضي الله عنه (وفي يربوع جفر) لقضاء عمر فيه بذلك والاشي  
جفرة وهي أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والمراد بها هنا مادون العناق إذا لرب خير  
من البر يربوع (وفي نحو حمام) كيام (وهو ماعب شاة) لقضاء الصحابة فيه بها (وفيا هو أكبر منه) أي من  
نحو الحمام (كتر أراج) وهو طائر بلطن جناحيه أسود وظاهرهما أغبر على خلقته لقطا إلا أنه ألطف منه  
وفي الباب بدله كدجاج حبشى (وكروان) وهو طائر يشبه البط لا ينال الليل (قيمه) إذا لامله (وماعدا  
ذلك) مما لا تقل فيه (يحكم بمثله عدلان) فقيهان عدلان

﴿ باب رمى الجبار ﴾

أي الحصى الى الجرات الثلاث الآتية (يدخل وقت رمى جرة العقبة يوم النحر بنصف ليته) لمن وقف  
والا فلا بد من تقديم الوقوف والأفضل أن يرمى بعد طلوع الشمس (و يمتد وقت الاختيار الى غروب شمس)  
أي شمس يوم النحر وهذا من زيادتي (و) وقت (الجواز الى آخر أيام التشريق) خلافا لما صححه  
الأصل من أنه يمتد الى غروب الشمس يوم النحر (ويدخل وقت رمى أيام التشريق بالزوال) أي يرمى كل  
يوم زوال شمسه للاتباع رواه مسلم ويسن الرمي قبل صلاة الظهر ويمتد وقت اختيار رمي كل يوم الى  
غروب شمسه ووقت الجواز الى آخر أيام التشريق فالورى ليلا أو نهارا ولوقبل الزوال كل أداء والتروك  
يتدارك سابقا على وظيفة الوقت (وعدد المرمى سبعون) حصاة (يوم النحر) منها (سبع) بسبع رميات  
(في جرة العقبة وفي كل يوم من أيام التشريق احدى وعشرون لكل جرة سبع) بسبع رميات (ويجب  
ترتيبها بأن يبدأ بالتي تلى مسجد الحيف) وهي أولاهن من جهة عرفات (ثم الوسطى ثم جرة العقبة)  
ويقف بعد كل من الأولى والثانية ويدعو بقدر سورة البقرة

﴿ باب مواقيت النسك ﴾

المكانية من حج وعمره فهو أعم من تعبيره بالحج (ميقات أهل المدينة ذو الحليفة وأهل الشام ومصر  
والمغرب الحجة وأهل نجد البين (و) نجد (الحجاز قرن وأهل تهامة البين يللم وأهل العراق ذات عرق) وكل  
من مر بمكان من المذكورات حكمه حكم أهله ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقاته مسكنه (وكلها  
منصوبة) أي منصوب عليها روى الشيخان عن ابن عباس قال وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة  
ذو الحليفة ولأهل الشام زاد الشافعي رضي الله تعالى عنه ومصر والمغرب الحجة ولأهل نجد قرننا ولأهل  
البين يللم وقال هن لمن ولن آتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة فمن كان دون ذلك فمن  
حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وروى أبو داود وغيره بأسناد صحيح أنه ﷺ وقت لأهل العراق ذات  
عرق فهو ذات بالنص وهو ما صححه في الشرح الصغير والجموع وقيل ثابت باجتهاد عمر رضي الله عنه  
وصححه الأصل كالأفنى في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وحله في المجموع على أن عمر لم يبلغه النص  
نقله باجتهاده فوافق النص (واحرامهم) أي أهل العراق (من العقيق قبله) أي قبل ذات عرق  
(أفضل) من احرامهم من ذات عرق للاحتياط وذو الحليفة على ستة أميال من المدينة وبينه وبين مكة  
نحو عشر مراحل والحجة ويقال لها مبيعة قرية كبيرة بين مكة والمدينة قيل على نحو ثلاث مراحل من

هو واجب فلا يجوز  
الاكل منه ومنطوق به  
فيجوز ذلك والافضل  
أن يأكل ثلثه ويهدى  
ثلثه ويتصدق بثلثه  
ودماء النسك نوعان  
منصوص في الكتاب  
وهو دم تمتع وجزاء  
وقد يقال في احصاء  
عدم التمتع الدم فصيام  
ثلاثة أيام في الحج وسبعة  
اذا رجع الى أهله وجزاء  
الصيد ان كان له مثل  
خير بين اخراج مثله  
وتقويته بدرهم يشتري  
بها طعاما ويتصدق به  
لكل مسكين مد وأن  
يصوم عن كل مديوما  
وهو صوم التعديل وان  
لم يكن له مثل خير بين  
تقويته فيشتري بقيمته  
طعاما ويتصدق به وان  
يصوم عن كل مديوما  
وخير في فدية الاذى  
حلق وقليم بين ذبح  
شاة وصوم ثلاثة أيام  
وتصدق باثني عشر مدا  
على ستة مساكين ودم  
الاحصاء شاة فان عدها  
فبذلها طعام بقيمتها  
فان عجز صام عن كل  
مديوما وغير المنصوص  
نوعان أحدهما ترك  
نسك وهو الاحرام من  
المبقيات والمبيت بمزدلفة  
وبنحو والرمي وطواف

مكة والمعروف المشاهد ما قاله لرافعي اسما على خسين فرس خامشاه قدس بت وقرن ياسكائ الراي منه وبين مكة  
مرحلتان ويقال لقرن المنازل وتهامة بكسر التاء بلد وقيل ما نزل عن نجد الى بلاد الحجاز ويعلم ويقال  
للمنصرف نور كجبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة وذات عرق قرية على مرحلتين من مكة  
والعقيق وادوراء ذات عرق في جانب المشرق

### باب الهدى

(هو) نوعان (واجب) بفعل حرام أو ترك واجب بحاسر وبندر كإسائي في بابه وانما واجب به لانه يسلك  
به مسلك واجب الشرح (فلا يجوز) للهدى (الاكل منه ومنطوق به فيجوز) له (ذلك) ويلزمه  
التصدق بقدر ما ينطلق عليه الاسم (والأفضل أن يأكل) منه (ثلثه ويهدى) للاغتيا (ثلثه ويتصدق  
بثلثه) لقوله تعالى فكلوا منها وأطعموا القالغ أي السائل ويقال الراضى بما عنده وبما يعطى بلا سؤال  
والمعترى المتعرض للسؤال وبما عبرت كالاصل عبر جماعة وعبر آخرون بأن يأكل ثلثه ويتصدق بثلثه قال  
الشيخان ويشبه أن لا يكون اختلافا في الحقيقة لكن من اقتصر على التصديق بالثلثين ذكر الأفضل أو توسع  
فعداطدية صدقة (ودماء النسك نوعان) أحدهما (منصوص) عليه (في الكتاب وهو) أربعة (دم تمتع  
وجزاء صيد وفدية) دفع (أذى) حلق (و) فدية (احصاء فان عدم التمتع الدم فصيام ثلاثة أيام في الحج  
وسبعة اذا رجع الى أهله) واجب قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم والعبرة بالعدم  
في محل الذبح فلا يؤثر فيه ماله الغائب عن ذلك المحل ولا يجب عليه تحصيل الدم بأكثر من ثمن المثل فلو فاتته  
الثلاثة في الحج ففرق في القضاء بينها وبين السبعة بقدر تفرقه بينهما في الاداء وهو أربعين يوما ومدة امكان  
السير الى وطنه على العادة الغالبة (وجزاء الصيد ان كان له مثل خير بين اخراج مثله) بان يذبحه ويتصدق به  
على مساكين الحرم (وتقويته بدرهم يشتري بها) مثلا (طعاما) يجزى في الفطرة (ويتصدق به) على  
مساكين الحرم (لكل مسكين مديوما يصوم عن كل مديوما) لآية جزاء مثل ما قتل من النعم (وهو صوم  
التعديل) لقوله تعالى أو عدل ذلك صياما (ولم يكن له مثل خير بين تقويته فيشتري بقيمته) مثلا (طعاما  
ويتصدق به) على مساكين الحرم (وأن يصوم عن كل مديوما) كما في المثل فان انكسر دم في الشقين صام  
يوما لان الصوم لا يتبعض والعبرة في قيمة غير المثل بمحل الاتلاف لا بمكة وفي قيمة مثل المثل بمكة يوم  
الاخراج لانها محل الذبح وحيث اعتبر قيمة محل الاتلاف فالمعتبر في الطعام سعره بمكة لا بذلك المحل (وخير  
في فدية) دفع (الاذى حلق وقليم بين ذبح شاة) بصفة الأنحية ويتصدق بلحمها على مساكين الحرم  
(وصوم ثلاثة أيام وتصدق باثني عشر مدا على ستة مساكين) من مساكين الحرم لكل مسكين مدان لقوله  
تعالى فمن كان مسكرا أيضا أو به أذى من رأسه أي حلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ولا امر بذلك  
في خبر الصحيحين وقيل بالحلق القلم وبالمعذور غيره (ودم الاحصاء شاة) بصفة الأنحية لقوله تعالى فان  
أحصرتهم فاستيسر من الهدى (فان عدها) أي وقت الاخراج (ف) يجب (بذلها) كدم التمتع وغيره  
وهو (طعام بقيمتها) لانه أقرب الى الدم من الصيام لاشترائهما في المالية (فان عجز) عنه (صام عن كل  
مديوما) قياسا على الدم الواجب بترك مأموره (وغير المنصوص) عليه في الكتاب وهو النوع الثاني  
(نوعان أحدهما ترك نسك) يجبر تركه (وهو) خمسة (الاحرام من الميقات والمبيت بمزدلفة وبمنى  
والرمي وطواف الوداع) وذكر المبيت بمنى من زيادتي النوع (الثاني الترفه وهو) خمسة أيضا (الوطء) في  
فرج أو غيره وان اقتصر الاصل على الثاني (والس بشهوة والقبلة والطيب والباس) والاسماء أربعة أنواع  
أحدها دم ترتيب وهدير وهو دم التمتع والقران والفوات وترك واجب من الخمسة المذكورة أولا وثانيها دم  
ترتيب وتعديل وهو دم الوطء المفسد ودم الاحصاء ثالثها دم تخيير وتقدير وهو دم اللبس والتطيب ودهن

لراس أو اللحية وإبالة الشعر أو الظفر والجماع غير الفسدة ومقدمات الجماع والاستمناة وإسهادهم تخيير  
وتعديل وهو دم الصيد والشجر

### ﴿ باب إفساد النسك ﴾

(يفسد الوطء) في فرج من آدمي أو غيره (قبل التحلل الأول) أن كان الواطء متعمدا عالما بالتحريم  
مختترا انتهى عنه بقوله تعالى فلا رفث والرفث الوطء كما مر في الأصل في النهي الفساد ولا إفساد بوطء المشكل  
غيره ولا بوطء غير طئي قبله (وفيه بدنة) ذكر أو أنثى لقضاء الصحابة بذلك (ة) أن عدمه لزمه (بقرة) أن  
عدمه لزمه (سبع شياه) فإن عدمها قوم البدنة بدراهم واشترى قيمتها طعاما وتصدق به فإن عجز صام  
عن كل مديوما (فإن وطئ بين التحللين أو بعد الإفساد لزمه شاة) كأي الحلق ونحوه ولا يجب البدنة إلا  
في هذا وفي قتل العادة كما علم مما مر إلا أنه يعتبر فيها هائسان الأخيرة بخلافها ثم فإنها تختلف باختلاف النعمة

### ﴿ باب فوات الحج ﴾

كبرا وسفرا  
لا يفوت الأبقوات الوقوف بعرفة كما مر (من فاته الوقوف) بها (تحلل بعمل عمرة) بلا سعي إن كان سعي  
ولا يجوز ذلك عن عمرة الإسلام كإسائي (وعليه القضاء ودم) لما رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح عن  
سار بن الأسود أن عمر رضي الله عنه أفتى بذلك واشتهر في الصحابة ولم ينكروه وقت وجوب الدم (إذا  
أحرم بالقضاء) كما يجب دم التمتع بالأحرام بالحج (ولا فوات العمرة) بقيد زنده بقولي (مستقلة) وإن  
كانت في تمتع إذا لا وقت لها معين كما مر وخروج بمسئلة ما لو كانت في قرن فأنها تتبع الحج في القوات كما تتبعه  
في الصعة والفساد وبذلك علم أن قوله ولا تفوت العمرة وإن كانت في تمتع أو قران منتقد

### ﴿ باب مكروهات النسك ﴾

من حج وعمرة فهو أولى من اقتضاه على الحج وإن كانت مكروهات أكثر (وهي الجدال) قال تعالى ولا  
جدال في الحج ومثلها العمرة أي لامراء مع الخدم والرفقاء (والنظر) لما يحل له مما يمتنع به (بشهوة)  
لأنه لا سبب المحرم (وتسمية الطواف شوطا) لأنه لا هلاك لكن قال في المجموع المختار أنه لا يكره لتعبين ابن  
عباس به ولأن الكراهة إنما ثبت بنهي الشرع ولم يثبت ولا يخفى أن كراهة الجدال وتسمية الطواف شوطا  
لا تختص بالحج لكنها فيه أقبح كالسحر في الصلاة (وأخذ حصي الجرات من المسجد) لأنها فرشة  
(أو) من (الجرة) وإن لم تكن الحصاة رمي بها (أو) من (محل نجس والرمي بحصاة) قد (رمى بها)  
وقيل لا كراهة في الأخيرة والتراجع فيها من زيادتي وذكر الأصل من المكروهات صوم يوم عرفة بها  
والأصح أنه خلاف الأولى لا مكروه كما مر في الصوم (وبغيرها) من زيادتي أي بغير المذكورات كأن  
يأخذ الحصى من الحل وأن يسافر إلى النسك تعويلا على السؤال وإن يحك شعره بأظفاره وإن يمشط رأسه  
ولحيته ثلاثين شعر وأن يسكت محل يمسح به يمينه كالأمد بخلاف ما لا ينة فيه كالتوتيا وإن  
يأكل الطائف أو يشرب

### ﴿ باب نذر الهدى وغيره ﴾

النذر بالمعجمة لغة الوعد بخيرا أو شر وشرعا التزام قرينة غير واجبة علينا والأصل فيه قوله تعالى وليوفوا  
بنذورهم وقوله تعالى يوفون بالنذر وخبر البخاري من نذر أن يطيع الله تعالى فلبطعه ومن نذر أن يعصى  
الله فلا يعصه وخبر مسلم لا نذر في معصية الله تعالى ولا فيما لا يملكه ابن آدم والنذر نوعان نذر لحاج وغصب  
كان كلف فلا نذره على عتق أو صوم وفيه كفارة عيّن أو ما لزمه كإسائي في باب الأيمان ونذر تبرير بجعله  
شاملا للنذر المجازاة وبعضهم جعلها نوعين نذر مجازاة ونذر تبرير وهو ما سلكته كالصلى بقولي (هو)  
غير نذر اللجاج (نوعان) أحدهما (نذر مجازاة وهو ما علق بحلب نعمة أو دفع نقمة) كان شفي الله مريضى  
أو ذهب عني كذا فله على أوفلى كذا (و) ثانيهما (نذر تبرير وهو بخلافه) أي ما لا يعلق بشئ

### ﴿ باب إفساد النسك ﴾

يفسده الوطء قبل  
التحلل الأول وفيه بدنة  
بقرة فسبع شياه فإن  
وطئ بين التحللين أو  
بعد الإفساد لزمه شاة

### ﴿ باب فوات الحج ﴾

من فاته الوقوف تحلل  
بعمل عمرة وعليه  
القضاء ودم إذا أحرم  
بالقضاء ولا تقسوت  
العمرة مستقلة

### ﴿ باب مكروهات النسك ﴾

#### النسك

وهي الجدال والنظر  
بشهوة وتسمية الطواف  
شوطا وأخذ حصي  
الجرات من المسجد أو  
الجرة أو محل نجس  
والرمي بحصاة رمي بها  
وبغيرها

### ﴿ باب نذر الهدى ﴾

#### وبغيره

هو نوعان نذر مجازاة  
وهو ما علق بحلب نعمة  
أو دفع نقمة ونذر تبرير  
وهو بخلافه

(77)

(جواب)

فإنه ينوى القرآن أو الحج ويجزئه عن حجة الاسلام دون عمرته ومن لاحق عليه قد لا يصح منه أيضاً هو الكافر والمجنون والصبي غير المميز والمميز بغير إذن وليه

(هي نوعان) أحدهما (استطاعة بنفسه بأن يستمسك على المركوب بلا مشقة شديدة) ويعتبر وجود قائد في حق الأعمى (و) أن (يجد) ذهاباً وإياباً مع إمكان السير (الدابة) وما يقتضيه الحال من حمل ونحوه إلا أن يكون سفره قصيراً وهو قوي على المشي وتعيرى بالدابة أعين من تعيرى بالراحلة (و) أن يجد (علفها كل مرحلة والزاد والماء) وأوعيتها (حتى في الحال المعتاد حملها منها) لأن المؤنة تعظم بحملها الكثيرتها ثم إن قصر سفره وهو يكسب في يوم كفاية أيام لم يعتبر وجود الزاد والعبرة في وجود ذلك (فمن المثل) وهو القدر اللائق بما في ذلك الزمان والمكان (و) أن (يأمن الطريق) ولو ظن في النفس والبضع والمال ونحوها (و) أن (يخرج مع المرأة نحو محرم) كزوجها وعندها وامرأتين هتتين لتأمن على نفسها وتزمتها أجرته إذا لم يخرج إلا بها وتعيرى بذلك أعم وأولى مما عبر به (و) ثانيهما (استطاعة بغيره بأن لم يستمسك) على المركوب (الاستمسك السابق) (و) أن (يجد ما يستأجر به من يحج) أو يعتبر (عنه) فاضلاً عن نفقة من تلتزمه نفقته يوم الاستئجار والمعتبر بأجرة المثل فأقل (أو) يجد (مطلقاً بذلك أو من يحج) أو يعتبر (عنه) بالرزق كأن يقول له حج) أو اعتمر (عني وأعطيك نفقتك) فلو استأجره بالنفقة لم يصح لجهاتها (فيقع الحج أو العمرة) (بكل ذلك عنه ويسقط) به (فرضه) وذكر في شرح الأصل فوائد

( باب ) بالتون

(الضرورة) بصاد مهملة (وهومن لم يحج) حجة الاسلام أى أولم يعتمر عمرته (لا يصح حجه) ولا عمرته (عن غيره) فلو نواه عن غيره (وقع عن نفسه) تخبر أبى داود بإسناد صحيح أنه عليه السلام سمع رجلا يقول ليبيك عن شبرمة قال من شبرمة قال أخى أقرئ قال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة وسعى من ذكر ضرورة لأنه صرف نفقته عن إخراجها في الحج (أو نوى من عليه فرض) أداء كان أو قضاء أو نذرا (غيره) بأن نوى نفلا أو نوى قضاء وعليه حجة الاسلام أو نذرا وعليه حجة الاسلام أو قضاء (وقع عنه) أى عن فرضه ويجوز أن تقع كلها دفعة واحدة للعنوب والميت من جاعة (والعمرة كالحج) فيما ذكر (الامن فانه حج وتحلل بعمل عمرة فلا يجوز ثم عن عمرة الاسلام) لان إحرامه انعقد لنسك فلا ينصرف لآخر والتحلل واجب لان الاستدامة كالا ابتداء (و) (الا) من أحرم بنفسك ثم نسيه فانه ينوى القرآن أو الحج (وهومن ز يادنى) (ويجزئه) ذلك (عن حجة الاسلام) لانه ان كان محرما بحج لم يضر تجديد نيته وإدخال العمرة عليه لا يقدح فيه وان كان محرما بعمرة فادخال الحج عليها جائز (دون عمرته) فلا يجوز له ذلك هنا لاحتمال أنه كان محرما بحج ويمتنع ادخال العمرة عليه ولو اقتصر على نية العمرة وأتى بأعمال الحج حصل التحلل لكن لا تبرأ ذمته من الحج ولا من العمرة وذكرته في شرح الاصل فوائد (ومن لاحق علي قد لا يصح منه أيضا وهو الكافر والمجنون والصبي غير المميز والمميز بغير إذن وله) لعدم أهلية الاول للعادة والثاني والثالث للنية

**ولا فقار**

ولا بد من بيع منه وهو العبد والصبي المميز بإذن وليه فان كماله من الوقوف أجزأهما من حجة الاسلام (باب دخول مكة)

لا يلزم من لم يرد نسكا  
دخولها بأحرام وانما  
يسن ويختص بحرمها  
تحريم الاصطياد فيه  
وقطع شجره ونحر  
الحدي به ولزوم المشي  
اليه بنزله وحكونه  
لا يدخل الإحرام ولا  
يتحل الا فيه الا المحصر  
وتغلظ اليد بالقتل فيه  
ولا تملك لقطته ولا  
يدخله مشرك ولا  
يدفن فيه ولا يحرم فيه  
بالعمرة ولا يجب على  
حاضريه دم التمتع  
والقران

(باب كيفية حج)

(المرأة)

هي كل رجل في أحكامه  
الا في كراهة رفع صوتها  
بالتلبية وجواز لبس  
قيص وقباء وخمار  
ورنس وسراويل  
وخفين وسن خضاب  
قبل الاحرام وإيقاع  
طوافها وسعيها ليس  
وأنه لا يسن لها رمل  
ولا اضطباع وأنه لا يباح  
لهاستروجها

(كتاب البيوع)

العقد نوعان أحدهما  
ينفرد به عاقد وهو  
النسرواليمين والحج  
والعمرة والصلاة الا

ولاقتراح الحج الرابع الى المال وأما احرام الولي عن الثلاثة فصحيح بان ينوي جعلهم محرمين فيصرون محرمين بذلك (وقد يصح منه وهو العبد والصبي المميز بإذن وليه) لانهما من أهل العبادة وقنزال المانع في الثاني بالاذن واذا قطعنا النظر عن لاحج عليه فالناس فيه ستة أقسام يبتها في شرح الاصل (فان كمال) أي العبد بالعتق والصبي بالبلوغ (قبل الوقوف) بعرفة فوقها وأيا بقية الاحمال (أجزأهما) ذلك (عن حجة الاسلام) لانهما أدركا معظم العبادة فصلا كمن أدرك الركوع وان كمالا في أثناء الوقوف فان أقاما بعد منما يمتد بمثله في الوقوف أجزأهما والا فلا وان كمالا بعد الوقوف فان كان بعد فوات وقته أو قبله ولم يعيده لم يجزئهما والا أجزأهما

(باب دخول حرم مكة)

ويقال بكة الباء وفي معناها أقوال ذكرتها في شرح الاصل (لا يلزم من لم يرد نسكا) من حج أو عمرة (دخولها بأحرام) وان لم يتكرر دخوله (وانما يسن) كالتحية أمان من أراد النسك فيلزمه ذلك (ويختص بحرمها) اثناعشر حكما (تحريم الاصطياد فيه وقطع شجره ونحر الحدي) وتفرقة لجه والطعام للزوم في المناسك (نه) الا في حق المحصر (ولزوم المشي اليه بنزله وكونه لا يدخل) بالبناء للفعول ولوندا (الاحرام ولا يتحل الا فيه الا المحصر) فيتحل حيث أحصر كما مر بيانه (وتغلظ اليد بالقتل فيه) ولو خطأ (ولا تملك لقطته ولا يدخله مشرك ولا يدفن فيه) كما سيأتي بيانها في أبوابها (ولا يحرم فيه بالعمرة) وهو عازم على أن لا يخرج الى أدنى الحل (ولا يجب على حاضريه دم التمتع والقران) كما مر بيان ذلك ويحرم التعرض لصيد حرم المدينة وبنائها لكن لا ضمان ولا ينقل شيء من تراب الحرمين ولا أحجارها واختصت المدينة بأنها دار الهجرة ومدفن النبي ﷺ

(باب كيفية حج المرأة)

(هي كل رجل في أحكامه الا في كراهة رفع صوتها بالتلبية وجواز لبس قيص وقباء وخمار ورنس وسراويل) وكل محبط (وخفين وسن خضاب قبل الاحرام وإيقاع طوافها وسعيها ليلأول أنه لا يسن لها رمل ولا اضطباع وأنه لا يباح لها استروجها) وهذا من زيادتي وقتهم بيان ذلك كله

(كتاب البيوع)

جمع بيع وهو لغة مقابلة شيء بشيء وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص \* والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأحل الله البيع وأخبار كتحريم رسول النبي ﷺ أي الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور رواه الحاكم ومعه \* وأركانها عاقد ومعقود عليه وصيغة (العقد) الصادق بالبيع وغيره (نوعان أحدهما ينفرد به عاقد) واحد (وهو) خمسة (النسرواليمين والحج والعمرة والصلاة الجامعة) فلا تنعقد الا بإمام ومأموم على وجه مخصوص (وغير ذلك) من زيادتي كالا سلام والصوم وفي عدا الاصل من ذلك الطلاق والعتق والعدة تسمع كما أوضحت في شرح الاصل (الثاني) يعتبر فيه عاقدان وهو ثلاثة أقسام أحدها (جائز من الطرفين) فلكل من العاقلين فسخه (وهو الشركة والوكالة والعارية) لغير الرهن والدفن أو لأحدهما ولم يفعل (والقراض والوديعة والجمالة والقضاء) ما لم يتعين القاضي (والوصية والوصاية لكن) جوازهما (للموصى قبل موته وللموصى له بعده) أي بعد موت الموصى وقبل القبول في الوصية أخذا عما يأتي (وغيرها) من زيادتي أي وغير المذكورات كل رهن والهبة أي قبل القبض والقرض ان كان المال في ملك المقترض (و) الثاني (لازم منهما) أي من الطرفين فليس لأحدهما فسخه بلاموجب (وهو البيع والسلم) بعد اقضاء الخيار (والصلح

الجمعة وغير ذلك الثاني يعتبر فيه عاقدان وهو ثلاثة أقسام جائز من الطرفين وهو الشركة والوكالة والعارية والقراض والوديعة والجمالة والقضاء والوصية والوصاية لكن للموصى قبل موته وللموصى له بعده وغيرها ولازم منهما وهو البيع والسلم والصلح



في الحوالة والاجارة والمساقاة والحبية بعد القبض الا في حق الفرع (كاسياتي بيانه) (والوصية بعد القول والنكاح والسداق) أي عقده (والخلع والاعتاق بعوض والمساقة) بقيد زده بقولي (بعوض منهما) فان كان من أحدهما فهي جائزة في حق الآخر (وبغيرها) من زيادة أي وغير المذكورات كالقرض ان كان المال خارجا عن ملك المقرض والعارية للرهن أو للدفن اذا فعل (و) الثالث (جائز من أحدهما وهو الرهن) بعد القبض بالاذن فانه جائز من جهة المرتين لازم من جهة الراهن (والضمان) فانه جائز من جهة المضمون له لازم من جهة الضامن (والجوزية) فانها جائزة من جهة الكافر لازمة من جهة الامام (والهدنة والامان) فانهما جائزان من جهة الكافر لزمان من جهتنا (والامامة) العظمى فانها جائزة من جهة الامام لم يتعين لازمة من جهة أهل الحل والعقد (والكتابة) فانها جائزة من جهة المكاتب لازمة من جهة السيد (وهبة الاصل لقرضه بعد القبض بالاذن) فانها جائزة من جهة لازمة من جهة الفرع (والبيع الثلاثة أنواع صحيح وفاسد وعمرم وان صح) في غير العربون (فالصحيح كبيع أعيان شوهت و) بيع (أعيان موصوفة) في الذمة كاسلم (و) بيع (صرف) ونحوه من بيع الطعام بالطعام (ومرا بحة) ومحاطة وتولية واشراك (و) بيع (خيار) أي البيع المشروط فيه الخيار (و) بيع (حيوان بحيون) ولو بعجنسه (وتفريق صفقة وجع بين بيع وعقد آخر) كطبرة (و) بيع بشرط اعتاق أو براءة (من العيوب وبيع عيني) هو أعم من قوله وبيع عبيدين (بثمن واحد بشرط الخيار ولو في أحدهما) فقط (والفاسد كبيع مالم يقبض) ولو من البائع (و) بيع (مأجور عن تسلمه و) بيع (حبل الحبلية والضمائم والملاقيح وبيع بشرط) الاما استثنى (و) بيع (المنابذة والملازمة و) بيع (البرقي سنبله و) بيع (مالم يملكه) البائع (والربا وبيع اللحم بالحيوان) ولو من غير جنسه (و) بيع الحصة (و) بيع (الماء النابع أو الجاري مفردا و) بيع (الثمرة قبل) بدو (الصالح بدون شرط القطع) بأن باعها بشرط التبقية أو مطلقا وتعبري بذلك أولى من تعبيره بما يوهم خلاف المراد (و) بيع (كل نجس) كسكب (و) بيع (عشب الفحل و) بيع (العررو) بيع (الاعمى وشراؤه و) بيع (خيار الرؤية) وهو شراء مالم يره على ان له الخيار اذا رآه (و) بيع (الموقوف) وان أشرف على الحراب والاضحية وللرهن بعد القبض بلاذن (و) بيع (العبد المسلم) أو المرتد (من كافر) الا أن يحكم بعقته عليه بشرائه (و) البيع (مع اشتراط الولاء) لغير المشتري (أو) اشتراط (الرهن أو) اشتراط (السكبل مجهولا وبيع العرايا في خمسة أوسق) فاكثروا (والمحرّم كبيع حاضر لباد) للنهي عنه في خبر الصحيحين بان يقدم شخص بماع تم الحاجة اليه ليبيعه بسعر يومه فيقول له الحاضر اتركه لأبيعه على التبرج باغلي فيوافقه على ذلك والمعنى في النهي ما يؤدي اليه من التصديق على الناس والاثم على الحاضر فقط (وتأني الركبان) للنهي عنه في خبر الصحيحين بان يتلقى طائفة يحملون متاعا الى البلد فيشتريه منهم قبل قبضهم ومعرفةهم بالسعر والمعنى في النهي عنه غنهم والاثم على المتلقي فقط (والنجش ان يزيد في الثمن) اسلعة (للا رغبة) في شرائها لغير غيره فيشتريها للنهي عنه والمعنى فيه الايذاء ولا خيار للمشتري ولو كان بمواطأة لتفريطه (والبيع على بيع غيره) للنهي عنه في خبر الصحيحين (قبل لزومه) بان يكون في زمن خيار المجلس أو الشرط وذلك كان يأمر المشتري بالسسخ لبيعه مثل المبيع بأقل من ثمنه والمعنى في النهي عنه الايذاء (واسوم على سومه) أي سوم غيره للنهي عنه في خبر الصحيحين (بعد استقرار الثمن) بالتراضي به صريحا بان يقول لمن أخذ شيئا ليشره بكذا رده حتى أبيعك خير امته هذا الثمن أو مثله بأقل أو يقول للمالك استرده

للأصل لقرضه بعد القبض بالاذن والبيع كسلاته أنواع صحيح وفاسد وعمرم وان صح فالصحيح كبيع أعيان شوهت وأعيان موصوفة وصرف ومرا بحة وخيار وحيوان بحيون وتفريق صفقة وجع بين بيع وعقد آخر وبيع بشرط اعتاق أو براءة وبيع عيني ثمن واحد بشرط الخيار ولو في أحدهما والفاسد كبيع مالم يقبض وما يجوز كبيع مالم يقبض وما يجوز عن تسلمه وحبل الحبلية والضمائم والملاقيح وبيع بشرط والمنابذة والملازمة والبرقي سنبله ومالم يملكه والربا وبيع اللحم بالحيوان والحصة والماء النابع أو الجاري مفردا والثمرة قبل الصالح بدون شرط القطع وكل نجس وعشب الفحل والعرر وادعوى وشراؤه وخيار الرؤية والموقوف والعبد المسلم من كافر ومع اشتراط الولاء أو الرهن أو الكفيل مجهولا وبيع العرايا في

مخسه أوسق والمحرّم كبيع حاضر لباد وتأني الركبان والنجش ان يزيد في الثمن لارغبة والبيع على بيع غيره قبل لزومه واسوم على سومه بعد استقرار الثمن

لاشتره

وبيع المصرة وهي مئونة الخلب لا يهلم كثرة لئلا يشتريها الخبار فوراً فأنزدها (٦٥) ولو بيعت أنزود معها صاحبه

والنصرة بقرى تدليس

ككتم عيب وتسويد

شعر أمة وتجهيده

وتحجير وجهها حرام

وبيع العنب بمن يتخذ

خراو السيف بمن يقتل

به غيره ظلماً والشبهة

من يصطاد في الحرم

والخشب بمن يتخذ منه

الملاهي وبيع العربون

بأن يعطيه شيئاً على أنه

لصاحب السلعة أن لم

يتم البيع

(باب بيع الوعاء)

العين إما حاضرة أو

غائبة أو في النعمة

والحاضرة وهي المروية

رؤية المستبرة يصح

بيعها بشرطه والغائبة

أن لم يرها العاقدان قبل

ليصح بيعها وإن رآها

ولم تغير عادة أرض أو

احتمل تغيرها كحيوان

صح أو غلب تغيرها

كفا كنه رطب لم يصح

والتي في النعمة يصح

بيعها بذكورها مع

جنسها وصفتها كعبد

حبشي نخاسي وعد هذا

بيعا لاسلما مع أنقاي

الذمة اعتباراً بلفظه فلا

بشرط فيه تسليم الثمن

قبل التفريق

(باب لزوم البيع)

إذا وجدت صيغته

والعاقدان رشيدان مختاران والمبيع مملوك

هو من ز يادق (ظاهر منتفع به مقدور على

تسله معلوم طما العاقد عليه ولاية وانقطع الخيار)

أي خيار المجلس وخيار الشرط (لزم) البيع فلا يلزم بل

لا يصح الإصبع ولا بغير عاقدين متصعين بماسر

نعم يصح بيع المسكر بحق ولا يصح بيع غير المملوك للبائع

ولا بيع نجس ولا مالا فقه به كحبه وذئب ونمر ولا ما

عجز عن تسله ولا مجهول ولا مالمس للعاقد عليه ولاية

كسح الفضولي وبعض هذه نعم مما نأى أيضاً وبعضها

مأمور وتعيير بالتسليم أولى من تعبير بالتسليم وإذا لزم

لاشتريه منك باكثر والمعنى في النهي عنه الإيذاء ونحوه باستقرار الثمن ما لو كان المبيع يطاف به على من  
يزيد فلا منع من الزيادة وتعيير بغيره أعم من تعبيره بآحيه (وبيع المصرة) للنهي عنه في خبر الصحيحين  
(وهي مئونة الخلب لا يهلم كثرة لبنها) والمعنى في النهي عنه التدليس (ولمشتريها الخبار فوراً) تخيار  
العيب وأجيب عن خبر مسلم من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام بأنه محمول على الغالب من أن  
التصريه لا تظهر إلا بثلاثة أيام لاحالة نقص اللبن قبل تمامها على اختلاف العلف أو المأوى أو تبدل الأيدي  
أو غير ذلك (فإن ردها ولو ببيع آخر) بعد حلها (رد معها صاع ثمر) لخير مسلم بذلك (والصريه وكل  
تدليس ككتم عيب وتسويد شعر أمة وتجهيده) الدال على قوة البدن (وتحجير وجهها حرام) فيأثم فاعله  
العالم بالنهي عنه لكن العقد صحيح ولأن النهي عنه إنما هو لأمر خارج عنه هذا من تعلقات بيع المصرة  
ثم عطف على ما قبله قولي (وبيع العنب بمن يتخذ خراو السيف بمن يقتل به غيره) هو أعم من قوله  
المسلمين (ظلموا الشبكة بمن يصطاد بها) (في الحرم والخشب بمن يتخذ منه الملاهي) لتسببه في الحرام ومثلها  
بيع المماليك المرد بمن عرف بالفجور فيهم ومحل تحريم بيعه ذلك من ذكر إذا تحقق أوطن أنه يفعل ذلك  
فإن توهمه كره (وبيع العربون) بفتح العين والراء وبضم العين واسكان الراء (بأن يعطيه شيئاً على أنه  
لصاحب السلعة) هبة (إن لم يتم البيع) ومن الثمن إن تم للنهي عن ذلك رواد أبو داود وغيره

### (باب بيع الوعاء)

وهي ثلاثة أذ (العين إما حاضرة أو غائبة أو في النعمة فالحاضرة وهي المروية الرؤية المعتبرة) في صحة البيع (يصح  
بيعها بشرطه) الآتي (والغائبة أن لم يرها العاقدان) بأن لم يرها كل منهما أو أحدهما (قبل) أي قبل العقد  
(لم يصح بيعها) لاغرر (وإن رآها) قبل (ولم تغير عادة كرض) وثياب رأياها من نحو شهر (أو احتمل  
تغيرها) وعدمه (كحيوان صح بيعها) لأن العاقد في الأول والظاهر في الثاني بقاؤها بحالها ومحلها إذا كانا  
ذا كرن لأوصافها عند العقد (أو غلب تغيرها) في المدة (كفا كنه رطب لم يصح) بيعها لاغرر وتكفي  
رؤية بعض المبيع أن يدل على نفيه كظواهر الصبرة والرؤية في كل شيء على ما يذهب به (و) العين (التي في  
الذمة يصح بيعها) بذكرها مع حسنها وصفها كعبد حبشي نخاسي مع بقية الصفات التي تذكر في السلم  
(وعد هذا بياعاً لاسلما مع أمها) أي العين (في النعمة اعتباراً بلفظه فلا يشترط فيه تسليم الثمن قبل التفريق)  
الأن يكون ذلك في رويين فيشترط فيه التقاض قبله كما في العين الحاضرة وهذا إذا لم يذكر مع ذلك لفظ  
السلم فإن ذكر كأن قال بعثك كذا سلماً أو أشرته منك سلماً كان سلماً وعلى كون ذلك بيعاً يشترط تعيين  
أحد العوضين في المجلس والابصر يبيع دين بدين وهو باطل

### (باب لزوم البيع)

إذا وجد صيغته والعاقدان رشيدان مختاران والمبيع مملوك هو من ز يادق (ظاهر منتفع به مقدور على  
تسله معلوم طما العاقد عليه ولاية وانقطع الخيار) أي خيار المجلس وخيار الشرط (لزم) البيع فلا يلزم بل  
لا يصح الإصبع ولا بغير عاقدين متصعين بماسر نعم يصح بيع المسكر بحق ولا يصح بيع غير المملوك للبائع  
ولا بيع نجس ولا مالا فقه به كحبه وذئب ونمر ولا ما عجز عن تسله ولا مجهول ولا مالمس للعاقد عليه ولاية  
كسح الفضولي وبعض هذه نعم مما نأى أيضاً وبعضها مأمور وتعيير بالتسليم أولى من تعبير بالتسليم وإذا لزم  
بيع العاقدين (فليس لاحدهما نسخ الموجب كعيب) وخلف شرط (ولا يجوز بيع كل عين متصفة بماسر)  
أدما فلا يجوز بيع مكان بغير رضاه لتعلق حق العتق به كأم الولد ولا بيع أم الولد لذلك والنهي عنه كما سيأتي  
في بابها وولدها قياساً عليها ولا بيع لحم أفعى لظاهر قوله تعالى فسكوا منها وأطعموا القانع والمعتر ولا بيع

(٩ - حفة الطلاب)

والعاقدان رشيدان مختاران والمبيع مملوك ظاهر منتفع به مقدور على تسله معلوم طما

والعاقد عليه ولاية وانقطع الخيار لم فليس لاحدهما نسخ الموجب كعيب ويجوز بيع كل عين متصفة بماسر



وملك المبيع في زمن  
التحليل لمن انقضى به  
وموقوف ان كان لها  
فان تم البيع بان أنه  
للمشتري من العقد  
والا فللبائع

### باب السلم

والسلم يشترط له قبض  
رأس المال قبل التفرق  
وان كان في الذمة  
وكون السلم فيه ديناً  
موصوفاً بصفة معلومة  
وكونه يؤمن انقطاعه  
وقت وجوب تسليمه  
وبيان موضع تسليمه  
ان عقد بموضع لا يصلح  
له أو لحاله مؤثراً ولا حلاً  
على موضع العقد  
ويان مقداره من  
كيل ووزن وذرع وعدة  
وسن في حيوان وعق  
وحداثة في حبوب وتمر  
وزيب لاجودة ورداءة  
وحالول وتأجيل  
والطلق يحمل على الجيد  
والحالول وشرط الاجود  
مبطل لا الاردا فان  
ذكر أجل اشترط كونه  
معلوماً فيبطل بالمجهول  
كقوله في رجب ولا  
يصح السلم فيما لا ينضب  
كنبل مريش وجواهر  
الافى لآلى صغار وجوز  
ولور عتارنج وسفرجل  
وكثير ورماني ويض  
وورس

الموقوف لا نفير مملوك ولا بيع المجهوز عن تسلمه حساً أو شراً كالطير غير النحل في الهواء ولا بيع الموهون  
بعد قبضه بلاذن لتعلق حق المرتبه به فاستثناء الاصل للموقوف من العين المملوكة منتقد (وملك المبيع في  
زمن الخيار) أي خيار المجلس أو الشرط (لمن انقضى به) من العاقدين لنفوذ تصرفه فيه (وموقوفه ان كان  
لها فان تم البيع بان أنه للمشتري من العقد والا فللبائع) لان البيع سبب ملك المشتري الا أن الخيار مانع من  
الجزءه فوجب التردد الى آخر الامر ويتصور كون خيار المجلس لاحدهما دون الآخر بان يختار الآخر  
لزمه أو يفارق أحدهما مكرها ويتمكن الآخر من خروجه معه ولم يخرج وحيث حكم بملك المبيع لاحدهما  
حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف وقف ملك الثمن (باب السلم)

هو أولى من قوله باب بيع الصفات وهو السلم لان بيعها لا ينحصر في السلم كما عرف والسلم ويقال له السلف  
بيع موصوف في الذمة بلفظ السلم أو نحوه والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قاتلناهم  
بدين الآية نزلت في السلم وخبر الصحيحين من أسلف في شيء فليدلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل  
معلوم (يشترط له) مع أركان البيع وشروطه التي يمكن مجيئها في خمسة شروط (قبض رأس المال بل  
التفرق) من مجاس العقد (وان كان في الذمة) فلو تفرقا قبل قبضه بطل العقد أو قبله من بعده بطل فيما لم  
يقبض لانه عقد غرر فلا يضم اليه غرر آخر ولو جعل رأس المال منفعة دار مثلاً حصل القبض بسايم الدار  
في المجلس (وكون السلم فيه ديناً) فلو قال أسلفت اليك هذا الثوب في هذا العبد لم يصح (موصوفاً بصفة  
معلومة) لها وللعدين غيرهما ليرجع اليهما عند التنازع (وكونه يؤمن انقطاعه وقت وجوب تسليمه) فلا يصح  
السلم في قدر بعسر تحصيله رقت الباكورة ولا في غمرستان أو قرية صغيرة ولا بد من وجوده في الموضع الذي  
يعتبر فيه السلم ولو بنقله للبيع عادة (وبيان موضع تسليمه) في المؤجل (ان عقد بموضع لا يصلح له أو)  
يصلح له (ولحاله مؤثرة) لغايات الاغراض باختلاف المواضع (والا) بان صلح الموضع لتسليمه ولم يكن لحاله  
مؤثرة ولم يبين موضعه (حل على موضع العقد) الصالح لتسليمه كما يحمل عليه الحال اذا لم يبين موضع تسليمه  
والمراد بموضع العقد تلك الحلة لذلك الموضع بعينه (ويان مقداره) أي السلم فيه (من كيل) فيما يكال  
(ووزن) فيما يوزن (وذرع) فيما بذرع (وعدة) فيما يعد (وسن في حيوان و) بيان (عق) بضم العين  
(وحداثة في حبوب وتمر وزيب) ويشترط ذكر بلدها ولونها وصغر حباتها وكبرها (لا) بيان (جودة  
ورداءة وحالول وتأجيل) ونحوها فلا يشترط (والطلق) يحمل على الجيد والحالول وينزل الجيد على أقل  
درجته (وشرط الاجود مبطل) للعقد لان أقصاه غير معلوم (لا) شرط (الاردا) لانه ان أتى ردى فهو  
أرداً الاشياء فهو السلم فيه أو بما هو فوقه فالمطالبة بما ادونه عناد وشرط رداءة العيب مبطل لعدم  
انضباطه لاشترط رداءة النوع لانضباطه (فان ذكر أجل اشترط كونه معلوماً) للآية والخبر السابقين  
(فيبطل بالمجهول كقوله في رجب) لانه جعله ظاهراً فسكأنه قال بحل في جزء من أجزاءه بخلاف ما لو قال  
الى رجب فانه يصح ويحل بأوله لتحقق الاسم به (ولا يصح السلم فيما لا ينضب) ولا يتقيد عدم الصحة  
بثلاثين شيئاً وان قبلها الاصل (كنبل مريش) بفتح الميم وكسر الراء أي ملحق عليه ريش (وجواهر  
الافى لآلى صغار) وهي ما تقصد للدواء لالزينة (وجوز ولوز عدا) لانه يحتاج معه الى ذكر الحجم وذلك  
يورث عوة الوجود أما السلم فيهما وزناً أو كلاً فائز مطلقاً وقيل يمتنع في نوع يكثر اختلافه فلاحظ قصوره  
ورقتها وهذا ما استدركه الامام في الوزن على اطلاق الاصحاب الجواز وتبعه الرافعي وكذا النووي في غير  
شرح الوسيط أما فيه فقال بعد ذكره ذلك المشهور في المذهب ما أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي قال في  
المهمات والاعصاب التمسك به لهما في ذمت موله عدا وا جرى الاصل على كلام الامام (ورائج) بكسر  
النون وهو الجوز الهندى (وسفرجل وكثير ورماني ويض وورس) وهونبت أصفر باليمن يصغ به

رجاودورق وخفاف ونعال  
 عدا أو كيلا وبنفسج  
 وباسمين ودهن ورد  
 وغالية وثوب ملون أو  
 مركب عليها ليرة غير  
 جنسه ان لم ينضب  
 ذلك وثوب مصبوغ  
 بعد النسيج وأطراف  
 حيوان ورؤسها  
 ونخيف في ماء مجهول  
 (باب الربا)  
 انما يجري في نقد وما  
 قصد لطم فان يبيع  
 ربوي بجنسه شيئا  
 حلول وتقاض قبل  
 التفرق ومائة يقينا أو  
 بغير جنسه واتحدا على  
 شرط الاولان فقط  
 ويجوز بيع حيوان  
 بأخر واذا عقد على  
 جنس ربوي من  
 الجانبين واختلف المبيع  
 ولو صفقة كائني دينار  
 جيدة بمائة جيدة  
 ومائة رديئة حرم ولم  
 يصح  
 (باب المراجعة)  
 بان يخبر ثمن ما اشتراه  
 ويبيعه بربح درهم  
 لكل عشرة مثله  
 جائزة فان ادعى غلطا  
 وأخبر بأقل قبل قوله  
 وحط الزائد ورجعه

(وجاودورق) بفتح الراء (وخفاف ونعال هذا أو كيلا) لاوزنا (وبنفسج وباسمين) ودهن ورد وغالية  
 وثوب ملون أو مركب عليها ليرة غير جنسه ان لم ينضب ذلك وثوب مصبوغ بعد النسيج لا ما صبغ غزله ثم  
 نسج والفرق أن الصبغ بعد النسج يسد الفرج فلا تظهر معه الصفاة بخلاف ما قبله (وأطراف حيوان)  
 كيديه (ورؤسها ونخيف فيه ماء مجهول) قدره والتقيد بالمجهول من زيادتي وكطبخ ومشوي نم  
 يجوز في الآجر والسكر والقند والديس والفانيد والبالا لضباط نارها

### (باب الربا)

بالقصر وألفه بدل من واو يكتب بهما وبالياء أيضا وهو لغة الزيادة وشرعا عقد على هوض مخصوص غير  
 معلوم التماثل في ميعار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البديلين أو أحدهما والاصل في تحريمه قبل الاجماع  
 قوله تعالى وحرم الربا وخبر مسلم عن رسول الله ﷺ أن كل ربا وموكة وكاتبه وشاهده وهو انما  
 يجري في نقد أي ذهب وفضة ولو غير مضر وبين (و) في (ما قصد لطم) بضم الطاء بان يكون معظم  
 مقاصده لطم أي الاكل وان لم يؤكل الا نادرا (فان يبيع ربوي بجنسه) كذهب بذهب وربوي (شرط)  
 في صحة بيعه ثلاثة أمور (حلول وتقاض قبل التفرق) من مجلس العقد (ومائة) عند العقد (يقينا) من  
 زيادتي وخرجه ماله باع ربويا بجنسه جزافا فلا يصح وان خرجا سواء للجعل بالمائة عند العقد والجعل  
 بالمائة كحقيقته المفاضلة (أو) يبيع ربوي (بغير جنسه واتحدا على) في الربا كذهب بفضة (شرط الاولان)  
 أي الحلول والتقاض قبل التفرق (فقط) أي دون المائة فان لم تتحد على الربا كأن يبيع طعام بغيره كقند  
 أو ثوب لم يشترط شيء من الثلاثة والاصل في ذلك خبر مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر  
 والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثالا سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه الاجناس فيبعوا  
 كيف شئتم اذا كان يدايد أي مقبضة وقضيتها أنه لا يصح بيع الطعام بالنقد الامقبضة لكنه غير مراد اجاعا  
 وعلة الربا في النقد كونه نقدا وفي المطعوم الطعم والمطعوم ما قصد لطم الآدمي اقتياتا أو تفكها أو نداءيا كما  
 يؤخذ من الخبر فانه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما التفتوت فالحق بهما ما في معناهما كالارز  
 والتمر وعلى التمر والمقصود منه التأدم والتفك فالحق به ما في معناه كالزبيب والتين وعلى الملح والمقصود  
 منه الاصلاح فالحق به ما في معناه كالصطكي والزنجبيل والزعرمان والسقمونيا والطين الارمني لا الخراساني  
 وسائر الادوية والمائة انما تعتبر حال السكال ومنه اللبن والسمن (ويجوز بيع حيوان بأخر) ولوهن  
 جنسه أو مؤجلا وان كان بضرع أحدهما لبن (واذا عقد على جنس ربوي من الجانبين واختلف المبيع ولو  
 صفقة كائني دينار جيدة بمائة) من الدنانير (جيدة ومائة رديئة) وكائني دينار جيدة بمائتي دينار رديئة  
 (حرم) العقد (ولم يصح) لخبر مسلم عن فضالة بن عبيد قال اشترت يوم حنين قلادة بائني عشرة دنانير ابيها  
 ذهب وخرز فضلتها فوجئت فيها أكثر من اثني عشر دينارا فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لا تناع  
 حتى تفصل ولان قضية اشتغال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين توزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار  
 القيمة والتوزيع في هذا الباب تؤدي الى المفاضلة أو عدم تحقق المائة وخرج بالجنس يبيع نحو دينار ودوهم  
 بصاع برّ وصاع شعير أو بصاع برّ أو شعير فانه جائز صحيح وشمل اختلاف المبيع يبيع نحو درهم وثوب بمثلهما  
 فانه حرم غير صحيح

### (باب المراجعة)

(بان يخبر) المشتري (ثمن ما اشتراه ويبيعه) بمثله (بربح) أي مع ربح (درهم لكل عشرة مثله) (بربح) أي  
 أي المراجعة (جائزة) بلا كراهه ويجوز أن يكون الربح من غير جنس الثمن (فان ادعى غلطا وأخبر  
 بأقل) مما أخبر به أولا (قبل قوله) مؤاخذه له باخباره (وحط الزائد ورجعه) لسكذبه فلو قال اشتريته  
 بمائة وباعه بمائة ورجع درهم لكل عشرة ثم أخبر بأنه اشتراه بتسعين قبل قوله وحط الزائد ورجعه

أو با كلفه وكذبه فان لم يبين لغلطه وجها محتملا لم يقبل قوله ولا يثبت ولا قبلا وله تخليف المشتري فيها أنه لا يعرف ذلك

### (باب الخيار)

الخيار المشروح في البيوع خيار شرعي وهو خيار المجلس وخيار الشرط وأكثر مدته ثلاثة أيام فان زاد عليها لم يصح العقد وخيار عيب عند الاطلاع عليه وخيار تلسي الركبان اذا وجدوا السعر أغلى مما ذكره وخيار تفريق الصفقة في الدوام أو الإبداء ان جهل المشتري الحال وخيار فقد الوصف المشروط والخيار لجهل العيب مع القدرة على الانزعاططريان العجز مع عدم به ولجهل كون البيع مكثري ولا امتناع من الوفاء بالشرط الصحيح الا في اعتق رقطة في بيع ثمرة قبل صلاحها والتعاقف والباءع لظهور زيادة الثمن في المراجعة والمشتري لا خلاط الثمرة ان لم يبين لغلطه وجها محتملا كأن قال كنت راجعت جويدي فغلطت من ثمن متاع الى غيره (قبلا) أي قوله وبينته لعذره (وله تخليف المشتري فيهما) أي في الشقين (أنه لا يعرف ذلك) لان المشتري قد يقر عند عرض العين عليه ويجوز البيع بحاطة كبتك هذا بما اشترى وحط درهم لكل عشرة أو من كل عشرة لسكن المخطوط في الأولى واحد من كل أحد عشر كما في الربح بخلاف الثانية فان المخطوط فيها واحد من كل عشرة

وذلك أحد عشر فيكون الثمن تسعة وتسعين (أو) أخبر (بأكثر) عما أخبر به أولا (وكذب) أي المشتري (فان لم يبين لغلطه وجها محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا يثبت) لتكذيب قوله الأول لهما (والا) بأن يبين لغلطه وجها محتملا كأن قال كنت راجعت جويدي فغلطت من ثمن متاع الى غيره (قبلا) أي قوله وبينته لعذره (وله تخليف المشتري فيهما) أي في الشقين (أنه لا يعرف ذلك) لان المشتري قد يقر عند عرض العين عليه ويجوز البيع بحاطة كبتك هذا بما اشترى وحط درهم لكل عشرة أو من كل عشرة لسكن المخطوط في الأولى واحد من كل أحد عشر كما في الربح بخلاف الثانية فان المخطوط فيها واحد من كل عشرة

### (باب الخيار) في أنواع البيع

(الخيار المشروح في البيوع) ستة عشر (خيار شرعي) ثبت بالعقد (وهو خيار المجلس) لثبوت ذلك في خبر الصحيحين (وخيار الشرط وأكثر مدته ثلاثة أيام) لثبوت ذلك في خبر البيهقي وغيره (فان زاد عليها) في عقد واحد (لم يصح العقد) لانه صار شرطا فاسدا (وخيار عيب عند الاطلاع عليه) سواء كان موجودا قبل البيع أم بعده وقبل القبض لثبوت ذلك في خبر الترمذي وغيره ومن ذلك الخيار لجهل دكة تحت صبرة مبيعة وضابط العيبها كل ما ينقص العين أو القيمة تقصايفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه كالخفاء والزنا والسرقه ونحوه بقولهم يفوت به غرض صحيح ماله بان بالحيوان قطع فلقه صغيرة من غلظه أو ساقه لا تورث شيئا ولا تفوت غرضا صحيحا فانه لا خيار بذلك وبقولهم اذا غلب الخ الثبوت في الامة المحتملة للوطه فانها تنقص القيمة ولا خيار بها اذ ليس الغالب في الاماء عدمها (وخيار تلسي الركبان اذا وجدوا السعر أغلى مما ذكره) المتلقى لثبوت في خبر الصحيحين بخلاف ما اذا وجدوه مثله أو دونه فلا خيار لهم اذ لا تغير ولا خيانة ولولم يطالعوا على العين حتى رخص السعر وعاد الى ما أخبروا به استمر خيارهم (وخيار تفريق الصفقة في الدوام) كتكليف أحد المبيعين قبل القبض (أو) في (الابتداء) كبيع حل وحرم (ان جهل المشتري الحال) لتفريق الصفقة عليه فان علمه أو كان تفريقها في اختلاف الاحكام كجمع بين بيع واجارة فلا خيار (وخيار فقد الوصف المشروط) في العقد والمراد وصف يقصد ليخرج غيره كالزنا والسرقه فانه لا خيار بفقده (والخيار لجهل العيب مع القدرة على الانزعاط) للعقود عليه من العاصم دفعا للضرر (و) الخيار (لطريان العجز) عن الانزعاط (مع العلم به) أي بالعيب ومنه يعلم ثبوت الخيار لتعذر القبض بمجرد أو غيره وبه صرح الاصل (و) الخيار (لجهل كون المبيع مكثري) أو منزها (و) الخيار (للامتناع من الوفاء بالشرط الصحيح) كشرط رهن أو كفيل في البيع (الافى) الامتناع من الوفاء بشرط (اعتاق وقطع في بيع ثمرة قبل بدو صلاحها) ولو من غير مالك أصلها فلا يثبت به خيار بل يجبر من شرط عليه ذلك في الأولى على الاعتاق وفي الثانية على قطع الثمرة ان بيعت من غير مالك أصلها ولا يلزمه الوفاء بقطعها ان بيعت منه واطلاق الثانية أولى من تقبيل الاصل لها بمالك الاصل (و) الخيار (للتعاقف) فيما اذا اتفقا على محبة العقد واختافا في كيفيته فيفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ان لم يتراضا (و) الخيار (للبائع لظهور زيادة الثمن في المراجعة) فلو قال اشترى هذا بمائة وباعه بمائة وربع درهم لكل عشرة ثم زعم أنه كان اشتراه بمائة وعشرة وصدقه المشتري ثبت له الخيار (و) الخيار (للمشتري لاختلاط الثمرة) المبيعة بالمتجددة قبل السخولة (ان لم يهبه البائع ما يجدد والاستسقاء خيا) لزال المحذور وله الخيار أيضا في صورة الاحجار المدفونة في الارض المبيعة اذا كان قلعهما وتركها مضرين أو قلعهما مضرًا ولم تركها البائع وتركها اعراض لا تمليك كفعل الدابة (و) الخيار (للعجز عن الثمن) بان يحجز عنه المشتري والمبيع باق عنده له وتلك في الصحيحين ولا بد في ذلك من الحجر ماله بسبب عجزه أو من غيبه ماله مسافة القصر (و) الخيار (تعتبر صفقة مارآه قبل العقد) وان لم تكن صفقة مارآه قبل العقد

البائع السقي

(باب البيوع الباطلة)

هي كبيع مالم يقبض

الا في ميراث وموصى

ورزق سلطان وغنيمة

ووقف وموهوب

استرجع وصيد بشبكة

ومسلم فيه ومكترى

وغيرها وكبيع ما عجز

عن تسليمه حالاً كالطير

في الهواة الا في اجارة

وسلم وغلة لا يمكن

كيلها الا في زمن طويل

ومغسوب أو آبق لقادر

عليه وعين يلد آخر

وكبيع جبل الحبة

كأن يقول اذا نتجت

هذه الناقة ثم نتجت

اني في بطنها فقد بعته

ولها أو بان يشتري

شيئاً ثم مؤجل بنتاج

اقصمينة ثم نتاج ماني

طنها ويسع المضامين

وهي ماني أصلا

الفحول والملاقيح

وهي ماني بطون الاناث

وبيع بشرط الا بشرط

رهن أو كفيل أو

اشهاد أو خيار أو أجل

أو اعتاق أو براءة من

العيوب فيبراً عن

عيب باطن بالحيوان لم

يعلمه أو نقل البيع من

مكان البائع أو قطع

الثمار أو تبقيتها بعد

الصالح أو وصف يقصد

ككون العبد كاتباً

عيباً (و) الخيار (لتعيب الثمرة بتركها) بعد اتخليه وتركت من الاصل هنا أشياء للعلم بها  
بما مر (باب) بيان (البيوع الباطلة)

هي كثيرة (كبيع مالم يقبض) أي لم يقبضه البائع (الا في ميراث وموصى به ورزق سلطان) بان عين  
لمستحق في بيت المال قدر حصته أو أقل (وغنيمة و) ريع (وقف) من نتاج وثمرة وغيرهما (وموهوب  
استرجع) من المنهب (وصيد) مثبت (بشبكة) أو نحوها (ومسلم فيه ومكترى وغيرها) هو من زيادتي  
كشترته وما لم يقبضه (وصيد) مثبت (بشبكة) أو نحوها (ومسلم فيه ومكترى وغيرها) هو من زيادتي  
مات قبل قبضه (وكبيع ما عجز) البائع (عن تسليمه حالاً كالطير) غير النحل (في الهواة الا في) ستة  
أشياء (الاجارة وسلم وغلة) كثيرة (لا يمكن) كيلها الا في زمن طويل ومغسوب أو آبق لقادر عليه) هو اعم  
من قوله ممن هو تحت يده (وعين) هو اعم من قوله وعقار (يلد آخر) أو نحوه فيصح البيع في كل منها  
وان عجز البائع عن تسليمه في الحال لان المشتري يصل الى غرضه فيها (وكبيع جبل الحبة) بفتح المهملة  
والموحدة انتهى عنه في خبر الصحيحين (كأن يقول) البائع (اذا نتجت) بالبناء للمعول أي وللب  
(هذه الناقة ثم نتجت التي في بطنها فقد بعتهك ولها أو بان يشتري شيئاً ثم مؤجل بنتاج ناقة معينة ثم  
نتاج ماني بطنها) أي مؤجل بنتاج نتاجها بكسر النون و بطن البائع من حيث المعنى في النوع الأول لا  
بيع ماني بطنها ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وفي الثاني للتأجيل لاجل مجهول (ويبيع المضامين  
وهي ماني أصلا بالفحول و) بيع (الملاقيح وهي ماني بطون الاناث) انتهى عنهما كإرواء مالك في الموطأ  
ولما مر والمضامين جمع مضمون بمعنى متضمن ومنه مضمون الكتاب كذا والملاقيح جمع ملقوحة وهي  
جنين الناقة والمراد هنا اعم من ذلك (وبيع بشرط) كبيع بشرط بيع أو قرض انتهى عنه في خبر  
أبي داود وغيره (الا) ثلاثة عشر بيع (بشرط رهن أو كفيل) معينين لثمن في الذمة للحاجة اليهما  
في معاملة من لا يرضى الا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع (أو) بشرط (اشهاد) لقوله تعالى  
وأشهدوا اذا تباعتم ولا يشترط تعيين الشهود لان الاغراض لا تتفاوت فيهم فان الحق ثبت بأي عدول  
كانوا (أو) بشرط (خيار) لما مر في باب (أو) بشرط (أجل) معين لقوله تعالى اذا تداينتم  
بدين الى أجل مسمى أي معين فاكتبوه (أو) بشرط (اعتاق) للبيع لخبر الصحيحين عن بريرة  
ان عائشة اشترتها بشرط العتق والولاء ولم ينسك <sup>بشرط</sup> الا بشرط الولاء لم لقوله ما بال أقوام يشترطون  
شروطاً ليست في كتاب الله الى الخ ولان استعقاب البيع العتق عهد في شراء القريب فاحتمل شرطه  
(أو) بشرط (براءة من العيوب) في المبيع ولو غير حيوان فهو أولى من تقييد الاصل الصحة بالحيوان  
(فيبراً عن عيب باطن بالحيوان لم يعلمه) دون غيره فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان كالعقار والثياب  
مطلقاً ولا من عيب ظاهر بالحيوان علمه أو لا ولا من عيب باطن بالحيوان علمه وذلك لان الحيوان يتعدى  
في الصحة والسقم وتحول طبائعه فقلما ينفك عن عيب خفي أو ظاهر فيحتاج البائع فيه الى شرط البراءة  
ليثق بلزوم البيع فيما لا يعلمه من الخفي دون ما يعلمه مطلقاً في حيوان أو غيره لتلبسه فيه وما لا يعلمه من  
الظاهر فيها لثورة خفائه عليه أو من الخفي في غير الحيوان كالجوز واللوز اذ الغالب عدم تغيره بخلاف  
الحيوان وله مع الشروط المذكورة الرد بهيب حدث قبل القبض لان الاصل والظاهر أنهما لم يريداه  
(أو) بشرط (نقل المبيع من مكان البائع) لانه تصريح بمقتضى العقد (أو) بشرط (قطع الثمار  
أو تبقيتها بعد) بدو (الصالح) هو أولى من قوله بعد التأخير وذلك للاجماع في الاولى ولأن الثمار  
من الآفات غالباً في الثانية بخلاف ما قبل الصلاح فاذا تلفت لم يبق شيء في مقابلة الثمن (أو) بشرط  
(وصف يقصد ككون العبد كاتباً) لانه التزام تتعلق به مصلحة العبد ولم يقتض انشاء أمر مستقبل

لو ان لا يسلم المبيع حتى يستوفى ثمنه أو الرد بسبب وكبيع الملامسة كأن يلمس ثوبا مطويا أو في ظلمة ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه والمنايا بدين بدين كل منهما ثوبه على أن أحدهما بالآخر ولا خيار إذا عرف الطول والعرض أو بان يدينه إليه ثمن معلوم المحاقلة وهي بيع العري سديله وبيع مالم تملك الا في سلم وأجرة وربا وكبيع لحم بحيون ولو غير مأكول ويجوز بيع لبن بحيون لم يكن في ضرعه لبن من جسمه وكبيع شاة لبون مثلهما وبيع الحصة كأن يبيعه من هذه الأنواع ما تقع عليه الحصة هو بيع الماء الجاري ولو مدقه معلومة وبيع الثمرة قبل الصلاح بهي شرط القطع فان باع نخلا عليه ثمرة مؤبرة فهي للبائع أو غير مؤبرة فالمشترى وبيع رطب بمثله أو بتمر وبيع بر ملح فطرى بمثله أو بقديد ويايس مثله متفصلين ان احسد الجلس واللحمان والالين والادهان والسمك والخلاء وأنواع الخبز اجناس

فلم يدخل في النهي عن بيع وشرط (أو) بشرط (أن لا يسلم المبيع حتى يستوفى ثمنه) الحال (أو) بشرط (الرد بعيب وكبيع الملامسة) النهي عنه في خبر الصحيحين (كان يلمس) بضم الميم وكسرهما (ثوبا مطويا أو في ظلمة) ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه) اكتفاء بلمسه عن رؤيته أو بان يقول إذا لمسته فقد بعته) اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو ببيعه شيئا على أنه حتى يلمسه لم البيع وانقطع الخيار) اكتفاء بلمسه عن الالتزام بتفريق أو تخاير (والمابذة) بالمجعة للنهي عنها في خبر الصحيحين (بان يدين كل منهما ثوبه على أن أحدهما) مقابل (بالآخر ولا خيار) لها (إذا عرف الطول والعرض أو بان يدينه إليه ثمن معلوم) اكتفاء بذلك عن الصيغة والبطان فيها وفي الملامسة من حيث المعنى لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو لشرط الفاسد (والمحاقلة وهي بيع العري سديله) بضاف للهي بفتح الهمزة في خبر الصحيحين ولعدم العلم بالمثالة ولأن البرمستور بما ليس من صلاحه (وبيع مالم تملك) لخبر لاطلاق الا فيما تملك ولاعتق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك رواه الترمذي وحسنه (الا في سلم وأجرة وربا) واقعين على ما في النسخة ويصح كل منها وان كانت المنفعة والمسلم فيه والمبيع غير مملوكة حالة العقد (كبيع لحم بحيون ولو غير مأكول) كبيع لحم بقر يقر أو يشاة أو بحمار للهي عنه في خبر الترمذي وكالحكم الآلية والقلب والسكد والطحال والكلية والرتة والجلد اذا لم يدبغ (ويجوز بيع لبن بحيون) ولو مأكولا (ان لم يكن في ضرعه لبن من جسمه) أي من جنس ذلك اللبن وذلك بان لم يكن في ضرعه لبن أو كان لكن من غير جنس اللبن كبيع لبن بقر يشاة لالبن في ضرعه أو فيه لبن فان كان من جسمه كبيع لبن بقر ببقرة في ضرعه ابن لم يحز الربا لكونه من مدحوة وكالابن البص ونعيرى بما ذكر أعظم مما عبر به (وكبيع شاة لبون بمثلهما) لما مر وكالشاة لبون كل حيوان مأكول لبون أو فيه بيض وفارق ذلك الدهن في السمس ومحموه بانه مهيا للخروج مع بقاء أصله بحاله بخلاف الدهن فيما ذكر (وبيع الحصة) للنهي عنه في خبر مسلم (كان يبيعه من هذه الأنواع ما تقع عليه) هذه (الحصة) أو يقول اذا ربيت هذه الحصة فهذا الثوب مبيع منك بكذا أو يقول بعته) ولك الخبر الى ربيها والبطان في ذلك من حيث المعنى للجهل بالمبيع أو بر من الخيار أو لعدم الصيغة (وبيع الماء الجاري) أو النابح (ولومدة معلومة) لانه غير مملوك وللجهل بقتله ولو كان مملوكا لمع أيضا للعلة الثانية فان كان راكدا جري بعه (وبيع الثمرة قبل) بدو (الصلاح) وهو أولى من قوله قل التأخير (به شرط القطع) أي بشرط السقيه أو مطلقا للهي عن بيعها قبل الصلاح كما مر أما بيعها بشرط القطع قبل الصلاح أو بعيره بعده جائز (فان باع نخلا وعليه ثمرة مؤبرة فهي للبائع أو غير مؤبرة فالمشترى) نعم ان شرطت الثمرة لاحدهما عمل به \* والاصل في ذلك خبر الصحيحين من باع نخلا قد أبرب فثمرتها للبائع الا أن بشرط المتاع مفهومه انها اذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشترى وهو كذلك الا أن بشرطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بان تشترط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشترى كذلك وألحق تأخير بيعها بغير كلها بسعية غير المؤبر للمؤبر لما في تنبيع ذلك من العسر والتأخير تشقيق طلع الاناث وذو طلع الكور فيه ومراعاة الفقهاء تشقيق الطالع مطلقا اعتبارا بظهور المقصود (وبيع رطب) بضم الراء (بمثله أو بتمر) \* بيع عنب بمثله أو بر ييب للجهل الآن بالمثالة وفي الجفاف \* والاصل في ذلك أنه لا يبيعه سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أليس من الرطب اذا جف فقالوا نعم فقال فلا ادس رواه الترمذي ومحموه وتقديم (أليس بيع العرايا وسياها) ايضا (وبيع بر بالول) وان جف (بمثله أو بجاف) وعليه ما مر الاصل (و) بيع (لحم طري بمثله أو بقديد) ونحوه بالاصل بيع الرطب بمثله متماثلا مردود (و) بيع (ناس بمثله متفصلين ان ادخلوا الجلس) كبيع بقر بمثله متفصلين للربا (والاحيان) بضم اللام (والالان والادهان والسمك والخالول وابوا الحمر) كخزير وجرس وغيره خذرة (احسان) كأصولها فجوز بيع لحم بقر بلحم صار

وكبيع نجس وحر وأثم  
 وللموكتاب وحشرات  
 وعسب الفحل وهو أحر  
 ضاربة وبيع الفسور  
 كسك في فأرة وصوف  
 على ظهر غنم وبيع عبد  
 مسلم من كالة ولا يدسل  
 مسلم في ملك كافر إلا  
 بالآرث وباستباجه  
 بافلاس المشتري  
 وبرجوعه في هبته  
 لولده ورد عليه ببيع  
 وبقوله لمسلم أعتق  
 عبدك عني فبعته  
 عنه وبشرائه من يعتق  
 عليه وكبيع العرايا وهو  
 بيع الرطب على الشجر  
 ثمر أو العنب عليه  
 بزيب في خمسة أوسق  
 فأكثر ويجوز فيها  
 دونها بعد الصلاح إن  
 خوص ماعلى الشجر  
 وكيل الآخر  
 ﴿باب الصلح﴾  
 تكون هبة بأن يصلح  
 من عين على بعضها  
 وبيعاً بأن يصلح منها  
 على غيرها واجارة بأن  
 يصلح منها على منفعة أو  
 من منفعتها على غيرها  
 وإبراء بأن يصلح من  
 دين على بعضه وغيرها  
 ﴿باب الحوالة﴾  
 يعتبرها محيل ومحال  
 وصيغة وصريها  
 أحلتك على فلان  
 بالدين الذي لك على

متفاضلين (وكبيع نجس) ككلب للنهي عن ثمنه والمعنى فيه نجاسته فيه فألحق به باقي نجس العين وتعييرى  
 حسن أهم من تعييره بكلب وخنزير وما تولد منهما (و) بيع (حر) للإجماع (وام ولد ومكاتب) لما سرى في  
 باب لزوم البيع (وحشرات) كعقارب وقران اذ لا تقع فيها يقابل بالمال وإن ذكر لها منافع في الخواص  
 (وعسب الفحل) للنهي عنه في خبر البخاري (وهو أجرة ضرابه) ويقال غير ذلك كما يذنه في شرح الأصل  
 (وبيع الفحل كسك في فأرة وصوف على ظهر غنم) للجهل بقدر المبيع (وبيع عبد مسلم) أو مرند (من  
 كافر) لما في ملكه له من الاهانة (ولا يدسل) عبد (مسلم في ملك كافر) ابتداء (إلا) في ست مسائل  
 (بالآرث) له (و) باسترجاعه بافلاس المشتري وبرجوعه في هبته لولده ورد عليه ببيع وبقوله لمسلم أعتق  
 عبدك عني فبعته عنه وبشرائه من يعتق عليه وما يزيد على الستة يرجع ما يصح منه إلى بعضها بجامع  
 الفسخ وفي معناه الانفساخ (وكبيع العرايا وهو بيع الرطب على الشجر بتمر) على الأرض (أو) بيع  
 (العنب عليه) أي على الشجر (بزيب) على الأرض (في خمسة أوسق فأكثر ويجوز فيها دونها بعد)  
 (الصلح) لأنه <sup>في</sup> رخص في ذلك في الرطب وقبس به العنب بجامع إن كلا منهما زكوى يمكن خرصه  
 ويدخر يابسه هذا (إن خرص ماعلى الشجر وكيل الآخر) فلا يجوز فيما لو خرص ما على الشجر ووزن  
 الآخر أو خرص ما على الشجر وخرص الآخر وألحق بالماوردي والرويانى الدرر بالرطب

### ﴿باب الصلح﴾

هو لغة قطع النزاع وشرعاً عقد يحصل به ذلك ۞ والأصل فيه قبل الإجماع خبر الصلح جائز بين المسلمين إلا  
 صلحاً أحل حراماً أو حرماً حلالاً رواه ابن حبان وصححه والكفار كالمسلمين وإنما خصهم بالذكر لا تقيادهم  
 إلى الأحكام غالباً والصلح الذي يحل الحرام كأن يصلح على خمر والذي يحرم الحلال كأن يصلح على أن  
 لا يتصرف في الصلح به ثم هو (يكون هبة بأن يصلح من عين على بعضها) مثبت له ما ثبت لها (و) يكون  
 (بيعاً بأن يصلح منها) أي من العين المدعاة (على غيرها) من عين أو غيرها فيثبت له ما ثبت للسلع (و)  
 يكون (اجارة بأن يصلح منها) أي من العين المدعاة (على منفعة أو من منفعتها على غيرها) والتفسير الثاني  
 من زياتي (و) يكون (إبراء بأن يصلح من دين على بعضه) كقوله أبرأتك عن خمسة من العشرة التي  
 عليك وصالحتك على الباقي ولا يشترط القبول فإن اقتصر على لفظ الصلح كقوله صالحتك من العشرة التي  
 عليك على خمسة اشترط القبول لأن لفظ الصلح يقتضيه (و) يكون (غيرها) من زياتي كان يكون مسلماً بأن  
 تجعل العين المدعاة رأس مال سلم وجعالة كقوله صالحتك من كذا على رد عبدي وخلعاً كقوله صالحتك من  
 كذا على أن تطلقني طلبة ومعاوضة عن دم كقوله صالحتك من كذا على ما أستحقه عليك من القود وفداء  
 كقوله خري صالحتك من كذا على إطلاق هذا الأسير وعارية كقوله صالحتك من الدار المدعاة على أن  
 تسكنها سنة وفسخاً كأن يصلح من المسلم فيه على رأس المال ويشترط لصحة الصلح سبق خصومة لأن لفظه  
 يقتضيه وإقرار الخصم اذ بدونه لا يمكن تصحيح التمليك ويجوز للأجنبي الصلح مع انكار الخصم إن قال أقر  
 ووكلني في الصلح وإن صلح لنفسه في الدين لم يجزاً وفي العين جاز إن قال هو مبطل في انكاره وقدر على  
 الاتزاع

### ﴿باب الحوالة﴾

هي لغة التحول والانتقال وشرعاً عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة ۞ والأصل فيها قبل الإجماع خبر  
 الصحيحين مطل الغني ظم وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبّع أي وإذا أحيل أحدكم على ملي فليحتل كما رواه  
 هكذا البيهقي والأصرفيه للبد (يعتبرها) أي لصحتها ما يأتي (محيل ومحال وصيغة) برصاهاها بالان  
 للمحل إيفاء الحق من حيث شاء فلا يلزم بجهة وحق المحال في ذمة المحيل فلا ينتقل الإبراء وهي بيع دين  
 بدين استثنى الحاجة (وصريها) أي صيغة الحوالة في جانب المحيل (أحلتك على فلان بالدين الذي لك على



فان اقتصر على أحلك على فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

وعلى فلان بكذا فكنية

فان اقتصر على أحلك على فلان بكذا فكنية (و) يعتبر (بحال عليه) لانه المثل الذي يستوفى منه (لارضاه) لان الحق للمحيل فله ان يستوفيه بغيره كماله وكل غيره بالاستيفاء (و) يعتبر (دينان) دين للمحتال على المحيل ودين للمحيل على المحتال عليه فلا تصح بمن لادين عليه ولا على من لادين عليه لانها اعتياض (وكونهما معلومين يجوز بينهما) فلا يجوز بمجهول ولا عليه ولا بما لا يجوز به ولا عليه لعدم استقراره كدين السلم ومال الكتابة بأن يحيل به السيد على المكاتب فان أحاله به المكاتب سيده صحت (و) يعتبر (تساويهما صفة وقدر أو حالاً وتأجيلاً) لان الحوالة معاوضة لرفاق الحاجة فاعتبر فيها التساوي في القدر كالقرض والحق بالقدر البقية واستغنى بذلك عن ذكر الجنس

### باب الوصية

هي لغة الايصال من وصي الشيء بكذا أو صله به لان الموصى وصل خبره دنياه بغير عقابه وشرعاً تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق حتى بصفة وان التحقق بها حكماً في حسابهما من الثالث كالتبرع المنعجل في مرض الموت والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وأخبار كخبير الصحابين ماحق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده وهي مستحبة في الثالث فأقل الغير الوارث وأركانها أربع موص وموصى له وموصى به وصيغة (ملكها) أي الوصية بمعنى الموصى به (موقوف) على القبول ان وجد بان حصوله للموصى له بالموت والافلاوارث) اذ لا يمكن جعله لليت لانه جاد ولا للوارث لان الارث مؤخر عن الدين والوصية ولا للموصى له والا لما صح رده كالبراث فتعين وقفه واذا قبل كان له ثمرة وكسب عند حصول بين الموت والقبول وعليه نفقة العبد وفطرته (وشرط صحتها أن لا تكون معصية) كأن أوصى بسلاح لحربي (ولا محالاً) كأن أوصى عبده ولا عبده (وان لا يكون الموصى له أو الموصى به جلاً افضل لسته أشهر فأكثر من حين الوصية) به (ان كانت أمه فراشا) لزوج أو سيد أو مكنه وطؤها لاحتمال حدوثه بعد الوصية والاصل عدمه عندها ثم لو انفصل قبل ستة أشهر توأم ثم انفصل بعدها توأم آخر دخل في الوصية وان زاد ما بينهما او بين انفصاله على ستة أشهر (والا) أي وان لم تكن فراشا أو لم يمكنه وطؤها (فصح) الوصية (ان انفصل لأربع سنين فأقل) لان الظاهر وجوده عند الوصية لندرة وطء الشبهة وفي تقدير الزنا اساءة ظن أما اذا أتت بالسن ستة أشهر فانها تصح وان كانت فراشا للعلم بانه كان موجوداً عندها (وتصح) الوصية (بمحل حادث) لان المردوم يجوز أن يملك كمال السلم (وكذا) تصح (بما لا يخرج من الثالث ان أجاره الوارث) لما في الصحابين أن سعد بن أبي وقاص قال قلت لرسول الله قد باعني من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني الا ابنة أفأصدق بثلاثي مالي قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير وكالوصية فيما ذكر سائر التبرعات الواقعة في مرض الموت (وتصح) الوصية (لقائل) بأن يوصي لجارحه ثم يموت بالجرح (وحري ومريد) لم يمت على رده لعدم أدلة الوصية ولانها تمليك بصيغة كالمبة وأما خبر ليس للقائل وصية فصعق ولو صح حمل على وصيته لمن يقتله (ولو ارث ان أحار بقية الورثة المطلقين الصرف حتى لو أوصى لكل من بنيه بعين بقدر نصيبه صحت) بشرط الاجارة لا خلاف الاغراض في الاعيان ومنافعها والاصل بذلك خبر لا وصية لوارث الا أن يجيز الورثة (وتصح) الوصية (بمن عليه دين مستغرق) لماله (ان سقط ببراء أو غيره) لعدم أدلتها مع حصول غرض رب الدين وكلام الاصل يقتضي بطلان الوصية بمن عليه دين مسغرق وليس مراداً (وكل وصية) بالمعنى الشامل للتبرع في مرض الموت (لانسوف على اجازة) تحسب (من الثلث) لحبر سعد الساقى (الاعتق أم الولد) وان استولدها في مرض موته (وعتقا معلقاً) في الصحة (صفة وجدت في المرض) بغير اختيار السيد (ومات قبل) موب (المعتق ولا مال له غيره) فان كل منهما

## باب المساقاة

## والمزارعة

المساقاة أن يعقد على نخل أو شجر عنب لمن يتعهدهما بحزم معلوم مما يخرج منهما ولا يجوز في غيرهما الاتباع لما ويخالفان غيرهما في الخمر والزكاة والعسرا والمساقاة ويزيد النخل على العنب بالتأجير والمزارعة أن يعقد على أرض لمن يزرعها بحزم معلوم مما يخرج منها والبذر من المالك فإن كان من العامل فهي مخارة وهي باطلة ومكذبة المزارعة التي البيضاء بين النخل أو العنب ان عسر سقيهما لا يستقيم واتحد العامل ولم يفصل بين العقدتين وأن تتأخر المزارعة على المساقاة

## باب الاجارة

تقدر اما بمدة أو بعمل وشرط محنتها العلم بالمدة والاجرة وأن لا تشترا بعقد آخر وأن يتصل الشروع في استيفاء النفعة بالعقد في اجارة العين الا في اجارة مدة في مدة اجارة قبل انقضاء المالك منفعتها والا في كراء العقب وهو أن يؤجر دابته واحد ليركبها بعض الطريق

من يملك من يملك لا يملك من يملك استهلاك المال بانفاقه في اللذات والشهوات واعتبار الثاني بحالة المالك ولا يستعمل فيمكن منهما بابطال حق الورثة

## باب المساقاة والمزارعة

الاصل فيهما قبل الاجماع خبر الصحيحين انه عليه السلام عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع (المساقاة أن يعقد على نخل أو شجر عنب) مالكهما (لمن يتعهدهما) بالسقي والتربية مدته معلومة (بحزم معلوم مما يخرج منهما) من ثمر أو عنب ويشترط تخصيصه بالعاقدين شركة وعلمهما بالتعيين بالجزئية وأن تكون الاشجار معينة مرئية وأن تقرر في المدة غالباً وأن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أثمارها وأن يفرد بالعمل وباليد ومعرفة العمل ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب وشمل كلامهم ذكر النخل وبه صرح صاحب النصال (ولا يجوز في غيرهما) كالفلل لانه لا زكاة في ثمره فاشبهه غير المثمر (الاتباع لهما) فتجوز كالزراعة (ويخالفان غيرهما في) أربعة أمور تجري فيهما دون غيرهما (الخمر و وجوب الزكاة و محنة العرايا والمساقاة) لما صرف في محالها (ويزيد النخل على العنب) كغيره (بالتأجير) أي بمسكته وهي أقل لو بيع شجر عليه ثمر لم يتبعه الا ثمر النخل قبل التأجير لانه مستدر (والمزارعة أن يعقد على أرض) مالكها (لمن يزرعها بحزم معلوم مما يخرج منها والبذر من المالك) فان كان من العامل فهي مخارة وهي أي المخارة (باطلة) مطلقاً انتهى عنها في خبر الصحيحين وهذا من يادني فلو أفردت بها أرض فالفلل للعامل وعليه لمالك الأرض أسوة مثلاً وطريق جعل الغلة لهما ولا أسوة أن يكتري العامل نصف الأرض بنصف البئر ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته أو بنصف البئر ويتبرع بالعمل والمنافع (وكذا المزارعة) باطلة لذلك فلو أفردت بها أرض فالفلل للمالك وعليه للعامل أسوة عمله ودوابه وآلاته (التي البيضاء) وان كثر أي الأرض الحالية من الزرع ونحوه (بين النخل أو) شجر (العنب) فتصح المزارعة عليه تبعا للمساقاة على النخل أو شجر العنب (ان عسر سقيهما) أي النخل وشجر العنب (الابستية) أي البيضاء (واتحد العامل) بان يكون عامل المزارعة عامل المساقاة (ولم يفصل بين العقدتين) أي عقد المساقاة والمزارعة (وأن تتأخر) هو أولى من قوله وأن لا تنقسم (المزارعة على المساقاة) لانها تابعة حقها الاتصال والتأخر لتحصل التبعية وعلى ذلك سجل معاملة أهل خيبر السابقة

## باب الاجارة

هي لغة اسم للاجرة وشرعاً عقد على منفعة مقصودة معاومة قابلة للبدل والاباحة بعوض معلوم وقد أرفعت مع بيان ما في شرح الاصل \* والاصل فيها قبل الاجماع خبر البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم والمديني استأجرا رجلاً من بني الدليل فقال له عبدالله بن الارقط والحاجة داعية اليها \* وأركانها أربعة عاقد وصيغة وأجرة ومنفعة والمنفعة (تقدر اما بمدة) كسكنى الدار سنة (أو بعمل) كركوب الدابة الى مكة وكخياطة الثوب فلو جمعها كأن استأجوه ليخيط الثوب يياض النهار لم يصح لان المدة قد لا تفي بالعمل (وشرط محنتها) أي الاجارة (العلم) أي علم العاقدين (بالمدة والاجرة) فلا تصح مع الجهل بشئ منهما للغرر (وأن لا تشتتر بعقد آخر) كما في البيع وقيل لا يشترط والترجيح من زيادتي (وأن يتصل الشروع في استيفاء المنفعة بالعقد في اجارة العين) فلو أجروه داراً السنة القابلة لم يصح كما لو باعها على أن يسلمها في السنة القابلة (الا في اجارة مدة تلي مدة اجارة) سابقة (قبل انقضائها لمالك منفعتها) وهو المكثري ان لم يكر العين المكثرة لغيره ان أكرها له فتصح الاجارة وان لم يحصل الاتصال المذكور لاتصال المدينين كما لو أكره المدينين بعقد واحد وخالف الفقهاء في المكثري مطلقاً وتعييرى بمدة أعم من تعبيره بالسنة الثانية (والا في كراء العقب) أي الثوب (وهو أن تؤجر دابته واحد ليركبها بعض الطريق)



ويؤجل منها البعض الآخر أو يركبها للزوج البعض الآخر على التناوب (أو) يؤجرها (اثنين ليركب كل منهما مدة معاومة) على التناوب وبين البعض في الصور الثلاث (ثم يقتسمان) مالهما من الركوب على الوجه المبين كفرسخ للمكثري ثم فرسخ للمكثري في الثانية ويوم لأحد المكثريين ثم يوم للآخر في الثالثة ووجه الصحة ثبوت الاستحقة حالا والتأخير الواقع من ضرورة القسمة لا يؤثر كالدار المشتركة ومحل اعتبار البيان إذا لم تنضب الطريق فإن انضبطت كيوم ويوم وفرسخ وفرسخ جعل العقد عليه والزمن المحسوب من النوب زمن السير دون النزول ولو اختلفا فيمن يركب أولا وأقرب وفي معنى الدابة للرقيق (والا في كراء حيوان لعمل مدة على أن ينتفع به المكثري الأيام دون الليالي) بخلاف غير الحيوان وإنما اغفر ذلك في الحيوان لأنه لا يطبق دوام العمل وهو في الحقيقة تصرح بمقتضى الإطلاق (والا في غيرها) من زيادتي كاجارة الأرض التي علاها الماء قبل المحساره وكاجارة نفسه ليحج عن غيره اجارة عين قبل وقته بشرطين بعد المسافة وكونه من خروج أهل بلده بحيث تنهيا للخروج عقبه وخروج اجارة العين اجارة الدابة فيصح فيها التأجيل كالأزمت ذمتك الجبل إلى مكة ولشهر كذلك لأن الدين يقبل التأجيل كافي السلم (والمنافع) مع أعيانها (من ضمان المكثري ولو بعد القبض) فيد المكثري عليها بدأمانة إذا لا يمكن استيفاء حقه الا بآثار اليد على العين فلا يضمن بل لا تعد كالنحلة التي تشتري ثمرتها بخلاف طرف المبيع لأنه أخذه لمنفعة نفسه ولا ضرورة إلى قبض المبيع فيه

### ﴿ باب العارية ﴾

بتشديد الياء وقد تخفف وهي لغة اسم لما يعار وشرعا اباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله ويعنون المساعون فسرهم الجمهور بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض وخبر الصحيحين أنه <sup>في اللغة</sup> استعار فرسا من أبي طلحة فركبه وأركانها أربعة معبر وهو من يصلح للتبرع ومستعير وهو من يصلح للتبرع عليه بعقد معه وليس بسفيه ومعار وصيغة ويكنى اللفظ من أحد الطرفين والفعل من الآخر (هي) أي العارية (مضمونة) لخبر أبي داود وغيره العارية مضمونة (بقيمة يوم التلف) كالاستام (الاما استعاره ليرهنه فرهته تلف عند المرتين فلا ضمان ساء على أنه) ليس بعارية بل هو (ضمان دين في رقبة المعار) المرهون والحق لم يسقط عن ذمة الراهن (فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته) (ومنها الحمول والتأجيل (و) ذكر (المرهون عنده) لا اختلاف الأغراض بذلك وإذا ذكر شيء من ذلك لم تجز مخالفته نعم لو ذكر قنرا فرهته فمادونه جار وكذا لا يضمن ما استعاره من المكثري أو نحوه لأنه نائبه وهو لا يضمن (ولا يضمن ما تلف) من المعار (باستعمال) مأذون فيه لحصول ذلك بسبب مأذون فيه فأشبهه مالوقال اقتل عبدي (ولمستعير الانتفاع) بالمعار (بحسب الاذن) فإن أعاره لزراعة بر زرع ومثله ودونه في ضرر الأرض ان لم ينه عن غيره ولو أطلق الزراعة صح ويزرع ماشاء قال الرافعي ولو قيل لا يزرع الا أقل الأنواع ضررا لكان مذهبا وأقره عليه في الروضة (وهي جائزة من الطرفين) كما س في كتاب البيوع فلكل من العاقدین ردها متى شاء سواء فيه المطلقة والمؤققة وتنفسخ بالموت والجنون والاعشاء وحجر السفه (الا إذا أعار) أرضا (لدفن ميت) محترم (ودفن فلا يرجع) فيها (حتى يندرس أثره) محافظة على حرمة فعله لا أجرة له أيضا وبه صرح الماوردي والبقوي وغيرهما لأن العرف قاض ذلك والميت لا مال له وأطلق الماوردي المنع من التصرفات على ظاهر القبر نعم للمالك سقي الأشجار ان لم يفض إلى ظهور شيء من بدن الميت وعلم بزيادتي ودفن أن للراهن الرجوع قبل الدفن ولو بعد الحفر لكنه يخرم لولي الميت مؤنة الحفر لأنه الذي ورطه فيه (أو استعار مكانا لسكنى معتدة فليس له الرد) ولو قال أعير وا داري يعموتني لفلان شهر مثلا لم يكن للوارث الرجوع

أو اثنين ليركب كل منهما مدة معاومة ثم يقتسمان والا في كراء حيوان لعمل مدة على أن ينتفع به المكثري الأيام دون الليالي والا في غيرها والمنافع من ضمان المكثري ولو بعد القبض

### ﴿ باب العارية ﴾

هي مضمونة بقيمة يوم التلف الا ما استعاره ليرهنه فرهته فته تلف عند المرتين فلا ضمان بناء على أنه ضمان دين في رقبة المعار فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته والمرهون عنده ولا يضمن ما تلف باستعمال والمستعير الانتفاع بحسب الاذن وهي جائزة من الطرفين الا اذا أعار لدفن ميت ودفن فلا يرجع حتى يندرس أثره أو استعار مكانا لسكنى معتدة فليس له الرد

## ﴿ باب الوديعة ﴾

تقال على العين المودعة وعلى الابداع وهو تركيل بحفظ الحق \* والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وقوله فليؤد الذي آتمن أمانته وخبراًد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك روله الحاكم على شرط مسلم \* وأركانها أربعة مودع ووديعة ووديعة وصيغة ( يضمن الوديعة ما تعدي فيه منها إلا أن يأخذ درهما مثلاً من كيس ) فيه دراهم مودعة عنده ( ثم يرد إليه مثله فيضمن الجميع إذا لم يميز ) أي الدرهم عن البقية لأنه خلطها بمال نفسه بلا تمييز فهو متعدد فان تميز بسكة أو نحوها أورد إليه عين الدرهم ضمنه فقط ( ويضمن ) الوديعة ( بإبداع غيره ) أي بإيداعها لغيره ولو قاضيا ( بلا إذن ) من المالك ( ولا عذر له ) بخلاف ما لو استعان بمن يحملها إلى الخرز أو يضعها في خزانة مشتركة بينه وبين أبيه مثلاً ونحو ذلك وبخلاف ما لو أودعها لغيره كخزفي أو غارة في البقعة وأشرف الخرز على الخراب ولم يجد حوزاً ينقلها إليه وإرادة سفره وتعرض لدها للمالك أو وكيله ثم القاضى فان دفعها بموضع وسافر ضمن نعم ان أعلم بها أميناً يسكن الموضع لم يضمن لان اعلامه بمنزلة ايداعه ( و ) يضمنها ( بوضعها في غير حوز مثلاً وينقلها ) من حوز مثلاً ( إلى دون حوز مثلاً ) وهو أولى من قوله إلى دون حوزها الاول لانه عرضها للتلف بخلاف ما لو نقلها إلى حوز مثلاً وان كان الاول أحرز ولا يضمنها بنقلها بظن المالك بخلاف ما لو انتفع بها بظنه ( و ) يضمنها ( بترك ) دفع ( متلفاتها ) لتركه حفظها الواجب عليه بالتزامه فلما أودعها دابة فترك علفها ضمن إلا أن يكون المالك نهاه عنه ( و ) يضمنها ( بالعدول عن الحفظ للمأمور به ) من المالك ( مع تلفها بذلك ) أي العدول لتعديبه فالوقال له لا ترقد على الصندوق فرقد وانكسر بثقله وتلف ما فيه بذلك أو سرق في الصحراء من حيث لو لم يرقد فوقه لرقد فيه ضمن فلو تلف بغير ذلك فلا ضمان وكذا لو قال لا تقفل عليه فأقفل أو لا تقفل عليه فقلد فأنقلها لانه زاد في الحفظ ولم يقصر ( و ) يضمنها ( بالانتفاع بها ) فلو لمس الثوب أو ركب الدابة لغير غرض المالك ضمن لتعديبه متى صارت مضمونة بانتفاع أو غيره ثم ترك الحياة لم يبرأ إلا أن يحدث له المالك استئماناً

## ﴿ باب القراض ﴾

ويقال القراض والمضاربة وهو أن يعقد على ما يدفعه لغيره ليتجرفه على أن يكون الربح مشتركاً بينهما \* والاصل فيه الاجماع واحتج له أيضاً قوله تعالى وآخرون يضرربون في الأرض يبتغون من فضل الله وبانه ضارب تلجج بحالها إلى الشام وأنقذت معه عبداً مبسرة وحقيقته أن أوله وكالة وآخره جعالة \* وأركانها خمسة عاقد وصيغة ورأس مال وعمل وربح ( يختص ) القراض ( بالبراهم والديناير ) الخالصة فلا يصح على غيرها ككتبر ومغشوش وفلوس وسائر العروض لان في القراض اغتراراً لان العمل فيه غير مضبوط والربح غير موثوق به وانما يجوز للحاجة فاختص بمأبر وج بكل حال وتسهل التجارة به ( والربح مشترك ) بينهما ( بحسب الشرط ) فلا يجوز اختصاص أحدهما به ولا شرط شيء منه لغيرهما الا بعد أحدهما فاشترط له فهو ليس به ( فان شرطاه كله لأحدهما ) أي للعامل أو للمالك ( فقراض فاسد ) نظراً للفظ والربح كله للمالك فيهما وللعامل أجرة المثل في الاولى دون الثانية ( ولا يجوز تقييده بعمدة ويمنه التصرف أو البيع بعدها ) لان الربح لا ينضب وقته ولقدرتهما على الفسخ متى أرادا بخلاف ذلك في المساقاة وقولي أو البيع من زيادتي ( فان منعه الشراء فقط بعدمدة جاز ) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها فان اقتصر على قارضتك ستة فسد العقد والعامل أمين فيصدق في الرد والتلف كما في الوديعة وفي أنها اشترى للقراض أول نفسه وفي الربح والخسران وقدر رأس المال

## ﴿ باب الوكالة ﴾

هي بفتح الواو وكسرهما لغة التفويض وشرعاً تفويض شخص أمره إلى آخر فبما يقبل النيابة لا ليفعله بعد

## ﴿ باب الوديعة ﴾

يضمن الوديعة ما تعدي فيه منها إلا أن يأخذ درهما مثلاً من كيس ثم يرد إليه مثله فيضمن الجميع إذا لم يميز ويضمن بإبداع غيره بلا إذن ولا عذر له وبوضعها في غير حوز مثلاً وينقلها إلى دون حوز مثلاً وبترك علفها بالعدول عن الحفظ للمأمور به مع تلفها بذلك وبالانتفاع بها

## ﴿ باب القراض ﴾

يختص بالبراهم والديناير والربح مشترك بحسب الشرط فان شرطاه كله لأحدهما فقراض فاسد ولا يجوز تقييده بعمدة ويمنه التصرف أو البيع بعدها فان منعه الشراء فقط بعدمدة جاز

## ﴿ باب الوكالة ﴾

موته والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى اذهبوا بقميصي هذا وهذا اشرح من قبلنا وورد في شرعنا ما يقرره  
كثير الصالحين انه <sup>بفتح</sup> بفتح الساعه لاخذ الزكاة وقد وكل <sup>بفتح</sup> عمرو بن أمية الضمري في تسكاح  
أم حبيبة وأركانها أو بعة موكل ووكيل وموكل فيه ربيعة لكن لا يشترط القبول لفظا ويشترط  
في الموكل بعة مباشرة ما وكل فيه بملك أو ولاية وفي الوكيل بعة مباشرة التصرف لنفسه وفي الموكل  
فيه أن يملك الموكل الولاية عليه وأن يكون قابلا للنيابة وقد أوجعت ذلك في شرح الاصل (صحح) الوكالة  
في العقود وغيرها (الاي مجهول مطلق كأن وكله في كل قليل وكثير) لان فيه غررا عظميا لضرورة الى  
احتماله بخلاف ما لو مال وكنتك في بيع أمواله وعقار قائي وان لم تكن أمواله معلومة لان الغرر فيه قليل  
ولو وكله في شراء عبد مثلا وجب بيان نوعه وكذا صفة ان اختلفت أصناف نوعها اختلافا ظاهرا أو في شراء  
دار وجب بيان المحلة والسكة أي الحارة والرفاق لا قدر الثمن (والاي جل حد أو قود أو قبض) بعدمفرقة  
الجلس (قد بوي أو) في (رأس مال سلم والاي وطم) فلا يصح التوكيل في شيء منها لانها لا تقبل النيابة كما هو  
معلوم من أبوابها (أو) في (شهادة أو يمين كايلاه أو لعان) الحاقها بالعادات لتعلق حكمها بتعظيم الله تعالى  
ويلحق باليمين النذر وتعليق العتق والطلاق (أو) في (القرار) لانه إخبار عن حق فاشبهه بالشهادة ويجعل  
مقرابنفس التوكيل (أو) في (ظهار) لان الغلب فيه معنى اليمين (أو) في (عبادة) لما صر (الانسكا) من  
حج أو عمرة فهو أعم من تعبيره بالحج (وتفرقة زكاة وذبح أممية) لأدلتها المقررة في أبوابها ويلحق  
بالزكاة الكفارة وصدقة التطوع وبالأمية الهدى والعقيقة وبذبحها فقرة لجها ولحم الهدى والعقيقة  
﴿باب الشركة﴾

هي بكسر الشين واسكان الراء وفتح الشين مع كسر الراء واسكانها لغة الاختلاط وشرعا عقد ثبت به حق  
شائع في شيء لمتعدد <sup>بفتح</sup> والاصل فيها قبل الاجماع آيات كآية واعلموا أنما أغنمتم من شيء فأن لله خمسة وأخبار  
تخبر يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خبت من بينهما رواء الحاكم  
وصحح اسناده (هي نوعان أحدهما في الملك) قهرا كان أو اختيارا (كارث وشراء والثاني بالعقد)  
لها (وهي) أنواع (أربعة شركة أبدان) كشركة المالين وسائر المخترفة ليكون بينهما كسبهما متساويا  
أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافها (و) شركة (وجوه) كأن يشترك وجهان لبتاع كل منهما  
بمؤجل ويكون للبتاع لها فإذا باع كان الفاضل عن الأثمان بينهما (و) شركة (مفاوضة) بأن  
يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما بأموالهما أو أبدانهما وعليهما ما يعرض من غرم وسميت بمفاوضة من  
تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعا (و) شركة (عنان) بكسر العين من عن الشيء ظهر أمانها أظهر  
الأنواع أولا نظهر لكل منهما مال الآخر (وهي) أي أنواع الشركة (باطلة الا الأخيرة فصحيحة) غلو  
الثلاثة الاول عن المال المشترك ولكثرة الغرر فيها بخلاف الأخيرة فهي الصحيحة (بشرط أن يكون رأس  
المال مثلها) كالدرهم والدنانير والبر لا نماذا اختلط بحسنه لم يميز بخلاف المتقوم وقد تصح في المتقوم بأن  
يكون مشتركا بينهما قبل العقد فالشرط أن لا يميز المالان عند العقد (وأن يتعد المالان جنسا وصفة  
بموجب لو خلط لم يميز) أي لم يميز كل منهما عن الآخر (وأن يخلط قبل العقد) ليتحقق معنى الشركة  
(وأن يشترط الرجح والحسran على قدر المالين) عملا بقضية العقد فان شرطا خلافة ففسد العقد ويرجع كل  
منهما على الآخر بأجره عمله في ماله وتنفذ التصرفات منهما للاذن والرجح بينهما على قدر المالين ولا بد من صيغة  
تدل على الاذن في التصرف فان اقتصر على اشتراكهما يكفى ويعتبر في كل منهما أهلية التوكيل والتوكل وهم  
أمين فيأتي فيهما مرفى القراض (ولو كان لواحد بغل وآخر راوية وآخر يسقى) بأنهما على ان الحاصل

فصحح الا في مجهول  
مطلق كأن وكله في كل  
قليل وكثير والاي في  
جل حد أو قود أو قبض  
في روي أو رأس مال  
سلم والاي وطم أو  
شهادة أو يمين كايلاه أو  
لعان أو قرار أو ظهور أو  
عبادة الانسكا وتفرقة  
زكاة وذبح أممية  
﴿باب الشركة﴾  
هي نوعان أحدهما في  
الملك كارث وشراء  
والثاني بالعقد وهي  
أربعة شركة أبدان  
ووجوه ومفاوضة  
وعنان وهي باطلة الا  
الاخيرة فصحيحة  
بشرط أن يكون رأس  
المال مثلها وأن يتحد  
للذان جنسا وصفة  
بموجب لو خلط لم يميز  
وأن يخلط قبل العقد  
وأن يشترط الرجح  
والحسran على قدر  
المالين ولو كان لواحد  
بغل وآخر راوية  
وآخر يسقى

بالسبق بينهم (فالحاصل له وعليه أجره البخل والراوية) اذ ليس لواحد من مالكيهما في ذلك مال حتى يأخذه فاشبه ماواشرك ثلاثة أحدهم بماله والثاني بشرائه والثالث يبيعه فان الرجح للمالك وعليه لسكل من الآخرين أجره همه ولمسكتا قبيد ذكرته في شرح الاصل

(باب الهبة)

الاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فان طبن لسكن عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا وأخبار كبير الصحبة لا تخفون جارة لجارتها ولا فرس شاه أي ظفها وأركنوه أركان البيع ثم (ان كانت صبيقتها بعوض معلوم فهي بيع) نظرا للبيع (أو) بعوض (مجهول فباطلة) اذ لا تصح بيعا لماله العوض ولا هبة لذكر العوض بناء على الاصح من أنها لا تقتضي (أو بغير عوض فبهي) مطلقة تشمل الصدقة المتأخرة الدفع لشواب الآخرة والمهبة المتأخرة بالنقل كما (ولارجع فيها الا ان كانت من أصل) لفرعه (وبقي الموهوب في سلطة المتهب) فيمتنع الرجوع بنحو بيعه ووقفه وكتابه الصحيحة وإيلاده والاصل في ذلك خبر لا يعمل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا لو ادعى على ولده رواه الترمذي والحاكم ومجاهد (ومنها) أي الهبة (العمرى والرقي) من المراقبة لان كلامهما يرقب الآخر فالعمرى (كان يقول أمرك دارى) أي جعلت لك عمرتك (وان قال فان مت قبلى رجعت الى) أو فهي لزيد أو فهي وقف فانها عمرى ويلغو الشرط (و) الرقي (كان يقول أرقبتكها) أي جعلتها لك رقي (وان قال فان مت قبلى رجعت الى) وان مت قبلك استقرت لك (أو فاذلمت فهي لزيد أو فهي وقف فانها رقي ويلغو الشرط والاصل في ذلك خبر مسلم أعمارجل أعمار عمرى له ولعقبه فانها للذي أعطيا لارجع الى الذي أعطيا لانه أعطى عطاء وقتت فيه الموارث وخبر الشافعي وغيره لا عمرى ولا رقي وان أرقب شيئا أو عمره فسيبيله سبيل الميراث (وانما تلك الهبة بالقبض بالاذن) فيه من الواهب وهذا من زيادتي ولومات أحد العاقدين قبل القبض لم ينفسخ العقد ويتخير الوارث

(باب الضمان)

هو لغة الالتزام وشرعا عقد يحصل به التزام حق ثابت في ذمة الغير أو احضار من هو عليه أو عين مضمونة والاصل فيه قبل الاجماع خبر الزعيم غارم رواه الترمذي وقال حسن صحيح وخبر الحاكم باسناد صحيح أنه يحمل عن رجل عشرة دنانير وأركانه خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه ومضمون وصيفة (هو نوعان) أحدهما (ضمان بدن وهو باطل في عقوبة الله تعالى) من حد وعليه اقتصر الاصل أو تعزير اذ يسمى في دفعها ما يمكن (صحيح في غيرها ككفود وحذ قذف) لانه حق لازم فاشبه للمال ولا بد من اذن المضمون بيده ان كان حيا حيا أو أهلا للذن والافاذن ماله أو ليه (و) الثاني (ضمان مال وهو صحيح ان ثبت المال وعلم قدره ومن هو له) لاختلاف الاغراض باختلاف ذلك (وكان) أي المال (لازما) كضمن المبيع بعد اللزوم (أو آيلا الى اللزوم) كضمن المبيع قبل اللزوم الحاقاله باللازم (فلا يصح ضمان مالم يثبت) كضمان ما سبقت بيع أو قرض لان الضمان توثقة بالحق فلا يسبق وجوبه كاشهادة (ولا) ضمان (مجهول) لانه اذبات مال في الذمة بعقد فاشبه البيع والاجارة (ولا) ضمان (نحو نجوم الكتابة) مما ليس بلزوم لمن هو عليه كجعل الجعالة قبل الفراغ اذ لمن هو عليه اسقاطه بالنفسخ (ويصح ضمان الثمن قبل اللزوم) لانه آيل الى اللزوم (و) يصح (ضمان رد الاعيان) المضمونة كالمنسوبة لان المقصود منها المال بخلاف الاعيان غير المضمونة كالوديعة لا يصح ضمانها لأن الواجب على من هي تحت يده التخلية لالرد وخرج ضمان ردها ضمان قيمتها لو تلفت فلا يصح لعدم ثبوتها (و) يصح (ضمان البرك) للشترى مثلا (بعد قبض المضمون) لانه انما ضمن مادخل

في ضمان البائع والثمن لا يدخل في ضمانه إلا بعد القبض (وهو) أي ضمان البائع (أن يضمن) شخصه (لأحد العاقلين ما بذله للآخران خروج مقابله مستحقاً أو معيباً) ورد (أو ناقصاً لنقص المنفعة) التي وزن بها ورده سواء كان الثمن معيناً وعليه اقتصر الأصل أم في النسيئة والبرك ففتح الدال مع فتح الراء وأسكنها النسيئة أي المطالبة والمؤاخاة سميت بذلك لالتزام الغرم عند ادراك المستحق عين ماله ويسمى أيضاً ضمان العهدة وهي الصك الذي يكتب فيه العوض والفقهاء يسمون به عن العوض

### ﴿باب الرهن﴾

هو لغة الثبوت ويقال الاحتباس وشرعاً جعل عين متمولة وثيقة يدين يستوفى منها عند تعذر وفائه \* والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فرهن مقبوضة وخبر الصحيحين أنه <sup>في الرهن</sup> رهن درعه عند يهودى بالمدينة يقال له أبو اسحم على ثلاثين صاعاً من شعير لأهله وأركانه أربعة عافد ومروم ومروم به وصيفة (ماجاز يبيع جاز رهنه) من متاع وغيره (الافى المنافع) فلا يجوز رهنها لأنها تنلف فلا يحصل بها استيثاق (و) (الافى) (المدير) فلا يجوز رهنه وإن كان الدين حالاً فيه من الغرر (و) (الافى) (المعلق) عتقه (صفة) فلا يجوز رهنه بمؤجل من غير شرط يبعه قبل وجودها (لم يعلم الحلال) للدين (قبلها) بأن علم حواله بعدها أو معها أو احتمال الامران فقط أو مع سبقه أو احتمال حواله قبلها أو بعدها أو معها لفوات الغرض من الرهن في بعضها وللغرر في الباقي بخلاف حواله قبلها وبخلاف الصور المذكورة أن شرط يبعه قبل وجود الصفة فقولى لم يعلم الحلال قبلها أولى من قوله أن أمكن سبقها حاول الدين (و) (الافى) (الزرع) قبل اشتداد حبه) فلا يجوز رهنه بمؤجل (وإن شرط قطعه عند حاول الدين) إذ لا يوثق ببقائه إلى الحلال أماره بحال جائر وإن لم يشترط قطعه ويجوز بيع ما يسرع فساداً ولا يمكن تخفيفه بغير شرط ولا يجوز رهنه بمؤجل أن علم فساداً قبل الحلال إلا بشرط أن يباع عند الاشراف على الفساد ويكون ثمنه رهنها ولا يجوز رهن الدين ابتداءً (ويجوز رهن المصحف) وكتب الحديث والآثار (والعبد المسلم من كافر ورهنه) والسلاح من حربي (ورهن الام دون ولدها غير المميز وعكسه وان امتنع بيع ذلك) أى ما ذكر من المصحف والمعلوفات عليه لان الغنى يقتضى منع بيعها لم يوجد في رهنها لكن لا يسلم ما قبل الاخيرتين للكافر بل لعبد وعند الاحتياج الى البيع في رهن الام دون ولدها وعكسه يباعان ويوزع الثمن عليهما باعتبار القيمة ليطهر ما يتعلق بالرهون وتعبيرى بغير المميز أعظم من تعبيره بالصغير وقولى وعكسه من ز يادنى (والرهن أمانة) في يد المرتهن لا يئزمه ضمانه ولا يسقط بتلفه شيء من الدين غير الرهن من رهنه أى من ضمانه لغنمه وعليه غرمه رواه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين (الافى) ثمان مسائل (مغصوب تحول رهنها) عند غاصبه (ومروم تحول غصبا أو عارية) عند مرتهنه (وعارية ومقوض سوما أو بيع فاسد اذا تحول) كل من المعار والمقوض (رهنها في الثلاثة وأن يقبله في بيع شيء) صدر بينهما (ثم يرهنه منه) أى من المشتري (قبل قبضه أو يخالعه على شيء ثم يرهنه منها قبل القبض) وفي معنى الاقالة الفسخ بتحالف أو نحوه ووجه الضمان في ذلك وجوده قرضه والرهن ليس بمانع ولا يصح الرهن الا بدين ولو منفعة ولا بد من كون الدين لازماً أو آيلاً الى الزوم ولا ينفك شيء من الرهن الا بفرار النسيئة من الدين نعم ينفك بعضه بفك مرتهن أو تعدد العقد أو المستحق أو من عليه الدين أو مالك العارية

### ﴿باب الكتابة﴾

هي لغة الضم والجمع وشرعاً عقد عتق بلفظها بعوض منضم بنجمين فأكثر وهي خارجة عن قواعد المعاملات لسوراهما بين السيد ورفيقه ولا تمابح ماله بماله \* والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والذين يتغنون الكتاب مما ملكت أيمانكم الآية وخبره أن أعان غارماً أو غارياً أو مكاتباً في فك رقته أطلقه الله في ظله

وهو أن يضمن لأحد العاقلين ما بذله للآخر لن يخرج مقابله مستحقاً أو معيباً أو ناقصاً لنقص المنفعة

### ﴿باب الرهن﴾

ما جاز يبعه جاز رهنه الا في المنافع والمدير والمعلق بصفة لم يعلم الحلال قبلها والزرع قبل اشتداد حبه وإن شرط قطعه عند حاول الدين ويجوز رهن المصحف والعبد المسلم من كافر ورهنه الام دون ولدها غير المميز وعكسه وان امتنع بيع ذلك والرهن أمانة الا في مغصوب تحول رهنها ومروم تحول غصبا أو عارية وعارية ومقوض سوما أو بيع فاسد اذا تحول رهنها في الثلاثة وأن يقبله في بيع شيء ثم يرهنه منه قبل قبضه أو يخالعه على شيء ثم يرهنه منها قبل القبض

### ﴿باب الكتابة﴾

يوم لا تظلم الاظلمه رواه الحاكم وأركانها أربعة سيد ورقيق وغوض وصيغة (تصح) الكتابة (بشرط أن يكتب) السيد المحرر المختار المتأهل للتبرع (كل الرقيق) فلا تصح كتابة بعضه لأنه حينئذ لا يستقل بالتردد لاكتساب النجوم (الأن يكون باقيه حراً) فتصح لأنها حينئذ تفيد الاستقلال (أو يكتبه) أي الرقيق (مالكاه معاً) ولو بوكالة (واتفقت النجوم) جنساً وأجلاً وعندنا (وجعل المال على نسبة ملكيهما) صريح به أو أطلق فتصح كتابته لملك وليس له أن يدفع لأحد المالكين شيئاً لم يدفع مثله للآخر في حال دفعه إليه فان أذن أحدهما في دفع شيء للآخر ليختص به لم يصح القبض وقد تصح كتابة بعض الرقيق في صور أيضاً كأن أوصى بكتابة عبد فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورثة أو كاتب في مرض موته بعض عبده وذلك لبعض ثلث ماله (و) بشرط (أن يقول) مع لفظ الكتابة (إذا أدت) النجوم (إلى) أو برئت منها (فأنت حراً أو ينويه) فلا يكفي لفظ الكتابة بلا تعليق ولائية لأنه يقع على هذا العقد وعلى المخارجة فلا بد من تمييز بذلك وكالتأدية للسيد التأدية لئلا يفسد من وكيله أو ولده أو وصيه (وأن يكون عوضها معلوماً) فلا تصح بمجهول كسائر عقود المعاوضة (وأن يتعدد النجوم) كما جرى عليه الصحابة فمن بعدهم فلا يجوز بعوض حال ولا بنجوم واحد والنجوم الوقت المضروب قاله الجوهري ويطلق على المال المؤدى فيه كفاً كإحدى كالأصل (فإن كانت على دينار) حالا (وخدمة شهر لم تجز) لعدم تنجيم لدينار (أو على خدمة شهر) من الآن (ودينار في أثنائه أو بعده) وعلى الثاني اقتصر الأصل (جازت) لأن المنفعة مستحقة في الحال فالمدة لتقديرها والتوفية فيها والدينار إنما تستحق المطالبة به في وقت آخر وإذا اختلف الاستحقاق حصل التنجيم ولا بأس بكون المنفعة حالة لأن التأجيل إنما يشترط لحصول القدرة وهو قادر على الاشتغال بالخدمة في الحال فالتنجيم إنما هو شرط في غير المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال (وحكم فاسدها) أي فاسد الكتابة لقوات شرط أو فاسده أو فساد عوض أو أصل (حكم صححها) في استقلال المكاتب بالسكسب وأخذ أراض الجباية عليه والمهر وعتقه بالاداء محل النجوم إلى سيده وسائر أحكامها (إلا في أن الفاسدة غير لازمة من جهة السيد كالاتزم) الكتابة (من جهة الرقيق مطابقاً) أي سواء كانت صحيحة أم فاسدة بخلاف السيد في الصحيحة فإلزاماً من جهته (و) في (أن سيده) في الفاسدة (يرد عليه ما قبضه منه) لأنه لم يملكه (ويرجع عليه) أي على المكاتب (بقيمته) يوم العتق لأن في الكتابة معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعقود فهو كما لو تلف المبيع يباع فاسداً فإن المشتري يرجع على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة ولو تلف ما أخذه السيد رجع عليه العتيق بمثله أو قيمته فإن كان العوض لقيمة له ولا حصة كحجر لم يرجع على سيده بشئ وهو يرجع على العتيق بقيمته وإن كان كسكسباً تجلده ميتة لم يدفع رجع فيه إلا أنه إذا تلف لم يرجع عليه ببدله ويستثنى مما ذكرنا أحده الكافر من مكاتب الكافر حال الكفر فإنه يملكه ولا تراجع (و) في (أنه) أي المكاتب في الفاسدة (لا يعتق بإدائه) النجوم (بعد موت سيده) ولا في حياته إلى غير سيده من وكيل أو غيره أو إليه في غير محل النجوم كما تقدمت الإشارة إليه (و) في (أنه) لا يعتق (فيما إذا حط عنه سيده شيئاً من النجوم) لعدم وجود الصفة المعلق بها ويستثنى مع ما ذكرنا من صور أخرى منها أنه لا يجب في الفاسدة حط وان المكاتب فيها لا يسافر به براد سيده وإن فطرنه تجب على سيده وأنه لا يأخذ من الزكاة وأنه لا يعامل سيده (ويجب) على سيده في الكتابة الصحيحة (الإتياء) بأن يحط عن المكاتب قبل عتقه أو ليمتثل من النجوم أو يدفعه إليه منها بعد قبضه أو من غيره ما من حسنهما قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الإتياء بما ذكرنا لأن القصد منه الإغاة على العتق والحط أصل والدفع بدل عنه لما قلناه من أن القصد منه إعانته على العتق وهي في الحط محققة وفي الدفع موهومة فإنه قد ينفق المال في جهة أخرى

تصح بشرط أن يكتب  
كل الرقيق إلا أن يكون  
باقي حراً أو يكتبه  
مالكاه معاً واتفقت  
النجوم وجعل المال  
على نسبة ملكيهما  
وإن يقول إذا أدت  
إلى فأنت حراً أو ينويه  
وأن يكون عوضها  
معلوماً وإن يتعدد  
النجوم فإن كانت على  
دينار وخدمة شهر لم  
تجز أو على خدمة شهر  
ودينار في أثنائه أو بعده  
جازت وحكم فاسدها  
حكم صححها إلا في أن  
الفاسدة غير لازمة من  
جهة السيد كالاتزم من  
جهة الرقيق مطلقاً وإن  
سيده رد عليه ما قبضه  
منه ويرجع عليه  
بقيمته وأنه لا يعتق  
بإدائه بعد موت سيده  
ولا فيما إذا حط عنه سيده  
شيئاً من النجوم ويجب  
الإتياء



بغيره ولم يشمل الثلث  
 أكثر من قيمته أو كاتبه  
 على منفعة نفسه ولمأخذ  
 الجور على العتق  
 أيضا في بيع الرقيق من  
 نفسه وقوله لسيد  
 أعتقني على كذا يفعل  
 والولد فيما لسيد  
 وقول غيره له أعتق  
 رقيقك عني على كذا  
 فيعتقه والولد للسائل  
 ﴿باب الأقرار﴾  
 لا يقبل أقرار صبي  
 ومجنون ولا أقرار مفلس  
 بدين في حق غرمائه  
 أن أسند وجوبه لما  
 بعد الطهر بمعاملة أو  
 مطلقا ولا قبل ولا  
 أقرار مجبور بسفه إلا  
 في نذر قربة بدنية  
 وتدير ووصية وحد  
 وقود وطلاق وخلع  
 وظهار ونسب  
 واستلحاق له ولا أقرار  
 رقيق على سيده إلا في  
 معاملة أذن له فيها  
 ويؤدي من كسبه وما  
 في يده والأقرار الصحيح  
 لا يقبل الرجوع عنه إلا  
 في ردة وزنا وشرب خمر  
 وسرقة وقطع طريق  
 في سقر القطع للمال  
 ولا يلزم بالتفسير إلا أن  
 يقر بدها م وبطلق  
 أو يقول عدة فيحمل  
 على أنها واردة إلا أن  
 تكون دراهم البلد

ويسند بيع فان لم يسمع به فبيع (الاذا كاتبه في مرض موته ولم يحتمل الثلث أكثر من قيمته) ولم يحجز  
 الورثة فلا يجب الايتاء (أو كاتبه على منفعة نفسه) كان كاتبه على أن يخدمه شهرا من الآن وعلى خياطة  
 ثوب في ذمته بعد العقد بيوم أو عند انقضاء الشهر أو عقبه أو بعده بنحو يوم أو قبله كذلك فلا يجب الايتاء  
 لانما يجب اذا كان في النجوم أعيان (وله أخذ العوض على العتق أيضا) أي كاله أخذ عليه في الكتابة  
 وذلك (في بيع الرقيق) هو أهم من قوله العبد (من نفسه و) في (قوله لسيد أعتقني على كذا يفعل)  
 أي فيعتقه عليه (والولد) عليه (فيهما لسيد) لانما العتق (و) في (قول غيره له أعتق رقيقك عني على  
 كذا فيعتقه والولد) عليه فيها (السائل) لانما العتق بانابته المسؤول

﴿باب الأقرار﴾

هولاء الالبات من قر الشيء يقر قرارا اذا ثبت وشرا اخبار الشخص بحق عليه ويسمى اعترافا أيضا  
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم فسرت شهادة المراء  
 على نفسه لاقرار وخبر الصحابيحين اغديا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها وأركانها أربعة  
 مقرومقره ومقر به وصيغة (لا يقبل أقرار صبي ومجنون) لعدم صحة عبارتهما في مثل ذلك (ولا أقرار مفلس  
 بدين في حق غرمائه) أن أسند وجوبه لما بعد الطهر بمعاملة أو مطلقا) بل لم يقيد بمعاملة ولا غيرها فلا يلزم اجهم  
 المقر له لتقدير في الأولى بمعاملة وأما في الثانية فلأن الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن لانه محقق  
 وظاهر أن محله فيها اذا تعذر مراجعة المقر أخذ ما يأتي عن الروضة (والا) بأن أسند وجوبه لما قبل الطهر  
 ولو بمعاملة وقال عن جنابة (قل) في حقهم وحقه بعد التهمة وإن أطلق وجوبه قال الرافعي فقياس المذهب  
 التزويل على الأقل وجعله كما لو أسنده الى ما بعد الطهر زاد في الروضة هذا ظاهر ان تعذر مراجعة المقر فان  
 أمكنت فيدعي أن راجع لانه بل أقراره (ولا أقرار مجبور) عليه (بسفه) لان تصحيحه يؤدي الى ابطال  
 معنى الطهر (الذي نذر قربة بدنية وتدير وصيغة) فيقبل أقراره بها لصحة عبارته واحتياجه للثواب والتقدير  
 بالقربة البدنية مع ذكر التدبير من زياتي وخروج بالبدنية المالية فلا يصح أقراره بنسبها اذا كانت  
 معيتدون ما اذا كانت في الذمة (و) الا في (حد وقود وطلاق وخلع) ولو بدون مهر المثل (وظهار) وإيلاء  
 ورجعه (ونفي نسب) بلعان وعليه اقتصر الأصل أو بحلف (واستلحاق له) لعدم بعلقها بمال ولعدم  
 التهمة في الأولين فيقطع في السرقة ولا يثبت المال وينفق على ولده المستحق من بيت المال وانما جاز خلعه  
 بدون مهر المثل لان له الطلاق بمجانبة عوض أولى وقولي واستلحاق له من زياتي (ولا أقرار رقيق على سيده  
 الا في معاملة أذن له فيها) فيصح أقراره عليه أقدرته على انشاها بخلاف أقراره في معاملة لم يأذن له فيها سيده فلا  
 يقبل على سيده بل يتعلق بذمته يتبع به اذا عتق صدقه السيد أم لا لتقدير معاملة ولو أقر بعد حجر السيد عليه  
 بدين معاملة اضافة الى حال الأذن لم تقبل اضافته أما أقراره على نفسه فصحيح كأقراره بحد وقود وطلاق  
 وقطع في سرقة لبعده عن التهمة فيها ويضمن مال السرقة في ذمته اذا لم يصدق السيد فيها (ويؤدي) ما أقر به  
 في معاملة أذن له فيها سيده (من كسبه وما في يده) من مال المعاملة (والأقرار الصحيح لا يقبل الرجوع عنه)  
 ادلا يجوز الغاء كلام المكلف بالامتنع (الذي ردة وزنا وشرب خمر) فيقبل رجوعه عن أقراره بها لخبر أبي  
 داود ادروا الحدود بالشبهات رواه الترمذي والحاكم ومصحح اسناده (و) الا في (سرقة وقطع طريق) فيقبل  
 رجوعه عن الأقرار بهما (في سقوط القطع لا) سقوط (المال) لما في (ولا يلزم) الأقرار الا (بالتفسير)  
 فلو قال له على مال عظيم كثيرا أو أكثر من مال فلان قبل تفسيره بأقل متمول لاحتمال اعادة عظيم خطره أو  
 نحوه فلا يلزم الا باليقين فلا بد من التفسير (الا أن يقر بدها م وبطلق أو يقول عدة فيحمل على أنها)  
 دراهم (وازنة) وان لم تكن زنة كل منها ستة دنانير التي هي زنة الدرهم (الا أن تكون دراهم البلد

في الثانية عدة) فيحمل على أنها دراهم صدقوا أن كانت ناقصة ولو قال على مائة عدة من الدراهم اعتبر العدد دون الوزن كذا كره في الروضة وأصلها (ويقبل اقراره لو ارثه في مرض موته) كالأجنبي ولعموم أدلة صحة اقراره ولأنه انتهى إلى صحة صدق فيها الكذب والظاهر أنه لا يقرب التحقيق

### ﴿ باب الشفعة ﴾

باسكان الفاء وحكى ضحها وهي لغة الضم وشرعاً حق تلك قهرى ثبت للشريك التقديم على الشريك الحادث فيما ملك يعوض \* والاصل فيها قبل الاجماع خبر البخاري عن جابر قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية لمسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم أربعة أحواط والمعنى في دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائفة الى الشريك الآخذ بالشفعة كصعد منور وبالوعد والربعة تأنيث الربع وهو للزحل والحائط والبستان هو أركانها أربعة أخذ مأخوذ ومأخوذ منه أو صيغة (انما ثبت) الشفعة (في أرض وما يتبعها في البيع كبناء وغراس) وبجارة مثبتة في الأرض وبزراعتها والنبات وحجر الطاحون (ونمرة لم تظهر) كثرة الشمس قبل ظهورها ونمرة السخل قبل تأبرها وإن تأبرت قبل الاخذ بخلاف غير الأرض وما لا يتبعها في البيع كطابق وبناء في أرض محتكرة وجدار مع أسعوشجرة مع مفرسها فقط ومنقول غير ماض وان بيع مع عقار لا به لا يدوم فلا يدوم ضرر الشركة فيه وانما ثبت (لشريك عند البيع) في الوقسم لم تبطل منفعة المقصودة) منه قبل القسمة فلا تثبت لغيره ولو جازاً أو شريكاً بعد البيع لا تنفاه الشركة عند البيع فلو قام الشريك المشتري بنفسه أو بوكيله جاهلاً بالبيع فله الاخذ بالشفعة وإن انقطعت الشركة بالقسمة لوجود الشركة عند البيع مع قيام عذره وبقاء ملكه ولا تثبت في الوقسم بطلت منفعة المقصودة منه قبل القسمة وإن أمكن الاتفاق به من وجه آخر فلا تثبت في طاحون وحمام وبئر لا يمكن جعلها طاحونين وحامين وبئرين لما سأن عليه ثبوت الشفعة دفع ضرر مؤنة القسمة الى آخره فلو كان بينهما دار صغيرة لأحدهما عشرها فباع حصته لم تثبت الشفعة للآخر لأن من القسمة إذا فائدة فيها فلا يجاب طالبا لتعنته بخلاف العكس ولا يملك الشفيع الا بلفظ كأخذت بالشفعة مع بذل الثمن للمشتري أو وصا المشتري يكونه في ذمته أو قضاء القاضي له بالشفعة

### ﴿ باب الغصب ﴾

(هو) لغة أخذ الشيء ظلماً وشرعاً (استيلاء على حق غير) ولو منفعة كقائمة من قعد بمسجد أو سوق أو غير مال كزبل (غير حق) \* والاصل في تحريمه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بيسكم بالباطل وأخبر بخبران دعاءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حوام وخبر من ظلم قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين رواهما الشيخان وقولي بغير حق تبعت فيه الروضة بدل قوله كالرافي عدوانا ليشمل مالواخذ مال غيره بظن أنه ماله فانه غصب وإن خلا عن الاثم وقول الرافعي ان الثالث في هذه حكم الغصب لاحقيقته ممنوع وكأنه جرى على الغالب من أن الغصب يستلزم الاثم (وإذا عمل) الغاصب (فيه) أي المصوب (عمالاً) كسبغ وغرس وحفر (فله ابطاله) وإن رضى المالك بالابقاء ليدفع ضمان ما يحدث بسببه ويرد العين كما أخذها (الا في نحو مالو غصب غزلاً ففسخه أو طينا ففسر به لنا أو رجاءاً فاتخذ قدماً أو ذهباً أو فضة فاتخذ حلياً) فليس له ابطال شيء منها بغير رضا المالك لانه تعنت لا فائدة فيه ونحو من زيادتي (والضمانات) للبال سته (غصب وعارية واتلاف وقبض بسوم أو بيع فاسد أو تعد) فغير على اليدما أخذت حتى تؤديه (والضمان أربعة أنواع) لانه فديكون (بالمثل في المثل وهو ما حصره كيل أو وزن وجار السلم فيه و) فديكون (بالقيمة في المتعوم كالنافع) والحيوان والمكيل والموزون اللذين لا يصح السلم فيهما وهو في المثل في المثل الى آخره أولى مما عبر به (و) فديكون (بأقل الامرين من القسمة والأرض في السيد إذا ألتف عبده الجاني و) فديكون (بغير ذلك في) أربعة (المبيع يدا البائع) فانه

في الثانية عدة وقبل اقراره لو ارثه في مرض موته

### ﴿ باب الشفعة ﴾

انما ثبتت في أرض وما يتبعها في البيع كبناء وغراس ونمرة لم تظهر لشريك عند البيع فيما لو قسم لم تبطل منفعة المقصودة

### ﴿ باب الغصب ﴾

هو استيلاء على حق غير بغير حق وإذا عمل فيه عملاً فله ابطاله الا في نحو مالو غصب غزلاً ففسخه أو طينا ففسر به لنا أو رجاءاً فاتخذ قدماً أو ذهباً أو فضة فاتخذ حلياً والمضمان غصب وعارية واتلاف وقبض بسوم أو بيع فاسد أو تعد وهو الضمان أربعة أنواع بالمثل في المثل وهو ما حصره كيل أو وزن وجار السلم فيه وبالقيمة في المتعوم كالنافع وأقل الامرين من القيمة والأرض في السيد إذا ألتف عبده الجاني وبغير ذلك في المبيع يدا البائع



يضمنه الثمن (ولبن المصرة) فانه يضمنه المشتري بعد الرد بصاع تمر (وللمهر بيد الزوج) فانه يضمنه بمهر المثل (وجنين الامة) فانه يضمنه الجاني بعشر قيمتها وزاد الاصل نوعا خلسا وهو الضمان بأكثر الامرين مع ثلاثة مواضع في النوع الثالث والمعروف خلاف ذلك كما بينته في شرحه (وقد يضمن الشيء بشيئين) وذلك في ثلاث صور (فبالو قتل محرم صيدا مملوكا) فانه يضمنه بالجزاء لحق الله تعالى وبالقيمة لمالكه وفيما لو جنى المنصوب في يد الغاصب ثم تلف عنده) فانه يضمن للجنى عليه أقل الامرين من قيمته والارش) لان الأقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه أو الارش فهو الذي وجب (و) يضمن (لمالك قيمته) كسائر الاعيان المنصوبة (وفيما لو وطئ زوجة أصله أو فرعه بشبهة) فانه (يغرم مهرين) مهرا للزوجة بالشبهة ومهرا لأصله أو فرعه (بعد الدخول) لانه فوت عليه البضع بعد أن لم يسجد المهر (و) يغرم (مهرا) للزوجة كغيرها (ونفسا) لأصله أو فرعه (قبله) أي قبل الدخول لانه حين فوت عليه البضع لم يلزمه الا نصف المهر (خاتمة) لو سوج المثل عن أن يكون له قيمة كأن غصب ماء بمقارة فطالبه به على شط نهر ونحوه أو جدا في الصيف فطالبه به في الشتاء فانه يغرم القيمة وأما رخصه فلا ينقله الى القيمة

### باب اللقطة

يضم الملام وفنح القاف واسكانها وهي لفه الشيء الملقوط وشرعا ما وجد من حق ضائع محترم غير محرز ولا ممنوع بقوته ولا يعرف الواجد مستحقه \* والاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحاحين عن زيد بن خالد الجهني أن رجلا سأل النبي ﷺ عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها ستة فان لم تعرف فاستنفقها ولتكن ودیعة عندك فان جاء صاحبها يوما من الدهر فأدّها اليه والافشأ نكسها وسأله عن ضالة الابل فقال مالك وطادعها فان معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربا وسأله عن الشاة فقال خذها فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب \* وأركانها ثلاثة النقاط وملقط ولقطه بمعنى الشيء الملتقط ثم (هي) بهذا المعنى (أنواع) تسعة (أحدها حيوان وجدته في عمارة يحل التقاطه ويعرفه سنة فان ظهر مالكة) قبل فراغ التعريف أو بعده وهو باق (فهو له والا) أي وان لم يظهر مالكة (تملكه) ان كان مالا وتقل الاختصاص اليه ان كان غير مال ككلب بعد التعريف لقوله في الخبر السابق والافشأ نكسها (بلفظ) لانه تملك مال ببدل فكان كالشفعة وإشارة الاخرس المفهمة كاللفظ (وكذا) يحل التقاطه ان وجدته (بمقارة وهو غير ممنوع من صغار السباع) كشاة وعجل للخبر السابق وصيانته عن الحونة والسباع (والا) أي وان كان ممنوعا من ذلك بقوة كبير وفرس أو بعد وكأرنب وطي أو بطيران كحمام (فيحل التقاطه للحفظ) صيانته عن الحونة لا للتملك لقوله في الخبر في ضالة الابل دعيها وقبس بها مافي منها فانم ان وجدته فزمن نهب جاز التقاطه للتملك أيضا والمراد بالعمارة الشارع والمسجد ونحوهما لانها مع الموات محل اللقطة \* واعلم أن ملقط المأ كقول التملك ان شاء عرفه ثم تملكه كما مر وان شاء باعه اذن الحاكم ان وجدته والا فاستقلالا وحفظ منه وعرف المبيع ثم تملك الثمن وان شاء تملكه في الحال وأكله وغرم قيمته ان ظهر مالكة لكن محله اذا وجدته بمقارة لانه قد لا يجد فيها من يشتريه ويشق نقله الى العمارة بخلاف ماله وجدته بعمارة ولا يجب بعدا كله تعريفه على الظاهر للإمام من وجهين لما سيأتي عنه (الثاني غير حيوان لا يخشى فسادة) كحديد ونحاس (فهو كالاول) من الانواع في أنه ان وجدته بعمارة أو مقارة عرفه سنة فان ظهر مالكة والتملكه وان شاء باعه وحفظ منه الى آخر ما مر مما يمكن اتيانها هنا (الثالث) غير حيوان (يخشى فسادة) كهريسة ورطب لا ينتمر (فيخبر) ملقطه (بين أكله) متملكا له وبهرم قيمته (و) بين (بيعه) ويعرفه بعد بيعه لينملك منه بعد التعريف (فان ظهر مالكة أعطاه قيمته) ان أكله (أو عنقه) ان باعه وفي التعريف بعد الأكل وجهان أحدهما في العمارة وجوبه وفي المقارة مال الامام الظاهر أنه

يلبن المصرة والمهر بيد الزوج وجنين الامة وقد يضمن الشيء بشيئين فيما لو قتل محرم صيدا مملوكا يضمنه بالجزاء لحق الله تعالى وبالقيمة لمالكه وفيما لو جنى المنصوب في يد الغاصب ثم تلف عنده يضمن للجنى عليه أقل الامرين من قيمته والارش ولمالك قيمته وفيما لو وطئ زوجة أصله أو فرعه بشبهة يغرم مهرين بعد الدخول ومهرا ونفسا قبله

### باب اللقطة

هي أنواع أحدها حيوان وجدته في عمارة يحل التقاطه ويعرفه سنة فان ظهر مالكة فهو له والتملكه بلفظ وكذا بمقارة وهو غير ممنوع من صغار السباع والا فيحل التقاطه للحفظ الثاني غير حيوان لا يخشى فسادة فهو كالاول الثالث يخشى فسادة فيخبر بين أكله وبيعه فان ظهر مالكة أعطاه قيمته أو عنقه

بحرم مكة فيلقطها  
 للمحفظ ويجب تعريضها  
 • الخامس أن يجدها  
 بدار ككفر فغنيمة  
 تخمس وله أربعة  
 أخماس • السادس  
 أن يجدها مع لقيط  
 مشدودة في ثيابه فهي  
 للقيط أو يجنبه أو  
 مدفونة تحته فلقطة  
 • السابع أن يجدها  
 ويخاف فوت وقت  
 البحر فيدفعه لحاكم  
 ليعرضه أو يعرضه بنفسه  
 • الثامن لقطعة الحربى  
 بدار الاسلام لا يملكها  
 بل هي غنيمة • التاسع  
 لقطعة المرتد بردها على  
 الامام وهي فيء الا أن  
 يسلم فان كان الواجد  
 رقيقا غير مكاتب فسيده  
 الملتقط ان التقط باذنه  
 أو أقرها عنده والا  
 انزعته فان ألقاها  
 نعلق الضمان برقبته  
 وان كان مكاتب فهي له  
 ان لم يعجز والا أخذها  
 القاضي وحفظها للملك  
 أو صيا أو مجنون أو  
 مجنونا عليه بسفه  
 انزعها منه وليعرضها  
 وملكها له أو فاسقا  
 صحح التقاطه لكنها  
 تنزع منه وتوضع عند  
 عدل ولا يعتبر تعريضه  
 بل يضم اليه رقيب

لا يجب لانه لا فائدة فيه وفيه نظر أما اذا كان الرطب يقتصر فان كانت اللقطة في بيعه بيع أوفى تخيره وتبيع  
 به الواجد ثمه والا بيع بعضه لثمن الباقي حفظا له وفارق الحيوان حيث يباع كله لان فحقة الحيوان تتكرر  
 فتؤدي الى أن يأكل نفسه هذا كله اذا وجدته في غير الحرم بقرينة قولي (الرابع أن يجدها لقطعة بحرم  
 مكة فيلقطها للمحفظ) لا التملك (ويجب تعريضها) لخبر الصحيحين ان هذا البلد حرمه الله لا يلقط  
 لقطته الا من عرفها وفي رواية البخارى لا يحمل لقطته الا لشئد أى لعرف والمعنى على الدوام والافسار  
 البلاد كذلك والحكمة في ذلك أن الله تعالى جعله مثابة للناس وأمانا يعودون اليه فربما يعود مالها  
 أو يبعث في طلبها ويلزم الملتقط الإقامة لتعريضها أو دفعها الى الحاكم وخروج بزيادى مكة حرم للمدينة  
 فلا يأتى فيم ذلك كما صرح به الدارمى والرويانى (الخامس أن يجدها بدار ككفر) وقد دخلها بلا أمان  
 (فهي غنيمة تخمس وله أربعة أخماس) فان دخلها بأمان فهي لقطعة (السادس أن يجدها مع لقيط  
 مشدودة في ثيابه) أو منشورة فوقه أو تحته أو في جيبه أو مده الذي هو فيه (فهى للقيط) لان له يدا  
 واختصاصا كالمكلف والاصل الحرية ما لم يعرف غيرها (أو يجنبه) وتعريض الاصل بقوله تحته تعريض  
 (أو مدفونة تحته فلقطة) كفى المكلف نعم ان حكم بان الارض له كدار هو فيها فهي له تبعها (السابع  
 أن يجدها ويخاف فوت وقت النحر فيدفعه لحاكم لينحره أو ينحره بنفسه) ويسن استئذان الحاكم  
 (الثامن لقطعة الحربى بدار الاسلام لا يملكها) لعدم صحة التقاطه (بل هي غنيمة) لمن أخذها منه من  
 المسلمين كذا في الاصل كأصله والواجب أن من أخذها منه يعرضها ثم يملكها (التاسع لقطعة المرتد بردها  
 على الامام) لعدم صحة التقاطه (وهي فيء) ويأتى فيه ما قدمته في الحربى آفا (الا أن يسلم) فتكون  
 لقطعة له (فان كان الواجد رقيقا غير مكاتب فسيده) هو (الملتقط ان التقط باذنه وأقرها عنده والا)  
 أى وان التقط بغير إذن سيده ولم يقرها عنده (انزعته منه) لعدم صحة التقاطه لانه ليس من أهل  
 الولاية والملك واذا أقرها عنده واستحفظه عليها فان كان أمينا جاز والا فلا وهو معتد بالقرار (فان  
 أنلفها) الرقيق أو تلفت بتقصيره فيا اذا أقرها عنده سيده أو التقطها باذنه (تعلق الضمان برقبته)  
 كالمنسوب (وان كان) الواجد لها (مكاتب فهي له ان لم يعجز) لانه يستقل بالملك والتصرف (والا) أى  
 وان عجز (أخذها القاضي وحفظها للملك) هذا هو المنقول وجوز البغوى أن لسيده أخذها وعليه  
 جرى الاصل والمبعض يصح التقاطه واللقطة له ولسده فان كان بينهما مهايأة فهي لذى الوبه (أو)  
 كان الواجد لها (صيا أو مجنونا أو مجنونا عليه بسفه انزعها منه وله وعرفها وتملكها) ان رآه حيث  
 يجوز الاقتراض له فان التملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها أو سلمها للقاضي ويضمن الولي ان قصر  
 في انزعها حتى تلفت ويعرفها تالفة وان احتاج التعريض الى مؤنة لم يعطها من مال المولى عليه بل يرجع  
 الحاكم لبيع جزأها والظاهر ان لقطه الملقى عليه ينزعها الحاكم لكن لا يعرفها بل ينتظر افاقة  
 (أو) كان الواجد لها (فاسقاصح التقاطه) كاحتطابه (لكنها تنزع منه وتوضع عند عدل) لان مال  
 ولده لا يقر بيده فالاجنبى أولى (ولا يعتبر تعريضه بل يضم اليه) عدل (رقيب) لئلا يخون فيها (ومن  
 يريد سفرا لا يسافر بها الا بعد التعريض) فان أراد السفر بدوها فوض التعريض الى غيره واذا التقط  
 في صحراء عرفها بأقرب البلاد اليها ولا يكلف العدول الى غير مقصده وليس للملتقط تسليمها الى غيره ليعرفها  
 الا باذن الحاكم

﴿ باب الآجال ﴾

أى المدد (هي) بوعان أحدهما آجال (مضروبة بالشرع) نصا أو اسباطا (وهي) أى هذه الآجال  
 أى ما تضرب فيه (عشرون) بوعا (العدة والاستبراء) الاقراء أو الأشهر أو وضع الحمل (والهدة)  
 بأربعة أشهر أو عشرين أو اقل وفي معناها الأمان لكنه انما يؤجل بأربعة أشهر (والزكاة) سنة أو  
 ومن يريد سفرا لا يسافر بها الا بعد التعريض ﴿ باب الآجال ﴾ هي مضروبة بالشرع وهى عشرون العدة والاستبراء والهدة والزكاة



ومؤنة بيع ماله كائنة  
دلال ودينه للزوم  
قبل الجرح أن كان به  
رهن والبايع بمبيعه  
لم يقبض ثمنه ووجده  
بخطأ وناقصا نقص حقة  
بأن لا يفرد بالعقد أو  
زائدا زيادة متصلة أو  
منفصلة أو كانت أثرا  
كقسارة لكن الزيادة  
الذكورية للفلس فإن  
كان زائدا من وجبه  
ناقصا من وجهه فإن كانا  
في الذات رد الزيادة  
وضارب مع الغرماء  
بالنقص أو في الصفة  
فهو للبايع ولا شيء له في  
النقص ولا عليه في  
الزيادة أو كان النقص  
في الصفة والزيادة في  
الذات والأثر فلا شيء له  
والزيادة للفلس وفي  
عكسه له الرجوع في  
المبيع والمضاربة مع  
الغرماء بالنقص وإن  
وجده مختلطا بمثل أو  
دونه فلا أخذ قسرا  
المبيع من المختلط أو  
بأجود فلا رجوع في  
المخلوط لكن يضرب  
مع الغرماء

### باب الوقف

التبرع وصية وهبة  
وعتق وإباحة ووقف  
وشرط صيغة كوقفت  
وحبست وسبلت وإن

الحاكم وصح استناده أن النبي ﷺ جرح على معاذ وبيع ماله في دين كان عليه وقسمه بين غرمائه فأصابهم  
خسة أصابع حقوقهم والجرح على الفلس يكون بطلبه أو بطلب الغرماء فإن كان الدين له جرح الحاكم  
جرح بلا طلب وعلى كل تقدير (إذا جرح الحاكم على أحد) هو أهم من قوله رجس (بأفلاسه قدم على الغرماء  
مؤنته) من نفسه وغيره ففقه وكسوة وسكنى فتعيرى بالمؤنة أهم من تعيينه بالنفقة (في حياته) حتى قسم  
ماله لأنه مؤسر ما يزل ملكه هذا (إن لم يستغن بكسب) لا تفرقه فإن استغنى به فلا ينفي عليه ولا يكسوه  
ويصرف كسبه إلى ذلك فإن لم ينفه بكل (و) قدم عليهم (مؤنة تجهيزه) أي تجهيز عموه من نفسه وغيره  
(بعد موته) (و) قدم (مؤنة بيع ماله كأجرة دلال) لأنها من مصالح الجرح (و) قدم (دينه للزوم) له أو  
ما نول إلى الزوم (قبل الجرح أن كان به رهن) فيقدم للرهن ثمته لنقصه على حقوق الغرماء  
(و) قدم (البايع بمبيعه أن لم يقبض ثمنه) من المشتري (ووجده) أي المبيع (بخطأ أو ناقصا نقص حقة) بأن  
لا يفرد بالعقد كقطع يد (أو زائدا زيادة متصلة) كسمن وصنعة (أو منفصلة) كشجرة أو لسانا بعد البيع  
(أو كانت) أي الزيادة (أثرا كقسارة) للثوب المبيع (لكن الزيادة المذكورة للفلس) فتكون للغرماء  
(فإن كان) المبيع (زائدا من وجهه ناقصا من وجهه) ككبر عبد وطول نخلة وتعلم صنعة مع برص (فإن كانا  
في الذات) كتلف أحد المبيعين ووليه (رد) البايع (الزيادة) أي أبقاها للفلس (وضارب مع الغرماء  
بالنقص) بعد الفسخ (أو) كانا (في الصفة) كعرج وسمن (فهو) أي المبيع (للبائع ولا شيء له في  
النقص ولا شيء) (عليه في الزيادة) كما لو انفردا (أو كان النقص في الصفة والزيادة في الذات أو) في  
(الأثر) كعرج وولد وتخرق الثوب وقصارته (فلا شيء له) أي للبائع (والزيادة للفلس) كما لو انفرد (وفي  
عكسه) بأن كان النقص في الذات والزيادة في الصفة كتلف أحد المبيعين وسمن الآخر (له الرجوع في المبيع  
والمضاربة مع الغرماء بالنقص) ويفوز بالزيادة (وإن وجده) أي المبيع (مختلطا بمثل أو دونه فله) بعد  
الفسخ (أخذ قسرا المبيع من المختلط) ويكون في البدن مساعا بنقصه كنقص العيب (أو) وجده مختلطا  
(بأجود فلا رجوع) له (في المخلوط) حذرا من تضرر الفلس (لكنه يضارب مع الغرماء) بالثمن هذا  
كله إذا ثبت الدين بخيار أو للفلس فإن ثبت باقراره حكمه ما حرق به وله أن يرد بالعيب ما كان اشترا ان  
كانت النقط في الرد

### باب الوقف

هو لغة الحس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح  
والأصل فيه خبر الصحيحين أن عمر رضي الله عنه أصاب أرضا بخير فقال له النبي ﷺ ان شئت  
حبست أصلها وتصدقت بها فتصدق بها عمر أنه لا يبيع أصلها ولا يوهب ولا يورث \* وأركانها أربعة واقف  
وموقوف وموقوف عليه وصيغة ولما شارك في المقصود منه أشياء ذكرتها كالأصل معه بقولي (التبرع)  
خسة أنواع (وصية وهبة) ومنها العمري والرقبي والصدقة والهبة بجامع أن كلامها كالحرم عليك بلا  
عوض (وعتق وإباحة ووقف وشرطه) أي الوقف ستة (صيغة كوقفت وحبست وسبلت) وكتصدقت  
بكذا صدقة مؤبدة أو محرمة أو لاتباع أو لا توهب ولا يشترط القبول وإن كان الوقف على معين (وأن يكون  
الواقف أهلا للتبرع) ولو مبعضا فلا يصح وقف صبي ومجنون وسفيه ومكاتب وللأمام أن يقسم من أملاك بيت  
المال ما تقتضيه المصلحة (و) أن يكون (الموقوف عليه) أولا (موجودا عند الوقف) لأن الوقف  
تملكنا جرفا شه الهبة فلا وقف على أولاده ولا له حيث نلصح (وإيس) الموقوف عليه (معصية) جهة  
كان أو معينا فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة تعد ولا على ريد ليقتل من يحرم قتله ولا على مرند وحوي  
لأنه أمانة على معصية بخلاف مال المعصية فيه سواء كان جهة قرية كالنقراء والعلماء والمساعد والمدرس أم  
جهة لا يظهر فيها قرية كالأغنياء ولا يصح على نفسه ومهم كوقفت على أحدا (و) أن يكون بمن (يمكن

بكون الواقف أهلا للتبرع والموقوف عليه موجودا عند الوقف وليس معصية ويمكن

الآدميين

(باب احياء الموات)

هو الارض التي لم تعمر قط والبلد ضربان بلاد كفر فهي لمن غلب عليها بلاد اسلام فالعاصم عمارة اسلامية وان خرب لاهله وان لم يعرفوا والعاصم عمارة جاهلية يملك بالاحياء والحرب يملكه المسلم بالاحياء حتى ما ظهر فيه من معدن باطن لم يعلمه والمعدن قسمان ظاهر وهو ما خرج بلا علاج وهو مشترك بين المسلمين لا يجوز احياؤه ولا اقطاعه فان ضاق قدم السابق بقدر حاحه فان جا آتعا قدم فرع باطن وهو مالا يخرج الا بعلاج فالسلطان اقطاعه ولا يملك بالاحياء ومن سبق اليه فهو احق به مادام يعمل فيه الا اذا طال مقامه وثم محتاج غيره فيزعج كالمعدن الظاهر اذا قطع العمل لم يمنع منه غيره وللإمام أن يحمي نفسه لرعي محتاج لا ماله ويجوز تقض حاجته للحاجة باقيا آتاه لا ما جاءه النبي

عليه

(كتاب الفرائض)

عليه ان يكون أهلا للملك فلا يصح وقف على جنين ولادابة ولا على العبد لنفسه فلو أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده (و) أن يكون (الموقوف) مما (يدوم نفعه) المباح (لا يقطع) لان منفعة في استهلاكه (و) لا (يريجان) لسرعة فساده ولا آلات الملاهي ولا يشترط في النفع حصوله مالا فيصح وقف العبد والجيش الصغيرين والزمن الذي يرجى زوال زماته (والملك فيه) أي في الموقوف (ينتقل لله تعالى) أي ينفعك (عن اختصاص الآدميين) كالتعق فلا يكون للوافف ولا للموقوف عليه

(باب احياء الموات)

هو مستحب في الاصل فيه قبل الاجماع أخبار تخبر من عمرأرضها ليست لاحد فهو أحق بها رواد البخاري وخبر من أحيا أرضا ميتة فهي له رواد الترمذي وحسنه (هو) أي الموات (الارض التي لم تعمر قط) أو عمرت بجاهلية وليست حرم المعبور (والبلاد ضربان بلاد كفر) لا أمان لاهلها (فهي لمن غلب عليها) من المسلمين أو الكفار ادلا حرم قطا (و بلاد اسلام فالعاصم) منها (عمارة اسلامية) وان خرب لاهله وان لم يعرفوا (والاصرفيه اذ لم يعرف أهله الى رأى الامام في حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه الى ظهورهم) (والعاصم عمارة جاهلية يملك بالاحياء) كل كل يجمع أن كل منهما جاهلي مملوك (والخراب) منها (يملكه المسلم الاحياء حتى ما ظهر فيه من معدن باطن) بقيد زده بقولي (لم يعلمه) لانه من أجزاء الارض وقدم ملكها بالاحياء فان علمه فالراجح في السكافية انه يملكه أيضا أما البقعة الحية فقال الامام ظاهر المذهب انها لا تملك لان المعدن لا يتخذ دارا ولا منزعة فالقصد فاسد (والمعدن قسمان) أحدهما (ظاهر وهو ما خرج بلا علاج) وأما العلاج في تحصيله كسقط وكبريت وقار (وهو مشترك بين المسلمين لا يجوز احياؤه ولا اقطاعه) فلا يملك بهما مع العلم به كالماء والسكلا والخط ولو نفي عليه دارا لم يملك البقعة أيضا فان لم يعلمه في المطلب عن الامام انه يملكه الا بجماع وانه أصبح الوجهين في التهذيب (فان ضاق) نيله عن اثنين من تلاجأ آتاه (قدم السابق) اليه (بقدر حاجته) ولولتجارة لسقه فان طلب زيادة أزعج فان انصرف عنه فسل أن يأخذ قدر حاجته فعده ممن سبق أولى (فان جا آ) اليه (معاقلهم بقرة) بينهما لعدم المزية وبقياس بالمعدن في ذلك ما ينسبه مع حاجته من الموات (و) ثانيهما (باطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج) كذهب وفضة وحديد ونحاس (فالسلطان اقطاعه) ولا يقطع الا قدر ايتأتى للقطع العمل فيه والاخذ منه (ولا يملك بالاحياء) كل معدن الظاهر ولان المعدن كلوات والموات لا يملك الا بالعمارة وحفر المعدن تخرب (ومن سبق اليه) أي الى المعدن الباطن (فهو أحق به مادام يعمل فيه) لسقه اليه (الا اذا طال مقامه) بضم الميم أي اقامته أخذ قدر حاجته (و ثم محتاج غيره فيزعج كل معدن الظاهر) ويفارق الاسواق حيث لا يزعج منها لشدة الحاجة الى المعادن (واذا قطع العمل لم يمنع منه غيره) من سبق اليه (وللإمام أن يحمي بقعة لرعي محتاج لرعي نعمة او نعم جربة أو صدقة أو ضالة وذلك بأن يمنع الناس من رعيها اذ لم يضرهم لانه عليه السلام صلى الله عليه وسلم قال ليس لغير الإمام أن يبيع بالنون نخل المسلمين رواد ابن حبان (لأن نفسه) لان ذلك من خصائصه عليه السلام صلى الله عليه وسلم ليس لغير الإمام أن يبيع (ويجوز) للإمام (تقض حاجته للحاجة) اليه بأن ظهرت المصلحة فيه بعد ظهوره في الحجة (باقطاع أو غيره) تقض (ما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم) لغيره ونفسه فلا يجوز لانه نص لا يتقض ولا يغير

(كتاب الفرائض)

هي جمع فريضة بمعنى مفروضات فيها من السهام المقدرة فعلبت على غيرها والفريضة التقدير وشرعا هنا سبب مقدر شرعا للوارثين هو الاصل فيه الآيات والاخبار الآتية والارث أسباب وشروط وموانع فشرطه ذكر نفي في شرح الاصل وغيره وأما الآخرون فهم ما شرعت فيه فعلت (أسباب الارث أربعة قراة ونكاح) - حج (ولا واسلام) والوارث بالاخير عام وبالقية خاص (تصرف التركة) أي تركه المسلم (أو وافيها





في كتاب الله تعالى ستة

ثلاثين وثلاث وستين

ونصف وربع وثمن

فالثلاثون فرض أربع

بنتان وبنتان ابنة وأختان

لأبوين أو لأب والثلاث

فرض اثنين أم ليس

ليتها فرع وارث ولا

عدد من الاخوة

والأخوات الا في زوج

أو زوجة مع أبوين فلها

فيهما ثلث ما بقي وعدد

من ولد الأم يستوي

فيه الذكور وغيره

والسدس فرض

سبعة أبوجدي ليتها

فرع وارث وأم ليتها

ذلك أو عدد من

الاخوة والأخوات

وجسدة وبنت ابن

فأكثر مع بنت وأخت

لأب مع أخت لأبوين

وواحد من ولد الأم

والنصف فرض

خسة بنت وبنت ابن

وأخت لأبوين أو لأب

منفردات وزوج ليس

ليته فرع وارث

والربع فرض اثنين

زوج ليتها فرع وارث

وزوجة ليس ليتها

ذلك والثلث فرض

زوجة فأكثر ليتها ذلك

فصل في العول

والتي يعول من أصول

العرائض ثلاثة ستة

تعول إلى عشرة شفعوا ونرا

و بعضهم على أنها تسعة حسبة بنفسها وحسبة بغيرها وعليه جرى الأصل في الفروض المذكورة في  
 كتاب الله تعالى ستة ثلاثين وثلاث وستين ونصف وربع وثمن) والعنايط الاضطراب أربع والثلاث  
 ونصف كل ونصف كل (الثلاثون فرض أربع بنتان وبنتان ابنة وأختان لأبوين أو لأب) ما أكثر من كل  
 إذا انفردتا أو انفردن عن بعضهن أو عجبين حرمات أو قصاصا قال تعالى في البنات من كن نساء فروع  
 اثنتين فلهن ثلثا مارك وبنت لابن كالبنت وبنت الابن مقيستان على الاختين أو البنتين قال تعالى في  
 الأختين ما أكثر من كانتا اثنتين فلهما الثلثان مارك نزلت في سبع أخوات لجابر حيث مرض وسأل من  
 ارثهن منعفل على أن يراد منها الاختان فأكثر وأمر عليه السلام في البنتين بإعطائهما الثلثين رواه أبو داود  
 والحاكم ومصحح اسناده (والثلث فرض اثنين) أحدهما (أم ليس ليتها فرع وارث ولا عدد من الاخوة  
 والاخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث وقال تعالى فان كان له أخوة فلأمه  
 السدس وللرأد اثنتان فأكثر (الا في زوج أو زوجة مع أبوين فلها) أي للام (فيهما ثلث ما بقي)  
 الاولى من ستة والثانية من أربعة وتلقبان بالعمريتين وبالفرأوين وبالعمريتين كما بينت في غير هذا  
 الكتاب (و) ثابتهما (عدد من ولد الأم يستوي فيه الذكر وغيره) قال تعالى وان كان رجل يورث  
 كالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث  
 والمراد لولد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم والعمالة الشاة كالحجيرة على  
 الصحيح والنحش لا يخرج عن الاخ أو الأخت (والسدس فرض سبعة أبوجدي ليتها فرع وارث وأم ليتها  
 ذلك أو عدد من الاخوة والاخوات) قال تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس مارك ان كان له ولد  
 والجد كالأب وقال تعالى فان كان له أخوة فلأمه السدس والمراد عدد من له أخوة من الذكور أو غيرهم على  
 التغليب الشائع مع الاجماع على أن الاثنين منهم كالثلاثة هنا (وجسدة) من أي جهة كانت سواء كان  
 معها ولد أم لأنه أعلى الجسدة السدس رواه أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث  
 بالسدس بينهما رواه الحاكم ومصححه على شرط الشيخين (وبنت ابن فأكثر مع بنت) أقضاه عليه السلام  
 بالسدس في الواحدة رواه البخاري عن ابن مسعود وقيس بها الاكثر (وأخت) فأكثر (لأب مع  
 أخت لأبوين) كافي التي قبلها (وواحد من ولد الأم) ذكرنا كان أو غيره قال تعالى وله أخ أو أخت  
 فلكل واحد منهما السدس (والنصف فرض خسة بنت وبنت ابن وأخت لأبوين أو لأب منفردات) عن  
 بعضهن أو عجبين حرمات أو قصاصا قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف ومثلها بنت الابن  
 اجابا وقال في الأخت وله أخت فلها نصف مارك والمراد الأخت لأبوين أو لأب (وزوج ليس ليتها فرع  
 وارث) قال تعالى ولكم نصف مارك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد أو وارث ومثلها ولد الابن اجابا ويجري  
 مثل ذلك ما يأتي (والربع فرض اثنين زوج ليتها فرع وارث) قال تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع  
 مما تركن (وزوجة ليس ليتها ذلك) قال تعالى لهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد (والثلث فرض  
 زوجة فأكثر ليتها ذلك) قال تعالى فان كان لهن ولد فلكم والثلث لهن مما تركن والزوجان تولوان في عدة  
 الطلاق الرجعي كما شمله كلامي

(فصل في العول) وهو زيادة ما بقي من سهم ذوي العروص على أصل المسئلة ليحل القصد على كل سهم  
 قدر فرسه كنقص أو باب الديون بالخاصة (والتي يعول من أصول) مسائل (للعرائض) الآتي بيها  
 (ثلاثة الستة تعول) أربع أو لاء (إلى عشرة شفعوا وترا) فعولها إلى سبعة كزوج وأختين لعبد أم وإلى ثمانية كرم  
 وأم وإلى سبعة كهم وأخ لام وإلى عشرة كهم وأخ لأم (والاثن عشر) تعول (إلى سبعة عشر وترا) فعولها  
 إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لعبد أم وإلى خمسة عشر كهم وأخ لام وإلى سبعة عشر كهم وأخ لأم (والاربعة

واكثر من اثنين  
لعيره وبين زوجين  
لامرأة واما لاشتباه  
عمرسة بأجنبيات  
محصورات واما لسبب  
في العقد وهو نكاح  
لشغار والمتعة والمهرم  
وانكاح وليين امرأة  
والعتدة والمستبراة  
المراتب الجمل والكافرة  
عراكتانية والملاوكة  
للسكك والمساووه  
كسكاح بعد خطبته  
على خطبة غيره ان  
عرض فيها دلاحة  
والحلل اذا لم يشرط في  
العقد ما يخل به وده  
والغور والحلال بقية  
الانكحة الصحيحة  
ولا يمنع زناه بامرأة  
نكاحها لها ولا لها  
ولا بنتها ولو غفلت من  
زناه لكن يكره له  
نكاحها وخص النبي  
ﷺ في النكاح بعقده  
الاولى وبلاشهود وبلا  
مهر وبلا اذن من  
المكروه ووليها ووجه  
وفي الاحرام ويجعل  
سككها صداقها ومعه  
سكك امة او كافرة  
ويحل تزوجه اكثر  
من اربع وتزوجه  
تزوج الله له وامره  
بتحريمه

لعيلان اميبك اربها فارق سائرهن رواه ابن حبان وغيره ومعه حوه (و) بين (أ) اكثر من اثنين  
لعيره) لما روى البيهقي عن الليث عن الحكم بن عتيبة قال اجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن لا يسكح  
العبد أكثر من اثنين (و) بين زوجين لامرأة (و) بالاجماع (و) اما لاشتباه محرمة بأجنبيات محصورات  
احتياطاً للاضمار مع انتفاء المشتبه باجتنابها بخلاف ما لو اختلطت بغير محصورات فاما لو حرمنا عليه النكاح  
منه لاسد عليه بابه فان لم يوافق الى محل آخر ما من أن تفسر اليه وهذا كما لو اختلط صيد مالك بصيد  
مباحة غير محصورة فانه لا يحرم الا صطياد منها (و) اما لسبب (في) العقد وهو نكاح الشغار (للهي  
عنه في خبر الصحيحين وهو كأن يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك و وضع كل منهما صداق الاخرى  
فيقبل ذلك (و) نكاح (المتعة) للهي عنه في خبر الصحيحين وهو المؤقت عند الجمهور والمخالي عن الولي  
والشهود عدان عاس (و) نكاح (المهر) ثم رسماً لا يسكح المحرم ولا يسكح (و) انكاح وليين  
امرأة زوجين ان وقع معا أو جهل السبق والمعية أو عرف سبق أحدهما من غير تعيين فيبطل كل منهما كما  
سيأتي (و) نكاح (العتدة والمستبراة) من شخص آخر لقيام المانع (و) نكاح (المرتبة) في  
العتدة (بالحل) لسقوط كل زوجة تجدهما فليس لها أن تسكح آخر ولو بعد تمام العدة حتى تزول الرية  
للرد في انقضاء العدة وأما اذا لم تنزل الا بعد تمامها فيصح نكاحها كما سيأتي (و) نكاح (الكافرة غير  
الكتانية) كوثنية ومجوسية بخلاف الكتانية كما سيأتي (و) نكاح (الملاوكة للنكح) لتنافض  
الاحكام اذ احكام النكاح من قسم وطلاق وطهار وابلاد وغيرها لا تجري في الملك وسيأتي بيان هذه المحرمات  
السبع (و) المكروه من انكاح (كسكاح بعد خطبته على خطبة غيره) بقيد رده بقولي (ان عرض  
فيها بالاجابة) على ما سيأتي بيانه (و) نكاح (الحلل اذا لم يشرط في) صلب (العقد ما يخل بمقصوده) الاصل  
فان شرط ذلك كأن شرط أن يطلق بعد الوطء حرم بطل العقد كما سيأتي (و) نكاح (الغور) كأن  
عز الزوج باسلام امرأة أو محرمتها وسيأتي بيان هذه الثلاثة ولا ينحصر المكروه فيها وان اقتضاه كلام  
الاصل ما تقدم يري بقولي كسكاح الى آخره أولى من قوله والمكروه ثلاثة الخ (والحلل) من النكاح  
الشامل للبدن (بقية الانكحة الصحيحة ولا يمنع زناه بامرأة نكاحها لها ولا لها ولا بنتها ولو) كانت  
بنتها (مخلوقة من) ماء (زناه) اذ لا حرمه لماء الزنا (لكن يكره له نكاحها) حروجا من خلاف من حرمها  
عليه كالخنعة (و) خص النبي ﷺ في النكاح بعقده بالولي وبلاشهود بان يعقدا أو أحدهما لان اعتبار  
الولي للحفاظ على الكفاءة وهو فوق الاكفاء واعتبار الشهود لأمن الجود وهو مأمون منه والمرأة إذا  
بجحد لا بلغت اليها بل والالعراق شارح المذهب تكفر تسكده (و) بعقده (بالمهر) حالاً وما لا وهو  
معى الهبة (و) بعقده (بلادن من المنكوسة ووليها) لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم (و) بعقده (وحده)  
لنفسه ولغيره فيتولى الطرفين معبري بذلك أهم من قوله ومباشرة التزوج لنفسه (و) بعقده (في الاحرام)  
لنفسه لخبر الصحيحين عن ابن عباس أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرم لكن أكثر الروايات  
أنه كان حالاً كما رواه ابن عباس أيضاً (ويجعل عتقها صداقها) كما أهتق صفة وجعل عتقها صداقها  
(ومعه نكاح امة) ولو سلمه لان نكاحها معتبر بخوف العت وهو معصوم وبقد مهر حرة ونكاحه  
عنى عن المهر حالاً كما رواه (أو) نكاح (كافرة) ولو كتابية لانها تنكح محنت وفي الخبر سألت النبي  
أن لا أزواج الا من كان معي في الجنة فأعطاني رواه الحاكم وصححه أسناده وخرج بالنكاح التامر ولأن  
تسرى بكتانية على الاصح في الروضة وأصلها (ويحل تزوجه أكثر من أربع) الى غير نهاية لا ما مؤمن  
من الخور وقدمات من تسع كجهو مشهور (وتزوجه بنويع الله) من غير تلفظ بعقد كافي قصة زيب  
بنت جحش امرأة زيد بن حارثة في قوله تعالى فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها (وامره بتخير نسائه)  
فيه بين مفارقتها للدنيا والمقام معطل لا لاسرة لقوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك الآيين ولنلا يكون



مكرها لمن على الصبر على ما آثره لنفسه من الفقر والاصح أنه لا يحرم عليه طلاقه إذا اختره وانفלו  
اختارت واحدة منهم فراقه لم يحصل الفراق بالاختيار لقوله تعالى فتعالين أمتكن وأسرحكن وأنه  
لا يشترط في جوابهن فوراً في خبر الصحيحين من أنه عليه السلام لما نزلت آية التخيير بدأ بعائشة وقال أتى  
ذاكر لك أمراً فلا تبادرنى بالجواب حتى تستأمرى أبويك (وتحريم نكاحهن) أي زواجه (بعده)  
وان لم يدخل بهن قال تعالى وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله الآية وقال وأواجه أمهاتكم نعم إن اختارت  
الخيرة فراقه ففارقها فالأظهر في الشرح الصغير القطع بالحل والأفلا معنى للتخيير وجزم به الإمام وغيره  
وحكوا فيه الاتفاق وأما أمأوه فان لم يطأهن لم يحرم من على غيره والاحرم من وخص في النكاح أيضاً بأشياء  
منها تحريم مساسه من تكرهه في نكاحه وإيجاب طلاق مرغوبته على زوجها وإيجاب جواب عطلوبته  
وتحريم خطبة غيره بمجرد خطبته (ولا يصح نكاح غيره) أي غير النبي عليه السلام (بتولى الولي أو نائبه طرفي  
العقد) كما في البيع وخبر لانكاح الابوي وشاهدي عدل (الا فيما إذا زوج بنت ابنه ابن ابنة) الآخر  
فيوجب المزوج ويقبل لقوة ولايته (ويشترط رضا المرأة بالنكاح) لان الحق لها (الافى تزويج الأب أو  
الجد البكر أو المجنونة) فلا يشترط رضاها (و) الافي (تزويج السيد أمتة) فلا يشترط رضاها لانه يملك  
بضعها فلك اجبارها (و) يشترط (رضا الزوج به) أي بالنكاح كاعلم من اشتراط القول (الافى ابن صغير)  
لكمال شدة الأب والجد (ليس مجنوناً ولا مجبواً) فان كان كذلك فلا تزويج قبل البلوغ لانه لا يحتاج اليه  
في الحال و بعد البلوغ لا بدري كيف يكون الامر بخلاف العاقل فان الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ (ولا ينعقد  
النكاح) (الاباظ النزيج أو الانكاح) لان القرآن ورد بهما فلا ينعقد بغيرهما نعم ينعقد بهما لجملة  
وان أحسن العاقد العربية باعتبار المعنى

وتحريم نكاحهن بعده  
ولا يصح نكاح غيره  
بتولى الولي أو نائبه  
طرفي العقد الا فيما إذا  
زوج بنت ابنة ابن ابنة  
ويشترط رضا المرأة  
بالنكاح الافي تزويج  
الأب أو الجد البكر  
أو المجنونة وتزويج  
السيد أمتة ورضا الزوج  
به الافي ابن صغير ليس  
مجنوناً ولا مجبواً ولا  
ينعقد باللفظ التزويج  
أو الانكاح

(فصل في الأولياء)  
ولي النكاح الأقرب  
من العصبات الا الابن  
النوة ثم المعتق ثم  
عصبة ويزوج عتيقة  
المرأة في حياتها وإياها  
وبعلموتها من له الولاء  
ثم السلطان ويشترط  
في الولي حرية وكورة  
ورشد وعدالة فان عضل  
أو سافر الى مرحلتين  
أو أحرم أو أراد التزويج  
بعولته زوج السلطان

(مصل في بيان الأولياء) (ولي النكاح الأقرب من العصبات) لقوة ولايته فيقدم من العصبات النسب  
الأب ثم الجد أبواؤب وان علا لان لكل منهما ولاية وعصوبة فتعاضد على من لبس له الالعصوبة ثم أخ لابوين  
ثم أخ لاب ثم ابن الأخ لابوين ثم ابن أخ لاب ثم عم ثم ابن عم كذلك كما في الارث (الا الابن) فلا يزوج  
(بالبنوة) لانه لا مشاركة بينه وبين أمه في النسب فلا يدغم العارءه ويزوج بغيرها كأن كان ابن ابن عم أو  
معقاً أو قاضياً ولا يضره البنوة لانها غير مقتضية لمانعة (ثم) بعد العصبة النسبية (المعتق ثم عصبته) ثم  
معتق المعتق ثم عصبة بحق الولاء كما في الارث (ويزوج عتيقة المرأة في حياتها وإياها) لانه لما انتفت ولاية المراه  
للكاح استتبعت الولاية عليها الولاية على عتيقتها فيزوجهها أبو المعتقة ثم جدتها على ترتيب الأولياء ولا  
يزوجهها ابن المعتقة ويعتبر في تزويجها رضاها ولا يعتبر اذن المعتقة اذ لا ولاية لها واستثنى من طرد ذلك  
ما لو كانت المعتقة ووليها كافرين والعتيقة مسلمة فلا يزوجهها لاختلافهما ديناً ومن عكسه ما لو كانت المعتقة  
مسلمة ووليها والعتيقة كافرين فيزوجهما لاجتماع دينهما (و) تزوج عتيقتها (بعده وثما من له الولاء) من  
عصباتها فبقدم انما على أيها (ثم) بعد عصبة معتق المعتق (السلطان) لانه لي من لالي له كإرواء الترمذي  
وحسنه والحاكم وصححه على شرط الشيخين والمراد من له الولاية العامة واليها كان أو قاضياً (ويشترط لصحة  
النكاح) (في الولي حرية وكورة) وهي من زيادتي (ورشد وعدالة) ولو ظاهراً فلا ولاية لمن يهرق ولا لأمراً  
وخشي نعم ان زوج الخشي فان ذكر اصح كما قاله ابن المسلم ولا لمحجور عليه بسفه وكذا محتل النظر بهرم أو غيره  
ولا لصبي ولا لمجنون أطق جنونه أرتقطع كما صححه في أصل الروضة تغليباً لزمن الجنون في تزويج الابه في زمن  
جنونه دون افاقته ولو قصرت نوبة الافاقه جدا فهي كالعدم كما قال الامام والافا قى نعم للإمام لاعظم تزويج  
بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفخيماً للشأنه (فان عضل أو سافر الى مرحلتين أو أحرم أو أراد التزويج بعولته  
زوج السلطان) نيابة عنه لفقائه على الولاية وذلك لان الزوج محقق عليه فاداعنر اسديفاؤه منه وفاء الحاكم  
بخلاف ما لو سافروا دون مرحلتين لقصر مسافته وانما يحصل العضل اذا دعت باله عاقله الى كفء وامتنع الى

من تزويجهم وان كان امتناعه لنقص المهر لان المهر يتحقق سقائها ولا بد من ثبوت العزل عند الحكم بان  
يتمتع الولي من التزويج بين يديه بعد أسره به والمرأة والمخاطب حاضران أو تقام البيعة عليه لتعز أو توار  
ومحل تزويج السلطان بالعزل اذ لم يتكرر فان تكررت ثلاثا صار كبيرة فيفسق بها العاضل فيزوج الابعد تقريرا  
على أن الفاسق لا يلى قاله الشيخان (وقدم عند اجتماع أولياء في درجة بقرعة) أن تنازعوا بأن أراد كل منهم  
أن يزوج لانها قاطعة للزراع (ويشترط في الشاهدين ما) يأتي (في الشهادات) وسيأتي بيانه ثم (وينتقد  
النكاح بابي الزوجين) أي ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وأبوهم واعدويهما) لثبوت النكاح  
بهما في الجملة (وبمستوى العدالة) وهما المعروفان بهما ظاهرا لا باطنا بأن عرفت بالمخالطة دون التزكية عند  
الحاكم كإدله عليه كلام الرافعي أولا وقال النووي انه الحق وذلك لان الظاهر من المسلمين العدالة نعم ان كان  
العاقدهما الحاكم لم يصح لسهولة الكشف عليه كما جزم به ابن الصلاح وغيره (لا) مستوري (الاسلام  
والحرية) وهو من لا يعرف اسلامه وحريته بأن يكون بموضع تختلط فيه السليعون بالكفار والاحرار بالارقاء  
ولا غالب فلا ينعقد به لسهولة الوقوف على الاسلام والحريه وكذلك لا ينعقد أيضا بظاهر الاسلام والحريه  
بالدار حتى يعرف حاله فيهما باطنا (ولو بان فسق أحدهما) أي الشاهدين أو فسقهما المفهوم بالاولى (عند  
العقد بان بطلانه) لغوات العدالة وانما يتبين ذلك بينة أو اتفاق الزوجين عليه أو اعتراف الزوج به ولا أثر  
لقول الشاهدين كنا فاسقين عند العقد كالأثر لقولهما كنا فاسقين بعد الحكم بشهادتهما  
(فصل في) بيان (الانكحة الباطلة وهي نكاح الشغار) انتهى عنه كما مر (كأن) هو أولى من قوله  
بان (يقول زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك و يضع كل منهما (صداق الأخرى) فيقبل ذلك كأن يقول  
تزوجت بنتك وزوجتك بنتي على ما ذكرت وهذا التفسير مأخوذ من آخر الخبر المحتمل لان يكون من  
عسير النبي ﷺ وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي له فيرجع اليه وان كان من تفسير الراوي لانه  
أعلم بتفسير الخبر من غيره والمعنى في البطلان التثريب في البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة  
وصداقا لاخرى فاشبه تزويجها من رجلين وسمى شغرا من قولهم شغار البلد عن السلطان اذا خلا عنه  
خلوه عن بعض شرائطه (وان سميا مع ذلك) لهما أو لاحدهما (مهر) كأن قيل و يضع كل واحدة ألف  
صداق الاخرى أو يضع هذه وألف صداق لتلك و يضع الاخرى صداق لهذه فانه نكاح شغار فيبطل لوجود  
التثريب المذكور (فان لم يجعل البضع مهرا) بأن سكتا عن ذلك (صحيح) النكاحان لا تنفاه التثريب  
المذكور ولكل واحدة مهر المثل فان سكتا عن جعله مهرا في أحدهما دون الآخر صحيح في الاول دون الثاني  
(و) نكاح (المتعة) انتهى عنه كما مر (وهو النكاح الى أجل) ولو معلوما ومنه نكحتها متعة سمي بذلك  
لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من أغراض النكاح (و) نكاح (الحرم) فلا يصح  
النكاح في احوال أحد العاقدين أو الزوجة بحج أو عمة أو بهما أو مطلقا صحيحا أو فاسدا وان عقده الامام  
أو كان بين التحليلين لم يفسخ المحرم ولا ينكح (وماروى عن ابن عباس رضي الله عنهما من أنه  
ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم فهو من خصائصه ﷺ على أن كثر الروايات انه تزوجها وهو حلال كما روى  
أحرم الولي أو الزوج فعقد وكيه الحلال لم يصح العقد لان الوكيل سفير محض فكان العاقد الموكل (ويحوز في  
الاحرام الرجعة) لانها استدامة لا ابتداء عقد (و) تجوز به (الشهادة) فينقذ النكاح بها لان ارتباط  
النكاح به ليس كارتباطه بغيرها مما مر (ونكاح وليين امرأة) وقد أذنت لكل منهما فيه (زوجين) ولم  
يعرف سبق أحدهما معينا) بأن وقع معا أو جهل السبق والعية أو عرف سبق أحدهما معينا لتدافعهما في  
الاولين اذ ليس أحدهما أولى من الآخر مع امتناع الجمع بينهما ولتغير امضاء العقد في الثالثة لعدم تعيين السابق  
(فان دخل بها أحدهما لم يفسد مهر مثلها) وان دخل بها فلها على كل منهما مهر مثلها (فان عرف عين السابق)

وقدم عند اجتماع  
أولياء في درجة بقرعة  
ويشترط في الشاهدين  
ما في الشهادات وينقذ  
النكاح بابي الزوجين  
وأبوهم واعدويهما  
وبمستوى العدالة  
لا الاسلام والحريه ولو  
بان فسق أحدهما عند  
العقد بان بطلانه

(فصل في الانكحة  
الباطلة) وهي نكاح  
الشغار كأن يقول  
زوجتك بنتي على أن  
تزوجني بنتك و يضع  
كل صداق الاخرى وان  
سميا مع ذلك مهرا  
فان لم يجعل البضع مهرا  
صحيح والمتع هو النكاح  
الى أجل والمهرم ويجوز  
في الاحرام الرجعة  
والشهادة واقكح  
وليين امرأة زوجين  
ولم يعرف سبق  
أحدهما معينا فان  
دخل بها أحدهما لم  
فسد مهر مثلها فان عرف  
عين السابق

فهو الصحيح ونكاح المعتدة (٩٦) والمستبرأ من غير مولود من شبهة وشكافي الانتضاء فان دخل بها احد الان ادعى الجهل ونكاح

للمرتاة قبل انتضاء عدتها فيحرم نكاحها حتى تزول الريبة وان اقتضت الاقراء فلو نكحها رجل أو من ظنها معتدة أو مستبرأة أو محرمة ومحرما ثم بان خلافه فالنكاح باطل ونكاح المسلم كافر غير كتابية خالصة فان كانت خالصة وهي اسرائيلية حلت ان لم تدخسل أصولها في ذلك الدين بعد نسخه أو غير اسرائيلية حلت ان علم دخولهم في ذلك الدين قبل نسخه ولو بعد تبسبيله ان تجنبوا المبدل فتحل اليهودية والنصرانية بالشرط المذكور وكذا السامرة والصابئة ان رافقت اليهود والنصارى في أصل دينهم والمنتقل من دين لآخر لا يقبل منه الا الاسلام ولا تحل مسلمة لكافر ولا مرتدة لاحد فان لردت أحد الزوجين قبل الدخول بطل النكاح أو بعده فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح والا فلا ولا نكاح ملك اليمين إلا

يذكره فلو طرأ الملك بعد النكاح بطل النكاح

ولم ينس وكان كفوا أو أسقطت الكفاءة (فهو الصحيح) فان نسي وجب التوقف حتى يتبين فلا يجوز لواحد منهما وطؤها ولا ثالث نكاحها قبل أن يطلقها أو يموتا أو يطلق أحدهما ويموت الآخر وتنقض عدتها (ونكاح المعتدة والمستبرأة من غيره ولو من) وطه (شبهة أو شكافي الانتضاء) أي انتضاء العدة والاستبراء (فان دخل بها أحد) لكونه زنا (الان ادعى الجهل) بحرمة النكاح في العدة والاستبراء من غيره فلا حد عليه وظاهر أن محله اذا كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء (ونكاح المرتاة) بالحل (قبل انتضاء عدتها فيحرم نكاحها حتى تزول الريبة وان اقتضت الاقراء) للتردد في انتضاء عدتها (فلو نكحها رجل) بعد انتضاء عدتها والريبة باقية ثم بان أن لا حل (أو) نكح (من بظنها معتدة أو مستبرأة أو محرمة أو محرما ثم بان خلافه فالنكاح باطل) للتردد في الحل وقول الأصل من زيادته أنه صحيح كالأول باع مال أبيه يظن حياته فبان ميتا تبع فيه شبهة الاسنوي والمنقول ما قدمته كما بينته في شرح الأصل (ونكاح المسلم كافر غير كتابية خالصة) كان كانت وثنية أو مجوسية أو أحداً بو بها كذلك لقوله له لي ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمن وتعليقاً للتحريم في الأخيرة وخرج بالمسلم الكافر لكن ذكر في الكفاية في حل الوثنية للكتابي وجهين وهل تحرم الوثنية على الوثني قال السبكي ينبغي التحريم ان قلنا انهم مخاطبون بالفروع والا فلا حل ولا حرمة (فان كانت) كتابية (خالصة وهي اسرائيلية حلت) لنا قال تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم والمراد من الكتاب التوراة والإنجيل فلو كانتا السكتين قبلهما كصحف شيث وادريس وابراهيم عليهم الصلاة والسلام لانها لم تنزل بنظم يدرس ويتلى وإنما أوحى اليهم معانيها وقيل لانها حكم ومواعظ لأحكام وشرائع هذا (ان لم تدخل أصولها في ذلك الدين بعد نسخه) سواء أعلمت القبلية أم شك فيها لتحسبهم بذلك الدين حين كان حقا والأفلا تحل لسقوط فضيلة ذلك الدين (أو) وهي (غير اسرائيلية حلت) لما سر (ان علم دخولهم في ذلك الدين قبل نسخه ولو بعد تبديله ان تجنبوا المبدل) والأفلا تحل لما سر وأخذوا بالأغلاظ فما اذا شك في الدخول المذكور وتعييرى بما ذكر هو مراد الأصل بما عبر به (فتحل اليهودية والنصرانية بالشرط المذكور) في الاسرائيلية وغيرها (وكذا السامرة والصابئة ان وافقت اليهود والنصارى في أصل دينهم) وان لم توافقهم في فروعه فان خالفناهم في أصل دينهم حرمتا وهذا التفصيل هو مانص عليه الشافعي في مختصر المزني وعليه حل اطلاقه في موضع الحل وفي آخر بعده (والمنتقل من دين لآخر) كيهودي أو وثني نهض فهو أعم من قوله من تهود إلى نصر وعكسه (لا يقبل منه لا الاسلام) لانه أقر ببطلان ما انتقل عنه وكان مقرا ببطلان ما انتقل اليه (ولا تحل مسلمة لكافر) حرمة كانت أو أمة بالاتفاق (ولا) تحل (مرتدة لاحد) للمسلم لانها كافرة لا تقرر ولا لكافر لبقاء علقه الاسلام فيها (فان اراد أحد الزوجين) أو كلاهما (فبطل الدخول بطل النكاح) لعدم تأكده بالدخول (أو بعده) وقف (فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح) لانه اختلاف دين طرأ بعد الدخول فلا يوجب البطلان في الحال كاسلام أحد الزوجين الكافرين ويحرم وطؤها في التوقف ولا حد عليه فيه شبهة بقاء النكاح (والا) أي وان لم يجمعهما الاسلام في العدة (فلا) يدوم النكاح وهذا أعم من قوله وان أسدت بعد موت الزوج لم ترتب (ولا) يحل (نكاح ملك اليمين فلا يكره) السيد (أتمه) ولا من بملك بعضها لتصاد الأحكام اذ النكاح ينقض قسما وطلاقا وظاهرا وبغيرها من أحكامه بخلاف الملك فيمنع اجتماعهما (ولا) تنكح (السيدة عبدها) ولا من بملك بعضه لاقتضاء الملك طاعة العبد لسيدته والنكاح طاعنها له وهما متضادان في جنس اجتماعهما (فلو طرأ الملك) أي ملكهما أو لبعضهما أو عكسه (بعد النكاح بطل النكاح) سواء كان الذي ملك مكانا أم لا لأن ملك اليمين أقوى من النكاح لانه بملك به الرقبة والمنفعة والنكاح لا يملك الا بالضرب من

والعشرون) تعول (الى سبعة وعشرين فقط) كبنين وأبوين وزوجة وتسمى بالمندرية وقولي فقط من زيادي  
(فصل في بيان الحجب) وهو منع من قام به سبب الارث من الارث بالسكنية أو من أوفر حظيه ويسمى الاول  
حجب سومان والثاني حجب نقصان والاول ضربان حجب بالوصف كرق ونحوه مما يمنع الارث وحجب  
بالشخص وقد شرعت في بيان من يحجب ومن يحجب به فقات (والابن يحجب بالابن والجد بالاب  
والجدة بالام والاخ بالابن والابن بالابن) أي ابن الاخ لاب يحجب بالابن  
الاخ لابوين وابن العم لاب يحجب بالعم لابوين لان الحاصب فهاذا ذكر اقرب من المحجوب أو اقوى منه  
(و) تحجب (بنات الابن) أي كل منهن (بالبنات) ثنتين فأكثر لاستكمال الثلثين كما سيأتي (الا ان  
يكون معهن أو أنزل منهن ذكر فيعصبن) فلا يحجب (و) تحجب (الاخوات لاب) أي كل منهن  
(بالاخوات لابوين) ثنتين فأكثر لما مر (الا أن يكون معهن ذكر فيعصبن) فلا يحجب (و)  
يحجب (والام بفرع الميت) ذكرًا كان أو غيره (وأبي أي أمه) وأن علا

(فصل في بيان من يقوم مقام غيره في الارث) (ان الابن كالأب) لانه ليس له مع البنت مثلاً لانه  
لا يعصبا (وبنت الابن كالبنات) لانه اقرب منها وهو عصبة (والجدة كالام) لانه  
لا يرث (و) لا (ثلاث مابقي) بل فرضها دائماً السدس (والجد) أبو الأب (كأب) لانه لا يحجب  
الاخوة لابوين أولاب) بل يشاركونه كما سيأتي بيانه (والاخ) لاب كالأخ لابوين الا أنه ليس مع الاخت  
لابوين مثلاً لانه لا يعصبا (والأخت) لاب كالأخت الشقيقة لانه لا يحجب بالاخ الشقيق لانه اقرب منها  
وحذفت من الاصل ما فصلنا لعله بماسر

(فصل في بيان عدد أصول المسائل) (أصول) مسائل (الفرائض سبعة اثنان وأربعة وثمانية  
وثلاثة وستة واثناعشر وأربعة وعشرون) باعتبار مخارج الفروض ومخرج الفرض بل السكسر مطلقاً  
عدد واحد ذلك السكسر فمخرج النصف اثنان والثالث والثلثين ثلاثة والرابع أربعة وهكذا فان كان في  
المسئلة فرضان فأكثر اكتفى عند مسائل المخرجين بأحدهما وعندنا دخلهما بأحدهما وكذا يكتب به في  
زوجة وأبوين وعندنا فقههما بمضروب وفق أحدهما في الآخر وعندنا بينهما بمضروب أحدهما في الآخر  
كما سيأتي ذلك وزاد بعضهم في باب الجد والاخوة أصليين آخرين أحدهما ثمانية عشر لسدس وثلاث مابقي  
كأم وبعد وخمس اخوة لأب وثمانون ربع وسدس وثلاث مابقي كزوجة وأم وبعد وسبعة اخوة  
لاب (فكل فرضة فيها نصفان) كزوج أخت لاب (أو نصف ومابقي) كزوج وأخ لاب (فاصلها اثنان)  
مخرج النصف (أو) فيها (ثلاثون لثلاث) كأختين لاب وأختين لأم (أو لثلاث ومابقي) كبنين وأخ  
لاب (أو لثلاث ومابقي) كأم وعم (فاصلها ثلاثة) مخرج الثلث (أو) فيها (ربع ومابقي) كزوجة وعم  
(فاصلها أربعة) مخرج الربع وهذا من زيادتي وهو مذكور في الدار وتركه الأصل لذهول أو غيره  
(أو) فيها (سدس ومابقي) كأم وابن (أو سدس وثلاث) كأم وأخوين لأم (أو) سدس (وثلثان)  
كأم وأختين لأب (أو) سدس (ونصف) كأم وبنت (فاصلها ستة) مخرج السدس (أو) فيها  
(ثمان ومابقي) كزوجة وابن (أو) ثمن (ونصف ومابقي) كزوجة وبنت وأخ لاب (فاصلها ثمانية)  
مخرج الثمن (أو) فيها (ربع وسدس) كزوجة وأخ لأم (فاصلها اثنا عشر) مضروب وفق  
احد المخرجين في الآخر (أو) فيها (ثمان وسدس) ومابقي كزوجة حقه واهل (فاصلها أربعة وعشرون)  
مضروب وفق أحدهما في الآخر هذا كله في أصول المسائل التي فيها فرض أما المسائل التي لا فرض  
فيها فلا حصر لها وهي عدد رؤس من فيها بعد فرض الذكور أنثيين في النسب لافي الولاء نعم ان تقاها نوا

(فصل) ابن الابن  
كأنه لا يحجب له مع  
البنات مثلاً ولا بنت  
الابن كالبنات الا أنها  
يحجب بالابن والجدة  
كالأم الا أنها لا يرث  
الثلاث مابقي والجد  
كأب الا أنه لا يحجب  
الاخوة لابوين أولاب  
والاخ لاب كالأخ لابوين  
الا أنه ليس له مع الاخت  
لابوين مثلاً ولا الاخت  
لاب كالأخت الشقيقة  
الا أنها تحجب بالاخ  
الشقيق

(فصل) أصول الفرائض  
سبعة اثنان وأربعة  
ثمانية وثلاثة وستة  
واثناعشر وأربعة  
وعشرون فكل فرضة  
فيها صنفان أو صنف  
ومابقي فاصلها اثنان  
أو ثلثان أو ثلثان  
ومابقي أو ثلث مابقي

(١٢ - تحفة الطلاب) فاصلها ثلاثة أو ربع ومابقي فاصلها أربعة أو سدس ومابقي أو سدس وثلاث أو ثلثان أو نصف  
فاصلها ستة أو ثمن ومابقي أو نصف ومابقي فاصلها ثمانية أو ربع ومابقي فاصلها اثنا عشر أو ثمن وسدس فاصلها أربعة وعشرون



فيه الاخ لابوين فان كان الاخ لاب سقط

(فصل في ميراث الجد)

يرث مع الفرع الذكر

السدس ومع الانثى

السدس فرضا والاقى

تعصبا وان كان معه

أولاد ابوين أو أب فله

الاكثر من مقاسمتهم

والثلث ويعد أولاد

الابوين عليه أولاد

الاب اذا اجتمعا معه

ولا يرثون الا ان تمحض

اولاد الابوين انا فما

راد على فرضهن فهو

دولاد الأب فان كان

معهم صاحب فرض فله

الاكثر من المقاسمة

رثا الباقي والسدس

رعدا سقى شئ كبنتين

رأم وزوج فينرض له

سدس ويزاد في العول

وعديقي دون سدس

كنتين وزوج فيفرض

له و يعال وقد يسقى

سدس كبنتين وأم

ميفوز به وتسقط الاخوه

في هذه الاحوال

(فصل في لا يرث المرتد

كما لا يرث بل ماله في

ولا يرث ولد الرنا

واللاعة بقرابة الاب

(فصل في اذا اجتمع في

شخص جهتا فرض

لم يرث الا بأقواهما

فاضرب وفق مسئلتى الاولى وهوانتان فتصح من ثمانية ومن له شئ من الاولى ضرب في جزء سهمها وهو اثنان ومن له شئ من الثانية ضرب في نصيب مورثه وهو واحد

(فصل في بيان المشرقة) بفتح الراء أى المشرقة فيهلين أولاد الابوين وأولاد الام وبكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجارا (هي زوج وأم وولداها وأخ لابوين للزوج النصف واللام السدس ولولدي الام الثلث يشاركما فيه الاخ لابوين) بقرابة الام كأن للجبج أولاد أم لاشتراكهم في قرابتها التي ورثوا بها الفرض كما لو كان في اولادها ابن عم فانه يشارك بقرابته وان سقطت عصوبته (فان كان الاخ) الموجود مع ولدي الام (لاب سقط) فلا تشريك اذ لا مشاركة في قرابة الام

(فصل في بيان ميراث الجد يرث أى الجد مع الفرع الذكر السدس) فرضا (ومع الفرع الاتي السدس فرضا والباقي تعصبا وان كان معه أولاد ابوين أو أب) وليس معهم صاحب فرض (فله) الا اكثر من مقاسمتهم والثلث) أما المقاسمة فلانه كالاخ في ادلائه الاب وأما الثلث فلانه اذا اجتمع مع الام أخذ ضعفها فله الثلثان ولها الثلث والاخوة لا ينقصونها عن السدس فوجب ان لا ينقصوا الجد عن ضعفه وهو الثلث (ويعد أولاد الابوين عليه) أى على الجد (أولاد الاب) في الحساب (اذا اجتمعوا ولا يرثون) مع أولاد الابوين لانهم محجوبون بهم (الا أن تمحض أولاد الابوين انا فما فراد على فرضهن) مع الجد ولا يكون الامع الواحدة (فهو لاولاد الاب) فلو كان مع الجد شقيقة وأخ وأخت لاب فتعد الشقيقة الاخ والأخت على الجد فتستوى له المقاسمة وثلث المال فله سهمان من ستة وتأخذ الشقيقة النصف ثلاثة ببق واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في ستة فتصح من ثمانية عشر (فان كان معهم صاحب فرض فله) أى الجد (الاكثر من المقاسمة وثلث الباقي والسدس) من التركة أما المقاسمة فلما مر وأما ثلث الباقي فلان لم يلزم يكن معه صاحب فرض أخذ ثلث جميع التركة فاذا خرج قدر الفرض مستحقا ببق ثلث الباقي وأما السدس فلان البنين لا ينقصون عنه فالاخوة أولى (وقد لا يبنى) بعد الفرض (شئ) كبنتين وأم وزوج فيفرض له سدس ويزاد في العول) فتعول هذه الى خمسة عشر (وقد يبنى دون سدس كبنتين وزوج فيفرض له و يعال) فعول هذه الى ثلاثة عشر (وقد يبنى سدس كبنتين وأم قبوز) الجد (به) لانه لا ينقص عنه اجاءا اذا ورث (وتسقط الاخوه) والاخوات (في هذه الاحوال) الثلاث لا تستغرق ذوى الفروض التركة

(فصل في بيان ميراث المرتد وولد الرنا والمنفى بلعان لا يرث المرتد كما لا يرث) كما علم عامر (بل ماله في) لبيت المال سواء كنسبه حال رده أم حال اسلامه كالنحى الذي لا وارث له يستوعب (ولا يرث ولد الرنا و) لاولد (اللاعة) المنفى بلعان (بقرابة الاب) كما لا يرثان بها لانتفاء نسبهما فلم يكن له ابن ولا ابن ابن وارث فافضل عن ذوى الفروض من جهة أمه فهو لمولوا أمه فان لم يكونوا فليت المال ارثا

(فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرض) أوجهتي تعصبا أو جهتيهما في شخص واحد (اذا اجتمع في شخص) في نكاح محوس أو في وطء شبهه (جهتا فرض لم يرث الا بأقواهما) لانهما قرابتان يرث بكل منهما فرض عدا الا فراد فلا يرث بهما الفرضان عند الاجتماع كالأخت الشقيقة لارث النصف باخوة الاب والسدس باخوة الام بل لارث النصف فقط (والقوة) كأن تحجب احدهما الاخرى كبنت هي أخت لأم بان يدا نحو محوسى) نكاح (أو غيره بشبهة أمه فتلد بنتا) فترث منه بالبنت دون الأخت لان الأخت للام محجوبة بالذات ونحو من زيادتي وقولى أو غيره هو أهم من قوله أو مسلم (أو) بان لا تحجب كأم هي أخت لأب بان يدا من ذكر (نذ فتلد بنتا) فترث الوالدة منها بالامومة دون الأخت لان الأم لا تحجب أ - د بخلاف

والقوة كأن تحجب حد هما الاخرى كبنت هي أخت لأم بان يدا نحو محوسى أو غيره بشبهة أمه فتلد بنتا أو لا تحجب كأم هي أخت لأب بان يدا بنته فتلد بنتا



الأخت (أو) بان (تكون أقل حجاً كأم أم هي أخت لأب بان يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولداً فالأولى أم أمه وأخته) لأبيه فترث منه بالجدودة دون الأختية لان الجدة أم الأم إنما تحجبها الأم والأخت يحجبها جاعة (فان كانتا) أي الجهتان (جهتي فرض وتعييب كزوج هو معتق أو ابن عم وراثتهما) فيأخذ إذا انفرد النصف بالزوجية والباقي بكونه معتق أو ابن عم لانه وارث بسببين مختلفين وان كانتا جهتي تعصيب كابن عم هو معتق لم يرث بهما بل بأقواهما ميراث في المثال بينوة الم لا بكونه معتق

(فصل) في بيان ميراث الخنثى المشكل والمفقود والجل (يرث) الخنثى (المشكل القدر المتيقن) ويقف الباقي (الباقى الى التبيين) كزوج وأب وولد خنثى للزوج الرابع وللأب السدس والخنثى النصف ويقف الباقي بينه وبين الأب (والفقود لا يرث) بل يقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو تضي مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقها فيجهد القاضي ويحكم بموته ثم يعطى ماله من يرثه وقت الحكم بموته (و) لا يرث بل (يقف نصيبه من الميراث حتى يتيقن حاله) ثم يعمل في الحاضرين بالاسواق حقهم فمن يسقط منهم به لا يعطى شيئاً حتى يتبين حاله ومن ينقص حقه منهم بحياته أو موته يقدر في حقه ذلك ومن لا يختاف نصيبه بهما يعطاه في زوج وهم وأخ لأب مفقود يعطى الزوج النصف ويؤخر الم وفي جد وأخ لأبوين وأخ لأب مفقود تقدر في حق الجد حياته فيأخذ الثلث وفي حق الأخ لأبوين موته فيأخذ النصف ويبقى السدس إن تبين موته فالجد أو حياته فلاخ (و) يقف ميراث الجل ولا يعطى غيره الاما يتيقن انه يرثه معه) كالأب والجد والزوجين فلاخ خلف الميت جلارث بعد انفصاله بان كان منه أو قد يرث بان كان من غيره كحمل أخيه لايه عمل بالاحوط في حقه وفي حق غيره قبل انفصاله فان انفصل حيا لوقت يعلم وجوده عند الموت ورث والا فلا يبيانه ان لم يكن وارث سوى الجل وكان من قد يحجبه الجل وقف المال الى أن ينفصل وان كان من لا يحجبه وله مقدر كآب أو جد أو زوج أو زوجة أعطيه عائلاً ان أمكن عول كزوجة حامل وأبوين لها ثمن ولها سدس مان عائلات لاحتمال أن الجل بتان فتعول المسئلة من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وان لم يكن له مقدر كاولاد لم يعطوا شيئاً حتى ينفصل الجل اذ لا ضبط له

(كتاب النكاح)

هو لغة الضم وشريعاً عقدي يعتبر فيه لفظ النكاح أو نحوه وهو حقيقة في العهد بحار في الوطء وانما جل على الوطء في قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره خبر الصبيحين حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وأخبار تكبرتنا كحواً كثيراً رواه الشافعي بلاغا وله أقسام يبينها بقولي (هو حرام ومكروه وحلال فالحرمان أي ما لا يصح ويأثم بفعله العالم بتعريمه (اما لعينه) سواء كان (النسب وهو نكاح الأم والبنت والأخت والعمة والحالة و بنت (الأخت) حقيقة أو مجاز الآية حرمت عليكم أمهاتكم (أو لرضاع وهو كالنسب) فحرم السبع المذكورات من الرضاع لقوله تعالى وأمهاتكم الا الذي أَرْضَعْتُمْ وأخواتكم من الرضاعة ولقوله ﷺ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب رواه الشيخان (أو لمصاهرة وهو) أربعة (نكاح زوجة الأب) وان علا (و) زوجه (الأبن) وان سفل (وزوج البنت) وان سفلت (و) زوج (الأم) المدخول بها وان علت قال تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وقال تعالى وأمهات نسائكم الى قوله من أصلا بكم وذكر الحبور جري على الغالب (واما الجمع) في ثمان مسائل (بين المرأة وأما أو أختها أو عمتها أو خالتها) قال تعالى وأن تجمعوا بين الأختين الاما قد سلف وقال ﷺ لا تنكح المرأة على عمتها ولا لعمته على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الحالة على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذي وقال حسن صحيح والمراد بهما وعمتها وحالتها ما يشمل الحقة والمجاز (وبين أمتين والزوجة) لا اندفاع حاجته بامه بخلاف ما لوجع بين حرة وأمة عملاً بمنع بوا الصفة (وبين أكثر من أربع له) اقوله ﷺ

أو تكون أقل حجاً كأم أم هي أخت لأب بان يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولداً فالأولى أم أمه وأخته فان كانتا جهتي فرض وتعييب كزوج هو معتق أو ابن عم وراثتهما

(فصل) يرث المشكل القدر المتيقن ويقف الباقي الى التبيين والمفقود لا يرث ويقف نصيبه من الميراث حتى يتيقن حاله ويقف ميراث الجل ولا يعطى غيره الا ما يتيقن أنه يرثه معه

(كتاب النكاح)

هو حرام ومكروه وحلال فالحرمان اما لعينه للنسب وهو نكاح الأم والبنت والأخت والعمة والحالة و بنت لاخ والأخت أو لرضاع وهو كالنسب أو لمصاهرة وهو نكاح زوجة الأب والأبن والأخت والام اما الجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها أو بين أمتين والزوجة حرم

ثم ان اشترت

قبل الدخول

بطل الشراء

النكاح

(فصل في الانكحة

المكروهة كالنكاح

بعد خطبة منهي عنها

تنزيهاً لخطبة صلي

خطبة من أجابه تعريضاً

من تعترجا بآبته ولم

يأذن ولم يترك ولم

يعرض الجيب ويحرم

خطبة للعدة التعريض

لا بالتعريض للرجعية

وكنكاح المحلل بأن

يتزوجها على أن يحللها

لزوجها الاول بعد

طلاقها بشرطه فان

تزوجها بشرط أنها اذا

وطئ أطلقها بطل النكاح

وهو كنكاح المغرور

بحريتها أو نسها فلو

شرط حوثها في العقد

فبان رققا وهو ممن

لا يحل له نكاح الامة فهو

باطل والا فصحيح

والحر الخيار فان فسخ

قبل الدخول فلا مهر

ولا متعة أو بعده لزمه

مهر مثلها فان ولدت بان

انعقاد حوا لزمه قيمته

يوم الوضع ان وضعته

حيوا يرجع بها لالمهر

على من غره وان بان

نسبها دون المشروط

صح وله الخيار ان بان

دون نسبه وحكم المهر

مأصر ولا يلزمه قيمة الولد فان كانت هي للمغرورة حكم الخيار والمهر والمتعة مأصر

المتعة فسقط الاضغ بالقوى (نعم ان اشترت) أي الزوجة الحرة (زوجها قبل الدخول بمهرها بطل الشراء) للدور اذ لو صح لانفسخ النكاح فيسقط المهر لعدم الوطء فيعبرى الشراء عن الثمن فيبطل (ودام النكاح) (فصل في بيان) (الانكحة المكروهة) (كالنكاح بعد خطبة منهي عنها تنزيهاً لخطبة على خطبة من أجابه تعريضاً من تعترجا بآبته) وهو الولي المجبر وغير المجبر والسلطان في المجنونة والسيد أو وليه في الامة غير المسكوبة (ولم يأذن) أي الخاطب الاول (ولم يترك ولم يعرض الجيب) وهو دليل النهي عن ذلك خبر الصحيحين لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له وفي رواية حتى يذروا المعنى فيه الإيذاء وسواء فيه الخاطب المسلم والذمي والتقييد بالآخر في المجبر جري على الغالب والتزويه والتعريض مع قولي ولم يعرض الجيب من زيادتي وقولي نكحة الخ أولى من قوله وهي الخطبة أما اذا أذن له الخاطب أترك أو أعرض الجيب فلا كراهة ومثله ما لو أعرض الخاطب ولو بطول الزمن وأما اذا كانت الخطبة منهيًا عنها تحرر بما كان تكون الاجابة تصريحاً بالنكاح بعدها حرام لكنه صحيح (ويحرم) على غير ذي العدة (خطبة المعتدة) عن وفاة أو طلاق أو فسخ (بالتصريح) اجاباً (لا بالتعريض) لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيها عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم وافرقت التصريح بأنه اذا صرح بمحققته رغبته فيها فربما تكذب في اقتضاء العدة (الالرجعية) فيحرم التعريض بخطبتها أيضاً لأنها في معنى الزوجة والتصريح هو ما يقطع بالرغبة في النكاح كأريده أن أنكحك واذا انقضت عدتك نكحتك والتعريض ما يحتمل الرغبة في النكاح وغيرها كرب راغب فيك ومن يجد مثلك وأنت جيلة واذا انقضت عدتك فاذنبي (وكنكاح المحلل بأن يتزوجها على أن يحللها لزوجها الاول بعد طلاقها بشرطه) بان تخلو عن بقية الموانع كعادة هذا ان عزم على ذلك ولم بشرطه (فان تزوجها بشرط أنه اذا وطئ أطلقها بطل النكاح) لانه ضرب من نكاح المتعة (وكنكاح المغرور بحريتها أو نسها فلو بشرطه) يتها في العقد فبان رققا وهو ممن لا يحل له نكاح لامة) كما سيأتي بيانه (فهو باطل والا) بان لم يكن كذلك (فصحيح) لان العقود عليه معين لا يتبدل بخلاف الصفة المشروطة (والحر الخيار) لفوات ما شرطه بخلاف العبد وان صرح الاصل بأن له ذلك أيضاً والزواج الخيار في كل وصف شرط ولم يمنع صحة النكاح فبان خلافه لان ساواها الزوج فيه (فان فسخ) النكاح فيما ذكر (قبل الدخول فلامرور ولا متعة) لان شأن الفسخ تراد العوضين وقد رجع البضع اليها سالماً فيرجع عوضه اليه سالماً (أو بعد تزومه مهر مثلها) لانه تمتع بمعينة وهو انما يبدل المسمى على ظن السلامة ولم تحصل فسكان العقد جري بلا تسمية (فان ولدت) أي الامة ولداً (بان انعقاده) قبل علمه برققا (حوا) لظن الزوج حوثها حين حصوله سواء كان حوا أم عبداً (ولزمه) أي الزوج (قيمه) لسيدها لانه فوت عليه رقة التابع رققا بظنه حوثها وتعتبر القيمة (يوم الوضع) لانه أول أيام امكان تقويمه هذا (ان وضعته حيا) نعم ان كان المغرور عبد السيد الامة فلا شيء عليه اذ لا يجب للسيد على رقيقه مال وكذا ان كان الغار سيدها لانه لو غرم رجع عليه أما اذا وضعته ميتا فلا يجب شيء لعدم يقين حياته نعم ان كان ذلك بجناية فعلى المغرور عشر قيمة الام يوم الجناية لسيدها لانه انفصل مضموناً بالرة فكما يقوم له يقوم عليه كالعبد الجاني اذا قتل تعلق حق المجنى عليه بقيمته (ويرجع) الزوج (بها) ان غرمها (لا بالمهر على من غره) لانه الموقوف له في غرامتها في الاولى ودخل في العقد على أن يغرمه في الثانية (وان بان نسبها) فيما اذا غرمه الزوج (دون المشروط صح) النكاح (وله الخيار) بقيت زده بقولي (ان بان) نسبها (دون نسبه) أيضاً لما صر في التغرير بالحرية (وحكم المهر) هنا (مأصر) ثم (ولا يلزمه قيمة الولد) لاتقاء علة تزومها السابقة (فان كانت هي المغرورة) بحريته أو نسبه (فحكم الخيار والمهر والمتعة مأصر) في التغرير بهما فلها الخيار في الاولى ان كانت حرة وفي الثانية ان بان نسب الزوج دون المشروط ودون نسبها لما صر فان فسخت فيما قبل الدخول فلامرور ولا متعة لما صر أو بعده لزمه مهر مثلها بخلاف



الشرط \* وما يكره من اذ نسكعة نكاح من لم يحتج الى الوطء مع فقده الالهية اومع وجوده لها وبهالة  
 كهرم ونكاح المسلم ذمية أو حرية ونكاح المرتبة بالحل بعد اداء قضاء عدتها ونكاح الفاسقة و بنت الفاسق  
 (فصل في) (غير الحر) ولو مكاتباً ومبعضاً فهو أولى من قوله العبد (ينكح امرأتين) فقط ولو أمتين  
 في عقد واحد لانه على النصف من الحر وقد أجمع الصحابة على ذلك كما مر أول النكاح (وله نكاح أمة على  
 حرة) بخلاف الحر كما سيأتي (ولا يملك الا طلقين وان كانت زوجته حرة) قاله عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف  
 لهما من الصحابة رواه الشافعي (فان تزوج باذن سيده صح) التزوج لمفهوم الخبر الآتي (والمهر) يكون  
 (في ذمته) فقط للزومه برضا مستحقة كبدل القرض (الا أن يكون مكسباً أو مأذوناً له في تجارة فهو) مع  
 كونه في ذمته (في كسبه) المعتاد كالاصطياد والاحتطاب والناذر كالحاصل بهبة أو وصية لان المهر من لوازم  
 النكاح وكسب العبد أقرب شيء يصرف اليه والاذن له في النكاح اذن له في صرف المهر من كسبه الحادث  
 (بعد وجوب دفعه) وهو في مهر المفوضة بوطء أو فرض صحيح وفي مهر غيرها الحال بالنكاح والمؤجل  
 بالحلول بخلاف الكسب قبله فانه يختص به السيد وتعبى بما ذكر أولى من قوله بعد النكاح (وفيما بيده  
 من مال التجارة) ربها ورأس مال لان ذلك دين لزمه بعقد مأذون فيه كدين التجارة سواء أحصل قبل  
 وجوب الدفع أم بعده (أو) تزوج (بغير اذنه أو) باذنه و (خالقه) فما أذن له به (لم يصح) التزوج أما الاول  
 فلقوله عليه السلام إيماناً لوك تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر رواه الترمذي وحسنه والحاكم ومصححه وأبو داود  
 بلفظ فهو باطل وأما الثاني فلم يخالفه (فان دخل بها) قبل أن يفرق بينهما (لزمه مهر المثل في ذمته)  
 للزومه برضا مستحقة كبدل القرض (ويحل للحر نكاح من بها رقب بشرط أن تكون مسلمة) ان كان  
 مسلماً فلا تحل له الكافرة لقوله تعالى فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات (وأن يجز عن تملك  
 للتمتع) بأن لا تكون تحت حرة ولو كتابية أو تكون لكن لا تصاح لذلك كصغيرة لا تحتل الوطء وهرة  
 رغائب ومجنونة وبرصاء وخبره النبي عليه السلام أن نكح الامة على الحرة محمول على حرة تصلح للتمتع وأن  
 يجز عن حرة تصلح للتمتع بأن لا يجدها أولاً تدبر على مهرها وعن تسر قال تعالى ومن لم يستطع نسك  
 طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت الآية والطول السعة والمراد بالمحصنات الحرائر وقوله المؤمنات  
 جرى على الغالب من أن المؤمن انما يرغب في المؤمنة (وأن يخاف غراباً) بأن تغلب شهوته ويضعف تقواه  
 بخلاف من ضعفت شهوته وأقرى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم أي الزنا وأصله المشقة سعى  
 به الزنا لانه سببها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة وما ذكر علم ما صرح به الاصل من أنه يحرم على الحر  
 التزوج بأمتين وتعبى بمن بهارق أولى من تعبيره بالامة

(فصل في عيوب النكاح \* العيوب المثبتة للخيار في) فسخ (النكاح) سبعة (جنون) ولو متقطعا  
 وهوزوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء (وجذام) وان قل وهو سلة يحمر منها الدهن  
 لم يسود ثم يتقطع ويتناثر (وبرص) وان قل وهو بياض شديد يقع الجلدي ويذهب دمويته فيثبت الخيار  
 حال كون أحد الثلاثة (بأحد الزوجين) لفوات كمال التمتع ومحل في الاخيرين اذا استحكما (ورتي وقرن)  
 وهما انسداد محل الجماع من المرأة في الاول بلحم وفي الثاني بعظم وقيل بلحم فيثبت الخيار لزواج حال كون  
 احدهما (بها) أي بالزوجة لفوات التمتع المقصود من النكاح (وجب) الذكر أي قطعه أو قطع بعنه  
 بحيث لم يبق منه فطر حشفته (وعنه) أي عجز الزوج عن الوطء في التبل وهو غير صبي ومجنون لعدم انتشار  
 آتانه وان حصل بمرض فيثبت الخيار للزوجة ال كون احدهما (به) أي بالزوج ولو كان الجنب بفعلها أو بعد  
 الوطء اصول الضرر بذلك وقياساً فيما اذا جبت ذكره على الماكترى اذا خرب الدار الماكتران بخلاف المشتري  
 اذا عيب المبيع قبل القبض لانه قابض لحقه ومحل ثبوت الخيار بالعنة قبل الوطء أما بعده فلا لانها مع

(فصل في غير الحر  
 ينكح امرأتين وله  
 نكاح أمة على حرة ولا  
 يملك الا طلقين وان  
 كانت زوجته حرة فان  
 تزوج باذن سيده صح  
 والمهر في ذمته الا أن  
 يكون مكسباً أو  
 مأذوناً له في تجارة فهو  
 في كسبه بعد وجوب  
 دفعه وفيما بيده من مال  
 التجارة أو بغير اذنه  
 أو خالفه لم يصح فان  
 دخل بها لزمه مهر  
 المثل في ذمته ويحل  
 للحر نكاح من بهارق  
 بشرط أن تكون  
 مسلمة وأن يجز عن  
 تملك للتمتع وأن  
 يخاف زنا

(فصل في عيوب  
 النكاح \* العيوب  
 المثبتة للخيار في النكاح  
 جنون وجذام وبرص  
 بأحد الزوجين ورتي  
 وقرن بها وجب وعنه به

رجاء زوالها عرفت قدره على الوطء ووصلت الى حقها منه بخلاف الجنب وبما تقرر علم أنه لا خيار بالخطوبة  
الوانحة ولا بالاستحاضة ولا بالخصاء ولا بقطع الحشفة فقط ولا برق أحدهما لأنها ليست في معنى ما ذكر  
وما أفهمه كلامه من أن لها خيرا فاما لو بان الزوج رقيقا هو ما جزم به في المنهاج تبعا لابن الصباغ وغيره  
والأوجه خلافه وهو ما نص عليه الشافعي في الام وغيره وصوبه البلقيني (والفسخ) بما ذكر (فوري)  
تخير العيب في المبيع (بعد رفع الامر) فورا (الى الحاكم) كوثوبته عنده) ليفسخ بحضرته (الالعة فتزوج ل)  
بعد الرفع الى الحاكم (ستم من يوم ثوبتها) كما فعله عمر رضي الله عنه رواه البيهقي قال الرافعي وتابعه العلماء  
عليه وقالوا العذر الجماع قد يكون لعارض حوارة فتزول في الشتاء أو برودة فتزول في الصيف أو يوسه  
فتزول في الربيع أو طوبة فتزول في الخريف فاذا مضت السنة ولم يوطأ علنا أنه عجز خلق فترفعه الى الحاكم  
عقبها (فان ادعى الوطء) فيها أو بعدها ولم يصدقه (صدق) يمينه (الأن تقوم بينة بكارتها وتخلف) هي  
(معه) أي مع البينة فلا يصدق لان الظاهر معها وانما تخلفت مع قيام البينة لاحتمال عود البكارة لعدم  
المبالغة وحيث كان هو المصدق فنشكل عن اليمين خلعت هي أنه ما وطئها فان خلعت على ذلك أو أقر هو به  
فسخت بعد قول القاضي ثبتت عنه أو ثبت حق الفسخ  
(فصل في الاسلام على النكاح) لو (أسلم) كافر ولو تبعا (على كتابية) تحلل له ابتداء (دام نكاحه)  
لجواز نكاح المسلم لها كإس (أو) على (كافرة غيرها) كوثبة وكتابية لا تحلل له ابتداء (وتخلفت)  
عنه بان لم يسلم معه (أو أسلمت) هي (وتخلف) هو عنها (فان كان قبل الدخول بطل النكاح) أي تنجزت  
الفرقة بينهما ادلعة فأشبه ما لو تأخر اسلام أحدهما بعد الدخول عن انقضاء العدة (وسقط المهر في)  
صورة (اسلامها) لان الفراق من جهتها (وتشترط في) صورة (اسلامه) كالطلاق (أو) كان (بعده)  
أي بعد الدخول (فان جمعهما الاسلام) بان أسلم الآخر أيضا ولو تبعا (في العدة دام النكاح والاحصلت الفرقة  
من اسلام أولهما) للاجتماع كما أشار اليه الشافعي وغيره والفرقة فيما ذكر فرقة فسخ لا فرقة طلاق (وان  
أسلم) قبل الدخول أو بعده (معا) والمعية بآخواللفظ (دام النكاح) بينهما للاجتماع كما حكاه ابن المنذر  
 وغيره ولما رواه الترمذي ومجمله ان رجلا جاء مسلما ثم جاءت امرأته مسلمة فقالت يا رسول الله كانت  
أسلمت معي فردها علي (وان شك في المعية فان كان بعد الدخول وجمعهما الاسلام في العدة دام النكاح)  
بينهما (أو) كان (قبله فان تصادقا على معية أو تعاقب عمل به) فيدوم النكاح بينهما في الاول وتنجز الفرقة  
في الثاني (وان قال الزوج) أسلمنا (بالتعاقب) وقالت الزوجة بالمعة (قل) قول الزوج يمينه لانه مدعى عليه  
بناء على الراجح من أن المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافقه (أو) قال (بالمعية) وقالت  
بالتعاقب (فلا) يقبل قوله بل قولها بناء على ما مر (وان أسلم) الزوج (على من يحرم الجمع بينهما كأخنين  
أو) زوج (حرم على أكثر من أربع) من الحرائر (أو غيره على أكثر من ثنتين اختار) وجوبا ان كان  
أهلا للاختيار (أحدهما) في الاولى (أو أربعا) في الثانية (أو ثنتين) في الثالثة (ان أسلمنا أو أسلمن  
معه أو في العدة) في الاخبرتين (أو كاتنا كنايتين) تحلان (أو كن كتابيات وانفسخ نكاح من بقي)  
منهما أو منهن \* والاصل في ذلك ان غيلان أسلم وتحت عشر نسوة فقال له النبي ﷺ أسلمك أربعا وفارق  
سائرهن صححه ابن حبان والحاكم وسواه أسكح معا أم مرتنا فله امساك من بأسر واذامات البعض فله  
احتسار من مات له لارث كل ذلك لترك الاستتصال في الخبر وقولي أو ثنتين مع النصريح بقولي ان أسلمنا  
أو كاتنا كنايتين من زيادتي (فان أبي) الاختيار (حبس) وأفق عابها أو عليهن من ماله حتى يختار  
فان أصر عزرب بضرب أو غيره مما يراه الحاكم كسائر الحقوق اللازمة له اذا امتنع من أدائها ويعزرها  
ثالثا وهكذا حتى يختار بشرط تخلل مدة يراها من الأم الاول (أو) أسلم حر (على اماء وأسلمن معه أو

كن كساياب وانفسخ نكاح من بقي فان أبي حبس وأفق عليهما أو عليهن من ماله حتى يختار وعلى اماء وأسلمن معه أو

في العدة انفسخ نكاحهن) لانه يتمتع على الحر نكاح الامة (الا أن تحمل له الامة عند اجتماع اسلامهم فله اختيار واحدة تحمل) منهم لانه اذا جاز له نكاح الامة جاز له اختيارها وخرج بزاد في تحمل له مالم يؤسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهي تحمل له ثم الثانية وهي لا تحمل له ثم الثالثة وهي تحمل له فليس له اختيار الثانية بل الاولى أو الثالثة (أو) على (حرة واما تعينت أن أسلمن) أي الحرة والاماء (معه أو في العدة) كما لو أسلمت دونهن لانه يتمتع نكاح الامة على من تحته حرة فيمتنع اختيارها (وان أصرت لا قضاء العدة اختار أمة ان حلت له) كما لو لم تكن حرة لتبين انها بانت باسلامه نعم لو طرأ فبأذ كرت على الاماء قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج في العدة كأن أسلمت وعقن ثم أسلم وأسلمت ثم أسلمن ثم عقن ثم أسلم ثم أسلمت ثم أسلم ثم عقن ثم أسلمن فكم حرا وأصليات فيختار أربعا (أو أسلم) الزوج (على أم وبنتها كتائبتين أو) غير كتائبتين (وأسلمتا) وفي الأصل عقب هذا معه وهو يؤهم خلاف المراد (فان لم يدخل بهما) أي بواحدة منهما (أو دخل بالبنت) فقط (تعينت) واندفعت الام بناء على الرجوع من محبة أنكحة الكفار (وان دخل بهما أو بالام) فقط (حرمنا على التأيد) البنت بالدخول على الام والام بالعقد على البنت بناء على ما مر (فصل في خيار العتقة) لو (عققت تحت من به رق) ولو مبعضا (ثبت لها الخيار) في فسخ النكاح قبل الفسخ ولو بعده لانها تعبر بمن فيعرق به والاصل في ذلك ان بريرة عتقت فخيرها رسول الله ﷺ وكان زوجها عبدا فاخترت نفسها رواء مسلم (الا اذا كان) عتقها قبل الوطء وقع (في مرض الموت) أي موت سيدها أو بعد موته وكان قد أوصى باعتاقها (والثلث) من ماله (لا يشمل سقوط المهر مع قيمتها) بان لا يحتمل قيمتها ثلث ماله الا بالمهر فلا خيار لها لان خيارها يسقط مهرها وهو من جملة المال فيضيئ الثلث عن الوفاء بها فلا تعتق كلها فلا خيار سواء أكان المهر ديناً أم عينا بيد الزوج أو بيد سيدها وهو باق أو تلف بخلاف مالم يعتقت بعد الوطء أو قبله وهي تخرج من الثلث مع سقوط المهر أما اذا عتق بعضها وبعضها الآخر رقيق أو عتقت تحت حراً وعتقها فلا خيار لها لان ما حدث لها من الكمال متصف به الزوج (وهو) أي الخيار (فوري) نكح العيب في المبيع (فان عتق) الزوج (قبل فسخها أو معه بطل خيارها) لزوال الضرر ولومات انقطع خيارها وهذا الفسخ لا يحتاج الى الرفع الى الحاكم لانه ثابت بالنكح والاجماع (فصل فيما يقتضيه وطء الحائض في القبل) وقد تقدم أنه يحرم التمتع بها فيما بين السرة والركبة بوطء وغيره والمراد الوطء في القبل أما في الدبر فحرام في الحيض وغيره كما صرح به الأصل هنا وهو ظاهر (يسن لمن وطئ الحائض) في قبلها اذا كان عامدا مختارا عالما بالتعذر ثم بالحيض (أن يتصدق بدينار ان وطئها في امبال السرة ونصفه) ان وطئها (في ادبارها) خبر اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دما أحمر فليصدق بدينار وان كان أصفر فليصدق بنصف دينار رواء أبو داود والحاكم ومعه وكالحائض فيما ذكره النفساء

### كتاب الصداق

هو بفتح الصاد ويجوز كسرهما ما وجب بنكاح أو وطء أو نفقة بضع قهرا كإرضاع ويقال له مهره والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقوله ﷺ لمريد الزوج القمى ولو خاتما من حديد رواء الشيخان وكل ما صح ثمنه صدقا (وهو نوعان مسمى) في العقد (ومهر مثل فالاول يستقر بالوطء) وان حرم لنحو حيض أو وطء في دبر لقوله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض ولاستيفاء مقابله ولان وطء الشبهة يوجب فوطء النكاح أولى (أو بموت أحدهما) في نكاح صحيح لانهما العقد يستثنى من ذلك ما لو قعات الامة نفسها أو قتلها سيدها فانه يسقط مهرها وما إذا أصدقها عينا قتلته قبل القبض فاستقر مهر المثل لالاسمي كما سيأتي وخرج بالوطء والموت غيرهما كاستدخاله نية والمباشرة في غير الفرج والحلوة فلا يستقر المهر بشئ منها (ويُنصف بفرقة لامن جهتها) هو أعم من قوله

بالطلاق (قبل الدخول) لآية وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وغير الطلاق من أنواع الفرقة مقبس عليه (والثاني) وهو مهر المثل (يعتبر بنساء عصباتها) وهن من ينسبن إلى من تنسب هي إليه ويعتبر القرب فيقسم أخوات لابوين ثم لأب ثم بنات أخ ثم بنات ابنه ثم عمات ثم بنات أعمام كذلك (ثم) بعد تعذر الاعتبار بهن لعدمهن أو جهل مهرهن أو نسيهن أو لانهن لم ينسكنهن يعتبر (بنساء الأرحام بكدمات وخالات) تقدم الجهة القربى منهن على غيرها وتقدم القربى من الجهة الواحدة على غيرها قال للمأوردى وتقدم منهن الأم ثم الاخت للام ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوال (ثم) بعد تعذر الاعتبار بهن يعتبر (بنساء بلدها أو من عاينها بجمل أو ضده) وغيرهما مما يحصل به تفاوت الرغبة كفساحة أو سن أو بكر أو ثوبه فإن اختصت عنهن يعتبر مهرها بهن بفضل أو نقص فرض مهر لائق بالحال (ويجب) مهر المثل في خمسة مواضع (في نكاح ووطء وخلع ورجوع عن شهادة ورضاع فالتكاح فيما لو تزوجها مفوضة) بأن قالت رشيدة لوليها زوجني بلامهر فزوج ونفي للمهر أو سكنت أو زوج بدون مهر المثل أو غير نقد البلد كما في الحاوي أو قال سيداً متزوجتكها بلامهر أو سكنت عنه فقبل الزوج (ووطئها) لأن الوطء لا يباح بالإباحة لما فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلم واستأجر واعتقد أن لامهر للمفوضة بحال ثم ووطئ فلا شيء لها (أومات أحدهما قبل الفرض) لأن الموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض ولأن بروج بنت واشق نكحت بلامهر فانتزجها قبل أن يفرض لها مهر فقضى لها رسول الله ﷺ بمهر نسائه وبالميراث رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح (وفيما لو كان المسمى حراماً) كزنا أو غير (أو ملك غيره) كنصب (أو مجهولاً) كأحد هذين الثوبين لفساد المسمى وفي معناه ما لو كان غير متمول كحبي حنطة (أو عينا تلفت قبل قبضها) من الزوج لأنفساخ عقد الصداق بالتلف بناء على أنه مضمون في بد الزوج ضمان عقد كالمبيع في يد البائع لا ضمان بد كالستام (أو شرط فيه شرط فاسد) كأن شرط فيه خيار أو على أن لا يباها كذا أو على أن يعطيه كذا (أو نكح نسوة بمهر واحد) لفساده بالجهل بما يخص كل منهن في الحال فيجب لكل منهن مهر المثل لتعدد المالك ولهذا لو زوج أمته لواحد بمهر واحد صح جزماً لاتحاد المالك (أو أصدقها ثوباً على أنه هروى فبان مروياً) ولم ترض به الزوجة (وفي الغرور) إذا فسخ العقد بعد الوطء (كأمر) بيانه (وفي غير ذلك) من زيادتي كما لو أصدقها غير مقدر على تسليمه أو معلقاً بصفة أو ثمراً لم يبد صلاحه بغير شرط القطع أو ما لا يعود نفعه عليها كتعليم ولدها أو ما لا يقبل النقل كحدقذف (والوطء) يجب فيه مهر المثل (فيما لو كان بشبهة) بأن ظن أنها امرأة أو أمتاً أو ووطئ مكاتبته أو أمة ولده لا تلافه البضع ومحل في أمة ولده إذا لم تصر به أمهولة أو صارت وتأخر الانزال عن تغييب الحشفة والافتقار تأخر موجب المهر عن الملق أو فانه فلا يجب المهر (أو) كان (في نكاح فاسد) لما سر (والخلع يجب فيه ما يجب في النكاح) فيجب مهر المثل فيما لو اختلعت أمة بإذن سيدها وأطلق ويتعلق بكسبها ونحوه وفيما لو اختلعت بلا إذنه بعين ويتعلق بذمتها (والرضاع) يجب فيه نصف مهر المثل للزوج (فيما لو أُرضعت زوجته الكبرى الصغرى) أملاً للوجوب فلانها فوتت عليه بضع الصغرى وأما النصف فاعتباراً لما يجب له بما يجب عليه إذ عليه للصغرى نصف مهرها المسمى إن كان صحيحاً والاقصاف مهر مثلها لأنفساخ نكاحها بفرقة لا من جهتها قبل الدخول (والشهادة) يجب فيها مهر المثل للزوج (فيما لو شهدا) أي رجلان (بطلاق) بأن أوردجى ولم يراجع (ثم رجعا) لانهما فوتتا عليه البضع سواء أكلن ذلك قبل الدخول أم بعده بخلاف ما سر في الرضاع لأن فرقة الرضاع حقيقة فلا توجب الا النصف وفي الشهادة النكاح باق بزمع الشاهدين وقد حال بينهما وبينها فغرم ما قيمته لحصول الحيولة بشهادتهما (ولو وهبته صدقهما) وأقبضته (ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف بدل المهر) من مثل أو قيمة لتعذر رد العين هذا إن لم يكن ديناً فلفظ

قبل الدخول والثاني  
يعتبر بنساء عصباتها  
ثم بنساء الأرحام بكدمات  
وخالات ثم بنساء بلدها  
أو من عاينها بجمل  
أو ضده ويجب في نكاح  
وطء وخلع ورجوع  
عن شهادة ورضاع  
فالتكاح فيما لو تزوجها  
مفوضة ووطئها أو مات  
أحدهما قبل الفرض  
وفيما لو كان المسمى  
حراماً أو ملك غيره أو  
مجهولاً أو عينا تلفت  
قبل قبضها أو شرط فيه  
شرط فاسد أو نكح  
نسوة بمهر واحد أو  
أصدقها ثوباً على أنه  
هروى فبان مروياً وفي  
الغرور كالأمر وفي غير  
ذلك والوطء فيما لو كان  
بشبهة أو في نكاح فاسد  
والخلع يجب فيه ما يجب  
في النكاح والرضاع فيما  
لو أُرضعت زوجته  
الكبرى الصغرى  
والشهادة فيما لو شهدا  
بطلاق ثم رجعا ولو  
هبته صدقهما ثم طلقها  
قبل الدخول رجع  
عليها بنصف بدل المهر

كان دينافوهبتله أو أبراته منه لم يرجع عليها لاسهام تأخذ منه مالا (ولو وهب أبوها) من زجه (لم يحز) كسائر حقوقها وبما ذكر علم ما صرح به الأصل أنه لا يلزم الامام دفع مهر المثل لكافر جاء سر وجته مسلمة لان البضع ليس بمال حتى يشمله الامان

(فصل في المنعة) لكل مفارقة متعة (فصل في المنعة) قال تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء الآية وقال وللطلمات متاع بالمعروف وقال فتعالين أمتعن وأسرحكن (الا التي فرض لها مهر) (و فورقت قبل الدخول أو كانت الفرقة بسببها) وحدها أو مع الزوج (أو ملكه) أي الزوج (طأ أو بموت) طأ أو لاحدهما فلا متعة طأ في الجمع أما الأولى فلانه تعالى لم يجعل لها سوى نصف المهر بقوله فنصف ما فرضتم ولانه لم يستوف منفعة بضعها فيكون نصف مهرها للزواج وأما البواقي فلا تنفاد الا بحاش ولا نها في صورة موته وحده متفجعة لاستوحشة وقولي أو ملكه لها أو بموت من ز يادني (وفرقة الله ان بسببه) فتجب المتعة (و) فرقة (العنة بسببها) فلا تجب ويستحب ان لا تنقص المتعة عن ثلاثين درهما وان لا تبلغ نصف المهر فلا حد الواجب بل ان تراخيا بشئ فذلك وان تنازعا قدرها القاضي باجتهاده معتبرا حالهما

(فصل في الوليمة) (الوليمة) لعرس وغيره (سنة) لثبوتها عنه (سنة) فولأ وفلا فقد قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة وأولم (سنة) على صفية بن خروسمن وأعط رواها الشيخان والاصرف الاول للندب قياسا على الانحية وسائر الولائم (والاجابة) (وليمة) (عرس) واجبة) عينا وغيره سنة (بشروط منها أن لا يكون ثم معصية كسكر وملاذ ومصورة حيوان منصوبة) كان تكون على جدار أو وسادة منصوبة (وكان بحيث لو نهاهم) عنها (لم يثبتوا) ومنها أن تكون له ورة عامة وفي اليوم الاول في العرس وان يكون المدعو معينا دعى للتودد فان كانت صورة الحيوان مسبوطة تداس أو مقطوعة الرأس أو كان ثم صورة شجر لم يمتنع طلب الاجابة فان ما يسط ويداس مهان مبذل وما بعده لا يشبه ما فيه روح أو كانوا بحيث يثبتون وجبت أو سنت اجابة للدعوة وازالة للسكر (ويح) لي ثمر نحو سكر) كدراهم ودناير وجوز ولوز في الولائم (ولقطه وتركها) أي النثر واللقط (أولى) لان الثاني يشبه النسي والاول تسبب الى ما يشبهها نعم ان عرف ان النثر لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يفسح اللقط في مروة اللاقط لم يكن الترك أولى

### (باب القسم والنشوز)

وهو الخروج عن الطاعة (القسم) بفتح القاف (نوعان خصوص وعموم فالخصوص في سبعة أحدها وثانيها (فيما لو زفت اليه بكر) ولوامة (فيخصها باقامة سبع عندها بلا قضاء) للباقيات (أو ثيب) ولوامة (فبثلاث) لخبر ابن حبان سبع للبكر وثلاث للثيب (فان زادها) أي الثيب (الى سبع) باختيارها (قضاها) أي السبع (للباقات) ويسن تغييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء والعدل المذكور واجب على الزوج تزول الخشمة بينهما وزيد للبكر لان حباها أكثر ويجب موالاة ما ذكر لان الخشمة لا تزول بالمعرق فالوفره لم يحسب واستأنف وقضى المفرق للباقيات ولو زاد البكر على السبع أو الثيب على الثلاث بغیر اختيار من الثيب قصي الزائد للباقيات (و) ثالثها (فيما لو سافر) ولو سافرا فصرا (لانه لا باحدى ذماته بقرعة) للاتباع رواه الشيخان (فلا بقصى للباقيات مدة السفر) لان قضاءها لم ينهل عنه (سنة) ولان المدحوبة معه وان فازت بصحبته فقد تعت بالسفر ومشاقه لما لو سافر لنقله في حرم عليه ان يصحب به من ولو بقرعة وان تخلفهن حذرا من الاضرار بل ينقلهن أو يطلقهن أو يقلعهن أو يطلق بهما فان سافر بعضهم ولو بقرعة قسنى للباقيات وسافر ما حاي نسائه ملاقة مدة عصى وفقي للباقيات أو وصل الفرد أو طام وساكن مدة من مدة الاقامة قضاها

ولو وهب أبوها لم يحز (فصل في لكل مفارقة متعة الا التي فرض لها مهر وفورقت قبل الدخول أو كانت الفرقة بسببها أو ملكه لها أو بموت وفرقة الله ان بسببه والعنة بسببها) (فصل في الوليمة سنة والاجابة لعرس واجبة بشروط منها أن لا يكون ثم معصية كسكر وملاذ ومصورة حيوان منصوبة وكان بحيث لو نهاهم لم يثبتوا ويحصل ثمر نحو سكر ولقطه وتركها أولى

(باب القسم والنشوز) القسم نوعان خصوص وعموم فالخصوص فيما لو زفت اليه بكر فيخصها باقامة سبع عندها بلا قضاء أو ثيب فثلاث فان زادها الى سبع قضاها للباقيات وبها لو سافر لا نقله باحدى نسائه بقرعة فلا يقضى للباقيات مدة السفر

ولها لو كان تحت حرة وأمة (و) رابعها (فيها لو كان تحت حرة وأمة) كأن سبق نكاح الأمة بشرطه على نكاح الحرة أو كان الزوج عبدا (فها) أي الأمة ولو مكاتب (ليلة وللحرة ليلتان فيخصها بزيادة ليلة) كما رواه الدارقطني عن علي ولا يعرف له مخالف والمبعض كالأمة (و) خامسها وسادسها وسابعها (فيها لو نشرت إحدى نسائه) كان يدعوهم إلى منزله فتمتنع أحداهن (أو سافرت لأمه بلا إذن أو به) أي بإذنه (لغير حاجته) بأن كان لحاجتها أو حاجة أجنبي أو لحاجة كليهما أو لحاجة كثرته (أو منع الأمة سيدها) من تمكينه (فيقسم للبقيات بلا قضاء للناشئة والمساورة والأمة) لعدم تمكينهن وخروجهن يادق لأمه ما لو سافرت معه ولو بلا إذن فيقسم لها أن لم ينهها وكذلك أن كن معه أيضا وبغير حاجتها أي غير ما فقط ما لو كان لحاجته ولو مع حاجة غيره فيقسم لها (والعموم أن يسوي بينهما) بأن يقسم لكل واحدة ليلة أو ليلتين أو ثلاثا فيعصى بترك التسوية ولا تجوز الزيادة على الثلاث بغير رضاهن لما فيه من طول العهد بهن المفضي إلى الإحاش وتجب القرعة عند تنازعهن للابتداء بواحدة منهن فيبدأ بمن خرجت قرعتها و بعد تمام نوبتها يقرع بين البقيات ثم بين الأخيرتين فإذا تمت النوب راعى الترتيب بالقرعة (ولا يلزمه وطه) فلا يلزمه التسوية بينهما فيه ولا في غيره من الفتعات لكن يستحب ولو أعرض عنهن لم يأثم (فإن خرج في نوبة أحداهن ليل أو لعنر) كان أخرجه السلطان قهرا عليه وطال خروجه (قضى لها ما فات) وخروج بليلا النهار فلا قضاء عليه إذا لم يطل مكثه عند أخرى (ولو ظهر أماره نشوز) قولا كأن نجبه بكلام حسن بعد أن كان بليلا أو فعلا كان يجدر منها إعراضا وعبوسا بعد طلاقه وجهه ولطف (وعظها) بلا هجر ولا ضرب فلعناتها بدى عذرا أو تتوب عما وقع منها بغير عذرو الوعظ كان يقول لها اتقي الله في الحق الواجب لي عليك واحترى العقوبة وبين لها أن النشوز يسقط النعقة والقسم (أو تحققه) أي النشوز (وإن لم يتكرر وعظها رجعها في المضجع وضربها) قال تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضجع واضربوهن والخوف فيه بمعنى العلم وحمل ما ذكر في الضرب أن يفيد وإن يكون غير مبرح وفيه ير الوجه والمهالك (فإن أهي كل) من الزوجين (تعدي الآخر) عليه (واشبهه) الحال (بعث القاضي) وجوبا (حكمين برضاهما) ليظرا في أمرهما بعد إخلاله حكمه به وحكمها بهما ومعرفة ما عندهما في ذلك ثم (بفعلان المصلحة) بينهما (من إصلاح وتفرق) قال تعالى وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها الآية ويستحب كونهما من أهلها للآية ولأن الأهل أعرف بمصلحة الأهل (هما وكيلان لها) لاحكام من جهة الحاكم لأن الحال قد يؤدي إلى الفراق والبضع حق الزوج والمال حق الزوجة وهما شبدان فلا يولى عليهما في حقهما (فيؤكل) هو (حكمه بطلاق وقبول عوض وتوكل) هي (حكمها ببذل عوض وقبول طلاقه) أي بالعوض ثم الحكمان يشترط فيهما الإسلام والحرة والعدالة والاهتداء إلى المقصود من بهن ما ويسن كونهما ذكرا

### باب الخلع

نظم الخاء من الخلع بفتحها وهو النزع لأن كلام الزوجين لباس الآخر فسكانه بمفارقة الآخر نزع لباسه والاصل فيه قبل الإجماع آية فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فادمره في خبر البخاري في امرأة ثابت بن عيسى فقوله ل الحديقة وطلقها تطابقة به وأركا خمسة ملزم للعوض وزوج وبضع وعوض وصيغة (هو فرق) أي من زوج يصح طلاقه (بعوض) أي لجهه الزوج (بلفظ طلاق أو خلع) والمراد ما يشملهما وغيرهما من ألقاط الطلاق والخلع صرحا كان أو كناية كالفرق أو الأمانة والمفاداة وخروج بجهة الزوج تعليق طلاقها بالبراءة عما لها على غيره فيقع الطلاق فيها رجعا ودخل فيها سيد الزوج فانه الذي سبقت العوض (وهو بلفظ الخلع طلاق) وإن لم ينو به الطلاق (لافسخ فإن وقع) الخلع

### باب الخلع

هو فرقة بعوض بلفظ طلاق أو خلع وهو بلفظ الخلع طلاق لا فسخ فإن وقع



أو بلا هوض وجب  
مهر مثل وهذه الفرقة  
فرقة يبنونة

(كتاب الطلاق)

فرقة النكاح طلاق  
وفسخ فالطلاق أنواع  
للمعهود والخلع وفرقة  
الايلاء والحكمين

والفسخ أنواع فرقة

اعسار مهر أو نفقة

وفرقة لعان وعتيقة

وعيوب وغرور ووطء

شبهة وسبي وإسلام وردة

وإسلام على أختين

أو أكثر من أربع

أو أمتين وملك أحماء

الزوجين الآخر وعدم

الكفاءة وانتقال من

دين إلى آخر ورضاع

والطلاق صريح وكناية

فصرح به الطلاق

والفسراق والسراح

والخلع ونعم في جواب

القائل له أطلقت

زوجتك إن أراد التماس

الإنشاء فإن أراد

الاستخار فتم اقرار

وكنايته ما احتمله

وغيره كانت خلية برة

بائن بة بتلة ولا بد لها من

النية ويمارق المصح

الطلاق بأنه لاسه فيه

ولا بدعة ولا رجعة

ولا يثبت فيه شيء

من خصائص النكاح

كالطلاق والظهار

والإيلاء ولا أهل التحلل

بعده حتى تنكح

(بمسمى صحيح لزم) كافي البيع ونحوه (أو) بمسمى (فاسد) يقصد تنكح (أو) وقع الخلع مع الزوجة (بلا) ذكر (عوض) ونوى التماس قبوطاً فقبلت (وجب مهر مثل) لأنه المراد عند فساد العوض في الأولى ولا طراد العرف يجرى بان الخلع بعوض فيرجع إلى المراد عند الإطلاق في الثانية (وهذه الفرقة فرقة يبنونة) فلا يلحق بالطلاق ولا طراد ولا إيلاء ولا تستحق نفقة ولا كسوة إن كانت حائلاً ولا تورث بينها وبين الزوج ويجب بوطئها الحد ولا يستبيح الزوج وطأها إلا بعقد جديد ويجب فيه مهر جديد ولو عتقت في العدة لم تكمل عدة الحرائر أو مات الزوج فيها لم تنقل لعدة الوفاة ولو عقد عليها وقد كان علق طلاقها بشيء قبل الخلع لم تعد اليقين بعد العقد بخلاف الرجعية في ذلك كله فانها كالزوجة

### (كتاب الطلاق)

هو إغالة حل القيد وشرعاً حل عقد النكاح بلفظ طلاق ونحوه \* والاصل فيه قبل الإجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان والسنة كقوله <sup>بلفظ</sup> ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق رواه أبو داود بإسناد صحيح والحاكم ومصححه \* وأركانها أربعة مطلق وصيغة وقصد وزوجة وله والفسخ أنواع يفتها بقولي (فرقة النكاح) في الحياة (طلاق وفسخ فالطلاق أنواع) أربعة (المعهود) الآتي بيانه (والخلع) كما مريانه (وفرقة الإيلاء) الآتي بيانه في باب (و) فرقة (الحكمين) السابق بيانه في باب القسم والشوز (والفسخ أنواع) سبعة عشر (فرقة اعسار مهر أو نفقة) أي اعسار الزوج بهما بعد لهاله ثلاثة أيام ليتحقق اعساره لكن الفسخ بالمهر إنما يكون قبل الوطء لا بعده لبقاء المعوض قبله وتلفه بعده وكالاعسار بالنفقة الاعسار بكل من الكسوة والمسكن (وفرقة لعان) الآتي بيانه في باب (و) فرقة (عتيقة وغيوب وغرور) كما مريانه في محالها (و) فرقة (وطء شبهة) كان وطئ بها أم زرجتها أو بنتها (و) فرقة (سبي) الزوجين الحرين أو أحدهما قبل الدخول أو بعده صغيرين كما أو كبيرين واسترق الزوج لأن الرق إذا حدث زال الملك عن النفس فعن العصة أولى (و) فرقة (إسلام) من أحد الزوجين (وردة) منه أو منهما (وإسلام) من الزوج (على أختين أو) من حر على (أو أكثر من أربع أو) على (أمتين و) فرقة (ملك أحد الزوجين الآخر) كما مريانه في محالها (و) فرقة (عدم الكفاءة) بأن أطلقت الأذن فبان الزوج غير كف \* (و) فرقة (انتقال من دين إلى آخر) كانتقال أحد الزوجين من اليهودية إلى النصرانية فهو أعم من قوله تنجس أحد الزوجين (و) فرقة (رضاع) بشرطه الآتي في باب وحذفت من الأصل انكاح الوليين والموت لانهما ليسا بفسخ إذا فسخ فرع الصعة وهي منتفبة في الأول والموت ينتهي به النكاح فليس فسخاً له (والطلاق صريح وكناية فصرح به) خمسة (الطلاق والفراق والسراح والخلع) ومنه لفظ المعاذة (ونعم في جواب القائل له أطلقت زوجتك إن أراد) القائل (التماس الإنشاء) لاشتجارها في معنى الطلاق مع ورودها في القرآن وإن لم يرد فيه لفظ نعم لأنه بمعنى طلقها (فإن أراد الاستخبار فتم اقرار) بالطلاق وإن جهل مراد القائل فظاهر أنه يحمل على الاستخبار لأن الإنشاء لا يستفهم عنه (وكنايته ما احتمله) أي الطلاق (وغيره كأنه خلية) أو (برية) أي من الزوج أو (بائن) أي مفارقة أو (بنة) أي مقطوعة الوصلة أو (بتلة) أي متروكة النكاح أو اعتدى أو استبرأ رجلاً باني طلعته (ولا بد لها) أي الكناية (من اليه) مقترنة بأولها وإن عز بت في آخرها (ويمارق الفسخ الطلاق) بأربعة أشياء (بأنه لاسه فيه) أي الفسخ (ولا بدعة) لأنه شرع لدفع مضار بادرة فلا يلحق به مراقبة الأوقات (ولارجعة) فيه (ولا يثبت فيه) أي ولا يبقى معه (شيء من خصائص النكاح كالطلاق والظهار والإيلاء) لأنه يند اليقونة دائماً بخلاف الطلاق (ولا) يثبت فيه (أهل التحلل) له (بعده حتى تنكح)



زوجا (شعبه) لانه شرع لم يفسخ مضار كما في المأثريين به التفسير عنه بثبوت ذلك (والطلاق) ثلاثة أنواع  
 (امتنع كان) هو أولى من قوله وهو أن يطلقها ولو لا (بصد الدخول وهي عن تعدد بالاقراء (في  
 طهر) لامع آخره (ولم يطأها فيه ولا في حيض) ونحوه (قبله) وكان يطلقها مع آخر حيض لم يطأها  
 فيه لاستعقابه الشروع في العدة وعدم التدم وقد قال الله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي  
 الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال مره فليراجعها  
 ثم لم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فان شاء أمسكها وان شاء طلقها قبل أن يجامع فتلك العدة التي أمر  
 الله أن يطلق لها النساء (أو بدعي كان) هو أولى من قوله وهو أن يطلق مدخولا بها (ولو في الدبر وهي  
 عن تعدد بالاقراء (في حيض أو نفاس) لامع آخرهما أومعه ووطئها فيهما وكان يطلقها مع آخر طهر  
 لمخالفة الآية والمعنى فيه تضررها بطول مدة اثر بص (أو) يطلقها (في طهر ووطئها فيه) أو في حيض قبله  
 (ولم يطهر بها حل) لادائه الى التدم عند ظهور الحمل فان الانسان قد يطلق الحامل دون الحامل وعند  
 ذلك قد لا يمكن التملك فيتضرر هو واولد وتندب الرجعة لمن طلق بدعي للخبر السابق وندها يندب  
 بزوال زمن البدعة (أولا) سني (ولا) بدعي (وهو) ثمانية (أن يطلقها قبل الدخول وطلاق صغيرة و)  
 طلاق (أيسة و) طلاق (حامل) منه (و) طلاق (ابلاء و) طلاق (الحكمين و) طلاق (المختلعة  
 و) طلاق (المتحيرة) لانقاء مامر في السني والبدعي ولان افتداء المخافة يقتضي حاجتها الى الخلاص  
 بالفراق ورضاها بطول اثر بص وأخذ العوض ثم كد داعية الفراق ويصد احتمال التدم والحامل  
 وان تضررت الطول في بعض الصور فقد استعقب الطلاق شرعها في العدة ولان طلاق المتحيرة لم يقع  
 في طهر محقق ولا في حيض محقق وقولي والمختلعة والمتحيرة من زبادتي (ويقع الطلاق منجزا) كانت  
 طالق (ومعلقا) كان دخلت الدار فأت طالق (ومن قدر على تعليق قدر على تنجز غالبا ومن غيره) أي  
 ومن غيراته لب المرأة (الحائض فان زوجها يقرر على تعليق طلاقها سنيا ولا يقدر على تنجزه كذلك)  
 لما مر وكذا عكسه كان تسكون المرأة طاهرا لم يطأها زوجها في ذلك الطهر ولا في حيض قبله فانه يقدر على  
 تعليق طلاقه بدعي ولا يقدر على تنجزه كذلك (و) منه (من) رق فانه يقدر على تعليق ثلاث طلاقات  
 بعته (كأنه لو عتقت فأنت طالق ثلاثا ولا يقدر على تنجزها) لانه لا يملك اثنا أصلا وفي التعليق  
 يملكه حالة لوقوع وتغيري بما ذكره من حصره فيما ذكره (ومن عاق طلاقا بصفة وقع بوجودها)  
 عملا بمتنضي المعط (الا) في أربع صور (فيما اذا وقع التعليق والصفة أو أحدهما في غير ذلك) كأنه قول  
 لا جنبية ان دخلت الدار فأت طالق فدخلت قبل ان يسكنها أو بعده أو يقول لزوجتي ان دخلت الدار  
 فأنت طالق فأنت طالق فأت طالق فلا يقع لانها ولايته على المحل وقد قال ﷺ لا طلاق الا بعد نسكاح رواه  
 الترمذي وصححه (أو) أحدهما (في نسكاح آخر) كأن يقول لزوجتي ان دخلت الدار فأنت طالق  
 فأنت طالق ثم كسحها فدخلت فلا يقع لارتفاع النسكاح الذي علق فيه (ولا يقع) الطلاق المعاق بصفة (بدون  
 وجودها الا) في صورتين (أن يعلق طلاقها برؤيتها الحلال فبإراء غيرها) أو لا يراه أحد لكن عمدا لانه  
 (أو) يقول لها أنت طالق أو فيما مضى أو لرضا لان أو طلاقا بصفة (أو سنية بدعية) أو يقول لمن  
 لا يستلم ولا بدعة) كآيسة (أنت طالق للسنة أو) أنت طالق (للبدعة فيقع في الحال) في الجميع أما في  
 الأولين فلان العرف يحمل رؤيتها الحلال على العلم بخلاف رؤيتها بصد الدخول يكون الغرض زحها عن  
 رؤيتها وأما الثالثة فلانها لا تنافي في الماضي ظاهر اللفظ وأما الرابعة والاخيرة فلا على التعايل وأما  
 في الخامسة فلنصاد الوصفين فلغوان ويبقى أصل الطلاق وفي استثناء هذه الصور عما ذكره سمع أثرب  
 اليه في شرح الأصل (ولا يقع الطلاق المعنى محال) عقلا أو شرعا أو عرفا (كقوله) لزوجتي (ان ولدنا ولدا  
 أو حضنا حية فأنت طالق) وكتعليق الطلاق بنسخ صور رمضان أو بصعود السماء لان الصفة المعاق عليها

طهر ولم يطأها فيه ولا  
 في حيض قبله أو بدعي  
 كان يطلق مدخولا بها  
 في حيض أو نفاس أو في  
 طهر ووطئها فيه ولم يطهر  
 بها حل أو لا وهو أن  
 يطلقها قبل الدخول  
 وطلاق صغيرة وآيسة  
 وحامل وابلاء والحكمين  
 والمختلعة والمتحيرة  
 ويقع الطلاق منجزا  
 ومعلقا ومن قدر على  
 تعليق قدر على تنجز  
 غالبا ومن غيره الحائض  
 فان زوجها يقدر على  
 تعليق طلاقها سنيا  
 ولا يقدر على تنجزه  
 كذلك ومن غيره  
 طاقات بعته ولا يقدر  
 على تنجزها ومن علق  
 طلاقا بصفة وقع  
 بوجودها الا في صورتين  
 أو في نسكاح آخر ولا يقع  
 بدون وجودها الا أن  
 يعلق طلاقها برؤيتها  
 الحلال فبإراء غيرها أو  
 يقول لها أنت طالق  
 أو فيما مضى أو  
 لرضا لان أو طلاقا بصفة  
 أو سنية بدعية أو يقول لمن  
 لا يستلم ولا بدعة  
 طالق للسنة أو البدعة  
 فيقع في الحال ولا يقع

ولو طلق زوجته ثلاثا أو طاهر (١٥٦) منها أو ألعنها ثم ملكها لم يبطأها ولو طلقها ولو لم يستكمل الثلاث فزوجت غيره عادت

ببقيها ولو أوقع نصف طلاق بكمل الألف أو طلق نصف طلاق ولا يقع الا واحدة إلا أن يريد نصف كل من طلاق

### باب الرجعة

نص صريح بالصرح كارتجعتك لو أسكتك وكررتك إلى

و بالسكينة بنية كأعدت حلك ورفعت تحرملك وترجعتك وتختلف النكاح في أنها تصح بلا ولي وشهود ولفظ انكاح أو تزويج ورضا منها ومن وليها وفي الأحكام ولا توجب مهرًا وشرط صحتها إيقاعها قبل تمام عدته فلا وطئت بشبهة خلعت فانها انتقلت إلى العدة بالحل ومع ذلك للزوج رجعتها فيها وتجديد العقد عليها في أن كانت بائنا لأن عدتها لم تتم ويتولان في الأولى

### باب الإيلاء

هو حلف الزوج بتصور وطؤه ويصح طلاقه على امتناعه من وطء زوجته في قبلها مطلقا أو فوق أربعة أشهر وينعقد بالصرح كالجماع والوطء وانقضاء بكر وبالسكينة بنية كالباضعة والمباشرة

لم توجد وقد يكون الغرض من التعليق بالمستحيل امتناع الوقوع لامتناع وقوع الملقى به كافي قوله تعالى حتى يبلغ أجل في ستم الخياط (ولو طلق زوجته ثلاثا أو طاهر منها أو ألعنها ثم ملكها) بأن كانت أمة (لم يبطأها) حتى تتحلل في الأولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يبطؤها أصلا لأنها حوت عليها أبدا (ولو طلقها ولم يستكمل الثلاث فزوجت غيره) ثم عادت إليه (عادت ببقيها) وإن خل بها الغير لأن عمر رضي الله عنه أفتى بذلك وواقعه جمع من الصحابة ولا يخالف طهم كبروا البيهقي (ولو أوقع) عليها (نصف طلاق) كقوله أنت طالق نصف طلاق (ككل) فتقع طلاق لان الطلاق لا يتبعض (الألف أنت طالق نصف طلاق فلا يقع الا واحدة) لان ذلك طلاق (الا أن يريد نصف كل من طلاق) فيقع طلقان تكمل به ثلاثا بضم وكذا الحكم في بقية السكسور كرجع طلاقه ورسمي طلاقه

### باب الرجعة

هي بفتح الراء أفصح من كسر هاء وهي لغة المرأة الرجوع وشرع الراء إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة أن أرادوا أصلا أي رجعة وقوله الطلاق مرتان الآية وقوله لعمره فليراجعها كما مر وأركانها أربعة طلاق رجعي وزوج وزوجة وصيغة (تصح بالصرح كارتجعتك وأسكتك وكررتك إلى) لشهرتها في ذلك وورودها في الكتاب والسنة والإضافة في الرد كما مثلت واجبة بخلاف غيره لانه قد يفهم منه الرد إلى الابوين بسبب الفراق بخلاف غيره (و) تصح (بالسكينة بنية كأعدت حلك ورفعت تحرملك وترجعتك) وتصح بالترجة وذكر السكينة من زيادتي (وتختلف) الرجعة (النكاح في أنها تصح بلا ولي وشهود و) بلا (لفظ انكاح أو تزويج و) بلا (رضانها ومن وليها و) تصح (في الأحكام ولا توجب مهرًا) لانها في حكم استدامة النكاح في جميع ذلك والامر بالأشهاد في آية فأمسكوهن بمعروف محمول على التلب (وشرط صحتها) مع كون الزوج أهلا لكاح بنفسه (إيقاعها قبل تمام عدته) للآية الأولى (فلاوطئت) في عدته (بشبهة خلعت فانها انتقلت إلى العدة بالحل ومع ذلك للزوج رجعتها فيها و) له (تجديد العقد عليها في أن كانت بائنا لأن عدتها لم تتم) فيهما وكما لو طلق حائضا أو نفساء فان له أن يراجعها في زمن الحيض أو النفاس وإن لم تشرع في العدة (و) لانها (يتولان في الأولى)

### باب الإيلاء

(هو) لغة الحلف وشرعا (حلف زوج بتصور وطؤه ويصح طلاقه) ولو سكران (على امتناعه من وطء زوجته) التي بتصور وطؤها (في قبلها مطلقا أو فوق أربعة أشهر) ولو في ظنه كأن يقول والله لا أطوك أو لا أطوك خمسة أشهر أو حتى يموت فلان والأصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية وهو حرام للزيادة وأركانها ستة زوج وزوجة بغيرهما السابق ومحلوف به ومحلوف عليه وهو الوطء ومدة وصيغته وعلم بممارسته لا يصح من أجنبي حتى لو نكحها لم يكن مولى بما قال ولا من شل أو جبد ذكره ولم يبق منه قدر الحشفة فقول بتصور وطؤه أولى من اقتضائه على عدم الصحة من المحبوب ولا من صبي ومجنون ومكره ولا من رتقاء وقرناء (وينعقد بالصرح كالجماع والوطء وانقضاء بكر) بالقاء وبالقفاف وتقييد حشفة بفرج (وبالسكينة بنية كالباضعة والمباشرة واللس) والصرح منه ما يدين فيه كالانقضاء والوطء بأن يقول أردت الانقضاء بغير الذكر والوطء بالقدم ومنه ما لا يدين فيه كتقييد الحشفة في الفرج (فاذا مضت الأربعة) الأشهر من الإيلاء أو من الرجعة أو من زوال القاطع للعدة (بلاوطء) ولم يكن بها نحو حيض (فلها مطالبة بالقيتة) وهي الوطء (ثم) إن لم ينف فإها مطالبة (بالطلاق) للآية السابقة وليس لسيد الأمانة وولي الحرية مطالبة لان الاستمتاع حق المرأة (فإن أبي) القيتة والطلاق (طلق عليه القاضي) طلاقه نيابة عنه بسؤالها وما ذكره من

وإنما ينقد بالحنث بالله وبسفاته وبتعليق طلاق أو عتي أو الزام قربة فإن حلف بما (١٠٧) لا يبقى مدة الايلاء كقوله على

صوم هذا الشهر فليس بمول وأذا وطئ مختارا لزمته كفارة بين أن حلف بالله فإن عسر لما نزع طبعي كرض برجي زواله فاه بلسانه فيقول اذ قمرت ففت ويرفع حكم الايلاء لوطه وانطلاق البائن وانقضاء مدة الحلف وموت بعض المحلوف عليهن في قوله لأربع والله لا أطوكن ولو وطئ فلانا ته بين الايلاء في الرابعة من حينئذ فإن قال والله لا أطأ كل واحدة منكن فهو مول من كل واحدة

(باب الظهار)

يصح من كل زوج يصح طلاقه وهو أن يقول لزوجه أنت أو عضو من أعضائك الطاهرة على كظهر أي بخلاف الأعضاء الباطنة كالسكبد والقلب فإن شبهها بعضو آخر من أعضاء أمه ولم يذكر الكرامة كان ظهارا وكذا أن ذكر لها وقصد ظهارا وقوله أنت كأمي كناية وكالأم محرم لم يطأ تحريمها وتزيمه كفارة بالعود وهو أن يسكنها زمنا يمكن فراقها فيه

الترتيب بين مطالبها بالطلاق والفيح هو ما ذكره الرافعي تبعا لظاهر النص وقضية كلام الأصل أنها ترد الطلب بينهما وهو الذي في الروضة كأصلها في موضع رصوب الزكشي وغيره الأول (وإنما ينقد) الايلاء (بالحلف بالله وبسفاته) المذكورة في الإيمان (و بتعليق طلاق أو عتي أو الزام قربة) كقوله ان وطئت فمهرتك طالق أو فمهرتي حر أو فله على صلاة أو صوم أو عتي أو ألبسهم للفقراء (فإن حلف بما لا يبقى مدة الايلاء كقوله على صوم هذا الشهر) ان وطئت فمهرتك (فليس بمول) لأنه لا يلزمه الوطء بعد الشهر شيء (وإذا وطئ مختارا) بمطالبة أو دونها (لزمته كفارة بين) بقيد زده بقولي (ان حلف بالله) أي باسمه أو صفته فإن حلف بتعليق طلاق أو عتي وقع بوجود الصفة أو بالزام قربة بزمه ما التزمه أو كفارة بين (فإن عسر لما نزع طبعي) من الوطء (كرض برجي زواله) أو لا يرجي زواله كجب (فاه بلسانه فيقول) في الأول (إذا قمرت ففت) وفي الثاني لو قمرت ففت لأنه يخف به الأذى وإن عار لما نزع شرعي كاحوا مطالبته بطلاق لأنه لا يمكنه حرمة الوطء فإن عصى بوطء سقطت المطالبة بالتحلل الجمين (ويرفع حكم الايلاء) بأربعة أمور لا يحلل الجمين بكل منها (الوطء) من المولى وهو مكلف عالم مختار وكذا سكران (والطلاق البائن) وانقضاء مدة الحلف وموت بعض المحلوف عليهن في قوله لأربع (والله لا أطوكن) ولا نظرا إلى تصور الوطء بعد الموت لأن اسم الوطء إنما يطلق على ما يقع في الحياة (ولو) لم يمت منهن أحد (وأنى ثلاثا) منهن (تعين الايلاء في الرابعة من حينئذ) لحصول الحنث بوطئها فعمل أنه لا يكون مولى في الحال لأن المعنى لا أطأ جميعكن فلا يحنث بوطء ثلاث منهن (فإن قال والله لا أطأ كل واحدة منكن فهو مول من كل واحدة) منهن في الحال لحصول الحنث بوطء كل واحدة ولو قال والله لا أطأ واحدة منكن فإن قصد الامتناع عن واحدة معينة فحل منها فقط أو مبهمه عينا أو عن كل واحدة أو أطلق قول من كل منهن

(باب الظهار)

مأخوذ من الظاهر لأن صورته الأصلية أن يقول لزوجه أنت على كظهر أي وخصوا الظاهر لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج \* والأصل فيه قبل الاجماع آية والذين يطهرون من سائهم وهو حرام لقوله تعالى فيه وانهم يقولون منكر من القول وزورا \* وأركانه أربعة زوجان ومشبه به وصيغة كما تؤخذ من قولي (يصح من كل زوج يصح طلاقه) ولو خصيا ومحبوبا وعنيا وسكران وكافرا فلا يصح من أجنبي حتى لو نكحها بعد ذلك لم يصبر مظاهرا ولا من صبي ومجنون ومكره (وهو أن يقول لزوجه أنت أو عضو من أعضائك الطاهرة) ولو بدون (على) أو منى أو منى (كظهر أي) أي في التحريم (بخلاف الأعضاء الباطنة كالسكبد والقلب) فليس بظهار لأنه لا يمكن التمتع به حتى يوصف بالحرمة (فإن شبهها بعضو آخر) غير الظاهر (من أعضاء أمه ولم يذكر الكرامة) كبدها أو بطنها (كان ظهارا) مطلقا (وكذا) يكون ظهارا (أن ذكر لها) أي للكرامة كعيناها (وقصد ظهارا) فإن قصد كرامة أو أطلق فلا يكون ظهارا (وقوله أنت كأمي كناية) لأنه يحتمل الظهار كغيره (وكالأم محرم) غيرها (لم يطأ تحريمها) عليه كاخته وعمته وحالته ومرضعة أبيه وأمه وزوجه أبيه التي نكحها قبل ولادته بخلاف نحو مرضعته وزوجه ابنه فليس كالألم لطروعه وتحريمها عليه (وتلزمه كفارة بالعود) للآية السابقة (وهو) في ظهار غير مؤتمت من غير رجعية (أن يسكنها زمنا يمكن فراقها فيه) لأن العود للقول بخلافه يقال قال فلان قولاً ثم عادله وعاد فيه أي خالعه ونقضه وهو قرييب من قولهم عاد في هبة ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم وأما سكاها بخالعه أما العود في الظهار المؤقت فهو أن يبا في المدة وأما العود في غير مؤتمت من رجعية فهو أن يرجع والوجه أن الكفارة تجب بالظهار والعود (ولو طاهر من أربع بكلمة) كقوله أنت على كظهر أي (لزمه) أما سكاها (أربع كفارات) لوجودها ظاهرا، العود في حق كل منهن ولو طاهر منهن بأربع كلمات ولو متوالية ولو طاهر من أربع بكلمة لزمه بأسا كهن أربع كفارات

فوائد من الثلاث الاول فان عارق الزانية عقيب طهارها فعليه ثلاث كفارات والا فلا يصح

### (باب اللعان)

هو لغة الطرد والابعاد وشرعا كلمات معدودة جعلت حجة للضغط الى قذف من لم يخط فرائشه وألحق العار به  
أوالى نفي ولد \* وأركانه ثلاثة متلازمان وصيغة كما يعلم مما يأتي \* والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون  
أزواجهم الآيات واليه أشيرت بقولي (هو أن يقول) الزوج (أر مع سرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما  
رسمت به هذه من الزنا) أي زوجته (والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من السكاذبين فيما رواه به من الزنا)  
ويشير اليها في الحضور وعينها في الغيبة ويأتي بدل ضمائر الغائب بضمائر المتكلم فيقول لعنة الله على أن كنت  
الى آخره وان كان ولده ينفي ذكره في السكائر الخمس لينتفي عنه فيقول وان الولد الذي ولدته أو هذا الولد من  
زنا وان لم يقل ليس مني (ويحصل به) أي بلعانه ستة (اتقاء نسب نقابه) حيث كان ولد له منى الصحيحين  
أنه يفتقر فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (ودره الحد عنه) لها وكذا للزاني ان ساء في لعانه للذات  
لما يقتضي الاولى وقياسا عليها في الثانية وكالحال التعزير (وتحرم المرأة عليه مؤبدا) خبر البيهقي المتلاعنان  
لا يجتمعان أبدا (واجاب الحد عليها) لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب (وانفساخ) النكاح ظاهرا  
وباطنا كالرضاع (وسقوط حصاتها في حقه ان لم تلحق) أولاعنت وقذفها بذلك الزنا أو أطلق رالأولان  
من هذه الستة مقصودان والبقية تبع لها (فان أكذب نفسه ثبت النسب) لانه ثبتت بالإمكان (ولزمه  
الحد ولم ترفع الحرمة) لظاهر الأدلة السابقة (ولا يلحق أجنبية) لان شرط الملاعن أن يكون زوجا (الا  
ان قذفها وهي زوجته) فيلاعن (سواء أنفي ولدا أم لا) فان قذفها بعد أن أبانها أو مات فان كان بزنا مطلق  
أو مضاف الى بدن نكاحه لاعن ان كان ولده لمحقه ويريد نفيه دون ما ذالم يكن ولده وان كان مضافا الى قبل  
نكاحه أو الى به - البيهقي فلالعان سواء أنفي ولدا أم لا فيحد له انشاء قذف مطلق أو مضاف الى بعد  
النكاح ويلحق لنفي الولد ويسقط عنه الحد (أو) الا ان (وطئها بشبهة) كنكاح فاسد ثم قذفها  
فيلاعن (ان كان ثم ولد ينفي نسبهم يحصل به غير الزانية) من الصور السابقة في المات فينتفي نسب نقابه باعانه  
ويدرأ عنه الحد به لا تتقاء النسب وتحرم المرأة عليه مؤبدا كما لو لاعن في نكاح صحيح أما الزانية فلا تحصل  
به فلا يجب الحد عليها (ولا تلحق عن هي) لاتقاء الزوجية ولان لعانه لنفي النسب وهو لا يتعلق بها ولو قال زوجته  
وطئت بشبهة وجب طهارته لان فيه عارا وإيذاء وله اللعان وان لم يكن ولده ويقول في نفيه أشهد بالله أني لمن  
الصادقين فيما رسمت به من اصابة غبري طاعلى فراشي وان هذا الولد من تلك الاصابة (ولا تتكرر البيهقي  
الافى اللعان والفسامة) لعظم أمرهما وليس منهما ما يكون ابتداء بلائنة في جانب للدعي الا فيهما (وشرط  
اللعان سبق قذف يوجب الحد) كتوله من صراحه زنت أو يراية ومن كنياته زنا في الجبل أو زنا في  
أو يافجرة فلا يجوز اللعان بدون ذلك (الافى صور) عشرة (أن تكون) المرأة (كافرة أو أمة أو مدبرة  
أو مكاتب أو أم ولد أو مبعضة أو مجنونة أو صغيرة) توطأ (أو مكرهة) على الزنا (أو موطوءة بشبهة) فان  
قذفها لا يوجب الحد لانه انما يجب بقذف محسن وهو مكلف حرم مسلم عفيف عن وطء يحده وهو منتف  
في المذكورات فيقذفهن انما يوجب التعزير والآخر من زباني (رضابط ذلك أن يكون سبب وجوب  
التعزير فيها التكذيب) لان القاذف كاذب ظاهرا فيلاعن لدفع التعزير (فان كان سببه التأديب) إما  
(لكذب معلوم كقذف طفلة لا توطأ) أو رقاء أو قرناء (أو لصدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها أو لادلا  
لعن) أما في الاول فليقتن كذبه فلا يمكن من الحلف على أنه صادق فيعززاللقذف لانه كاذب فيه  
قطعا فلم يلحق بها عارا ل منعها من الايذاء والخوض في الباطل وأما في الثاني وهو من زباني فلان اللعان  
لا طهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له ولان التعزير فيه ليس بالاسب والايذاء فاشبه التعزير لقذف صغيرة لا توطأ

هو أن يقول أربع  
سرات أشهد بالله أني  
من الصادقين فيما رسمت  
به هذه من الزنا والخامسة  
أن لعنة الله عليه ان  
كان من السكاذبين فيما  
رواه به من الزنا أو يحصل  
به اتقاء نسب نقابه به  
ودره الحد عنه وتحريم  
المرأة عليه مؤبدا  
واجاب الحد عليها  
وانفساخ وسقوط  
حصاتها في حقه ان لم  
تلحق فان أكذب  
نفسه ثبت النسب ولزمه  
الحد ولم ترفع الحرمة  
ولا يلحق أجنبية الا  
ان قذفها وهي زوجته  
سواء أنفي ولدا أم لا  
أو وطئها بشبهة ان كان  
ثم ولد ينفي نسبهم  
ويحصل به غير الزانية  
ولا تلحق عن هي ولا  
تتكرر البيهقي الا في  
اللعان والفسامة وشرط  
اللعان سبق قذف  
يوجب الحد الا في صور  
أن تكون كافرة أو أمة  
أو مدبرة أو مكاتب أو أم  
ولد أو مبعضة أو مجنونة  
أو صغيرة أو مكرهة أو  
موطوءة بشبهة وضابط  
ذلك أن يكون سبب  
وجوب التعزير فيها  
التكذيب فان كان  
سببه التأديب لكذب  
معلوم كقذف طفلة لا توطأ

بأن تقول أشهد بالله أنه  
 من الكاذبين فيهم ما  
 به من الزنا والخمسة أن  
 غضب الله عليها أن كان  
 من الصادقين فيسه  
 ويشترط لعان أمر  
 القاضي وتلقين كلفه  
 (باب العدة والاستبراء)  
 العدة ما للفرقة حياة وإنما  
 تجب بعد طء أو إدخال  
 منى وهي لحرية ذات  
 اقراء ثلاثة اقراء وغير  
 ذات اقراء ثلاثة أشهر  
 وغيرها لذات اقراء  
 قرآن وغيرها ذات اقراء  
 شهر ونصف وما للفرقة  
 وفاة فتجب وان اتنى  
 لوطه وإدخال للمنى  
 وهي لحرية أربعة أشهر  
 وعشرة أيام بلياليها  
 وغيرها شهران وخمسة  
 أيام بلياليها هذا كله في  
 غير ذات الحمل أما في  
 فوضعه ولو ميتا أو  
 مضغة غير مصورة أخير  
 القوابل بأنها أصل آدمي  
 بشرط نسبة الحمل إلى  
 صاحب العدة ولو احتملا  
 كفى بلعان وانقصاه  
 كله حتى تاتى توأمين  
 ان يكون بينهما دون  
 سنة أشهر والاستبراء  
 واجب ومستحب  
 فالواجب في انة طامن  
 حرية إلى ريق كالسبية  
 أو عكسه كالعتيقة وأم

(وللزوجة معارضة لعانها بان تقول) هذه أر بع سراة (أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيأرماني به من الزنا  
 والخمسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيه) وتشير اليه في الحضور وتميزه في الغيبة وتأتى في  
 الخامسة بضمائر التكلم فتقول غضب الله على الخ ولا تحتاج إلى ذكر الولدان لانها لا يؤثر فيه وانما تؤثر  
 لانها عن لعان لان لعانها لا سقط الحد الذي لزمها بلعانه (ويشترط لعان أمر القاضي) به (وتلقين كلفه)  
 لكل منهما فية قول قل كذا وقولى كذا فلا يعتد به بدون ذلك كفى سائر الأيمان

### (باب العدة والاستبراء)

(العدة) مدة تتر بص فيها المرأة لفرقة براءتها أو لتعبد أو لتفجعها على زوج به والاصل فيها قبل الاجماع  
 الآيات والاخبار الآتية وهي (اما فرقة حيلة) بطلاق أو غيره (واما تجب) للفرقة (بعد طء) ولو في البدر  
 بخلاف ما قبله لأنه تعالى أوجبه على المطلقات باللفظ يقتضى التعميم ثم خص منه من لم يدخل بها بقوله ثم  
 طلقتهم ومن قبل أن تمسوهن فالكس علىهن من عدة تعتدونها (أو) بعد (إدخال منى) محترم لأنه أقرب  
 إلى العلق من مجرد الإيلاج وفي معنى ذلك اللوط بشبهة أو إدخال منى من طنته زوجها أو سيدها (وهي)  
 أى عدة للفرقة (لحرية ذات اقراء ثلاثة اقراء) لقوله تعالى والمطلقات يتر بصن بأنفسهن ثلاثة قروء (و) لحرية  
 (غير ذات اقراء) بان يئست من الحيض أو لم تحض (ثلاثة أشهر) لقوله تعالى واللاتي يئسن من الحيض من  
 نسائكم ان اربتنهم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أى فعدتهن كذلك وقد ذكرت في شرح الأصل عدة  
 المتحيرة وزيادة على ذلك فراجع (و) العدة (لغيرها) أى لغير الحرية (لذات اقراء) ولو بمبعضه (قرآن)  
 لقول عمر رضى الله عنه تعد الأمة بقراين ولأنها على النصف من الحرية في كثير من الأحكام وانما كانت  
 القراء الثانية لتعز تبعضه كالطلاق اذ لا يظهر بعضه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار إلى أن يعود الدم (وغير  
 ذات اقراء) بان يئست من الحيض أو لم تحض (شهر ونصف) لأنها على النصف من الحرية (واما فرقة وفاة  
 فتجب) على الزوجة (وان اتنى لوطه وإدخال للمنى) وكانت صغيرة أو زوجة صغيرة (وهي لحرية) ولو من ذوات  
 لا اقراء (أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن  
 بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن ويكمل المنكسر (وغيرها) ولو بمبعضه فهو  
 أهم من قوله وللأمة (شهران وخمسة أيام بلياليها) لأنها على النصف من الحرية (هذا كله في غير ذات الحمل أما  
 فيها بموضعه) أى الحمل تعتد (ولو) كان الحمل (ميتا أو مضغة غير مصورة) أخبر القوابل بأنها أصل آدمي لقوله  
 تعالى وأولات الاحمال أجعلن أن يضعن جنهن فهو مقيد للآية السابقة ولأن المضغة المذكورة تسمى حلا  
 بخلاف الطعة ونحوها وانما تعتد بالوضع (بشرط نسبة الحمل إلى صاحب العدة ولو) كان صاحبها مجنونا أو  
 مساولا أو كانت نسبة الحمل اليه ولو (احتمالا كفى بلعان) وان اتنى عنه ظاهر الاحتمال كونه منه فان لم يمكن  
 نسبته اليه لم تنقض العدة بوضعه كان مات وهو وصى وامرأته حامل لا تنفاته عنه (و) بشرط (انقصاه) كما  
 حتى تاتى توأمين بان يكون بينهما دون ستة أشهر) لأنها حمل واحد فشماتهما الآية بخلاف ما إذا تخلل بينهما  
 ستة أشهر فأكثر فالثاني حمل آخر وبخلاف ما إذا لم ينفصل كله اذ لا يحصل ببعضه براءة الرحم ولان هذه لم تضع  
 حياها (والاستبراء) وهو لفظة طلب البراءة وشرعا التربص المرأة مدة بسبب ملك الحيض حدونا أو زوالا أو  
 بسبب تجديد حمل وطء لبراءة الرحم أو تعبد أو هونوعان (واجب ومستحب) \* والاصل فيه قوله <sup>عليه السلام</sup> في  
 سبايا أو طامس ألا لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضة رواه أبو داود وغيره وقاس  
 الشافعي رضى الله عنه غير المسبية عليها بجامع حدوث الملك رآلحق من لا تحيض بمن تحيض في اعتبارا قر  
 الحيض والظهار غالباً هو شهر (فالواجب) كائن (في انتقالها) أى المرأة (من حرية إلى ريق كالسبية) وان  
 لم تكن موطوءة لمعوم الخبر السابق (أو عكسه) أى انتقالها من ريق إلى حوية (كالتعتيقة) بعد وطئها (وأم

الولد يموت سيدها عنها) لزوال الفرائض عنها كزوال الفرائض عن الحرة نعم لو استبرأ العتيقة قبل حتمها  
 لم يجب عليها الاستبراء وتزوج في الحال اذ لا تشبه منسكوحة بخلاف أم الولد (أومن ررق الى ورق كالمشترأة  
 والموروثة) والمردودة يجب لتجدد الملك (وفي تجديد حل وطهارة) أي السيد (كالمطلقة قبل المخلول  
 والمكاتب بالتجهيز) أو فسسخها لكتاتاة لعود ملك القمق بعد زواله بخلاف المطلقة بعد المخلول لا يجب  
 عليها الاستبراء الا ان ملكها من زوجة ثم طلقت وانقضت عدتها فيجب عليها الاستبراء (أو لغيره كأن يريد)  
 السيد (تر. يجبها) وكانت موطوءة أو موطوءة غير موطأ بمهر ما ويريد التزوج غيره ولم يستبرأ من انقضت  
 منه اليه (والمستحب اما في أمة كأن اشترى زوجته) فتستبرأ استحباباً ليتبين ولد النكاح عن رملك  
 العين فانه في النكاح ينقض عدلو كما تم بعتى بالملك وفي ملك العين ينقض عدلو وتحرير أمه أم ولد (أو في حرة كأن  
 مات ولد زوجته من غيره عن غير أصل وفرع فتستبرأ) استحباباً لاحتمال انها حامل بأخ لام ليت يبرئ منه  
 (ولا يعتبر في العدة أقصى الأجلين) من عدة وفاة وثلاثة اقراء (الا في ثلاثة مواضع فيما لو طلق احدى  
 امرأتيه) طلاقاً (بائناً وقد دخل بهما) وهما ذواتا اقراء معينة كانت المطلقة أو مبهمة (ثم مات قبل البيان)  
 في المينة عنده (أو التعتين) في المبهمة (فتعتد كل منهما بالاكثر من عدة الوفاة من الموت وثلاثة اقراء من  
 الطلاق) لأن كل واحدة لزمها عدة والتبست عليهما أخرى فإلزامهما أن تأتي بالأكثر احتياطاً فلم يدخل بهما  
 أو دخل بكل منهما والطلاق رجعي أو كاتاذولي أشهر اعتدنا لوفاة ولودخل باحداهما وهي ذات أشهر مطلدا  
 أرذات اقراء في طلاق رجعي اعتدت كل منهما لوفاة أو في طلاق بائن اعتدت من دخل بها بالاكثر والأخرى  
 عدة الوفاة للاحتياط في الجميع (وفيما لو أسلم) للزوج (على أختين أو أمتين أو أكثر من أربع ومات قبل  
 مامر) أي البيان أو التعتين فتعتد كل بالاكثر من عدة الوفاة وثلاثة اقراء من الموت احتياطاً وذكر  
 التعتين في هذه والتي قبلها من زيادتي (وفيما لو مات سيد أم ولد وزوجها ولم يدرا أولهما موتاً فتعتد من  
 يوم موت آخرهما) موتاً (بأربعة أشهر وعشر) احتياطاً (ثم ان كان بينهما شهران وخمسين ليال فأكثر)  
 ولم تحض فيها (فلا بد مع ذلك) أي مع الأربعة أشهر وعشر (من حيضة) فيها أو بعدها لاحتمال أن الزوج  
 مات أولاً وانقضت عدتها وعادت فراشا السيد (وان كان بينهما أقل من ذلك لم يحتج لذلك) لاداء استبراء  
 عليها لانها لم تعد فراشا السيد لسكونها زوجة أو معتدة وما ذكرته من أن حكم الشهرين وخمسين ليال حكم  
 الاكثر منها هو المعتمد وقد أفتحته في شرح الاصل

## باب الرضاع

هو فتح الرأ وكسرهما لغة اسم لمن الثدي وشرب لبنه وشرعا اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في  
 جوف طفل وتقدم التحريم به في كتاب النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وأركانه ثلاثة مريض  
 ورضيع ولبن (لا تثبت حرمة الا بكون اللبن لآدمية بلغت تسعا) من السنين القمرية تقريباً لاحتمالها  
 البلوغ سواء البكر والخلية وغيرهما فلا تثبت بلبن رجل ولا بلبن خنثى ما لم تنضج أو ثوته لانها لم يتحقق لها غذاء  
 الولد فاشبهها ساثر المائعات ولا بلبن بهيمة حتى لو شرب منه ذكر وأشي لم تثبت بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء  
 الولد صلاحية لبن الآدميات ولا بلبن جنية لان الرضاع نال بالنسب والله قطع النسب بين الجن والإنس وهذا  
 لا يخرج بتعبير الاصل بأمرأة ولا بلبن من لم تبلغ تسع سنين لانها لا تحتمل البلوغ (و بوضو له) أي وصول  
 ما حصل منه (لجوف) من معدة أو دماغ بواسطة منفذ وان تقاياه في الحال لوصوله الى محل التغذية بخلاف  
 وصوله الى غيرهما كالحاصل بصبه في جراحة بطنه أو في إحليله أو وصوله اليهما بواسطة المسام كصبه  
 في العين (و) (بكون الرضيع لم يبلغ حولين) في ابتداء الخامسة يقينا فلا أثر للرضاع بعدها ولا مع  
 الشك في ذلك لخبر لارضاع الا ما كان في الحولين رواه البيهقي وغيره ولشك في سبب التحريم في صورة  
 الشك وابتداء الحولين من اغصال الولد ويعتبر كونه حيا حياة مستقرة فلا أثر لوصول مامر الى جوف غيره

كالمشترأة والموروثة  
 وفي تجديد حل وطهارة  
 كالمطلقة قبل المخلول  
 والمكاتب بالتجهيز أو  
 لغيره كأن يريد تزويجها  
 والمستحب اما في أمة  
 كأن اشترى زوجته أو  
 في حرة كأن مات ولد  
 زوجته من غيره عن  
 غير أصل وفرع فتستبرأ  
 ولا يعتبر في العدة أقصى  
 الأجلين الا فيما لو طلق  
 احدى امرأتيه بائناً  
 وقد دخل بهما ثم مات  
 قبل البيان أو التعتين  
 فتعتد كل منهما  
 بالاكثر من عدة الوفاة  
 من الموت وثلاثة اقراء  
 من الطلاق وفيما لو أسلم  
 على أختين أو أمتين  
 أو أكثر من أربع  
 ومات قبل مامر وفيما  
 لو مات سيد أم ولد  
 وزوجها ولم يدرا أولهما  
 موتاً فتعتد من يوم  
 موت آخرهما بأربعة  
 أشهر وعشر ثم ان كان  
 بينهما شهران وخمسين  
 ليال فأكثر فلا بد مع  
 ذلك من حيضة وان كان  
 بينهما أقل من ذلك  
 لم يحتج لذلك

## باب الرضاع

لا تثبت حرمة الا بكون  
 اللبن لآدمية بلغت

تسعا وبوصوله للجوف وكون الرضيع لم يبلغ حولين



## وكون الرضاع والحلاب

في حياتها وكونه خمس  
رضعات وضبطهن  
بالعرف فلو قطع  
اعراضا تعدد أو تحول  
لهو وعاد فوراً أو تحول  
من ثديها إلى الآخر فلا  
وكل رضاع حرم أقرارها  
حرم أقرار بذي اللبن إلا  
ولد الملائعة والزنا ومن  
لا يعرف له أب ومن له  
خمس بنات أو خمس  
لبنهن له فأرضعن طفلاً  
كل واحد رضة حرم من  
عليه في الأخيرة لأنهن  
موطوءات أيسه دون  
الاولى ولا يحرم بحقته  
ولا تنقطع نسبة اللبن  
عن صاحبه إذا ولادة  
من آخر فاللبن بعدها  
للآخر ولو تزوجت  
امراًة في العدة ثم  
أرضعت بلبنها طفلاً فهو  
تابع للولد فهو لمن لحقه  
الولد بقاتب أو غيره

## باب النفقات

لوجوبها سببان نسب  
وملك فتجب بالنسب  
نفقة الأصل وزوجته  
والفرع ويشترط يسار  
المفق بفاضل عن  
مؤنته ومؤنة زوجته  
ويجب بالملك نفقة  
الزوجة وخادمها إن  
كانت ممن تخدم أو  
احتاجت لزماً أو  
مرض والمعتدة إن

نخلوجه عن النفقة (و) (ب) (سكون الرضاع والحلاب في حياتها) الحياة المستقرة فلا يثبت بلبن ميتة لانه  
من جثة منسكة عن الحلب والحلوة كلبن البهيمة ولا بلبن من انتهت إلى حوكة مذبح لانه كالتيثية  
(و) (ب) (سكونه خمس رضعات) يتقينا فلا أثر لها ولا مع الشك فيها للشك في سبب التحريم وقد روى  
مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيها أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من فلتسكن  
بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فبايقرأ من القرآن أي يتلى حكمهن أو يقرؤهن من لم  
يبلغه النسخ لقربه (وضبطهن بالعرف) وإن لم يكن شعب إذ لاحله في الشرع ولا في اللغة فربحنا فيه إلى  
العرف (فلو قطع اعراضاً) عن الثدي أو قطعته عليه الرضعة ثم عاد (تعدد) الرضاع (أو قطع لهو) أو  
لتنفس (وعاد فوراً أو تحول من ثديها إلى) ثديها (الآخر) هو أو لم يبق من قوله من ثدي إلى ثدي (فلا) تعدد  
كما أن من انتقل من طعام إلى طعام آخر أو أمسك عنه ساعة لهو ونحوه ثم عاد إليه لا يخرج ذلك عن كونه  
أكلة واحدة (وكل رضاع حرم) على الرضيع (أقرارها) أي الرضعة (حرم أقرار بذي اللبن) وتصير الرضعة  
أمة والذى منه اللبن أباه وأبؤها أجداده وأمهاتها جداته وأولادها أخوته وأخواته وأخواتها  
أخواله وأخواته وأبوزي اللبن جده وأخوه عمه وكذا الباقي (الاولد الملائعة والزنا ومن لا يعرف له أب) فلا  
يحرم عليه ارتضاعه أقرار بالرجل لانه منفي عنه فكذا الرضيع فلو استلحق من نفاء لحق الرضيع أيضاً (ومن  
له خمس بنات أو خمس لبنهن له) كخمس مستولدات أو أربع زوجات وأم ولد (فأرضعن طفلاً) بان أرضعت  
(كل واحدة) منهن (رضعة حرم من علي في الأخيرة لأنهن موطوءات أيسه) ولا أمومة لمن لان كلاً منهن لم  
ترضعه خمس رضعات (دون الأولى) فلا يحرم من عليه فيها لانه ليس ابنه وتعيير في الأخيرة بما ذكر أعظم من  
اقتضاه على المتأخرين المذكورين (ولا تحريم) في وصول اللبن للرجل (بحقته) لا تنفاه النفقة بها (ولا  
تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه) هو أعظم من قوله زوج وإن طالت المدة أو أقطع اللبن بعداً وطلعت وتزوجت  
آخر لعدم الأدلة ولانه لم يحدث ما يحال عليه (الابولادة من آخر فاللبن بعدها للآخر) لحدوث ما يحال عليه  
فعل أنه قبلها للاول وإن دخل وقت ظهور لبن رجل الآخر لان اللبن غذاء للولد لا للحمل (ولو تزوجت امرأة  
في العدة ثم أرضعت بلبنها طفلاً فهو) أي اللبن (تابع للولد فهو لمن لحقه الولد بقاتب) بان أمكن كونه من  
صاحب العدة والمتزوج فيها (أو غيره) كأن انحصر الامكان في واحد منها فالمرجع منه ابن لمن لحقه المولود

## باب النفقات وما يتبعها من آدم وغيره

وهي جمع نفقة (لوجوبها) على الشخص غيره (سببان نسب ومالك) أي ملك نكاح وبعين (فتجب  
بالنسب نفقة الأصل) من أب وأم ولو بواسطة لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا ومنه القيام بنفقتها  
(وزوجته) لانها من تمة الاعفاف اللازم لفرعه (والفرع) من ابن أو بنت ولو بواسطة لقوله تعالى  
فان أرضعن لكم فانهن أجورهن ووجهها أنها لما زمت أجرة أرضاع لولد كانت نفقتها ألزم (ويشترط)  
في وجوب النفقة (يسار المنفق بفاضل عن مؤنته ومؤنة زوجته) وخادمها وخادمه وأم ولده يومه وليته  
ما يصرفه إلى من ذكر فان لم يفضل شيء فلا تجب النفقة لمن ذكر لانه ليس من أهل المواساة ولا يجب  
لمالك كفايته ولا اكتسبها إلا أن يكون أصلاً فتجب له حرمة بخلاف الفرع وتعيير بالمؤنة أهم  
من تعييره بالقوت (ويجب بالملك نفقة الزوجة) تلعب ما حق زوجة الرجل عليه قال تلعنهما إذا طعنت  
وتكسوها إذا اكتسبت رواد أبوداود والحاكم ومصحح اسناده ولقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف (و) نفقة  
(خادمها إن كانت ممن تخدم) في بيت أيها (أو احتاجت) لذلك (لزماً أو مرض) لان ذلك من المعاشرة  
بالمعروف (و) نفقة (المعتدة إن كانت رجعية) لبقاء حبس الزوج عليها وسلطنته (أو) كانت (حاملًا  
غيره) مدة من وفاة أو طه شبهة أو فسح بمقارن للعقد لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن

كأنه رجعية أو حاملاً غير معتدة عن وفاة



أخى للزوجة مدان  
ولخادمها مدونث وطى  
المتوسط مد ونصف  
ولخادمها مسد وعلى  
المعسر ومن به رق  
لكل منهما مدونث وكان  
له ابن وبنت فالسوة  
عليهما سواء ومن  
وجبته النفقة وجب  
له الأدم والعكسوة  
والسكنى وتوابعها  
وتسقط النفقة بمضى  
الزمان النفقة الزوجة

### (باب الحضانة)

تقدم فيها الام وان عات  
اذا كانت أهلا لها على  
الاب وان علا الى أن  
يميز الولد فيخير بينهما  
فان تذاخها أو أقام كل  
منهما يباد أو تزوجت  
قصد الاب وتقام  
أقاربها الوراث على  
أقاربه الا الاخت لأم  
فتقدم عليها أم الاب  
والاخت لابوين أو لاب  
ويقوم أب الاب مقامه  
في غيبته في الحضانة  
وغسل الميت والصلاة  
عليه

### (كتاب الجبايات)

يجب اقود في النفس  
والطرف والغنى والجرح  
بشرط عصمة القتيل  
والمكافأة وهي في  
النفس ان لا يفضل  
مجبه بجرية أو اسلام  
أرأساية أو سيادة وفي الثاني

حتى يضمن جملته بخلاف المعتدة عن وفاة ظهر للدارقطني باسناد صحيح ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة  
أو عن وطء شبهة لعدم الزوجية أو عن فسح بمقارن العقد لرفع المقدم من أصله (و) نفقة (المملوك) من مرقيق  
وحبوان حرمة الروح ولغير مسلم للمملوك طءه موكسوته (ولا يكلف من العمل ما لا يطبق) ولا شيء على السيد  
السكاتب لاستقلاله (فعل الغنى) الحر (الزوجة مدان ولخادمها مدونث على المتوسط) الحر (مدون نصف  
ولخادمها مد وعلى المعسر ومن به رق) ولو مبعضا موسرا (لكل منهما مد) واحتجوا لاصل التفاوت في  
نفقها بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية والواجب غالب قوت البلد فان اختلف وجب لاني بالزوج  
ويعتبر اليسار وغيره بطولع الفجر وذكر في شرح الاصل تعريف الغنى والمتوسط والمعسر مع زيادات  
أخر (ولو كان له) أي لمن يجب نفقته (ابن وبنت فالسوة عليهما سواء) لا تتراهما في مطلق الارث فلا تختص  
بالابن ولا توزع عليهما أثلاثا بحسب الارث ومن له أصل ولم يرع فنفقته على الفرع (ومن وجبته النفقة وجب  
له الأدم والعكسوة والسكنى وتوابعها) كآلة تنظيف للزوجة وآلة كل لها وقول وتوابعها من زيادات (وتسقط  
النفقة بمضى الزمان) بلا اتفاق (النفقة الزوجة) وخامها فلا تسقط بل تصير دينافي ذمته لانها بالنسبة اليها  
معارضة في مقابلة التحسين للتمتع بالنسبة الى غيرها مواساة

### (باب الحضانة)

بفتح الحاء مأخوذ من الحضن بكسرها وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل اليه وشرعا حفظ من لا يستقل  
أموره وتر يته بما يصلحه والامان ألقى بها كما يؤخذ مما يأتي (تقدم فيها الام وان عات اذا كانت أهلا لها  
على الاب وان علا) لو فور شقتها (الى أن يميز الولد) هو أولى من قوله يبلغ سبع سنين (فيخير بينهما)  
ان اهترها وصاحا لانه <sup>يطلق</sup> خير غلاما بين أبيه وأمه رواه الترمذي وحسنه والعلامة كالأعلام (فان  
تدافعاها) بان يمتنع كل منهما منها (أو أقام كل منهما يباد أو تزوجت) بمن لاحق له في الحضانة أو بمن له ذلك ولم  
يرض بحضنها الولد (قدم) عليها (الاب) لقيام المانع بالأم (وتقدم أقاربها) بقيد زدة بقولي (الوراثات على  
أقاربه) كما تقدم هي على الاب (الا الاخت لام فتقدم عليها أم الاب) وان علاوا (والاخت لابوين أو لاب)  
لقوة ارثهن وخرج بالوراثات غيرها كمن أدلت بذكر غير وارث كأم أبي الأم وبنت ابن البنت وبنت الم  
للأم فلا حضانة لها لادلائها بمن لاحق له فيها وذكر في شرح الاصل زيادة على ذلك وذكر أم الاب من  
زيادات (ويقوم أبو الاب مقامه في غيبته في الحضانة وغسل الميت وصلاة عليه) لقيامه مقامه في الشفقة  
وتركت من الاصل أشياء تعلم من محالها ووقع فيه زيادة الا قبل قوله في الحضانة والصواب حذفها كما صنعت

### (كتاب الجنائيات)

الشامه للجنابة بالجرح وغيره كسحر ومثقل والاصل فيها آيات كآية يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم  
الفحاص وأخبار تكبر الصحاحين لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله الا الله وأنى رسول الله الا باحدى  
ثلاث اثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة (يجب القود في النفس والطرف  
والمعنى) وهو من زيادات (والجرح بشرط عصمة اقتيل) فلا تقتل ذمي ولا غيره بجرى (و) شرط  
(المكافأة) أي مساواة القاتل لقاتل حال الجنابة (وهي في النفس أن لا يفضل) الجاني (مجبه بجرية  
أو اسلام أو أصلية أو سيادة) فلا يقتل الحر بمن فيه رق ولا مسلم بكافر ولا أصل بفرعه ولا مكاتب برفيقه  
(وفي الثانيين) أي الطرف والمعنى (ذلك) أي أن لا يفضل الخ (والاصح والسلامة الحقة) وهي  
المفعه فارتفع بدالجرح بد من فيه رى ولا بد مسلم بكافر ولا بد الاصل بد فرعه ولا بد مكاتب برفيقه ولا  
اليمين باليسار ولا العكس ولا عين بمحيحة جحد عماء ولا اسان باطنى بأخرس (وفي الاخير) أي الجرح  
(ذلك) أي الامور الذكورة (والساحة) فيعتبر في المرفضة مع ما ذكر طولها وعرضها فيناس من رأس

القتل أنواع واجب وهو قتل الحربى وللمرتد وقاطع الطريق والزانى المحسن وتارك

(١١٣)

الصلح وباح وهو القتل قودا

وخرام وهو قتل من له  
أمان من مسلم وغيره  
عدوانا وأنواع الجناية  
ثلاثة عمد وشبه عمد  
وخطأ ولا قود فى  
الاخسرين ويجب  
فى العمد الا فى قتل  
الاصل فرعه أو مورث  
فرعه وانتقال بعض  
ارث القتل اليه كأن  
قتل أحد أخوين أباهما  
ثم لآخر أمهما فلا يقتل  
فأب الأب وسيد رقيقه  
ولو مكاتباً أو أم ولد  
وحربى غيره ومسلم  
كافراً إلا أن يجرح ذمى  
ذمياً أو مرتداً ثم يموت  
الجريح بالجراحة وقتل  
حر من به رق إلا أن  
يجرح رقيقاً رقيقاً ثم  
يعتق الجراح ثم يموت  
الجريح بالجراحة أو  
يقتل مجهول النسب  
عبداً ثم يقر بالرق وقتل  
شخص مرتداً أو حربياً  
أوزانياً محسناً أو تارك  
صلاة أو قاطع طريق  
تحم قنله وقته ملفوفاً  
وزعم أنه غير إنسان  
وقتل مسلم من ظنه  
حربياً فبان مسلماً  
ويجب القود بالسبب  
كالمباشرة فيجب على  
الشاهد إذا رجع بعد  
القتل بشهادته والمكر

الشاح بقدر موصفه المشجوج ويخط عليه بسواد أو نحوه ويوضح الموصى وذكر العصمة والاصلية والسيادة  
من زى يادى هنا فى الجميع (والقتل) من حيث الحكم (أنواع) ثلاثة (واجب وهو قتل الحربى والمرتد  
وقاطع الطريق والزانى المحسن وتارك الصلاة) كما هى مبنية فى أبوابها (وباح وهو القتل قودا وحرام  
وهو قتل من له أمان من مسلم وغيره عدواناً) وهو من السكائر (أنواع الجناية) من قتل وغيره فهو أعم  
من قوله وأنواعه يعنى القتل (ثلاثة عمد) وهو قصد الفعل والشخص بما يتألف غالباً (وشبه عمد) وهو  
قصد ذلك بما يتألف لا غالباً (وخطأ) وهو أن لا يقصد الفعل أو يقصده لكن لا يقصد الشخص (ولا قود  
فى الاخسرين) وإنما فيها للية لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية وخبر قتل الخطأ  
شبه العمد قتل السوط والعصافيه مائة من الإبل رواه أبو داود وغيره ومعه ابن حبان وغيره (ويجب)  
القود (فى العمد) بشرطه بالاجماع (الافى) أربع عشرة مسألة فى (قتل الاصل فرعه) لخبر لا بقاد للدين من  
أبيه رواه الحاكم ومعه وبقية الاصول كالأب وبقية الفروع كالابن والمعنى فيه أن الاصل كان سبباً فى  
وجود الفرع فلا يكون الفرع سبباً فى عدمه (أو) فى قتله (مورث فرعه) كأن قتل عتيقه أو زوجة فسه  
وله منها إن لانه إذا لم يقتص منه بجنائته عليه فأولى أن لا يستوفيه منه (و) فى (انتقال بعض ارث القتل  
اليه) أى الى القاتل (كأن قتل أحد أخوين أباهما ثم الآخر أمهما) والزوجة باقية (فلا يقتل قاتل الاب)  
لا تنتقل بعض ارث أبيه اليه من أمه ومن جلته بعض القصاص فيسقط باقية ويقتل قاتل الأم (و) فى قتل  
(سيد رقيقه ولو مكاتباً أو أم ولد) أو من ملك بعضه لعدم المكافأة (و) فى قتل (حربى غيره) ولو ساءل لانه  
لم يلتزم حكمنا (و) فى قتل (مسلم كافراً) ولو ذمياً لخبر البخارى ألا لا يقتل مسلم بكافر ولعدم المكافأة (الا) فى  
ثلاث صور (أن يجرح ذمياً أو مرتداً) ثم يسلم الجراح (ثم يموت الجريح بالجراحة) فيقتل به لمكافأته  
حال الجناية وذكر حكم المرتد مع المرتد من زى يادى (و) فى (قتل حر) كله أو بعضه (من يدرى) لقوله تعالى  
الحر بالحر والعبد بالعبد ولخبر لا يقتل حر بعد رواه الدارقطنى (الا) فى صورتين (أن يجرح رقيقاً رقيقاً)  
هو أولى من قوله عبد عبداً (ثم يعتق الجراح ثم يموت الجريح بالجراحة) فيقتل به لما صرى (أو) أن (يقتل  
مجهول النسب عبداً ثم يقر بالرق) فيقتل به مؤاخذه له بأقراره (و) فى (قتل شخص) معصوم (مرتداً أو  
حربياً) وهو من زى يادى (أوزانياً محسناً أو تارك صلاة أو قاطع طريق تحتم قتله) لاستيفاء حق الله تعالى مع  
انتفاء عصمته عليه (و) فى (قتله) أى الشخص ملفوفاً وزعم أنه غير إنسان (و) فى (قتل مسلم من ظنه  
حربياً) بدارهم أو صفهم (فبان مسلماً) لوضوح العذر ولانه أسقط حرمة نفسه بمقلته ثم وقولى حربياً  
أولى من قوله كافراً (ويجب القود بالسبب) وهو ما يؤثر فى تحصيل ما يؤثر فى التلف (ك) ما يجب (المباشرة)  
وهى ما يؤثر فى التلف ويحصله (فيجب) القود (على الشاهد إذا رجع بعد القتل بشهادته) وقال تعمدت  
الكذب وعلمت أنه يقتل بشهادتى (و) على (المكره) بكسر الراء بغير حق بان قال لقتل هذا والقتلتك  
فقتله فاشبه ما لورماه بسهم فقتله وتعبيرى مما ذكر أولى وأعم مما عبر به

(فصل فى موجب القتل) بفتح الجيم (قد لا يوجب القتل شيئاً لوجوبه أو إباحته) وتقدم بيانها (وقد  
يوجب) وإن كان واجباً (القود كقتل المرتد مثله) والزانى المحسن مثله (وقد يوجب الكفارة فقط) أى  
دون القصاص والمال (كقتله نفسه أو عبده أو مسلماً بدار الحرب أو بصفهم) ظنه حربياً لانه كلامهم  
معصوم يحرم قتله والكفارة حق الله تعالى فلا تسقط بذلك بخلاف الضمان بغيرها (وقد يوجبها والقود أو  
الدية وهو القتل المحرم عمداً) إلا ما استثنى أما الكفارة فلها حر وأما الباقي فلانه خير أو ألياء  
القتيل بين القتل وأخذ الدية رواه الشيخان (وموجبه) أى القتل (القود) بفتح الواو أى القصاص

(١٥ - نسخة الطلاب)

(فصل) قد لا يوجب القتل شيئاً لوجوبه أو إباحته وقد يوجب القود كقتل المرتد مثله وقد

رب الكفارة فقط كقتله نفسه أو عبده أو مسلماً بدار الحرب أو بصفهم وقد يوجبها والقود أو الدية وهو قتل المحرم عمداً وموجبها القود

القود بينه وبين العفو  
بلا مال أو به الا في لو  
قطع المستحق يدي  
القاتل ولم يمت ولم تنقص  
ديته فيتخير بين القود  
والعفو لا بمال وفي  
قتل أحد عبديه الآخر  
فيتخير بين القود  
والعفو لا بمال

(فصل في الجنابة على  
الريق كالحر الا في أنه  
لا يقتل به ولا ببعض  
وأن الواجب قيمته من  
قد البلد وأن الذكر  
وغيره سواء وأنه تعتبر  
أوصافه في ضمان نفسه  
(فصل في الشركة قبل  
الجنابة أنواع أحدها  
لا يسقط فيه القود عن  
أحد منهم بأن يكون  
فعل كل عمدا عدوا  
بلا شبهة الثاني لا قود فيه  
بأن يكون فعل بعض  
خطأ أو شبه عمدا الثالث  
يسقط فيه القود عن  
بعض فقط اما الاستحالة  
ايحجب القود عليه  
ككونه سباعا أو حية أو  
قاتل نفسه أو لمانع  
ككونه أصلا أو صيبا  
أو مجنونا شاركه غيره  
(فصل في الجنابة على  
مادون النفس تكون  
بازالة طرف أو معنى أو  
بجرح ينتهي الى عظم

لقوله تعالى كتب عليكم النصاص في القتل والخبر من قتل عمدا فهو قود رواه الشافعي وغيره بأسا زيد  
مصلحة ولا تبدل بمتلف بين جنسه كالنصف الذي وسمى قودا لانهم بقودون الثاني يحمل أو غيره (والدية  
بدل عن النفس عند سقوط القود) بلا عفو أو بعفو عنه عليها وقولي عن النفس أولى من قوله عنه أي  
القود لان المرأة اذا قتلت رجلا لم تنهدين ولو كانت بدلا عن القود لم تنهدين امرأة (وقد يوجب الكفارة  
والدية فقط) أي دون القود (وهو الخطأ وشبه العمد) لما مر عند قولي ولا قود في الاخيرين (و يتخير  
مستحق القود بينه وبين العفو) عنه اما (بلا مال أو به الا في لو قطع المستحق) هو أعم من قوله الولي  
(يدي القاتل ولم يمت ولم تنقص ديته) عن دية القاتل (فيتخير بين القود) لا لتتقاه (والعفو لا بمال) لانه  
استوفى ما يقابل الدية وقولي ولم تنقص ديته من زيادتي (فيما لو قتل أحد عبديه الآخر فيتخير بين القود)  
للزجر والاتقاه (والعفو لا بمال) لان السيد لا يثبت له على عبده مال

(فصل في الجنابة على الرقيق) (الجنابة على الرقيق ك) الجنابة على (الحر) فيها مرابط (الا) في ست  
مسائل (في أنه لا يقتل به ولا ببعض) لعدم الكفاة (وان الواجب قيمته) وأنها (من قد البلد) بخلاف  
الحر فاما فان واجبه الدية من الابل (وان الذكر وغيره) من أنثى وخنثى وهو من زيادتي في حكم الجنابة  
(سواء) بخلافه في الحر فان دية الانثى والخنثى على النصف من دية الذكر (وانه تعتبر أوصافه في ضمان نفسه)  
بخلاف الحر فلا تعتبر أوصافه في ضمان نفسه بل دية المعيب كدية السليم

(فصل في الاشتراك في الجنابة) (الشركة في الجنابة) هي أعم من قوله في القتل (أنواع) ثلاثة (أحدها  
لا يسقط فيه القود عن أحدهم بأن يكون فعل كل عمدا عدوا بلا شبهة) لما روي الشافعي وغيره أن حمر  
قتل نفرا خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال لو نجا لأعليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا ولم ينكر عليه فصار  
اجباها ويقاس بالقتل غيره (الثاني لا قود فيه بأن يكون فعل بعض خطأ أو شبه عمدا) لان التلف حصل  
بفعلين لا يجب بأحدهما النصاص فغلب المسقط كما يغلب فيما اذا قتل البعض رقيقا (الثالث يسقط فيه القود  
عن بعض فقط) أي دون البعض الآخر (اما الاستحالة ايحجب القود عليه ككونه سباعا أو حية أو قاتل  
نفسه أو لمانع ككونه أصلا أو صيبا أو مجنونا شاركه غيره) فيهما فيجب القود على الغير فقط لحصول  
تلف بفعلين عمدين فلا يؤثر فيه امتناع القود على الشريك لمعنى يخصه

(فصل في بيان الجنابة على غير النفس) (الجنابة على مادون النفس تكون بازالتطرف) كيد ورجل  
(أو معنى) كسمع وبصر والتصرح به من زيادتي (أو بجرح ينتهي الى عظم كوفحة رأس أو غيره)  
كوجه (ففي كل منهما القود) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها (دون غيرها) من هاشمة تمشم العظم ومنقاة  
نقله ونحو ذلك لتيسر ضبطها

(فصل في مستوفى القود) (القود ثبت لكل الورثة) كالدية و ينتظر غائبهم وكال صبيهم ومجنونهم  
ويحبس القاتل ولا يخلو بكفيل (فان اتفقوا) أي المستحقون (على مستوف) فذاك (والا) بأن أراد كل  
منهم أن يستوفيه بنفسه (أقرع) بينهم وجوبه من خوجته القرعة تولاه لكن باذن الباقيين على الاصح  
(ولا يدخلها عاجز) عن المباشرة لانها إنما تجري بين المستوين في الاهلية لكن لا يجوز الاستيفاء بهد خروج  
القرعة الا باذن العاجز ورجح الاصل السخول تبعا للبعوى (ولا يستوفى) قود (الا باذن الامام) رلو بنائبه  
لخطره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه (وبعز المستقل) من المستحقين (بذلك)  
لافتيانه على الامام ويقع عن النصاص (ولا يأذن الامام الا لعارف) من مستحقه (بذلك) أي باستيفائه  
فأذن له (في نفس) لانها مضبوطة (لا) في (غيرها) هو أعم من قوله لاطرف لانه لا يؤمن أن يزيد

كوفحة رأس أو غيره ففي كل منها القود دون غيرها (فصل في القود ثبت لكل الورثة فان اتفقوا في  
على مستوف والا أقرع ولا يدخلها عاجز ولا يستوفى الا باذن الامام بعز المستقل بذلك ولا يأذن الامام الا لعارف بذلك في نفس لا غيره

ويقال بمثل فعل الجاني  
أو بسيف الاتي نحو  
وطء بسيف فقط

(باب النيات)

هي نوعان مغلفة في

العمد وشبهه مطلقا

وهي ثلاث ثلاثون

حققة وثلاثون جذعة

وأربعون خلفه وخففة

في الخطأ وهي أخماس

من بنات مخاض

وبنات لبون وبني لبون

وحقاق وجذعات

وتجب الدية في النفس

والطرف والمعنى

والجرح ثم من ذلك

ما يجب فيه كل الدية

كالنفس والشم والمال

واللسان والكلام

والخسفة والافضاء

والعقل وكسر الصلب

وسلخ الجلد اذا لم ينبت

بدله والاثنين وسمعها

ومنه ما يجب فيه نصفها

كأذن وسمعها وعين

وبصرها وشفة ولحي

ويد وبطشها ورجل

ومشيها وحلقة امرأة

وفي حلقة غيرها حكومة

وتخصية وألية وشفر

ونصف لسان وشم منخر

ونصف عقل ومنه

ما يجب فيه ثلثها كأمومة

وجائفة وثلث لسان

وثلث كلام ومنه ما يجب

فيه ربعها كجفن العين

في الايلام بترديد الآلة مثلا (ويقال بمثل فعل الجاني) ولو جائفة رعاية للمائة (أو بسيف) لانه سهل وأسرع  
والنصريح بذلك من زيادتي وما ذكرته في الجائفة هو للقول عن النص والجمهور ووصوه بجائفة بخلاف  
ما وقع في الاصل تبعاً للنهاس من تصحيح تعين السيف (الاتي نحو وطء) مما يحرم فعله كسحر وسيف مسموم  
(فبسيف فقط) يقال وتعبيرى بذلك تاعم بما عبر به

(باب النيات)

جمع دية والهاء عوض عن فاء الكلمة لذا أصلها ودي يقال وديت القليل وديا أي أعطيت ديتيه وهي المال  
الواجب للجناية على الحر في نفس أو فيما دونها (هي نوعان) أحدهما (مغلطة في العمد وشبهه مطلقا)  
عما في الخطأ كما يأتي في الباب الآتي (وهي أي المغلطة) ثلاث ثلاثون حققة وثلاثون جذعة وأربعون  
خلفة أي حوامل خبر الترمذي في العمد وخبر أبي داود في شبهه بذلك (ر) ثانيهما (مخففة في الخطأ)  
فيما عدا ما يأتي في الباب عقبه (وهي أخماس من بنات مخاض وبنات لبون وبني لبون وحقاق وجذعات)  
من كل منها في دية الرجل المسلم عشرون خبر الترمذي وغيره بذلك (وتجب الدية في النفس والطرف  
والمعنى) وهو من زيادتي (والجرح ثم من ذلك ما يجب فيه كل الدية) أي دية المجنى عليه (كالنفس)  
الحرة العصومة (والشم) من المنخرين لانه من أعظم المنافع كالبصر (والمال) وهو مالان من  
الانثى مشتمل على طرفين وحاجز خبر عمرو بن حزم وفي الاتفاق اذا استؤصل المارن الدية السكاملة رواه  
البيهقي (واللسان) الناطق ولو لألكن وأرتو ألتع وطفل خبر ابن حزم وفي اللسان الدية رواه أبو داود  
 وغيره (والكلام) وان كان لا يحسن بعض الحروف خلقة لانه من أعظم المنافع ونقل الشافعي في الأم  
 فيه الاجماع وانما تؤخذ دية اذا قال أهل الخبرة لا يعود لطقه (والخسفة) لان معظم منافع الذكر وهو  
 لانة المباشرة تتعلق بها فاعداها منه تابع لها كالكلف مع الاصابع (والافضاء) للمرأة من زوج أو غيره  
 بوطء أو غيره وهو رفع ما بين مدخل ذكر ودبر لاختلال التمتع بذلك ولنع استمسك الخارج وقيل  
 هو رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول (والعقل) الغريزي خبر البيهقي بذلك ولا زاد شيء على دية العقل  
 انزال بما لا أرش له ولا حكومة كالطمة (وكسر الصلب) اذا فات به المشي أو المني أو الجماع (وسلخ  
 الجلد اذا لم ينبت بدله) وبقيت حياة مستقرة ومات ولو بعد مدة بسبب من غير السالط أو منه واختلفت  
 الجناتان عمدا أو غيره لانه كالجنس الواحد من الاعضاء من حيث انه معد لفرض واحد (والاذنين) ولو  
 بايأسهما وسواء في ذلك السميع والاصم وذلك لخبر ابن حزم وفي الاذن خسون رواه الدارقطني وغيره  
 ولانه أبلل منهما منفعة دفع الهوام بالاحساس (وسمعها) خبر البيهقي بذلك ولانه من المنافع المقصودة  
 والتصريح بهذه وما قبلها من زيادتي وكالبطش والمشي والبصر فقولي كالنفس الخ أولى من قوله وهو إلى  
 آخره (ومنه ما يجب فيه نصفها كأذن) واحدة (وسمعها وعين) واحدة (وبصرها وشفة) واحدة  
 (ولحي) واحد (ويدو بطشها ورجل ومشيها وحلقة امرأة) وهي رأس الثدي عملا بالتنقيط في جميعها  
 (وفي حلقة غيرها) من رجل وختي (حكومة) لانتفاء المنفعة فيه (وتخصية وألية وشفر ونصف  
 لسان وشم منخر) واحد (ونصف عقل) بأن صكان يجن يوما ويفيق يوما عملا بالتنقيط وقولي  
 كأذن إلى آخره أولى من قوله وهو الخ (ومنه ما يجب فيه ثلثها كأمومة) وهي التي تبلغ خريطة السماع  
 لخبر عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود وغيره وقيل بها الدامغة وهي التي تخرق خريطة السماع (وجائفة)  
 وهي جرح ينفذ إلى جوف باطن بحيل أو طريق له كبطن وصدر لخبر عمرو بن حزم أيضا (وثلث لسان  
 وثلث كلام) واحد طرفي الانثى أو الحاجز عملا بالتنقيط وقولي كأمومة إلى آخره أولى من قوله وهو الخ  
 (ومنه ما يجب فيه ربعها كجفن العين) ولولا عني وربع شيء مما مر عملا بما قلناه فتعبرى بذلك أولى

ومنه ما يجب فيه عشر  
ونصف وهو النكاح ومنه  
ما يجب فيه عشرها  
ومنه ما يجب فيه نصف  
عشرها كموثقة ومن  
وأثمة لهما ومنه ما يجب  
فيه ثلث عشرها كأثمة  
خنصر

### (باب العاقلة)

هي العصابات الا الاصل  
والفرع وتحمل خطأ  
وشبه عمدا ولا تحمل عمدا  
ولا صلحا ولا اعترافا  
ولا عن عبد ومريد  
ومنتقل من كفر الى  
كفر وكافر رمي فأصاب  
بعدا سلامه ومن أسلم  
واختلف عاقلان في وقت  
اقتل ويحمل القاتل  
مع العاقلة فيمن جنى  
ثم ارتد ثم أسلم فأرشد  
الجناية على عاقلته  
المسلمين والباقي عليه  
رفى البعض وفي ذمى  
أوضح مثلام أسلم  
قبل موت المسلم فعلى  
عاقلته الذميين أرشد  
الموثقة والباقي عليه وفي  
مسئلة الاصطدام الآتية  
(فصل) تغلظ دية  
العمد بكونها مثلثة  
وحالة وعلى الجاني  
ونخف دية الخطأ بكونها  
خمسة ومؤجلة وعلى  
العاقلة الا أن يكون  
القتل محرم مكة أو شهر  
أو محرم رحم فتعاقب

من قوله وهو جفن العين (ومنه ما يجب فيه عشر) من الدية (وصفه وهو المنقطة) المسبوقة بإيضاح  
وهشم لخبر عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود (ومنه ما يجب فيه عشرها) كأصبع وهاشمة مع إيضاح  
للخبر السابق بالأول ولخبر زيد الثاني رواه الدارقطني والبيهقي فتعبري بذلك أولى من قوله وهو الى آخره  
(ومنه ما يجب فيه نصف عشرها كموثقة) في الرأس أو الوجه (ومن) لخبر عمرو بن حزم بذلك (وأثمة  
إيهام) عملا بالنقيض وهاشمة بلا إيضاح وتقليل فقولى كموثقة الى آخره أولى من قوله وهو الى آخره  
(ومنه ما يجب فيه ثلث عشرها) فأقل (كأثمة خنصر)

### (باب العاقلة)

جمع عاقل سميت بذلك لعقلهم الابل بفناء دار المستحق وقيل لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية وقيل  
غير ذلك (هي العصابات) للجاني من نسب وولاد وبيت مال والمرادى الأولين المجمع على لرثم الذكور  
الاحرار المكفون غير الفقراء فيحملون مال جنائته (الا الاصل والفرع) روى الشيخان عن أبي هريرة  
رضي الله عنه أن امرأتين اقتلتا خذفت احدهما الاخرى بصخر فقتلتها ومالي بطنها فقضى رسول الله  
ﷺ ان دية جنينها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أي القاتلة وفي رواية وان العقل على  
عصبتها وفي رواية لابي داود وبرأ الولد أي من العقل وروى النسائي خبر لا يؤخذ لرجل بجريمة ابنه  
وسواء في ذلك أصول الجاني وفروعه لما امر أصول معتق الجاني وفروعه لما روى الشافعي والبيهقي ان  
عمر قضي على علي رضي الله عنهما بأن يعقل عن موالى صغية بنت عبد المطلب لانه ابن أخيها دون ابنتها  
لزير واشتهر ذلك بينهم وقيس بالابن سائر الاباض (وتحمل) العاقلة (خطأ وشبه عمدا) للخبر السابق  
في شبه العمد وقياسا عليه في الخطأ وفي قولى تحمل اشارة الى أن الدية تجب على الجاني ابتداء ثم تتحملها  
العاقلة عنه وهو الصحيح (ولا تحمل عمدا) قطعا (ولا صلحا) عن القود (ولا اعترافا) بالجناية روى ذلك  
عن ابن عباس نعم ان صدقت العاقلة المعترف بالجناية جلت عنه (ولا) تحمل (عن عبد) بل يتعلق الارش  
برقبته ولو أمره السيد نعم ان أمره وهو غير عزم فالضمان على الأمر (و) لا عن (مريد) لا تغاير النصرة  
والولاية (و) لا عن (منتقل من كفر الى كفر) لان معنى المرتد من حيث انه لا يقبل منه الا الاسلام  
(و) لا عن (كافر رمي فأصاب) المرمى اليه (بعدا سلامه) لا تغاير النصرة والولاية حالة الفعل اذ يعتبر ان من  
الفعل الى فوت النفس (و) لا عن (من أسلم واختلف عاقلان) المسئلة والكافرة (في وقت القتل) أهو  
قبل اسلامه أو بعده ولا يثبت (ويحمل القاتل مع العاقلة) في أربع صور (فيمن) أي مسلم (جنى) ثم ارتد ثم  
أسلم قبل موت المجنى عليه أو بعده (فأرشد الجناية على عاقلته المسلمين والباقي) الى تمام الدية (عليه وفي  
البعض) فيتعلق بما فيه من الرق أقل الامر من حصن الدية والقيمة وتحمل عاقلته الباقي (وفي ذمى  
أوضح مثلام أسلم قبل موت المسلم فعلى عاقلته الذميين أرشد الموثقة والباقي عليه) ولا شيء على عاقلته  
المسلمين (وفي مسألة الاصطدام الآتية) ومعنى تحمل القاتل بعض الدية في هذه سقوطها

(فصل) في تغليظ الدية وتخفيفها (تغلظ دية العمد بكونها مثلثة) كما مر (و) كونها (حالة) كونها  
(على الجاني) على قياس ابدال المتلفات (وتخفف دية الخطأ بكونها خمسة) كما مر (و) كونها  
(مؤجلة) بثلاث سنين في النفس الكاملة وبسنتين في المرأة والخمسة المسلمين في السنة الأولى قدر ثلث  
دية النفس الكاملة وبسنتي كافر معصوم وبسنة أو أكثر في الاطراف والاروش والحكومات بحسب  
قتلتها وكثرتها على ما عرف مما تقرر (و) كونها (على العاقلة) لما مر في أول الباب (الا أن يكون القتل  
بحرم مكة) سواء أ كان القاتل والمقتول فيه أم أحدهما (أو شهر حرام) من ذى القعدة وذى الحجة  
والحرم ورجب (أو) القتل (محرم رحم) بالاضافة (فتعاقب) بكونها مثلثة ومخففة بالوجهين الآخرين

وتلفظ دية شبه العمد  
بكونها مثلة وتخفف  
بكونها مؤجلة وعلى  
العاقلة

(فصل) الاصطدام  
أما بان يصطدم حران  
فيموتا ودأبتهما فعل  
كل منهما نصف قيمة  
دابة الآخر وعلى عاقلة  
كل نصف دية الآخر  
عقفة ان لم يقصد ذلك  
والا فنصفها مثلة أو  
بأن يصطدم سفينتان  
فكل راكبين ان فعل  
الملاح ذلك أو قصر  
أو بأن يصطدم ماش  
وواقف فيموت الماشي  
وعلى عاقلة دية الواقف  
أو ماش وقاعد بل رقي  
ضيق هدر القاعد وعلى  
عاقلة دية الماشي ولو  
رموا بالمنجنق فرجع  
الحجر عليهم ذأوا هدر  
من دية كل قدر حصة  
جنايته وتسم باقية على  
عاقلة الباقي

(فصل) ضرب بطن  
امرأة فألقت جنينا  
ميتا معصوما فعليه  
غرة رقيق يبالغ عشر  
دية أمه ان كان حرا ولا  
فعليه عشر أقصى قيم  
أمه وتجب فيها الكفارة  
فان ألتحق بها فدية  
أو القيمة ان مات عقبه  
أو دام ألمه الى موته والا  
فلا ضمان فان نارعا

خرج بالإضافة محرم الرضاع صكبت عم هي أخت من الرضاع ومحرم المصاهرة كبت عم هي أم زوجة  
(وتلفظ دية شبه العمد بكونها مثلة) كما صر (وتخفف بكونها مثلة) بكونها (على العاقلة) كما صر  
(فصل) في بيان الاصطدام \* (الاصطدام) أنواع لانه (أما) برأى بطن حران (ماشيان أو راكبان  
ولو كان الاصطدام ذلقة دأبى الراكبين (فيموتا ودأبتهما فعل كل منهما نصف قيمة دابة الآخر) لاشتراكهما  
في الاتلاف مع هدر فعل كل منهما في حق نفسه (وعلى عاقلة كل نصف دية الآخر عقفة) بكونها خمسة مؤجلة  
(ان لم يقصد ذلك) أى الاصطدام كأن كانا أعين في ظلمة (والا) بان قصدا ذلك (ف) على عاقلة كل  
(نصفها) أى نصف دية الآخر (مثلة) لان كلا منهما مات بفعله وفعل صاحبه ففعله هدر في حق نفسه  
مضمون في حق صاحبه وهو في الاول خطأ وفي الثاني شبه عمد وتغيرى بالخرين أولى من تغييرى بالراكبين  
والماشيين على أن ماذ كره في الراكبين من أن على كل منهما نصف دية صاحبه ان قصد الاصطدام وجه  
ضعيف اذا اصح أنه على العاقلة كما قررته وظاهر أن ماذ كره في ضمان الدابتين محله اذا كانت للراكبين فان  
كانتا لاجنبي لزم كلا منهما نصف قيمتهما (أو بان يصطدم سفينتان) فيهما ملاحان فتلفتا وما فيهما  
(فكل راكبين) الحرين أى فكما صطدمهما فيأذ كره بقيد زدته بقولى (ان فعل الملاحان ذلك) أى  
الاصطدام (أو قصر) حتى حصل ذلك كأن سيرا في شديدة لا تسير في مثلها السفن أو لم يكمل عدتها نعم  
ان قصد الملاحان الاصطدام عايد مفضياله لانه غالبا وجب دية كل منهما في تركه الآخر لا على عاقلة أما اذا  
لم يفعلاه ولم يقصرا كأن حصل الاصطدام بغلبة الرياح وجهلا ذلك فلا ضمان (أو بأن يصطدم ماش وواقف)  
في طريق وان ضاق فيموتا (فيهدر الماشي) وعلى عاقلة دية الواقف لان الوقوف من مرافق الطريق  
والتلف حمل بحركة الماشي يخص بالضمان (أو) يصطدم (ماش وقاعد) بقيد زدته بقولى (بمطريق ضيق  
هدر القاعد وعلى عاقلة دية الماشي) لان القعود ليس من مرافق الطريق الضيق فالتقاعد فيه متصرا أما  
اذا اتسع الطريق فيهدر الماشي وعلى عاقلة دية القاعد والماشي مع البائم كهو مع القاعد (ولورموا  
بلا جينق) بفتح الميم والجيم (فرجع الحجر عليهم فأتوا هدر من دية كل) منهم (بمدر حصة جنايته وقسم  
باقية على عاقلة الباقي) لان كلا منهما مات بفعله وفعل الباقي فسقط ما قابل فعله

(فصل) في الجاية على الجنين \* اذا (ضرب) مثلا (بطن امرأة) حية ضربة مؤثرة (فألقت جنينا)  
بان تبين فيه شيء من خلق الأدمى كالحجم قال القوابل فيه صورة خفية (ميتا) بقيد زدته بقولى (معصوما)  
عند الضرب (فعليه غرة رقيق) ولو أمة (يلغ) الرقيق (عشر دية أمه) أى الجنين (ان كان حرا) وتغرض  
الأم كآب دينا ان فضلها فيه وبتبر أن يكون الرقيق بزاز سليمان عيب مبيع (والا) أى وان لم يكن الجنين  
حرا (فعليه عشر أقصى قيم أمه) من الجناية الى الالتقاء أما وجوب العشر فعلى وزان اعتبار القرعة في الحر  
بعشر دية أمه وأما وجوب الاقصى وهو ما في أصل الرضة فعلى وزان العصب \* والاصل اقتصر على اعتبار  
عشر القيمة (وتجب فيهما) أى في الجنين الحر والرقيق أى في كل منهما (الكفارة) لانه آدمى معصوم (فان  
تقتضيه افعيه الدية) ان كان حرا (أو القيمة) ان كان رقيقا هذا (ان مات عقبه أو دام ألمه الى موته) لانه بقا  
حيا وقدامات بالجناية (والا) بان بقى زمانا ولا ألم به ثم مات (فلا ضمان) فيه لان لم تتحقق موته بالجناية (فان  
تنازعا) في أنه مات بجنايته أولا (حلف الجاني أنه لم يمت بجنايته) لانه الاصل فان كانت المرأة ميتة حال  
الضرب أو كان الجنين غير معصوم عنده فلا شيء فينا ظهور موته بموتها في الاول وعدم الاحترام في الثانية

(باب القسامة)

(هى) بفتح اقاف (حلف مدع بقتل) لاطرف وجرح ومعنى لان القسامة على خلاف القياس فيقتصر  
فيها على موردانص (على معين) كسائر الدعاوى فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لابهام المدهي

هي حلف مدع بقتل على معين

(باب القسامة)

حلف الجاني أنه لم يمت بجنايته



غير ما ذكر أن يكون ثم  
لو شهوره قرينة لصدق  
للمدعي وأن لا يخالف  
للمدعي عليهم غيرهم  
وأن يحلف المدعي  
خمين يميناً فان تعدد  
حلف كل بقدر حصته  
من الارث وجبر  
للمنكسر فان نكلوا  
رقت الايمان على  
المدعي عليه فان تعدد  
حلف كل خمين يميناً  
واذا حلف المدعي رجبت  
الدية ولا قود ولو عمداً  
ولا تزيد الايمان على  
خمين الا في جبر  
للمنكسر وفيما لومات  
الحالف قبل تمامها  
فيستأنف وارثه وفيما  
لو غاب بعضهم وحلف  
الحاضر فيحلف الغائب  
اذا حضر

(فصل) قتل بسحره  
وقال انه يقتل غالباً لزمه  
القود ولا يقتل أو  
لا يقتل الا نادراً فالدية  
(باب أحكام المرتد)  
نحجب استنابته ثم يقتل  
كتارك الصلاة وتمازق  
الردة الكفر الاصل في  
أن المرتد لا يقر عليها  
ويلزم بأحكامنا ولا  
يصح نكاحه ويبطل  
ان لم يسلم قبل اقصاء  
عدته وتحرم ذبيحته  
ويهدر دمه ولا يستقر

له ملك ولا يسي ولا يفادى ولا يمين عليه ولا يرث ولا يورث

عليه وقول كغيري حلف مدعي جرى على الغالب فقد يكون الحالف غير مدعي كما لو أوصى لأمه وله بقية  
عبدان قتل ثم مات السيد حلف الوارث بملء صوابها (وهي جائزة بشرط غير ما ذكر) من القتل وتعيين  
للمدعي عليه (أن يكون ثم لو شهوره قرينة لصدق المدعي) كأن يوجد قاتل أو يمينه في محلة  
أو تفرق عنه جمع محصورون (وأن لا يخالف المدعي عليهم) من الاعضاء (غيرهم) من غير اصدقاء  
القتل وأهله وهذا ما نقله النووي في شرح مسلم عن نص الشافعي لكن قال في الروضة كأصلها الشرط  
أن لا يساكنهم غيرهم (وأن يحلف المدعي خمين يميناً) ولو متفرقة لخبر الصحيحين بذلك المخصص  
لغير اليه في البيعة على المدعي واليمين على من أنكر (فان تعدد) للمدعي (حلف كل بقدر حصته من  
الارث) غالباً قياساً على ما ثبت بها (وجبر المنكسر) ان لم تنقسم محببة لان اليمين الواحدة لا تنبض فلو  
كانوا ثلاثة حلف كل منهم سبعة عشر (فان نكلوا رقت الايمان على المدعي عليه فان تعدد) المدعي عليه  
(حلف كل خمين يميناً) والفرق بينه وبين تعدد المدعي أن كلا من المدعي عليهم ينفي عن نفسه القتل كما  
ينفيه المنفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت المنفرد وقيل يحلف كل يميناً واحدة ورجحه الاصل (واذا  
حلف المدعي وجبت الدية) على المدعي في قتل عمد وعلى عاقلته في قتل خطأ أو شبه عمد (ولا قود ولو عمداً)  
لقوله (في خبر البخاري) اما أن تدوا صاحبكم أو تأذنوا بحرب من الله (ولا تزيد الايمان على خمين  
الا في جبر المنكسر) للضرورة كما مر بيانه (وفيما لومات الحالف قبل تمامها فيستأنف وارثه) اذ  
لا يستحق أحد شيئاً يمين غيره (وفيما لو غاب بعضهم وحلف الحاضر فيحلف الغائب) اذا حضر فلو كان  
له ابنان وغاب أحدهما وأراد الحاضر الحلف حلف خمين يميناً فاذا حضر الغائب حلف خمساً وعشرين  
وهذه من زيادتي

(فصل) في القتل بالسحر اذا (قتل بسحره) باقراره آدمياً معصوماً (وقال انه) أي سحري (يقتل  
غالباً) أو شهد عدلان أن سحره يقتل غالباً (لزمه القود) كما يقتل بالسيف ونحوه (أو) قال (لا يقتل أو  
لا يقتل الا نادراً فالدية) نلزمه لانه في الاولى عمد فيما يظهر لا قراره أو لا لكن لا قود فيه لاحتمال صدق قوله  
لا يقتل وفي الثانية شبه عمد نعم ان صدقته فيها عاقلته حلت عنه الدية كما مررت الاشارة اليه في باب العاقلة فلو  
شهد عدلان أن سحره لا يقتل لزمته الدية لانه خطأ

### (باب أحكام المرتد)

(نحجب استنابته) في الحال (ثم يقتل) ان لم يذب (كتارك الصلاة) فانه يجب استنابته في الحال ثم يقتل  
ان لم يذب وما ذكرته في تارك الصلاة هو ما اقتضاه كلام الشافعي والروضة وأصلها والمجموع والتصریح بقولي  
ثم يقتل من زيادتي (وتفارق الردة) وهي قطع من يصح طلاقه الاسلام بكفرية أو قولاً أو فعلاً استهزاء  
كان كل من ذلك أو اعتقاداً أو عناداً (الكفر الاصل في أن المرتد لا يقر عليها) فلا يقبل منه الا الاسلام  
(ويلزم بأحكامنا) لالتزامه بها لاسلام (ولا يصح نكاحه) لانه غير متقي (ويبطل) النكاح (ان  
لم يسلم قبل اقصاء عدته) كما مر في محله (وتحرم ذبيحته) كما تحرم من كفته (ويهدر دمه) لخبر من  
بدل دينه فافتلوه (ولا يستقر له ملك) بل هو موقوف ان هلك مرتداً بان زواله بالردة وان أسلم بان انعم  
زل (ولا يسي ولا يفادى ولا يمين عليه) لانه غير متقي (ولا يرث ولا يورث) كما مر في محلهما بخلاف الكافر  
الاصل في جميع ذلك وبذلك علم أن الردة لا تفارق الكفر الاصل فيما لو أنف شيئاً في القتال فانه يضمن  
كالكافر الاصل وعلي نص الشافعي في أكثر كتبه كما قاله الماوردي ومعه الشيخ أبو حامد وغيره وقيل  
لا يضمن ومعه صاحب التلخيص وأقره عليه النووي

### (باب أحكام السكران)

(تفقد)

(باب أحكام السكران)

له ملك ولا يسي ولا يفادى ولا يمين عليه ولا يرث ولا يورث



تنفذ تصرفاته له أو  
عليه ولا يحد في الكسر  
ومرجعه العرف ولا  
يصل في فيه ويقضي  
بعد زواله وإذا ارتد  
لا يستتاب ندبا حتى  
يفيق

### (باب الاكراه)

شرطه قدرة المكره  
على تحقيق ما هتد به  
عاجلا ظاهرا ومخبرا  
عن دفعه وظنه أنه ان  
امتنع حقه ويحصل  
بتخويف بمحذور  
كضرب شديد وحبس  
طويل وآلاف مال ولا  
ينفذ تصرف المكره

بغير حق و يلزمه القود

### (كتاب الجهاد)

هو فرض كفايه الآن  
يحيط العدو بنا فيصير  
فرض هـ ين ويقاقل  
أهل الردة قبل أهل  
الحرب مقبلين ومدبرين  
ولا يقبل منهم الا الاسلام  
أو السيف وكذا أهل  
الحرب الا ان كان لهم  
كتاب أو شبهة كتاب  
وبفعل الامام ما فيه  
الاحظ لنا في كامل ولو  
ها أولا رأى له أو عتيق  
ذمي من منى وفداء  
وقتل وارفاق فان خفي  
الاحظ حبسه حتى  
يظهر والناقص يرق  
بالاسر ولا جهاد على  
ناقص وكافر وغير  
مستطيع الا

(تنفذ تصرفاته) كالمكف ولاتفاق الصحابة على مؤاخذته بالقذف (له أو عليه) كرده واسلامه عنها  
(ولا يحد في) حال (السكر) بل يؤخر الى أن يفيق ليرتدع فان أقيم عليه في سكره اعتد به على الأصح لانه  
يأثم أي بسكران فأمر بضربه رواء البخاري (ومرجعه) أي السكر (العرف ولا يصل في فيه) لعدم  
تمييزه (ويقضي) ما فاته (بعد زواله) تغليظا عليه (وإذا ارتد لا يستتاب ندبا حتى يفيق) فتصح استتابته  
قبل الاقامة وهذا هو الصحيح وان اقتضى كلام الأصل خلافه لكنه اذا أفاق بعرض عليه الامام فان  
وصفه كان مسلما من حين أسلم وإذا كفر من الآن قلناه ان الصياغ عن النص وجوب عليه جماعة

### (باب الاكراه)

(شرطه قدرة المكره) بكسر الراء (على تحقيق ما هتد به) بولاية أو تغلب (عاجلا ظاهرا ومخبرا) (بفتح الراء) (عن دفعه) بهرب أو غيره (وظنه أنه ان امتنع) من فعل ما أكره عليه (حقه) أي ما هدد  
به (ويحصل) الاكراه (بتخويف بمحذور كضرب شديد وحبس طويل وآلاف مال) ويختلف ذلك  
باختلاف طبقات الناس وأحوالهم فلا يحصل الاكراه بالتخويف بالعقوبة الآجلة كقوله لا ضرب بك غدا  
ولا بالتخويف بالمستحق كقوله لمن عليه قصاص افعل كذا والاقتصاص منك وهذا خرجا بملارته  
بقولي عاجلا ظاهرا (ولا ينفذ تصرف المكره) بفتح الراء (بغير حق) كشلطه بكامة كفرو طلاق لقوله  
تعالى الامن اكراه وقلبه معاذن الايمان ونحوه لا طلاق في اغلاق رواء الحاكم ومعه على شرط مسلم  
وفسر الشافعي وغيره الاغلاق بالاكراه (ويلزمه القود) بمباشرة للعناية

### (كتاب الجهاد)

الأصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وكانوا المشركين كافة وأخبار تكبر الصحابة  
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (هو) بعد الهجرة (فرض كفاية) كل سنة ولو في عهده  
عليه السلام كاحياء الكعبة لا فرض عين والالتعطل المعاش وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين  
الاية ذكر فضل المجاهدين على القاعدين ووعدهم بالجنة والمعاشي لا يوعدها وتحصل الكفاية بان يشحن  
الامام الثغور بمكافئين للكفار مع احكام الحصون والخذادق وتقليد الامراء ذلك أو بان يدخل الامام  
أو نائبه دار الكفر بالجوش لقتالهم (الا أن يحيط العدو بنا فيصير فرض عين) الا اذا لم يمكن من قصده  
العدو وتأهب للقتال وجوز أسرا وقتلا فلا يصير فرض عين فله استسلام وقتال ان علم أنه ان امتنع من  
الاستسلام قتل وأمنت المرأة فاحشة ان أخذت (و يقاتل أهل الردة قبل أهل الحرب) لانها الخش أنواع  
الكفر ويقاتلون (مقبلين ومدبرين ولا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف) لأنهم مهترون كما صريانه  
(وكذا) يقاتل (أهل الحرب) لما سر (الا ان كان لهم كتاب أو شبهة كتاب) وبذلوا الجزية فانهم يقرون  
على دينهم بها كما سيأتي في بابها وسيأتي أن الكفار يقرون أيضا بالامان والهدنة وقولي أو شبهة كتاب من  
زيادتي (وبفعل الامام ما فيه الاحظ لنا في) أسير (كامل) يبالغ وعقل وذكورة وحوية (ولو هما أولا رأى  
له أو عتيق ذمي من منى) بتغلبة سبيله (وفداء) بأسرى منا وكذا لمن أهل الذمة فبا يظهر أو بمال (وقتل)  
بضرب الرقبة (وارفاق) للاتباع فيها ويكون مال الفداء ورقابهم اذ راقوا كسائر أموال الغنائم (فان خفي)  
عليه (الاحظ) في الحال (حبسه حتى يظهر) له فيفعله (والناقص) بصغر وجنونه وغير ذكورة وغير حوية  
(يرق بالاسر) وتعميري بما ذكر مدخل للختي والبعض بخلاف تعبيره بما ذكره (ولا جهاد على ناقص)  
بشيء مما ذكره لعدم أهلية الصغير والمجنون ومن به رق وضعف الاتي وانخس عن القتال غالبا (و لا على  
(كافر) لان غير مطالب به كافي الصلاوة هذا مع ذكر حكم من يهرق وانخس من زيادتي (و لا على غير  
مستطيع) للقتال كمرض وذى عرج بين وأقطع وأشل ومعدور الحج (الا) ان كان عدم استطاعته

(لحرف طريق من كفار وصوص) فانه يجب عليه الجهاد لان مبناه على ركوب المخاوف (ويعتبر ذن رب الدين الحال في سفر موسر) للجهاد أو غيره مسلما كان رب الدين أو ذميا بخلاف المؤجل وان قصر الاجل والحال اذا كان المدين معسرا نعم لو استتاب الموسر من يقضى دينه من مال حاضر جازله السفر بدون اذن رب الدين (و) يعتبر اذن (الابوين المسلمين في) سفر (مخوف) لان برهما فرض عين بخلاف الابوين الكافرين وبخلاف غير المخوف لا يعتبر الا باذن فيهما وتعييرى بمأذ كر أولى مما عبر به

### (باب البغاة)

جمع باغ سمو بذلك لجوازهم لحدودهم مخالفا لوامام يترك الاقياد أو منع حق توجه عليهم والاصل فيه قبل الاجماع آية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وإيس فيها ذكر الخروج على الامام صريحا لكنها اشمله لعمومها أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبني طائفة على طائفة فلا يني على الامام أولى وقتالهم واجب ولما شاركهم في طلب القتال طائفتان أخريان جعلت الثلاثة بقول (قتال المسلمين ثلاثة أنواع البغاة) وهم من ذكر (والخوارج) وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعة (وقطاع الطريق) وهم طائفة يتصدون في المسالك لاختلال أو قتل أو إرهاب مكابرة اعتادا على الشوكة مع البعد عن الغوث (فيقتل) الفريق (الأول مقبلا غير مدبر) اذا كان في ادباره غير متحرف لقتال ولا متحيزا الى فئة ولا مجتمعاً تحت راية زعيمهم (وكذا) الفريق (الثاني ان قاتلنا أو خرج عن قبضتنا) والافلا يقتلون نعم ان تضررت بهم ترضاهم حتى يزول الضرر وقولنا أو خرج عن قبضتنا من زيادتي (ولا يذنب على جريحهم) لانهم من ذلك ولا يقاتل البغاة حتى يبعث اليهم الامام أمينا فطنا بما يحاسبهم ما ينقمون فان ذكروا مظلة أو شبهة أرأها فان أصروا نصحبهم ووعظهم فان أصروا دعاهم الى المنطرة فان لم يجيبوا أو غلبوا وأصروا مكابرين آنهم بالقتال فان استمهلوا فيه فعل مراء مصلحة (فاذا انقضت الحرب) وأمنت غائلتهم (رد عليهم ما أخذ منهم) سلاحهم وسلاحهم ولا يستعمل ذلك الا للضرورة (وأخذ منهم ما أخذوه ما ولا يجب ضمان ما أتلفوه لضرورة ان لا ويشترط في ذلك ان يكون لهم تأويل شوكة ولا افهم كقطر طارق وبنع قطع طريق حتى تترقوا لا يذنب على جريحهم

### (كتاب السير)

أي أحكام الجهاد المتلقة من سير النبي ﷺ في غزواته والترجمة السابقة في حكم القتال بالجهاد (ما أخذته حربي من معصوم) هو أعم من قوله مال مسلم (يسترجعه مالكه) قبل القسمة وبعدها ويعوض الامام في الاخيرة من ظهر ذلك في نصيبه من بيت المال فان لم يكن فيه شيء أعاد القسمة (ولما أخذ) هو أعم من قوله وللمال المأخوذ (من أهل الحرب قهرا أو سرقة أو وجد كالقطة غنيمة) نزيل لا يدخله دلوهم وتعييره بنفسه منزلة القتال لكن ان أمكن كون القطة لمسلم وجب تعريضها وبعده تكون غنيمة (تخمس الا السلب للقاتل) كما مر بيان ذلك في باب قسم الغنيمة والنيء (ويجوز) لمن شهد الرقعة قبل لقسمة (الاكل من طعامها) العام (بدار الحرب) وفي العود منها الى عمران غيرها كدلو أهل القسمة لخير أبي داود والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري عن عبدالله بن أبي أوفى قال أصبا مع رسول الله ﷺ بجربط اما فكان كل واحد منا يأخذ منه قدر كفايته ولان الحاجة في تلك الايام كان واجب اليه ويجوز ان يأخذ البهائم تما وشعبا ونحوهما وذبح ما كول لا كل لا لأخذ جلده وجعله سقاء أو غيره

لحرف طريق من كفار وصوص و يعتبر اذن رب الدين الحال في سفر موسر والابوين المسلمين في مخوف

### (باب البغاة)

قتال المسلمين ثلاثة أنواع البغاة والخوارج وقطاع الطريق فيقتل الأول مقبلا غير مدبر وكذا الثاني ان قاتلنا أو خرج عن قبضتنا ولا يذنب على جريحهم فاذا انقضت الحرب رد عليهم ما أخذ منهم وأخذ منهم ما أخذوه ما ولا يجب ضمان ما أتلفوه لضرورة ان لا ويشترط في ذلك ان يكون لهم تأويل شوكة ولا افهم كقطر طارق وبنع قطع طريق حتى تترقوا لا يذنب على جريحهم

### (كتاب السير)

ما أخذته حربي من معصوم يسترجعه مالكه ولما أخذ من أهل الحرب قهرا أو سرقة أو وجد كالقطة غنيمة تخمس الا السلب للقاتل ويجوز الأكل من طعامها بدار الحرب

ويجبر دجله ان لم يؤكل معه وسج بالاكل للركوب واللبس ونحوهما وبالعام ما تندر الحاجة اليه كسكر  
وقاذية (بلاضمان) لما سر (فان هزل منه بعد الوصول لعمران غيرها) كعمران أهل الذمة (شيء رد الى  
الغنيمة) لزوال الحاجة وقولي لعمران غيرها أعم من قوله الى دكر الاسلام (ويحرم) على من لزمه الجهاد  
(الانصراف عن الصف ان قاومتهم) وان زادوا على مثلينا كآفة أقوياء على مائتين وواحد ضعفاء الآية فان  
يكن منكم ما تعصرون مع النظر للشي والآية خبر بمعنى الامر أي لتصبرماتة لمائتين وعليها يحمل قوله تعالى  
اذا القيم فتم فائتوا وخرج من لزمه الجهاد غيره كاسراة وبالصف ما لوقى مسلم مشركين فانه يجوز له انصرافه  
عنهما وان طلبهما ولم يطلباه وبما بعده ما اذا لم تقاومهم وان لم يزيدوا على مثلينا فيجوز الانصراف كآفة  
ضعفاء على مائتين الا واحدا أقوياء فتعيرى بالمقاومة أولى من تعيريه بعدمز ياتهم على مثلينا (الامتحرطا  
لقتال) كمن ينصرف ليسكن في موضع ويهجم أو ينصرف من مضيق ليتبعه العدو الى متسع سهل  
(أو متحيزا الى فئة) يستنجد بها ولو بعيدة فيجوز انصرافه لقوله تعالى الامتحرطا الى آخره (ويقتل كل  
كافر) لعموم قوله تعالى اقتلوا المشركين (الا ارسل) وهو من زيادتي لجر بان الستة بعنم قتلهم (و) الا  
(من رقب بالاسر) بقيد زده بقولي (ولم يقتل) للنهي في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان وألحق  
الجنون والحشي ومن يرق بهما وقولي من يرق بالاسر أعم وأولى بما عير به (و يجوز قتلهم بما يعم لاجرم مكة)  
كرمهم بمنجنيق ونار وارسال ماء عليهم ويجوز حصارهم لانه في قوله حصارهم حاصر أهل الطائف رواه الشيخان  
ونصب عليهم المنجنيق رواه البيهقي وقيس به ما في معناه مما يعم الهلاك به وخرج بزيادتي لاجرم مكة  
مالو كانوا به فلا يجوز قتلهم بما يعم (لكن يكره) قتلهم بذلك (ان كان فيهم معصوم ووجد الامام عنه غنى)  
لعدم الضرورة لذلك (و) يجوز (عقد دوابهم لحاجة) كدفعهم أو انقصر بهم أو خوف رجوعها اليهم بعد  
أن غنمناها فقولي لحاجة أعم من قوله في حال القتال (و) يجوز (رمهم) وان ترسو ابذارهم) بتشديد  
الياء وتخفيفها أي أطفأهم ونسأهم ومجانينهم لئلا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد وما ذكره كالأصل  
من جواز رمهم عند الترس بذلك مطلقا هو ارجحه في الروضة والذي يرجحه في المهاج عند الترس به تقييد  
ذلك بما اذا دعت ضرورة الى رمهم وتعيرى بذارهم أعم من تعيريه بالاطمال وكالتراى فيأذ كر  
خنائهم ومن به رقب لهم (ومال مستأمن مات بذارا لوارثه ان كان) لانه حق ثبت للوروث فينقل لورثته  
كغيره من الحقوق (والا) بأن لم يكن (فهو فيء) في خمس خمسة خمسة أخماس تعطى للذكورين في آية  
الفيء والباقي للترزقة وكالمال فيأذ كر سائر الاختصاصات

### ( باب الجزية )

تطلق على العقد وعلى المال المترزبه وهي مأخوذة من المجازة لكفنا عنهم وقيل من الجزاء بمعنى القضاء  
قال الله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أي لا تقضى \* والأصل فيها قبل الاجماع آية قاتلوا  
الذين لا يؤمنون بالله وقد أخذها النبي ﷺ من مجوسى هجر وقال سنوهم ستة أهل الكتاب كما رواه  
البخارى ومن أهل نحران كما رواه أبو داود والمعنى في ذلك ان في أخذها معونة لنا واهانة لهم ورمي بحملهم  
ذلك على الاسلام وفسر اعطاء الجزية في الآية بالتزامها والصغار بالتزام أحكامنا \* وأركانها خمسة صيغة  
ومال وعاقدة ومعقودله ومكان قابل للتقرير فيه وصيغة كأن يقول الامام أقررتكم بدار الاسلام أو أنت  
في اقامتكم بها على أن تلتزموا كذا جزية وتنقادوا لحكما أي الذي يعتقدون تحريمه كزنا وسرقة  
دون غيره كشراب مسكر و كحاح مجوس محارم (أقلها) ع دقوننا (دينار) لكل سنة لقوله ﷺ  
لعاد لما بعته الى اليمن خذ من كل عام أي محتلم دينارا أو عدله من المعافريات تكون باليمن رواه أبو داود  
وغيره ومعه ابن حبان والحاكم وطاهر الخبر صحة العقد بما قيمته دينار والمقول تعين الدينار لكن بعد

بلاضمان فان فضل منه  
بعد الوصول لعمران  
غيرها شيء رد الى  
الغنيمة ويحسوم  
الانصراف عن الصف  
ان قاومتهم الامتحرطا  
لقتال أو متحيزا الى  
فئة \* ويقتل كل كافر  
الا ارسل ومن يرق  
بالاسر ولم يقتل ويجوز  
قتلهم بما يعم لاجرم مكة  
لكن يكره ان كان فيهم  
معصوم ووجد الامام  
عنه غنى وعقد دوابهم  
لحاجة ورمهم وان  
ترسو ابذارهم ومال  
مستأمن مات بذارنا  
لوارثه ان كان والا

فهو فيء

### ( باب الجزية )

أقلها دينار

لحق رجل نحو بالغ عاقل  
له كتاب وشبهة كتاب  
ويسن بما كسبه غير  
فقير حتى يأخذ من  
متوسط دينارين وغنى  
أربعة ولو عقدت  
بأكثر لزهم وان  
جهلوا حال العقد  
جواز بد دينار فان أبوا  
فناقضون ومن ذكر  
الله تعالى أو كتابه أو نبيا  
أو دينه بما لا ينبغي  
أوزني مسلمة ولو باسم  
نكاح أرفقت مسلمات  
عن دينه أو قطع عايه  
الطريق أو دل أهل  
الحرب على عورة له  
أو آرى عينا لم تنتقض  
عهده ان شرط انتقاض  
به وبمعون من اظهر  
منكر ينشأ منه  
احداث نحو كنيسته  
بلادا ومن دخل  
مسجد بلاذن ومن  
ان يسقوا مسلما خرا  
أو يلموه ولم يخر  
ومن ركوب خيل  
وركوب بسرج وبرك  
نحر حديد ونوم  
بالغيار أو بالرائر فوق  
نائبهم ولا يمكن كافر  
من سكنى الحجاز را  
المرز والافاقه ثلاثة  
أبام ولا يمكن دخول  
حرم مكة فان دخل  
ومات لم يدفن فيه فان  
دفن بش

المعقد به يجوز ان يؤخذ عنه ما في حقه دينار وعليه يحمل الخبر وانما يؤخذ ما ذكر (عن رجل) لأثني  
ولا تختل للآية (حر) لامن بهرق لان الاخذ لحقن الدم وهو محققون الدم (بالغ) لاصبي لماسر ولعدم تكليفه  
(عاقل) لا يجوز للماسر (له كتاب) لم يعلم تمسك جده به بعد نسخه كتتمسك بصحف ابراهيم عليه الصلاة  
والسلام (أو له) (شبهة كتاب) وهو المجوسى للآية وخبر البخارى السابقين وتغليب الحقن لدم لا يمن عامنا  
تمسك جده به بعد نسخه ولا عن عبدة الاوثان والشهس والقمر ونحوهم لماسر وافادة حكم الحثي ومن به  
رق من زيادتي (ويسن) للامام (بما كسبه غير فقير) أى مشاحته في قدر الجزية سواء أعقد لنفسه أو  
لموكله حتى يزيد على دينار بل اذا أمكده أن يعقد بأكثر منه لم يجوز أن يعقد بدونه الاصلحة ويسن أن  
يفلوت بينهم (حتى يأخذ من متوسط دينار بن وغنى أربعة) خروج من الخلاف ويعبر الغنى وغيره وقت  
الأخذ لا وقت العقد (ولو عقدت بأكثر) من دينار (لزمهم) الاكثر (وان جهلوا حال العقد جوازه  
بد دينار) ممن اشترى شيئا بأكثر من ثمن مثله وان جهل الدين حال العقد (فان أبوا) بذل الزيادة على الدينار  
(فناقضون) لابعه كالأول أو بذل أصل الجزية (ومن ذكر الله تعالى أو كتابه) بما لا بد ينون به (أو نبيا) له  
(أو دينه) بما لا ينبغي أوزني مسلمة ولو باسم نكاح أو آرى عينا لم تنتقض عهده عن دينه أو قطع عايه  
الطريق أو دل أهل الحرب على عورة له أو آرى عينا لم تنتقض عهده ان شرط انتقاض  
به وبمعون من اظهر منكر ينشأ منه احداث نحو كنيسته بلادا ومن دخل مسجد بلاذن ومن ان يسقوا  
مسلما خرا أو يلموه ولم يخر ومن ركوب خيل وركوب بسرج وبرك نحر حديد ونوم بالغيار أو بالرائر فوق  
نائبهم ولا يمكن كافر من سكنى الحجاز را المرز والافاقه ثلاثة أبام ولا يمكن دخول حرم مكة فان دخل  
ومات لم يدفن فيه فان دفن بش

### باب الهدية

من الممدون أن السكون وهي لغة المصالحه وشرعها الحلال الحرب على تركه تعالى مدة مئة بعرض  
أو غيره وتسمى موادعه ومهادنة ومعاهدة ومسالمة اصل فيها قوله تعالى رامة من الله رسوله الآية وقوله  
وان جنحوا للسلم فاحنح لها ومهادنته عليه السلام قر شاعام المدينة كما رواه الشبخان (يعقدها)  
جوازا (الامام ولو نائبه) لمصلحة (أو بغيره أشهر) تأفل ان لم يكن نائبا فبلاية في حواشي الارض  
أو دعة أسير ولأنه عليه السلام هادن صفوان بن أمية أربعة أشهر عام الفتح رجاء اسلامه فاسلم

أو على أنه متى بداله نقضه :

العهد فان كان بناه عليه  
جازت الزيادة إلى عشر  
سنتين ولا يجوز على  
خراج يدفع اليهم ولا  
يجوز لمسلم دفع مال  
لمشرك لحقن دمه إلا أن  
يحيط به العدو أو يؤسر  
أو يلزمه القودله فيبذل  
الدية فان هادنهم الامام  
على ما لا يجوز فسد فان  
جاءنا منهم مسلماً لم يعط  
سيدة قيمته ولا زوجها  
مهرًا فان نقضوا باغوا  
المؤمن ثم كانوا حراً بالنا  
ويجوز أمان كل مسلم  
مختار غير صبي ومجنون  
وأسير حراً بمحضه  
غير أسير ونحو جاسوس  
أربعة أشهر ولو تخاكم  
ذهيان أو مسلم وذى  
أوه هاهد أو هو وذى  
وجب الحكم

﴿ باب الخراج ﴾

الأرض ان فتحت عنوة  
فهى غنيمة فان  
استرضى الامام الغنائم  
ووقفها ووضع عاها  
خراجاً لزم دفعها في الكفر  
والاسلام وهو أجرة  
أوصاحا وشرط لها  
مكافأة أو لهم على  
ان يؤدوا عنها خراجاً  
كل سنة فكما الجزية

﴿ باب السقي ﴾

يصح السقي على خيل  
وابل وفيلة وبغال وحمار  
وعلى سهام ورماح وأججار وكل آلة حرب

قبل مضيتها (أو على أنه متى بداله) أى لمسلم معين عدل ذى رأى (نقض العهد) وليس له أن يزيد على المدة  
المشروعة المتقدمة والآتية (فان كان بناه عليه جازت الزيادة) على الأربعة (إلى عشر سنين) بحسب  
الحاجة لأنه متى هادن قريشاً هذه المدة رواء أبو داود فان زيد على الجائز منها بطل في الزائد وفسد  
العقد إطلاقه (ولا يجوز) عقدها (على خراج يدفع اليهم) أى إلى أهل الحرب لقوله تعالى فلا تنوا وتعدوا  
إلى السلم وأتم الأعلان (ولا يجوز لمسلم دفع مال لمشرك لحقن دمه) ولو في غير هذته لماسر (إلا أن يحيط  
به العدو أو يؤسر) بفتح السين (أو يلزمه القودله) كأن قتل قبل اسلامه كافراً (فيبذل) بعد اسلامه  
لوارثه (الدية) ليعفونه (فان هادنهم الامام على ما لا يجوز) كتع فك أسرا ورد مسلم أسروا وأقلت منهم  
وترك ما لنا عندهم من مسلم وغيره وعقد دمه لهم بدون دينار أو على أن يقيموا بالبحار أو يدناوا الحرم  
أو يظهروا الحرم بدارنا (فسد) الشرط لأنه أحل حراماً "العقد لا قترانه بشرط مفسد (فان جاءنا منهم) عبد  
أو امرأة (مسلمان) أو أسلمنا عندها (لم يعط سيدة قيمته ولا زوجها مهرًا) أى لان الاسلام هو الذى حال بينه  
وبين حق مولان البضع ليس بمال فلا يشمله الأمان (فان نقضوا) العهد وكانوا يدارنا (باغوا المؤمنين) أى ما  
يؤمنون فيه منا ومن أهل العهد وفاء بالعهد (ثم كانوا حراً بالنا) فبأنى فيهم ما يأتى فى الحربيين (ويجوز أمان  
كل مسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير حراً بمحضه وبمحو جاسوس) واحداً كان أو أكثر كأهل  
قرية صغيرة فلا يصح الأمان من كافراً لأنه منهم ولا من مكراه أو صغيراً ومجنون كسائر عقودهم ولا من أسير رأى  
مقيداً ومحبوساً لأنه مقيود لا يعرف وجه المصلحة ولا أمان حراً غير محصور كأهل ناحية وبلد لا  
ينسد باب الجهاد ولا أمان أسير رأى وأمنه غير الامام قال الماوردى وغيره هو بيده ولا أمان نحو جاسوس  
كطليعة الكفار لخبر لا ضرر ولا ضرار قال الامام يذنب أن لا يبلغ المؤمن وشمل ما ذكرته جواز الأمان من  
السكران (أربعة أشهر) فأقل فلو زاد عليها ولا ضعف بنا بطل في الزائد فقط تفرقاً للصفة فان أطلق جن  
على أربعة أشهر وبلغ بعدها المؤمن وقول مختار إلى آخره من زيادتي (ولو تخاكم) عندنا فى نكاح أو غيره  
(ذميان أو مسلم وذى أو معاهد أو هو) أى معاهد (وذى وجب) علينا (الحكم) بينهما بلا خلاف فى غير  
الأولى والآخرى وأما فيها فلقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله نعم لو ترفعوا اليان فى شرب خمر لم نحددهم  
وان رضوا بحكمنا لانهم لا يعتقدون تحريمه قاله الرافعى فى اب حدارنا وفى معنى المعاهد المؤمن وخرج بما  
ذكر المعاهدان والمؤمنان والحريان وبعض هؤلاء مع بعضهم والحربى مع المسلم أو الذمى وتعبيرى بما  
ذكر أولى معاير به

﴿ باب الخراج ﴾

(الأرض) المأخوذة من الكفار (ان فتحت عنوة) أى ففرا كارض مصر والشام والعراق (فهى  
غنيمة فان استرضى الامام الغنائم) فيها يخصهم منها بعوض أو بغيره (ووقفها) علينا (ووضع عليها خراجاً)  
بان أجراها (لزم) للساقى (دفعه) حائى (الكفر والاسلام وهو أجرة) تؤدى كل سنة مثلاً لمسالمتنا  
فيقدم الهم فالاهم ويجوز بيع ما يخص الغنائم وقسمة منه بينهم وتجزؤ قسمة ما يخصهم (أو) فتحت  
(صلحاً) كارض مكة (وشرطت لافكاذاً) فيما لو فتحت عنوة (أو) شرطت (لهم على أن يؤدوا عنها  
خراجاً كل سنة مكافئة) فيشرط بالوجه ديناراً عن كل حاكم عند التوزيع على عدد رؤس من عليهم الجزية  
﴿ باب السقي ﴾ على الخيل والسهام ونحوهما

(يصح السقي على خيل وابل وفيلة وبغال وحمار) يصح (على سهام ورماح وأججار) باليسد وبالقلع  
(و) على (كل آلة حرب) كمسلات ومنجنيق ولو بعوض لخبر لاسبق الا فى نصل أو خفا أو حافر رواء  
الشافعى وغيره وصححه ابن حبان وقيس بما فيه كل آلة حرب بخلاف غيرها كطير وكرة ومجنون وبق  
وعوم فلا يصح السقي عليه بعوض وقولى وكل آلة حرب أولى من قوله كل افع فى الحرب لاسها ذلك ادخال

ومر كويه كفء لمركوبيهما فان سبقهما  
أخذ المالكين أو سبقاه  
وجا آمعا أولم يسبق  
أحد فلا شيء أرجاء مع  
أحدهما فل هذا  
لنفسه ومال التأخر  
للحلال والذي معه والا  
فمال التأخر للأول  
ويشترط للسبق شروط  
منها علم مبدأ وغاية  
وعوض فان أخذ به  
رهن أو ضمين جز  
وكونه بين اثنين فأكثر  
فلو قال ارم عشرة عني  
وعشرة عندك فان كان  
صوابك في عشرتك  
أكثر فذلك على كذا لم  
يجز ويجوز جعل بعض  
المال لتالي السابق  
ولغيره بشرط نقص  
الاخير وعدم زيادة  
غيره على من قبله

﴿ كتاب الحدود ﴾  
هي قتل وقطع وضرب  
ولومع نفي فالقتل في  
الردة وزنا المحسن وترك  
الصلاة وقطع الطريق  
مع قتل والاحسان  
يحصل بحرمة وبلوغ  
وعقل ووطء في نكاح  
صحیح وتعتبر هذه  
الصفات حاثي الوطء  
والزنا والقطع في السرقة  
وقطع الطريق مع أخذ

البندق ونحوه (ويجوز أخذ عوض عليه) أي على السبق (من الامام وغيره ولومن أحد المتسابقين)  
كان يقول من سبق منكما فلهي بيت المال أو على كذا أو ان سبقتي فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء  
لي عليك لما في ذلك من الحث على تعلم الفروسية وغيرها وبذل مال في طاعة (فان أخرج كل منهما مالا) على  
أنه ان سبق الآخر فهو له (لم يجز) لأن كلا منهما مترددان أن يغتم وان يغتم وهو ضرورة القمار المحرم (الا  
بمحلل) كفء لمركوبيه كفء لمركوبيهما ان سبق أحدهما لهما وان سبق لم يغتم شيئا كما يعلم بما يأتي  
في جواز وتعيين المركوب أهم من تعيينه بالفرس (فان سبقهما أخذ المالكين) جا آمعا أو أحدهما قبل  
الآخر (أو سبقاه) جا آمعا أولم يسبق أحد فلا شيء لاحد لعدم سبق المحلل وعدم سبق أحدهما الآخر  
(أوجاه مع أحدهما) وتأخر الآخر (فمال هذا لنفسه ومال التأخر للحلل والتي معه) لانها سبقة  
(والا) بان توسطهما أو سبقاه وجا آمعين أو سبقاه أحدهما وجاء مع التأخر (فمال التأخر للأول) لسبقه  
لها وقولي أولم يسبق أحد من زيادتي وقولي والا أهم مما عير به (ويشترط للسبق شروط منها علم مبدأ)  
يبدأ منه الراكب أو الرامي (و) علم (غاية) ينتهي اليها الراكب ان ذكرت الغاية  
(و) علم (عوض) عينا كان أو دينا كالاجرة فالوشرطا عوضا مجهولا كثوب غير موصوف لم يصح  
العقد (فان أخذ به رهن أو ضمين جار) كسائر أعضاض العقود اللازمة (و) منها (كونه بين اثنين  
فأكثر) ولو قال ارم عشرة عني وعشرة عندك فان كان صوابك في عشرتك أكثر فذلك على كذا لم يجز  
لانه يناضل نفسه بنفسه وقولي فلو قال ارم عشرة الى آخره أولى مما عير به لانه وجه ضعيف (ويجوز جعل  
بعض المال) المأخوذ على السبق (لتالي السابق ولغيره بشرط نقص السابق والاخير) ولومن الأول فقط (وعند  
زيادة غيره على من قبله) فلو تسابق ثلاثة وشرط للأول عشرة والثاني مثله والثالث تسعة صح وبذلك  
علم أنه لا يشترط نقص غير الاخير عن الذي قبله فاذا ذكره الاصل من اشتراط ذلك ضعيف ومن الشرط  
لساوي للمتسابقين في المبدأ والغاية وامكان سبق كل من الراكبين والرامي وامكان قطعه للمسافة بلا تدور  
وتعيين الفرسين ولو بالوصف وبيان قدر الغرض طولا وعرضا ان ذكر الغرض ولم يغلب عرف وبيان  
البادئ بالرمي فقولي شروط منها الأولى من قوله خمسة شروط لانها لا تنحصر فيها

### ﴿ كتاب الحدود ﴾

جمع حد وهو لغة المنع وشرعا عقوبة معينة على ذنب (هي) ثلاثة (قتل وقطع وضرب ولومع) صلب أو  
(نفي فالقتل) يكون في أربعة (في الردة) لما في باب أحكام المرتد (و) في (زنا المحسن) لاسره <sup>بالتلويح</sup>  
بالرمح فيه في أخبار مسلم وغيره (و) في (ترك الصلاة) كسلا لما في الباب السابق (و) في (قطع الطريق  
مع قتل) من القاطع لمعصوم يكافئه لمسا في باب (والاحسان) المأخوذ مما تقدم (يحصل بحرمة وبلوغ  
وعقل ووطء) بقبل أو فيه (في نكاح صحیح) وتعتبر هذه الصفات حاثي الوطء (في النكاح الصحيح  
(والزنا) وان تخلل الحالتين جنون أو ورق واعتبار الصفات حالة الزمان من زيادتي (والقطع) يكون في شيئين  
(في السرقة وقطع الطريق مع أخذ المال) بلا شبهة من حوز وكان المال نساب سرقة لما يأتي في بابيهما  
(والضرب) يكون في ثلاثة (في الشرب) لمائع أسكر كثيره (وهو أربعون) جلدة بسوط أو نحوه لانه  
<sup>بالتلويح</sup> ضرب في الخمر بالجريد والعال أربعين رواه مسلم (وفي القذف) للسكر الحرام المسلم العفيف من  
زنا ووطء محرم بملاوة ووطء دبر حلية (وهو ثمانون) جلدة لآية والذين يرمون المحصنات (وفي زنا البكر  
وهو مائة) لآية الزانية والزاني مع أخبار الصحیحين هذا كله في الحر (ومن به رق) ولومعنا (على النصف  
من غيره) كغناؤه (ومن مات بذلك فهدر) لان الحق قتله (ولا تحدمامل) ولومن زنا (حتى تضع) وترضعه

ويوجد

للمال والضرب في الشرب وهو أربعون وفي القذف وهو ثمانون وفي زنا البكر وهو مائة ومن به رق على  
النصف من غيره ومن مات بذلك فهدر ولا تحدمامل حتى تضع



ويؤجله كافل به قطعاً سواء أوجبها يستغنى به عنهما من امرأة أخرى أو بهيمة يحمل لبها أم لا (ولاسكران) حتى يفيق كما مر في باب أحكامه (ولا ذوا غشاء حتى يفيق) ليرتدع (ولا في مرض ان رجى برؤه والاجلد بشكال) أي عرجون (عليه ثمن مرة) فان كان عليه خسران عسنا فترتين (بحيث تمسه الاغصان أو ينكسب بعضها بعض) لئلا يفسد اللحم فان اتقى المس أو الانكسب أو شك في ذلك لم يسقط الحد (ويحذف ح و برد شديد) لوجوبه بل قد تكون النفس مستوفاة به (لكن يجب تأخير الجلد الى زوال ذلك) وهذا هو المذهب في الرضوخ التي في المنهاج مقتضى عدم الضمان بتركه استجابته ومن ثم قال في الاصل يستحب تأخير الجلد الى زوال ذلك على اضطراب فيه (والتي) وهو التغير بكون (في نحو الخنث) بفتح النون أشهر من كسرهما أي المشبهة بالنساء لما روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لعن رسول الله ﷺ الخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال أخرجهن من بيوتكم وأخرج فلانا وأخرج فلانا وروى أبو داود أن النبي ﷺ أتى رجلاً قد نضب يديه ورجليه فقال ما هذا فقيل انه يشبه بالنساء فأمر به فنفى الى النقيع وشمل نحو الخنث كل آت بمصيبة لاحد فيها ولا كفارة كقاطع الطريق بلا قتل ولا أخذ مال لما أتى في باب قطع الطريق (وفي زنا البكر ويغرب) فيه (الحرمة وغيره) ولومبنا (نصفها) كسظاره وقولي ويغرب الحرمة من زبادتي وتعبيري بما ذكر أولى من اقتصاره على الخنث وقاطع الطريق المذكور وزنا البكر (وكلنا) بقل المرأة (الواط) فيفصل فيه بين المحسن وغيره (لكن المفعول به يجلد ويغرب) وان كان محسناً والاستتراك من زبادتي (وفي اتیان البهيمة التعزير) كسائر المعاصي التي لاحد فيها ولا كفارة

### { باب السرقة }

بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسرهما والاصل في القطع بها قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وغير من الاخبار الآتي بعضها وهي لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذ المال خفية من حوز مثله بشرط فلا قطع على مختلس وهو من يعتمد الحرب ولا منتهب وهو من يعتمد القوة والغلبة ولا خائن كالوديع يجحد الوديعة (شرط القطع بها كونه المسروق ربع دينار خالصاً) وهو من زيادتي (أو مقوماً به) خبر مسلم لا قطع بد سارق الا في ربع دينار فصاعداً والدينار المنقال الخاص وليس بربعه المقوم به نعم بشرط في المقوم به اذا كان قطعة من ذهب غير مضروب الوزن أيضاً فلا قطع بدون الربع ولا بغشوش لم يبلغ قيمته ربع دينار خالصاً (و) شرط القطع بها (أخذه) بان يأخذه السارق (من حوز مثله) فلا قطع بسرقة ما ليس بمحرز بمحرز مثله خبر لا قطع في شيء من الماشية الا فيما آواه المراح ومن سرق من الخمر شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن الجن فعليه القطع رواء أبو داود وغيره والجن الترس وكانت قيمته ثلاثة دراهم وكانت الثلاثة مساوية لربع دينار والحز يختلف باختلاف الاموال والاحوال ومرجعه العرف (وعدم الشبهة) لسارق (فيه) أي في المسروق لخبر ادروا الحدود بالشبهات (وهي شبهة ملك ولو مشتركا) فلا قطع بسرقة مال نفسه من بد غيره كمرتهن ومستأجر ولا بسرقة المال المشترك (وشبهة ولادة) فلا قطع بمال أصله أو فرع (لا) شبهة (زوجية) فيقطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر المحرز عنه لعموم الأدلة (فتقطع) أو لا (يده) لئلا يقال تعالى فاقطعوا أيديهما وقرئ شاذاً ما قطعوا أيديهما والقراءة الشاذة تخبر الواحد في الاحتجاج بها (فان عاد) بعد قطعها (فرجله اليسرى ثم) ان عاد فليده اليسرى ثم) ان عاد (فرجله اليمنى) للامر بذلك والمراد القطع من الكوع في اليد لا من ماله في رداء صفوان والقطع من الكعب في الرجل لفعل عمر رضي الله عنه ذلك ويقسم محل قطعه بدهن مقل وهو مصلحة للقطوع فثوته عليه وللامام اهماله ثم ان عاد بعد ذلك عزز (ويسقط) الحد (بقطع يسرى عن يميني) من يده أو رجل

ولاسكران ولا ذوا غشاء حتى يفيق ولا في مرض ان رجى برؤه والاجلد بشكال عليه مائة غصن مرة بحيث تمسه الاغصان أو ينكسب بعضها بعض ويحذف ح و برد شديد لكن يجب تأخير الجلد الى زوال ذلك وفي في نحو الخنث وفي زنا البكر ويغرب الحرمة وغيره نصفها وكلنا اللواط لكن المفعول به يجلد ويغرب وفي اتیان البهيمة التعزير { باب السرقة } شرط القطع بها كون المسروق ربع دينار خالصاً أو مقوماً به وأخذه من حوز مثله وعدم الشبهة فيه وهي شبهة ملك ولو مشتركا وشبهة ولادة لازوجية فتقطع يده فان عاد فرجله اليسرى ثم يده اليسرى ثم رجله اليمنى ويسقط بقطع يسرى عن يميني



(و بالعكس وتقطع يد عن رجل وبالعكس) وان أساء القاطع لان الغرض الزجر والتنكيل (ويجب مع ذلك (رد المسروق) الى صاحبه (ان بقي والا قبله) من مثل أوقية فهو أولى من اقتضاره على القيمة (كالغصوب) فانه يجب رده ان بقي والا قبله وذلك لخبر أبي داود وغيره على اليد ما أخذت حتى تؤديه أو بدله ان تلف ﴿باب قطع الطريق﴾

لاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية (يعز قاطع الطريق ان لم يقتل ولم يأخذ المال) النصاب (بحبس وغيره) لا تركابه، حصية لاحد فيها ولا كفارة وحبس في غير بلد أولى حتى تظهر توبته (وقتل حتما ان قتل) معصوما يكافئه عمدا (ولم يأخذ المال) النصاب للآية (وان سكس) بان أخذ المال النصاب بلا شبهة من حوز ولم يقتل (قطعت) بطلب من المالك (بدن الجنى ورجله اليسرى فان عاد) بعد قطعهما (فرجله الجنى وبدن اليسرى) يقطعان الآية وانما قطع من خلاف للثايفوت جنس المفعة عليه (فان قتل وأخذ المال) لا صاب المحرز عنه بلا شبهة (قتل ثم صلب) بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه فهو أولى من قوله و صلب (ثلاثة) من الايام من يادنى زيادة في التنكيل لزيادة الجريمة ثم بعد ثلاثة ينزل (فان تاب قبل الظفر به سقطت عنه عقوبته) من قطع يد ورجل و صلب ويحتكم قتل لآية الا الذين بابوا من قتل أن تقدر واعليهم بخلاف ما لو تاب بعده لفهموها وبخلاف القود والمال وحده الزاوا السرقة وغيرها الاقل المرتد وبارك الصلاة فيستقطبها وتعيرى بما ذكر أولى مما عبر به (ولم يستحق) اذ اناب القاطع قبل الظفر (القتل أو الدية) انعفو عليها (أراهمو) بأقل من الدية أو (بجنا) كافي القتل في غير قطع الطريق (ويشترط أن يكون لقاطع الطريق شوكة) أى قوة (فلا يدخل فيه نحو محتلس) كسهم والمحتلس من تعرض للقافلة ويعتد بالهرب ونحوه من زيادتي

### ﴿باب الصيال﴾

هو الاستطالة والوثوب (وضمان البهائم له) أى الشخص (دفع كل صائل) مسلم وكافر وحر وريق ومكلف وغيره (عن معصوم) من نفس وطرف وأعدل ومال وان قل واختصاص بكلمة ميتة ومنعته وبضع غير أهل ومقدماته كقبيل ودية الآية فمن اعتدى عليكم وخبر البخارى انصرأخاك ظالما أو ظالما والصائل ظالم فيمنع من ظلمه لان ذلك نصه وخبر ترمذى ومحممه من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد نعم لو صال مكرها على اتلافه مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يقي روحه بماله كما ياول المضطر طعمه ولكل منهما دفع المكروه وقولى عن معصوم أولى وأعم من قوله عن نفس أو طرف أو أهل أو مال ويدفعه (بالأخف) فلا خف لقوله تعالى ادفع بالتي هي أحسن ولان ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة فى الاثقل مع امكان تحصيل المقصود بالأخف فيدفعه بالهرب منه فبالزجر فبالاستغاثه فبالضرب باليد فبالسوط فبالصا فبالقطع (فان لم يندفع الا بالقتل فقتله لم يضمنه) بتود ولادية ولا فيمه ولا حكمة ولا كفارة فظاهر البراسا فى محل رعايه الترتيب فى المعصوم أما غيره كحرى ومتردد فله قتل لعدم حرمة ويسئى أيضا ما رواه أوج فى أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وان اندفع بدونه وان كان غير محصن فانه فى كل لحظة مواقع لا يستدركه الا نافة ومالو التحم القتال بينهما واشتد الامر عن المصط فقتله مراعاة الترتيب (ويجب) على من لم يخف على نفسه (الدفع عن بضع) لانه لا سبيل الى اباحته (و) عن نفس قصدها غير مسلم محقون الاسم) بأن يكون كافرا أو بريما أو مسلما غير محقون الدم كزنان محصن لعدم حرمة غير البهيمة ولحقارتها فان قصدها مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له وتعيرى بما ذكر أولى مما عبر به (ولو دخل) غيره (بيته وأبى الخروج) به بأسره فله ضربه وان

وبالعكس وتقطع يد عن رجل وبالعكس ويجب رد المسروق ان بقي والا قبله كالغصوب ﴿باب قطع الطريق﴾ يعز قاطع الطريق ان لم يقتل ولم يأخذ المال بحبس وغيره و قتل حتما يجب رده ان بقي والا قبله وذلك لخبر أبي داود وغيره على اليد ما أخذت حتى تؤديه أو بدله ان تلف وان عكس قطعت يده الجنى ورجله اليسرى فان عاد فرجله الجنى ويدا اليسرى فان قتل ثم وأخذ المال قتل ثم صلب ثلاثة فان باب قتل الظفر به سقطت عنه عقوبة نفسه وليس فى القتل أو الدية أو العفو مجاوا يشترط أن يكون لقاطع الطريق شوكة فلا يدخل فيه نحو محتلس

### ﴿باب الصيال وضمان البهائم﴾

لادفع كل صائل عن معصوم بالأخف فان لم يندفع الا بالقتل فقتله لم يضمنه ويجب الدفع عن بضع ونفس قصاها غير مسلم محقون الدم ولو دخل بيته وأبى الخروج بأسره فله ضربه وان

أتى ذلك على نفسه ولو

عض عضوه ولم يتدفع

الا بائزاعه فانتشرت

أسنانه لم يضمن وكذا

لو طعن عين من اطلع

في بيته بخفي أو رماها

به فذهبت ان تعمد

النظر اليه مجردا أو الى

حرمته وكان من نحو

تقب ولم يكن الناظر

فيه محرم مستترا أو حلية

أو متاع وإذا أتفت

بهيئة شيئا وذو اليد معها

ضمن ما أتفته ليلا أو

نهارا كما لو أوقفها في

طريق ليس له إيقافها

فيه فأتفت شيئا وإن

لم يكن معها لم يضمنه

ان لم يفرط والاضمن

الا ان قصر مالك شيئا

باب الجدار المائل

إذا بنى جداره مستقيما

فقال ولو الى غير ملكه

أو أدخل نحو سب

ملكه فأتفت شيئا أو

حرقه بترافق فيها

شيء فلف لم يضمنه الا

ان كان مكان التلف من

الحرم والثنى صيدا

ويضمن والجاء

باب الاشربة

هي مسكر وغيره

فالمسكر حرام وان قل

أو شرب ادا أو عطش

وغيره ان كان نجسا

حرم تناوله الا الماء

المنجس والبول

أتى ذلك الضرب (على نفسه) لتعديه (ولو عرض) من غيره (عضوه ولم يتدفع الا بائزاعه) أى العضو من فيه فانزعه (فانتشرت أسنانه) والمعرض معصوم أو حر (لم يضمن) سواء كلن العاض ظاهرا أو مظلوما وأمكنه التخلص بغير العاض أما إذا اندفع بغير الأذراع فيضمن لتركه الواجب عليه من التخلص بالاسهل من فك لحييه وضرب شديقه أو كان المعرض غير من ذكر فيضمن لانه لا ينبغي لثل هذا أن يفعل بالعاض ذلك أو كان العاض المظلوم لا يمكنه أن يخلص حقه الا بالعاض فيضمن المعرض العاض لان العاض أراد التخلص حقه بالعاض (وكذا لو طعن عين من اطلع في بيته) ولو أكثرى أو مستعارا (بخفيف) كعود (أو رماها به) كحماة (فذهبت) عينه فإنه لا يضمن لخبر الصحيحين لو اطاع أحد في بيتك ولم تأذن له سففته بمصاة فمقتات عينيه ما كان عليك من جناح وفي رواية صحيحها ابن حبان والبيهقي فلا قود ولا دية هذا (ان تعمد للنظر اليه) حالة كونه (مجردا) عما يستر عورته (أولى حرمة) وان كانت مستورة (وكان من نحو تقب) بفتح المثناة وضمتها مما لا يعد فيه الراى مقصرا كسطح ومنارة (ولم يكن للناظر فيه محرم مستتر أو حلية أو متاع) وخرج بعين الناظر غيرها كأذن المستمع وبيته المسجد والشارع ونحوهما وبالحفيف اذا وجدته الثقيل كشبة وحجر وبالعمد النظر انافا أو خطأ وبالجرد مستور العورة وبما قبله وما بعده النظر الى غيره وغير حرمة وبنحو التقب غيره كالباب المفتوح والشبالة الواسع العيون وبما بعده ما لو كان الناظر فيه محرم مستتر أو حلية أو متاع فيضمن في الجميع قصيره في الرعى حيثن وتعيير بخفيف وبنحو تقب وبحلية أعم مما يبره وقول الى مع مستتر أو متاع من زيادتي (وإذا أتفت بهيئة شيئا وذو اليد) ولو مستأجرا أو غاصبا أو مستعيرا فهو أولى من قوله وصاحبها (معها ضمن ما أتفته) نفسا ومالا (ليلا أو نهارا) غالبا سواء كان سائقها أم راكبها أم قائدها أم قاطرها فقطعت القطر لانها في يده عليه تعهدا وحفظها (كما لو أوقفها في طريق ليس له إيقافها فيه) عادة (فأتفت شيئا) فانه يضمن لخالفته العادة (وان لم يكن معها لم يضمنه) أى ما أتفته ليلا أو نهارا ولو بالباد (ان لم يفرط) في ربطها أو إرسالها كأن أرسلها ولو ليلا لم يضمن لم يمتوسط مزراع (والا) بأن فرط في ذلك كأن أرسلها ولو نهارا لم يمتوسطها فأتفتها (ضمن الا ان قصر مالك الشيء) كأن كان في محوط له باب فتركه مفتوحا فلا ضمان لتفريط مالكه وتعيرى بما ذكر أضبط وأعم مما عر به

باب حكم (الجدار المائل) وما يذ كرمه

(إذا بنى جداره مستقيما فقال ولو الى غير ملكه) وسقط وتفت به شيء (أو أدخل نحو سب) كحبة فهو أعم من قوله سب أو حية (ملكه فأتفت شيئا أو حفر فيه) أى في ملكه (بما فسقط فيها شيء فلف لم يضمنه) لان الميل في الأولى لم يحصل بفعله ولأنه في الأخير تن أن يفعل في ملكه ما يشاء (الا ان) دعا في الأخيرة انسانا فسقط في البئر جاهلا بها ومات أو (كان) في الأثر (مكان اتلف من الحرم والثنى) التائف (صدا فيضمن) الانسان (والجزاء) للخرير في الأولى وحرمته الحرم في الثانية وإسداء الصيد في الأولى من الثلاث من زيادتي بل كلام لأصل تقتضى عدم الضمان فيه أموال بني جداره مائلا فن كان مائلا الى غير ملكه فسقط وتلف به شيء ضمنه وان كان مائلا الى ملكه لم يضمنه

باب حكم (الاشربة)

(هي) نوعان (مسكر وغيره فاما مسكر) من خمر وغيره (حرام) تناوله (وان قل أو شرب لتدا أو عطش) لآية (انما الخمر والميسر ولغيره المسحور من كل شراب أسكر فهو حرام نعم من غس بلفه ولم يجد غير محل اساغها به بل وجب وكذا لو انتهى الامر العطشان الى الهلاك لم يجد غيره وغير الاشربة مما يزيل العقل كالسج حرام ايضا ان كثر (وغيره ان كان نجسا) كالسم (حرم تناوله) لغیر ائتداوى (الا لما المنجس والبول)

ونحوهما فلا يحرم تناوله (المطش) للضرورة مع عدم لالة القتل (فلو وجد) الشخص (ماء طاهرا و) ماء (نجسا) قال الشافعي في حرمته (توضأ بالطاهر) وجوبا لانه صار حقا مستحقا للتطهير به (وشرب النجس) المطش لما روى في صححه في الروضة تبعا لاختيار الشافعي أنه يشرب الطاهر ويقيم قال في المهمات والاول هو المفتي به (وان كان) غير المسكر (طاهرا فان كان مضرا) بمن يتناوله كالسم (أو مستقذرا غالبا كخطا طرام) تناوله لتضرره به واستقذاره (الالماء المتغير) فلا يحرم تناوله كاللحم المتأن أما ما يستقذر نادرا كالضرب والخليل فلا يحرم تناوله (فان اتى ذلك) أى ما ذكره من عناية تنقي التحريم (خلال) أى غير المسكر حينئذ حلال لا تتفاء عنه التحريم

### ﴿ باب الأطعمة ﴾

أى بيان ما يحل منها وما يحرم \* والاصل فيها آية قل لا أجدفيا أوحى الى محرمها وقوله يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (كل طاهر كنهم) وهى الأبل والبقر والغنم (وطير) كسباع وحمام (وضبع) بضم الباء (وضب ويربوع يحل أكله) لاستطابة العرب ذلك ولأدلة أخرى منها قوله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام وأن النبى ﷺ قال يحل أكل الضبع رواه الترمذى وقال حسن صحيح وان الضب أكل على مائده ﷺ رواه الشيخان (الا آدميا) فلا يحل أكله لحمته (وهضرا) كسم وحجر وتراب اضربه (ومستقذرا) كمنى لاستقذاره (وذاخلب) من الطير كباز وشاهين وصقر للنهى عنها في خبر مسلم (وذباب) من السباع كأسد وغر وذئب للنهى عنه في خبر الصحيحين (وما نض على تحريمه في آية حرمت عليكم الية وكل ما استغث) كحشرات وهى صفار دواب الارض ككفساء ودود وكلمرة وطاوس وذباب وما تولد من مأكول وغيره (أونهى عن قتله) كتطاف ونحل وضدع وهدهد وصرده (أو أمر به) كحكة وعقرب وحداقودارة لأن النهى عن قتل شئ أو الأمر به يقتضى حرمته أكله وهذا من زيادتي (والسواب الا الخليل) روى الشيخان عن جابر بنى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الجر الأهلية وأذن في لحوم الخليل وروى عنه أيضا أبو داود وجماعة يوم خيبر الخليل والبغال والخيول فنهاها رسول الله ﷺ عن الأكل والخير ولم ينهنا عن الخليل (وتكره الجلالة) من نعم ودجاج وغيرهما أى يكره تناول شئ منها كبنها ويضها ولها وصفها وركوبها بلا حائل فتعيرى بها أعم من تعيره بلحمها هذا (اذا تعير لها) أى طعمه أولونه أريجها ونقى الكراهة (الى أن تعلف طاهرا فطيب) أو تطيب بنفسها من غير شئ وانما اقتصر على الاول جريا على الغالب ولاخراج طيبها بغسل وطبخ ونحوهما \* والاصل في ذلك خبر أنه ﷺ نهى عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تعلف أر بعين ليله رواه الترمذى وقال حسن صحيح زاد أبو داود وركوبها وانما لم يحرم ذلك لانه انما نهى عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم كاللحم المتأن (و) يكره لخر تناول (ما كسب) أى كسبه حر أو غيره (بمخامرة نجس كحجم) وكفس زبل ونحوه لانه ﷺ سئل عن كسب الحمام فنهى عنه وقال أطمع مرقيقك وأعلفه فحك رواه ابن حبان وصححه الترمذى وحسنه وقيس بما فيه غيره وصرف النهى عن الحرمة خبر الشيخين عن ابن عباس احتجهم رسول الله ﷺ وأعطى الحمام أجرته فلو كان حراما لم يعطه وخرج بمخامرة النجس غيرها فلا يكره ما كسب بفصد وحياة ونحوهما (لا أخذ) لاجرة (على رقية و) لا (أكل مما أخلع عليها) فلا يكره ان لأخبار صحيحة في ذلك ذكرت بعضها في شرح الامل وقيل يكره ان وعليه جرى الاصل (ويحرم أخذ الاجرة على أداء شهادة) لانه فرض عابه ولأنه كلام يسير لا أجرة لئله (لا أجرة ركو به له) أى للأداء من محله الى محل الاداء فلا يحرم (اذا كان بينه وبين الحاكم مسافة) أى مسافة العدوى فافوقها ولو كان قتيلا يكسب قوته يوما بيوم وكان الاداء يشغله عن ذلك لم يلزمه الاداء الا اذا بذله للشهود له قدر كسبه في مدة الاداء

المطش فلو وجد ماء طاهرا ونجسا توضأ بالطاهر وشرب النجس وان كان طاهرا فان كان مضرا أو مستقذرا غالبا كخطا طرام الماء المتغير فان اتى ذلك خلال

### ﴿ باب الأطعمة ﴾

كل طاهر كنهم وطير وضبع وضب ويربوع يحل أكله الا آدميا ومضرا أو مستقذرا وذا غلب وذباب وما نض على تحريمه في آية حرمت عليكم الميتة وكل ما استغث أو نهى عن قتله أو أمر به والسواب الا الخليل وتكره الجلالة اذا تعير لها الى أن تعلف طاهرا فتطيب وما كسب بمخامرة نجس كحجم لا أخذ طرية وأكل مما أخذ عليها ويحرم أخذ الاجرة على أداء شهادة لا أجرة ركو به اذا كان بينه وبين الحاكم مسافة

قوله قال الشافعي في حرمته حرمته اسم كتاب له أملاه على رجل من الصحابة اسمه حرملة

اه

وخرج بالاداء التصل فله الاخذ عليه قال السر حسي ومعه اذ ادعى ليتحمل فان اتمام المشهود عليه فلا جوة له

(باب الصيد)

بمعنى الصيد (والنابح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ولذا حللتم فاصطادوا وقوله الاماذ كيتم (الصيد اما أن يصاد يد أو بنحو شبكة) كالجائه لمضي لا ينفلت عنه (فذكاه بقطع حلقومه) بضم الحاء وهو مجرى النفس (و) قطع (مرينه) بفتح الميم والمبد وهو مجرى الطعام لانه مقدور عليه والحياة تذهب بفقد هما ونحو من زيادتي (أو يصاد بأرسال نحو سهم) كريح (فان لم يدرك فيه حياة مستقرة) كأن امتنع بقوته فبات قبل القدرة عليه (أو) أدركها (وتعذر ذبحه بلا تقصير كأن سل السكين) أو اشتغل بتوجهه للقبلة (فبات قبل التمكن حل) اجاعا ونحو الشيخين ما أصبت بقوسك فاذ كر اسم الله عليه وكل (والا) بان أدرك فيه حياة مستقرة وترك ذبحه فبات أو تعذر ذبحه بسبب تقصير كأن لم يكن معه سكين أو غضبت منه أو عقلت في الغمد فبات (فلا) يحل لتقصيره (أو يصاد بجارح مطير) كصقر (أو) جارحة (سبع) ككلب (فان عجز عن ذبحه) بلا تقصير (حتى مات حل) لقوله تعالى أحل لكم الطيات وما علمتم من الجوارح أي صيده (بشروط) خمسة الاول (أن تكون معلمة) للآية وتعلمها (بان ترسل بأرساله) أي تهيج بأغرائه (و) بان (تنزجو بانزجاره) في ابتداء الامر وبعد شدة عدوها (و) بان (تمسك الصيد) ليأخذه المرسل (و) بان (لأن كل منه) أي من لجه أو نحوه قبل قتله أو عقبه لقوله <sup>عليه السلام</sup> فان أكل فلا تأكل فأنما أمسكه على نفسه رواء الشيخان (و) بان (يتكرر) منها (ذلك) أي ما تقدم من الامور المذكورة (مرة بعد أخرى حتى يظن تأديها) والرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح (و) الثاني (أن يرسلها فلا أسترسلت بنفسها وقتات) صيدا (لم يحل) لانتفاء الارسال (الا أن يزجرها) صاحبها (فتزجر ثم يرسلها) فيحل لوجود الارسال (و) الثالث (أن يرسلها على صيد) شخصا أو نوعا (فلا يرسلها على غير شئ) كأن أرسلها اختبارا لقوتها (فقتلت صيدا لم يحل) لعدم ارساله على الصيد (ومثلها) في هذا الشرط (السهم ونحوه) فلا أرسل سهمها اختبارا لقوته فقتل صيدا لم يحل (و) الرابع (أن لا يغيب عنه) الصيد (فيجده) بعد غيبته (ميتا) فان غاب عنه فوجد ميتا حرم لاحتمال موته بسبب آخر (الا أن تكون الضربة) أي ضربة الجرح للصيد (لا يعيش معها) فيصل (و) الخامس (أن لا يتردى من علو) الى سفلى (ولا يقع في ماء أو نار) والاف يحرم لاحتمال موته بالسبب الثاني (الا أن تكون الضربة كذلك) أي لا يعيش معها فيصل (ولو قد) بسيف أو نحوه (نصفين حلا) لاطلاق الاخبار (ويحل حيوان البعروان) لم يكن على صورة السمك المعروف أو (مات أو طفا) بفتح الطاء والغاء فوق الماء أي علاه لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر (الاما يعيش فيه وفي البر كضفدع) بكسر الضاد والبدال على الاشهر (وسرطان) ويسمى عقرب الماء وسلحفاة ونسائس تلجأ لهما وللهي عن قتل الضفدع رواء أبو داود والحاكم ومعه وتعيير بالاستثناء المذكور أولى مما عبر به

(باب الانحية)

بضم الهمزة وكسرها مع تخفيف الياء وتشديدها ويقال نحية بفتح الضاد وكسرها وهي اسم لما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى من يوم عبد النحر الى آخر أيام التشريق وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فضل لربك أو انحر أي صل صلاة العيد وانحر السك وخبره سلم عن أنس رضي الله عنه قال نحي النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بكبشين أما حين أقر بن ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاهما والامح قيل الايض الخالص وقيل الذي يابض أكثر من سواده وقيل غير ذلك (السماء) نوعان (واجبة وهي) ثلاثة (دماء الحج) المتقدم يابنها في بله (و) دماء (الانحية المنذورة والمعينه للتضحية) ابتداء أو عشا في ذمته (وسنة وهي الانحية) غير الواجبة (والعقيقة والوليمة ولا يجزئ في الانحية الا الجذع

حلقومه ومريرته أو يصاد بأرسال  
نحو سهم فان لم يدرك  
فيه حياة مستقرة  
أو تعذر ذبحه بلا تقصير  
كأن سل السكين فبات  
قبل التمكن حل والا  
فلا أو يصاد بجارحة  
طير أو سبع فان عجز  
عن ذبحه حتى مات حل  
بشروط أن تكون  
معلمة بأن ترسل بأرساله  
وتنزجو بانزجاره  
وتمسك الصيد ولا تأكل  
منه ويتكرر ذلك مرة  
بعد أخرى حتى يظن  
تأديها وأن يرسلها فلا  
أسترسلت بنفسها وقتلت  
لم يحل الا أن يزجرها  
فتزجر ثم يرسلها وأن  
يرسلها على صيد فلا  
أرسلها على غير شئ  
فقتلت صيدا لم يحل  
ومثلها السهم ونحوه  
وأن لا يغيب عنه فيجده  
ميتا الا أن تكون  
الضربة لا يعيش معها  
وأن لا يتردى من علو  
ولا تقع في ماء أو نار الا  
أن تكون الضربة  
كذلك ولو قد نصفين  
لا يوجب حيوان  
البحر وان مات أو طفا  
الاما يعيش فيه وفي البر  
كضفدع وسرطان

(باب الانحية)

السماء واجبة وهي دماء  
الحج والانحية المنذورة

والمعينة للتضحية وسنة وهي الانحية والعقيقة والوليمة ولا يجزئ في الانحية الا الجذع

من الضأن والثني من غيره) أي من معز وابل وبقر اقتصار على الوارد فيها عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم (جذع الضأن ما أجذع) وهو من زيادتي (أو دخل في) السنة (الثانية وثني المعز والبقر) ما دخل (في) السنة (الثالثة وثني) (الابل) ما دخل (في) السنة (السادسة) وذلك لخبر أحمد وغيره نحو الجذع من الضأن فانه جائز وخبر مسلم لا تذبحوا الامسنة الا ان تعسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء المسنة هي الثنية من الابل والبقر والغنم فما فوقها وقوله في الخبر لا تذبحوا الامسنة أي يسن لكم أن لا تذبحوا الامسنة الح (وتجزي الشاة عن واحد) خبر الموطأ في ذلك (و) تجزي (البعير والبقرة عن سبعة) كما تجزي عنهم في التحلل للاحصار لخبر مسلم عن جابر نحرنا مع رسول الله ﷺ بالحديدية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (ولا تجزي فيها) أي الاضحية (معيب بعيب ينقص ما كولا) منها من لحم وشحم وغيرهما فتعبري بذلك أولى من قوله ما نقص اللحم (فلا تجزي العوراء ولا العرجاء ولا المريضة البين عورها وعرجها) وان حصل عند اضجاعها للتضحية باضرابها (ومرضها ولا الجفاء التي لا تنقي) خبر الترمذي وغيره بذلك وتنقي مأخوذة من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو المنق أي لا يخ لها وخرج بالبين اليسير فلا يضر لانه لا يؤثر في اللحم (ولا الجرباء) وان قل جربها لانه يفسد اللحم والودك فاطلاق لها أولى من تقييد الاصل لها بالبين جربها (وتجزي مكسورة القرن) كسر الم ينقص المأكل (وفاقدته) اذ لا يتعلق به كبير غرض (وفاقدة الضرع) من زيادتي وكذا فاقدة الالية أو الذنب لا الخلوقة بلا أدن (ويسن) في الاضحية (استسناها) لقوله تعالى ومن يعظم شعائر الله قال العلماء هو استسنان الهدايا واستحسانها (وأن لا تكون مكسورة قرن) ولا فاقا نه لخبر مسلم السابق أول الباب (وأن لا تذبح الا بعد صلاة العيد) للاتباع رواه الشيخان (فان ذبحها قبلها وقدمضى بعد طلوع الشمس قدر ركعتين وخطبتين خفيفات جاز) وان لم يمتص ذلك فلا يجوز لانه غير وقت الاضحية (وأن يكون الذابح مسلما) لانه يتوقى مالا يتوقاه غيره (وذبح حائض أو مجنون أو صبي) منا (أحب من ذبح كتابي) تحل ذبيحته لما مر (وأن يكون الذابح نهارا) وان جازيلا مع الكراهة لانه فدي تحطى للذبح ولان الفقراء لا يحضرون فيه حضورهم بالنهار (وأن يطلب لها موضعا ليئا) لانه أسهل لها (وأن لا يأخذ من شعره ولا ظفره شيأ في العشر) أي عشر ذي الحجة حتى يضحي لخبر مسلم اذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره وفي رواية فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيأ حتى يضحي (وأن يوجه ذبيحته) أي مذبحها (إلى القبلة) للاتباع رواه الشيخان ويتوجه هو إليها أيضا (وأن يسمى الله تعالى) وحده عند الذبح فيقول بسم الله للاتباع رواه الشيخان (وأن يصلي) ويسلم (على النبي ﷺ) لانه محل يشرع فيه ذكر الله فشرع فيه ذكر نبيه كالأذان والصلاة (وأن يقول اللهم هذا منك واليك فتقبل مني) للاتباع وذكر السنة في هذين من زيادتي (وأن لا يبين رأسها) لما في ابائته من عدم الاحسان في الذبح (فان ذبحها من قسها حلت) لوجود الذبح وعصى بذلك لمافي من التعديب (وأن تنحر الابل وتذبح البقر والغنم) للاتباع رواه الشيخان وتعبري بما ذكر أولى مما عبر به (وهو وضع النحر للبه و) موضع (الذبح) الحلق وهو (أسفل مجامع اللحيين وكله) أي ما ذكر (قطع الودجين) بفتح الواو والدال وهما عرفان في صفحتي العنق يسميطان به (مع الحلقوم والرء) وتقدم بيانها ويسن أن يكون الابل عند النحر قاعة معقولة ركة يسرى والبقر والغنم عند الذبح مضجعة جنب أيسر مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى وان يحد المدينة وأن يتصدق بكل الاضحية الا لقما يأكلها تبركا فانها مسنونة (وأخر وقتها) أي التضحية (غروب الشمس من آخر أيام التشریق) لخبر ابن حبان في كل أيام التشریق ذبح (ولو ذبح كل من رجا في اضحية الآخر ضمن ما بين القيمتين) أي قيمتها حية وقيمتها مذبوحة لان اراقه الدم قرينة

الشاة عن واحد والبعير والبقرة عن سبعة ولا تجزي فيها معيب بعيب ينقص ما كولا فلا تجزي العوراء ولا العرجاء ولا المريضة البين عورها وعرجها ومرضها ولا الجفاء التي لا تنقي ولا الجرباء وتجزي مكسورة القرن وفاقدته وفاقدة الضرع ويسن استسناها وان لا تكون مكسورة القرن وأن لا تذبح الا بعد صلاة العيد فان ذبحها قبلها وقد مضى بعد طلوع الشمس قدر ركعتين وخطبتين خفيفات جاز وأن يكون الذابح مسلما وذبح حائض أو مجنون أو صبي أحب من ذبح كتابي وأن يكون الذابح نهارا وان يطلب لها موضعا ليئا وان لا يأخذ من شعره ولا ظفره شيأ في العشر وأن يوجهه ذبيحته إلى القبلة وأن يسمى الله تعالى وأن يصلي على النبي ﷺ وأن يقول اللهم هذا منك واليك فتقبل مني وأن لا يبين رأسها فان ذبحها من قسها حلت وأن تنحر الابل وتذبح

وأجزاء من الاصححة الواجبة بنذر (فصل) تسن العقيقة على الغلام شاتان (١٢٣١) وعن غيره شاة وان لا يكسر

العظمون أن تطبخ وتعلم  
 (فصل) كان أهل  
 الجاهلية يتقربون إلى  
 الله بأمور أبطلها بقوله  
 ما جعل الله من بحيرة  
 الآية فالبحيرة التي تنتج  
 خمسة أبطن آخرها ذكر  
 فيشق مالكمها أذنهما  
 ويخلى سبيلها ولا ينتفع  
 بلبنها بل يخليه للضيوف  
 والسائبة نوعان العبد  
 يعتقه مالكة سائبة  
 والبعر يسببه مالكة  
 لقضاء حوائج الناس  
 عليه والوصيلة نوعان  
 الشاة تنتج سبعة عناقين  
 عناقين فان تمسحت في  
 الثامنة جدليا وعنافا  
 قالوا وصلت أخاها فلا  
 يذبحونه لاجلها ولا  
 يشرب لبن الأم الا  
 الرجال دون النساء  
 وجرت مجرى السائبة  
 والشاة كانت اذا تمسحت  
 ذكر اذبحوه لآلهم أو  
 أي فلهم أو ذكر أو أي  
 قالوا وصلت أخاها فلم  
 يذبحوا الذكر لآلهم  
 والخني الفحل بضرب  
 في ابل الشخص عشر  
 سنين فيخلى سبيله  
 ويقولون حي ظهره  
 فلا يذبحون من ظهره  
 بشئ

(باب الأيمان)

هي نوعان واقعة في خصومة وغيرها فالتى فيها ايمان دفع وهي يمين المنكر أو لا يستحقاق وهي اليمين مع الشاهدين في الاموال  
 والمردودة بعد النكول وهي كالقرار لا كالينة واليمين مع الشاهدين في الرد بعيب ودعوى العنة والجراحة في عضو باطن والاعسار

مقصودة وقد فوتها (وأجزاء) كل منهما (عن الاصححة) بقيد زده بقولى (الواجبة بنذر) فيفرقها  
 صاحبها لانها مستحقة الصرف لجهة التضحية ولان ذبحها لا يفتقر الى نية أما المتطوع بها والواجبة بالجعل فلا  
 يجزى ذبحهما عن الاصححة لاقتقاره الى نية

(فصل في العقيقة) هي امة الشعر الذى على رأس الولد حين يولد وشرا ما يذبح عند خلق شعره (تسن  
 العقيقة على الغلام) وهي في حقه (شاتان و) تسن (عن غيره) من أتى وخنى وهي في حقهما (شاة)  
 ان أريد الملق فيهما بالشيء لا امر بذلك في غير الخنى رواه الترمذى وقال حسن صحيح وقيس بالأتى الخنى  
 وذ كر الخنى من زيادتي ويحصل أصل السنة في عقيقة الغلام بشاة (و) يسن (أن لا يكسر العظم) بل تفصل  
 الاعضاء تقا ولا بسلامة أعضاء الولد (و) يسن (أن تطبخ) كسائر الولايم الارجلها فتعطى نية لا قابلة  
 لخبر رواه الحاكم وأن يكون طبخها بحلوة ولا بخلارة أخلاق الولد ولانه عليه السلام كان يحب الحلواء والعسل  
 (و) أن (تطم) للفقراء كالأصححة وبعثها اليهم أولى من أن يدعوه

(فصل) كان أهل الجاهلية يتقربون إلى الله تعالى (بأمور) أربعة (أبطلها) الله تعالى (بقوله ما جعل  
 الله من بحيرة الآية) أى ما أوجبا ولا أمر بها (فالبحيرة) من بحر أى شق هي (التي تنتج) بينائه للعقول  
 (خسة أبطن آخرها ذكر) كما جزم به الزمخشري وغيره وقيل سبعة ذكر أو انا أو أحدهما ورجمه الاصل  
 (فيشق مالكمها أذنهما) ويخلى سبيلها ولا ينتفع بها ولا (بلبنها بل يخليه للضيوف والسائبة نوعان) أحدهما  
 (العبد يعتقه مالكة) هو أولى من قوله يعتقه الرجل (سائبة) أى لا ينتفع به ولا بولائه (و) الثانى  
 (البعر يسببه مالكة لقضاء حوائج الناس عايه) وقد كان الرجل اذا مرض أو غاب يقول ان شفى الله  
 تعالى أو قدمت من سفرى فناقنى سائبة فاذا حصل ذلك سببها وجعلها كالبحيرة في تحريم الانتفاع بها  
 (والوصيلة) بمعنى الوصلة (نوعان) أحدهما ما قاله الجوهري وغيره (الشاة تنتج سبعة) أبطن (عناقين)  
 عناقين فان تمسحت في الثامنة جدليا وعنافا قالوا وصلت (أى بالأتى) أخاها فلا يذبحونه لاجلها ولا يشرب  
 لبن الام الا الرجال دون النساء وجرت مجرى السائبة (و) الثانى ما قاله الزمخشري وغيره (الشاة كانت اذا  
 تمسحت ذكر اذبحوه لآلهم أو أى فلهم أو ذكر أو أى قالوا وصلت) أى بالأتى (أخاها فلم يذبحوا الذكر  
 لآلهم) وماسلكه الأصل في النوعين لا يبنى بذلك (والخامى) هو (الفحل) الذى (يضرب في ابل  
 الشخص عشر سنين) فأكثر (فيخلى سبيله) ولا يطرده عن ماء ولا رمى (ويقولون) الآن قد (حى  
 ظهره فلا يذبحون من ظهره بشئ) بعد ذلك

(باب الأيمان)

جمع يمين • والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية  
 وأخبار تكبر البخارى انه عليه السلام كان يحلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف ولا يلاء والقسم معنى  
 (هي نوعان واقعة في خصومة و) واقعة (في غيرها فالتى) تقع (فيها اما) أن تكون (لدفع وهي يمين  
 المنكر) للحق (أو لاستحقاق وهي) خسة (اللعان والقسامة واليمين مع الشاهدين في الأموال) أو ما يؤل  
 اليها (و) اليمين (المردودة) على المديعى (بعد النكول) كما هي مينة في أبوابها (وهي) أى المرودة  
 (كالقرار) من المدعى عليه (لا كالينة) تغليا لجانبه (واليمين مع الشاهدين) وتقع (في الرد)  
 أى دعوى رد المشتري المبيع (بعيب ودعوى) الزوجة (العنة) على الزوج (و) دعوى (الجراحة  
 في عضو باطن) ادعى الجراح أنه غير سليم (و) دعوى (الاعسار) أى اعسار نفسه اذا عهد له مال

(باب الأيمان)



وعلى الغائب والميت وفيما اذا قال (١٣٢) زوجته أنت طالق أمس ثم قال أردت من غيري والتي في غيرهما لغو اليمين كلا والله

وبلى والله بلا قصد  
حلف ويمين المكره  
وهما غير منعدين  
واليمين للمعقودة بالاختيار  
فان كانت على ماض  
وهي كاذبة فهي اليمين  
الغموس والحلف اما  
بالله أو باسم من أسمائه  
أو صفة من صفاته  
أو بطلاق أو عتق أو نذر  
لجناح وهو التزام قرينة  
معلقة بما لا يريد حصوله  
و يتصرف فيه بين ما التزمه  
وكفارة اليمين وحروف  
القسم الألف وان لم  
تشتهر بالباء والتاء  
والواو ولو قال الله وضم  
أو فتح أو كسر أو سكن  
فكناية وألفاظ اليمين  
كأقسم أو أقسمت أو  
أحلف أو حلفت أو  
أعزم أو عذمت بالله  
ان لم يرد إخبارا فان لم  
ذكر الله أو صفته فلس  
يمين وينقطع حكم  
اليمين بانحلالها  
وباستثناء متصل ومن  
حلف على يمين فرأى  
غيرها خير منها فليات  
الذي هو خير ثم ليكفر  
عن يمينه فان قسم  
الكفارة جاز الا لصيام  
ولو حلف على التزوج  
على زوجته أو تركه  
فتزوج وهي في عدته  
رجعيه بر في الاولى  
وحنت في الثانية ولو

(و) السعوى (على الغائب و) على (الميت) ونحوهما ( وفيما اذا قال لزوجته أنت طالق أمس ثم قال أردت ) انها طالق (من غيري) فيقيم في هذه الصور البينة بما ادعاه ويحلف معها طلبا للاستظهار والمراد بالمخاوف عليه في الاولى قسم العيب وفي الثانية عدم الوطء وفي الثالثة السلامة وفي الأخيرة ارادة طلاق غيره (و) اليمين (التي) تقع (في غيرها) أي غيرا لخصومة (لغو اليمين كلا والله وبلى والله بلا قصد حلف ويمين المكره) بفتح الراء (وهما) أي لغو اليمين ويمين المكره (غير منعدين) اذ لا يقصد بلغو اليمين تحقيق شيء وفعل المكره مرفوع عنه القلم وفي معنى اللغو ما لو حلف على شيء فسبق لسانه الى غيره وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين جمعه لا والله وبلى والله وافرادهما هو ظاهر وقول الماوردي في الجمع الأولى لغو والثانية منعقدة لانها استراك مقصود منه يرد بان الفرض عدم القصد (واليمين المعقودة بالاختيار فان كانت) هذه (على ماض وهي كاذبة) أي تعمد الكذب بها. (فهى اليمين الغموس) لانها تغمس صاحبها في الانام أو النار وهي من الكبائر (والحلف اما بالله تعالى) أو باسم من أسمائه المختصة به كالله وخالق الخلق الا أن يريد غير اليمين فليس يمين كفي الروضة وأصلها خلافا لما في المنهاج (أو صفة من صفاته) الذاتية كعظمته وعزته وكبريائه وكلامه (أو بطلاق أو عتق) كقوله ان دخلت لدار فزوجت طالق أو فعتدي حر (أو نذر لجناح) بفتح اللام (وهو التزام قرينة) مال أو عبادة (معلقة بما لا يريد حصوله) كان كلفه أو ان لم أكله أو ان لم يكن الأمر كما قلت فعلى عتق أو صوم (ويخير فيه) اذا وجد المعلق عليه (بين ما التزمه) عملا بالتزامه (وكفارة اليمين) لخبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين وهي لا تنكفي في نذر التبرر بالاتفاق فتعين حله على نذر الحاج أما ما يستعمل في الله وفي غيره سواء كالشيء والموجود فليس يمين الابنية وما يستعمل فيهما وهو في الله أغاب كل رحيم والخالق فليس يمين ان أراد به غيره تعالى (وحروف القسم الألف وان لم تشتهر) نحو الله (والباء) نحو بالله (والهاء) الفوقية نحو تالله (والواو) نحو والله ومثل ذلك هالتنبيه نحو هالله (ولو قال الله) مثلا (وضم أو فتح أو كسر أو سكن فكناية) ان نوى به اليمين فيمين والافلا واللعن لا يمنع الاعتقاد على أنه لا حن فيه في الحقيقة كإيئته في شرح الأصل وقول أو سكن من زيادى (وألفاظ اليمين) أي صيغها الفعلية (كأقسم أو أقسمت أو أحلف أو حلفت أو أعزم أو عذمت بالله) بقيد زدت بقولى (ان لم يرد اخبارا) ماضيا في صيغة الماضي أو مستقبلا في المضارع والافلا يكون يميننا وتعبيري بما ذكر أولى مما عبر به (فان لم يذكر الله تعالى أو صفته فليس يمين) لعقد المحلوف به (وينقطع حكم اليمين بانحلالها) كأن وقت حلفه بعدة وانقضت أو بر في يمينه أو حث فيها أو استحال البر كحله على شرب ماء هذا الكوز فانصب بعير اختياره (وباستثناء) بمشبهته الله أو بعدهما (متصل) بالحلف ان نواه قبل فراغه منه كقوله والله لأفعلن كذا ان شاء الله أو ان لم يشأ الله (ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليات الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه) لظاهر خبر الصحيحين اني لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها الا كفرت عن يميني واتيت الذي هو خير (فان قدم الكفارة) على الحنث (جاز) لقوله ﷺ لعبد الرحمن ابن سمرة اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم اتى الذي هو خير رواه أبو داود وغيره ولان الكفارة حق مالي يتعاق بسببين جاز تقديمها على أحدهما كركاة الفطر (الا لصيام) فلا يجوز تقديمه على الحنث لانه عبادة بدنية فلا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان ولان الحنث انما يتحقق بعد الوجوب (ولو حلف على التزوج على زوجته أو) على (ترك التزوج عليها) (متزوج) فيهما (وهي في عدة منه رجعية بر في الاولى وحنث في الثانية) لان الرجعية في حكم الزوجة (ولو حلف لا يسكن أو لا يسكن أو لا يركب أو لا يلبس وهو بهذه الصفات فاستدام حنث) لان الاستدامة فيها نسمي سكنى وساكفة وركو بولساو وكذا كل ما يتقدر عدة كقيام ومشاركة فلان بخلاف ما لا يتقدر



والورع تحنث نفسه  
أولاً ياكل حنطة فأكل  
دقيقاً أو سويقاً أولاً  
ياكل لحافاً كل ألية أو  
شعماً أو لحافاً غير لحم  
النعم والصيد وأولاً ياكل  
رطباً فأكل تمر أو  
ياكل لبنافاً كل زبد أو  
أوجناً أو لا يشرب  
سويقاً فأكله وأولاً ياكل  
خبزاً فأذابه وشربه أو  
لا يشرب شيئاً فذاقه أو  
لا ياكل فلاناً فسلم على  
قوم هو فيهم ونوى  
غيره أو كتب اليه كتاباً  
أو أرسل اليه رسولا  
أولاً ياكل رأساً فأكل  
رأس غير النعم لم يحنث  
الا ان كان من بلديباع  
فيه الرأس مفرداً

### باب النذر

انما يصح في قربة  
كالنذر حج أو صلاة  
فلونذر حجاً سنة بعينها  
فمنعه عدو فلا قضاء عليه  
كما لو نذر أنحية بعينها  
فمات أو مرض أو  
اضل طريقاً أو نسيان  
أو توان قضاء ولو نذر  
صوم سنة بعينها صامها  
الا الايام المنهى عنها ولا  
يقضيها ولا رمضان أو  
صوم اليوم الذي يقدم  
فيه فلان صح فان قدم  
ليلاً انحل النذر ونهاراً

### باب آداب القاضي

بعدة كل حلف لا يتزوج أولاً يتطيب أولاً يسلماً وهو بهذه الصفات فاستدام لا يحنث لان الاستدامة  
فيها لا تسمى تزوجاً وتطيباً الى أخوه (أو) حلف (أولاً كل هذه الثمرة) وهي في فقه (ولا يخرجها ولا  
يسكها برأ كل بعضها) وبإخراجه منفصلاً في الحال لانه لم ياكلها ولم يخرجها ولم يسكها فان لم ياكل بعضها  
ولا أخرجه منفصلاً في الحال حنث بالامسك (أو) حلف (أولاً ياكلها فاختلطت بشرافاً كله الاثمة) أو بعضها  
(لم يحنث) لجواز أن تكون هي المخاوف عليها (والورع تحنث نفسه) فيسقط احتمال أنها غير المخاوف  
عليها (أولاً ياكل حنطة فأكل دقيقاً أو سويقاً) منها أو هيئتها أو خبزها (أولاً ياكل لحافاً كل ألية أو  
شعماً) غير شعهم ظهر وجنب (أو لحافاً غير لحم النعم والصيد) والحليل والطير (أولاً ياكل رطباً فأكل تمر أو  
لا ياكل لبنافاً كل زبد أو أوجناً أو لا يشرب سويقاً فأكله أو لا ياكل خبزاً فأذابه وشربه أو لا يشرب شيئاً  
فذاقه أو لا ياكل فلاناً فسلم على قوم هو فيهم ونوى غيره أو) لا ياكل فلاناً (فكتب اليه كتاباً أو أرسل اليه  
رسولاً أو لا ياكل رأساً) ولانية له (فأكل رأس غير النعم) كرامس طير وصيد بري أو بحري (لم يحنث)  
في هذا كله لان ما فعله غير ما حلف عليه أو غير المتبادر منه (الا ان كان) الخائف في الاخرة (من بلديباع  
فيه الرأس مفرداً) وان حلف خارجه في حنث بأكلها فيه قطعاً وفي غيره على الاقوى في الروضة راصلاً فلا  
وهو الاقرب الى ظاهر النص لكن صحح النووي في تصحيحه مقابله وكلام الاصل يفهمه أما اذا أكل رأس  
النعم وهي الابل والبقر والغنم في حنث مطلقاً لانه المتبادر عرفاً

### باب النذر

بالمجته هو اذاعة الوعد بخير أو شر وشرعاً التزام قربة لم يتعين به والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا  
نذورهم وأخبار كخبز البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (انما يصح)  
النذر (في قربة) لم يتعين نقلاً كانت أو فرض كفاية لم يتعين (كالنذر حج أو صلاة) ويلزمه فعل الحج  
بنفسه ان كان محميحاً فان غضب أناب كافي حجة الاسلام وخروج بما ذكره من نذر محرماً كصلاة بحدث أو  
مكروها كصوم الشهر لمن خاف به ضرراً أو فوت حق أو مباحاً كأكل طعام طيب أو واجباً متعيناً كصلاة  
الظهر فلا يصح (فلونذر حجاً سنة بعينها فمنعه عدو) أرسلطان أو رب دين وهو لا يقدر على وفائه (فلا قضاء  
عليه كما لو نذر أنحية بعينها فمات) لا قضاء عليه (أو) منعه بعد الاحرام (مرض أو اضلال طريق أو نسيان)  
أو خطأ في الوقت (أو) منعه مطلقاً (توان قضاءه) وجوباً كما لو نذر صوم سنة بعينها فمات لم يرض فانه  
يقضى ما أفطره أما اذا منعه شيء منها غير الاخرة قبل الاحرام فلا قضاء لان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر  
عليه (ولو نذر صوم سنة بعينها صامها) عن نذره (الا) أيام رمضان والا (الايام المنهى عنها) وهي يوم العيد  
وأيام التشريق وأيام الحيف والنفاس (ولا يقضيها) لانها غير قابلة للصوم فلا تدخل في النذر (ولا) يقضى  
شهر (رمضان) لعدم قبوله صوم غيره (أو) نذر (صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صح) نذره لا مكان  
الوفاء به بان يعلم قدومه غداً فيبيت النية (فان) صامه عنه فذاك والا فان (قدم ليلاً) أو يوماً عما لا يدخل  
في نذر صوم سنة بعينها (انحل النذر) لعدم قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره (أو نهاراً) غير ما ذكره وهو صائم  
نقلاً أو واجباً أو هو مفطر (قضاءه) كما لو نذر صوم يوم معين ففاته (أو) نذر (صوم اليوم الذي يقدم فيه  
فلان أبداً) فقدم يوم الاثنين صام كل يوم اثنين يستقبله الامام (مما لا يدخل في نذره صوم سنة بعينها  
ولا يجب قضاءه) أي مامر لانه لم يدخل في النذر

### باب آداب القاضي

وما يذكر معه (يسن أن لا يقعد للحكم في مسجد) بل يكره اتخاذ مجلسه صوته عن ارتفاع الاصوات والالفاظ  
الواقعين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضيا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس

قضاء أو صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبداً فقدم يوم الاثنين صام كل يوم اثنين يستقبله الامام ولا يجب قضاءه  
يسن أن لا يقعد للحكم في مسجد

بفصلها (و) أن (لا) يقع بالحكم (محتجبا) عن الناس فلا يتخلله حاجبا حيث لا رجة بل يكره له اتخاذ لم يبر  
من ولي من أمور الناس شيئا فاحتجب بحجة الله يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده (و) أن  
(يكون ساكن القلب) من كل شيء يغير خلقه فيكره له أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفرطين  
ومرض مؤلم وخوف مزعج وفرح شديد والاصل في ذلك خبر لا يحكم أحدين اثنين وهو غضبان  
رواه الشيخان (و) أن (يشهد الجنائز ويعود المرضى ويأتي مقدم) (نحو الحاج) كالسافر  
لحاجة غيره الحج لان الزيارة عند ذلك قرينة وذكر نحو من زيادتي فان لم يمكنه التعميم أتى بممكن كل نوع  
وخص من عره وقرب منه (و) أن (يخصر الولاثم كلها) بشرطها السابقة (أو يتركها كلها) ان  
كثرت وقطعت عن الحكم نعم لو كان يخصهم قبل توليته فلا بأس باستمراره وفرقوا بين الولاثم  
والانواع التي قبلها بأن أظهر الأغراض فيها الاكرام للاثواب وفي تلك الانواع بالعكس (وله أن يقول  
للخصمين) اذا حضرا عنده (تكلم) أوليتكم المدعى منكما (و) له (أن يسكت) عنهما (حتى يبتدئ)  
أحدهما بالكلام (واذا اجتمع مدعون) هو أولى من قوله خصوم (قدم) وجوبا (السابق غالبا) ان علم  
فان جاؤا معا أو جهل السابق أقرع بينهم وقدم من خرجت قرعته وخرج بزيادتي غالبا لو كان ثم مسافرون  
مس وفزون أو نسوة أوهما فانه يسن تقديم المسافرين على المقيمين ولو نسوة وتقديمن على المقيمين ان  
قلوا ولا يقدم السابق الا (بدعوى واحدة) لئلا يطول الزمن فيتضرر الباقيون ويأتي مثله في القارع أما  
المسافرون والنسوة فيقدهن بجميع الدعاوى ان لم يضر بالباقيين اضرارا يينا والاقدموا بواحدة (وان ظهر  
من خصم لمدى) أى شدة خصومة (نهاه فان عاد عزره) بمأراه (ويشاور) نديا (العلماء الامناء) في الحكم  
عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء فيه لقوله تعالى لنبيه <sup>عليه السلام</sup> وشاورهم في الامر (ولا يقلد غيره)  
ان كان مجتهدا بل يأخذ بما ظهر له بجتهاده لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا (وله الحكم بعلمه) لانه اذا حكم بشاهدين  
فبعلمه وان شمل الظن أرى وشرط الحكم به أن يصرح بمسندته فيقول علمت ان له عليك مادعا  
وحكمت عليك بعلمي قاله الماوردي والرويانى (الافى عقوبة الله) تعالى من حد أو تمزير لندب الستر في  
أسبابها ولو قامت بينة بخلافه لم يدرى بالحكم باليدة ولا يعلمه وتعييرى بالعقوبة أهم من تعييره بالحدود (وان  
ظهر له الخيانة في حكم) له أو لغيره بأن بان عن لا قبل شهادته أو خلاف نص كتاب أو سنة أو خلاف نص مقلده  
أو خلاف اجماع أو قياس جلى (قد) اتيقن الخطأ به ولخافته القاطع أو الظن المحكم (فان كان ذلك) أى  
سروا إليه ما فيه (اجتهاد) نان (حكم به) أى بالاجتهاد الثانى (فيما يستقبل ولا ينقض) الاجتهاد (الاول)  
لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد (ولا قبل) القاضى (جرحا) لا (تعديلا) لا (ترجة) بنقل كلام  
الظنوم أو الشهود (الامن عدلان) فلا يكفي قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط في شهادته على لان  
الاستزكاء من الله تعالى ولا الترتج كـ هـ فاستشرط فيها عدلان (وان ارتاب في الشهود سألهم متفرقين)  
عن رقتهم الى الشهادة ومكانه وعن سمعه له وحده أو مع غيره وأنه كتب شهادته أولا وأنهم كتبوا بحبر أو  
مداد أو غير ذلك القول الردى (بني في العدل) ممن عدل غيره أن يقول (هو عدل) وان لم يقل لى أو  
على لا يثبت الله الة انى شهادته لقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم فزاد على وعلى تأكيده (ويشترط)  
في شهادته بتدليل غير (أن يكون مرفقه مالهنة متقادة) بصحبة أو جوار أو معاملة ليكون على  
بغيره في شهادته لئلا يدل (و) باغى (ون) كل من (المعا) وكتاب التاضى وصاحب مشورة عالما بما  
يجتاز الى العدل والكتابة المسورة (و) ينفى (أن يختم كيس الرقاع) التي فيها الانصاء المقسومة  
أو أسماء السركاء اراء عين ساحتها ما أو نحو ذلك (و) ان (لا يفتحها حتى ينظر الى الختم) أى ختم

ولا محتجبا ويكون  
ساكن القلب ويشهد  
الجنائز ويعود المرضى  
ويأتي مقدم نحو الحاج  
ويخصر الولاثم كلها  
أو يتركها كلها وله أن  
يقول للخصمين تكلم  
وأن يسكت حتى يبتدئ  
أحدهما وإذا اجتمع  
مدعون قلم السابق  
غالبا بدعوى واحدة  
وان ظهر من خصم  
لمدى فانه يسن تقديم  
المسافرين على المقيمين  
ولو نسوة وتقديمن على  
المقيمين ان قلوا ولا  
يقدم السابق الا (بدعوى  
واحدة) لئلا يطول الزمن  
فيتضرر الباقيون ويأتي  
مثله في القارع أما  
المسافرون والنسوة فيقدهن  
بجميع الدعاوى ان لم يضر  
بالباقيين اضرارا يينا  
والاقدموا بواحدة (وان  
ظهر من خصم لمدى) أى  
شدة خصومة (نهاه فان  
عاد عزره) بمأراه (ويشاور)  
نديا (العلماء الامناء) في  
الحكم عند اختلاف وجوه  
النظر وتعارض الآراء فيه  
لقوله تعالى لنبيه <sup>عليه السلام</sup>  
وشاورهم في الامر (ولا  
يقلد غيره) ان كان  
مجتهدا بل يأخذ بما ظهر  
له بجتهاده لأن المجتهد  
لا يقلد مجتهدا (وله الحكم  
بعلمه) لانه اذا حكم  
بشاهدين فبعلمه وان شمل  
الظن أرى وشرط الحكم  
به أن يصرح بمسندته فيقول  
علمت ان له عليك مادعا  
وحكمت عليك بعلمي قاله  
الماوردي والرويانى (الافى  
عقوبة الله) تعالى من حد  
أو تمزير لندب الستر في  
أسبابها ولو قامت بينة  
بخلافه لم يدرى بالحكم  
باليدة ولا يعلمه وتعييرى  
بالعقوبة أهم من تعييره  
بالحدود (وان ظهر له  
الخيانة في حكم) له أو  
لغيره بأن بان عن لا قبل  
شهادته أو خلاف نص كتاب  
أو سنة أو خلاف نص مقلده  
أو خلاف اجماع أو قياس  
جلى (قد) اتيقن الخطأ به  
ولخافته القاطع أو الظن  
المحكم (فان كان ذلك) أى  
سروا إليه ما فيه (اجتهاد)  
نان (حكم به) أى بالاجتهاد  
الثانى (فيما يستقبل ولا  
ينقض) الاجتهاد (الاول)  
لان الاجتهاد لا ينقض  
بالاجتهاد (ولا قبل) القاضى  
(جرحا) لا (تعديلا) لا (ترجة)  
بنقل كلام الظنوم أو  
الشهود (الامن عدلان) فلا  
يكفي قول المدعى عليه هو  
عدل وقد غلط في شهادته  
على لان الاستزكاء من الله  
تعالى ولا الترتج كـ هـ  
فاستشرط فيها عدلان (وان  
ارتاب في الشهود سألهم  
متفرقين) عن رقتهم الى  
الشهادة ومكانه وعن سمعه  
له وحده أو مع غيره وأنه  
كتب شهادته أولا وأنهم  
كتبوا بحبر أو مداد أو  
غير ذلك القول الردى (بني  
في العدل) ممن عدل غيره  
أن يقول (هو عدل) وان لم  
يقول لى أو على لا يثبت  
الله الة انى شهادته  
لقوله تعالى وأشهدوا ذوى  
عدل منكم فزاد على وعلى  
تأكيده (ويشترط) في  
شهادته بتدليل غير (أن  
يكون مرفقه مالهنة متقادة)  
بصحبة أو جوار أو معاملة  
ليكون على بغيره في  
شهادته لئلا يدل (و) باغى  
(ون) كل من (المعا) وكتاب  
التاضى وصاحب مشورة  
عالما بما يجتاز الى العدل  
والكتابة المسورة (و) ينفى  
(أن يختم كيس الرقاع) التي  
فيها الانصاء المقسومة أو  
أسماء السركاء اراء عين  
ساحتها ما أو نحو ذلك (و)  
ان (لا يفتحها حتى ينظر  
الى الختم)

ولا يقبل كتاب قاض  
الابشادة عدلين

(باب القسمة)

أجرة القاسم من بيت  
المال ثم على الشركاء  
وهي على قدر حصصهم  
المأخوذة فان اتفقوا  
على القسمة الا واحدا  
رطالبها ينتفع به بعدها  
قسم ويقسم بقرعة  
على أقل الانصاء ان  
اختلفت ويحترز عن  
تفريق حصة واحدة  
ولا يجبر على جعل  
السفل لواحد والعلو  
لآخر ولو ادعى بعضهم  
غلطا في قسمة اجبار  
أو قسمة تراض هي  
بالاجزاء صدق المدعى  
عليه بيمينه فان أقام  
بينته بذلك أو حلف  
بعد نكول المدعى  
عليه نقضت القسمة  
كما لو ظهر على الميت  
دين وان استحق  
بعض المقسوم وكان  
معينا غير سواء بطلت  
والا بطلت فيه ولا  
يقسم جبرا صنف مع  
غيره مطلقا رلا مع  
صنفه على أن يكون كل  
منهما لواحد الا في  
منقول نوع ونحو  
دكا كين صغار  
متلاصقة

السكيس لانه أبعد عن التهمة (و) أن (لا يقبل) القاضي (كتاب قاض) بسماع بينة أو بحكم اليه (الا  
بشهادة عدلين) عنده بذلك فلا يكفي غيرهما

(باب القسمة)

هي تمييز الحصص بعضها من بعض \* والاصل فيها قبل الاجماع آيات كآية واذا حضر القسمة وأخبار نخبر  
الصحيحين كان رسول الله ﷺ يقسم الغنائم بين أربابها (أجرة القاسم) أي الذي نصبه الامام (من  
بيت المال) من سهم المصالح لان ذلك من المصالح العامة (ثم) ان تعذر بيت المال فاجوته (على الشركاء) كما  
لو كان القاسم منصوبهم (وهي) أي الاجرة التي على الشركاء (على قدر حصصهم المأخوذة) لانها من مؤن  
الملك كالنفقة وخرج يزاد في المأخوذة الحصص الاصلية في قسمة التعديل فان الاجرة ليست على قدرها بل  
على قدر الحصص المأخوذة قلة وكثرة لان العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا ان أطافوا المسمى أو  
كانت الاجارة فاسدة والافعل كل منهم ماسم من الاجرة ولو فوق أجرة المثل سواء عقدوا معا أم مرتبين  
(فان اتفقوا على القسمة الا واحدا وطالبها ينتفع به) أي بما يخصه (بعدها) دون غيره (قسم) قسمة اجبار  
فلو كان لشخص عشر دار لا يصلح للسكنى والباقي لآخر يصلح لها أجبر صاحب العشر على القسمة بطلب  
الآخر دون عكسه لان صاحب العشر متعنت في طلبه والآخر معذور (ويقسم بقرعة) فيجزأ ما يقسم  
كيلا في المسكيل ووزنا في الموزون وذراعا في المتروع وعدا في المعدود ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء  
يمزج بحد أو غيره وتدرج في نادق مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على جزء أو اسم فيعطى الجزء لمن  
خرجت له ويفعل ذلك في الرقعة الثانية وتعين الثالثة للباقي ان كانت أثلاثا ويجزأ ما يقسم (على أقل  
الانصاء اذا اختلفت) كنصف وثلث وسدس فيجزأ ستة أجزاء (ويحترز) اذا كتب الاجزاء (عن  
تفريق حصة واحدة) بان لا يبدأ بصاحب السدس لانه اذا بدأ به حيث نذر بما خرج له الجزء الثاني أو الخامس  
فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثاني أعطيهما  
والثالث وثني بذى الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس ويتعين السادس لمن له السدس  
وان استوت الانصاء جرى ما قسم عليها (ولا يجبر) أحد (على جعل السفل لواحد والعلو لآخر) لما  
فيه من الضرر (ولو ادعى بعضهم) على بعض (غلطا في قسمة اجبار أو قسمة تراض وهي بالاجزاء صدق  
المدعى عليه بيمينه) كما في غير ذلك (فان أقام) المدعى (بينته بذلك) أي بالغلط فيما ذكر (أو حلف بعد  
نكول المدعى عليه نقضت القسمة) كغيرها من الخصومات ولان الثانية افراز ولا افراز مع التفاوت  
فان كانت قسمة التراضي بالتعديل أو الرد فلا أثر لهذه الدعوى لان هذه القسمة بيع ولا أثر للغلط أو  
الحيف فيه كما أنه لا أثر للغبن فيه لرضا صاحب الحق بتركه وذكر الخلف بعد النكول من زيادتي (كألو  
ظهر على الميت دين) فان القسمة تنقض لان التصرف فيما خلفه الميت قبل وفاء دينه باطل (وان استحق  
بعض المقسوم وكان معينا غير سواء) بان اختص أحدهما به أو اصاب منه أكثر (بطلت) أي القسمة  
لاحتياج أحدهما الى الرجوع على الآخر وتعود الاشاعة (والا) بان كان بعضه سائها أو معينا سواء  
(بطلت فيه) لافي الباقي تفريقا للصفقة ولوصول كل منهم الى قدر حقه (ولا يقسم جبرا) نف مع غيره  
مطلقا (كضائتين مصريه وشامية وعيد تركي وهندي وزنجي ونياب ابر اسم دكان وقطن لتند  
اختلاف الاغراض في ذلك (ولا) صنف (مع صنفه) كدارين (على أن يكون كل منهما لواحد) لانه  
اختلاف الاغراض باختلاف المحال والابنية (الافى منقول نوع) لم يخذ ان كسب و باب من نوعه مساويه  
القيمة (و) في (نحو دكا كين صغار متلاصقة) فقسم كذلك جبرا لقلة اختلاف الاغراض في ذلك  
وقولي ونحو الى آخره من زيادتي بل كلام الاصل يقتضي أن لا اجبار فيه

## ﴿ باب الشهادات ﴾

(هي) جمع شهادة وهي اخبار عن شئ بلفظ خاص \* والاصل فيها آيات كآية ولا تكتموا الشهادة وأخبار خبر الصحيحين ليس لك الا شاهدك أو يمينه \* وأركانها شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكلها تعلم بما يأتي وهي (أنواع بحسب ما تقبل فيه) الأول (شاهد) وهو (قروية هلال رمضان) قال ابن عمر أخبرني النبي ﷺ أني رأيت همام وأمر الناس بيمينه رواه أبو داود وابن حبان وقال صحيح الاسناد على شرط مسلم (و) الثاني (شاهد ويمين في الاموال) أو ما قصدت به روى مسلم وغيره أنه ﷺ قضى بشاهد ويمين زاد الشافعي في الاموال (و) الثالث (شاهد وامرأتان فيها) أي في الاموال (وفيما لا يراه الرجال غالباً) كعيب امرأة تحت ثوبها وبكارة وولادة وحيفض لعموم قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان والخمسة كل امرأة وتعيير بما ذكر أولى مما عبر به (و) الرابع (شاهدان في غير الزنا) وغيره في معناه لعموم آية واستشهدوا بشهيدين (و) الخامس (شاهدان ويمين في صور تقدمت في الأيمان) وتقدم الكلام عليهما (و) السادس (أربع نسوة فيما لا يراه الرجال غالباً) وأربع نسوة في الشهادة بالزنا وان رجعوا عن الشهادة فان كان قبل الحكم لم يحكم أو بعده غرموا في الطلاق والعق والمال وغيرها وشرط الشاهد حرية وعدالة وبصر وسمع ونطق ورشد وعدم تغفل ومروءة وتجوز الشهادة على الشهادة في غير عقوبة الله تعالى واحسان ولا يشترط لكل من الاصلين شاهدان بل يكفي اثنان ولا تقبل شهادة سيد لرقيقه ولا أصل لفرعه ولا عكسه وتقبل شهادة كل منهما على الآخر حتى على الاب بطلاق ضرة أمهما أو قذفها وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر والاخ لاخته ومن ردت شهادته لمعنى كرق ككفر ظاهر (وزال فأعادهما قبلت) لاتنفاء التهمة (الامن بينهم) كالفاسق والسيد والعدو وعادم المروءة فلا تقبل شهادته لانه يسى في دفع عار الراد السابق وتعيير بمن يتهم أولى من تعير ما فاسق (واذا تعارضت بينتان تساقطتا) وهو ادعى كل من اثنين عينا في بدئ ثالث لم يقر بانها

هي أنواع بحسب ما تقبل في مشاهدتي قروية هلال رمضان وشاهد ويمين في الاموال وشاهد وامرأتان فيها وفيما لا يراه الرجال غالباً وشاهدان في غير الزنا وشاهدان ويمين في صور تقدمت في الأيمان وأربع نسوة فيما لا يراه الرجال غالباً وأربع نسوة في الشهادة بالزنا وان رجعوا عن الشهادة فان كان قبل الحكم لم يحكم أو بعده غرموا في الطلاق والعق والمال وغيرها وشرط الشاهد حرية وعدالة وبصر وسمع ونطق ورشد وعدم تغفل ومروءة وتجوز الشهادة على الشهادة في غير عقوبة الله تعالى واحسان ولا يشترط لكل من الاصلين شاهدان بل يكفي اثنان ولا تقبل شهادة سيد لرقيقه ولا أصل لفرعه ولا عكسه وتقبل شهادة كل منهما على الآخر حتى على الاب بطلاق ضرة أمهما أو قذفها وتقبل شهادة أحد الزوجين للآخر والاخ لاخته ومن ردت شهادته لمعنى كرق ككفر ظاهر (وزال فأعادهما قبلت) لاتنفاء التهمة (الامن بينهم) كالفاسق والسيد والعدو وعادم المروءة فلا تقبل شهادته لانه يسى في دفع عار الراد السابق وتعيير بمن يتهم أولى من تعير ما فاسق (واذا تعارضت بينتان تساقطتا) وهو ادعى كل من اثنين عينا في بدئ ثالث لم يقر بانها

لا أحدهما وأقام كل منهما يئنة بهاسقها لتناقض موجبيهما في حلف لكل منهما يئينا

(باب الدعوى واليمينات)

الدعوى لغة الطلب وشرعا اخبار عن وجوب حق على غيره عندنا كم واليمينات جمع يئنة وهي الشهود سموا بها لان بهم يئنين الحق والاصل في ذلك اخبار تكبر الصعيدين لو يعطى الناس بدعواهم لادعى فاس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي باسناد حسن ولكن البيئنة على المدعى واليمين على من أنكر (لا تسمع دعوى محال كمثل) جبل (أحذها أو فنته ولا) دعوى (ما أبطله الشرع كمثل من تجر) أو حرّ لنهي عنه (ولا) دعوى (من لأبلارة له كسبي ومجنون) ولا دعوى حربي لا أمان له (وإذا سمعت) الدعوى (فان أقر الخصم) بالحق (أو قامت عليه يئنة) به فذلك (والاحلف) للخبر السابق (الا) في ثلاث مسائل (فما لو ادعى على صبي باوغة فأنكر) فلا يحلف لان حلفه يثبت صباه وصباه يبطل حلفه نعم الكافر المسي الذي أنبت وقال تعجبت الانبيات بحلف لسقوط اقتل بناء على أن الانبيات علامة للبالغ (أو) ادعى (على حاكم جور في حكم أو على شاهد كذب) في شهادته لا ارتفاع منصبهما عن ذلك (ولا يمين في حد) لانها تدعى بالشبهة (الافى) حد (لعان) فكل من الزوجين أن يلاعن لان فيه درم الحد (و) (الافى حد) فلقاذف أن يحلف المقتوف ان لم يزن لذلك (والحلف) يكون (على البت) أى القطع (في فعل نفسه) لانه يعلم حال نفسه (و) في فعل (مملوكه) لان مملوكه منسوب اليه (نفيا) كان الفعل (أو اثباتا وفي فعل غيرهما) أى غير نفسه ومملوكه (اثباتا أو نفيا محصورا) لتيسر الوقوف عليه (و) يكون (عليه) أى على البت (أو على نفي العلم في فعل الغير) السابق (نفيا مطلقا) لتيسر الوقوف عليه وقولى أو نفيا محصورا وعليه مع مطلقا من زيادى (فالومنه الخصم حقه) مقرا كان أو منكر (وعجز عن أخذه) منه (وقدر على أخذ مال له فله أخذ جنس حقه منه) أى من المال وان كان له به حجة (ثم) ان تعذر عليه جنس حقه فله أخذ (غيره) مقدما القدر على غيره وذكر الترتيب بين جنس الحق وغيره من زيادى (وان نكل الخصم) المدعى عليه (عن اليمين) كان سكت لان حذر دهشة حكم القاضى بنكوله (لم يحكم عليه) لخصمه (بالنكول) أى بسببه بل بسبب حلف خصمه لانه <sup>في قوله</sup> رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم ومصحح اسناده (وقد يتوهم خلافه) أى يتوهم الحكم بالنكول في أربع مسائل وليس حكمها به فيها ما يأتي (فما لو ادعى مسقطا للجزية كاسلامه في أثناء السنة) أو كان غائبا مثلا في أثناء السنة فحضر (أو) مسقطا للخوارج كدفعه لعامل آخر ونكل) فيهما (عن اليمين أخذا منه) لانها وجبا ولم يأت بدافع (أو ادعى حاضر الواقعة البالغ لأخذ سهم المقابلة ونكل لم يعط شيأ) لان الاصل عدم البالغ (أو ادعى ابن حربي) بهلأن (أنبت انه استجله) أى اثبات العامة (بدواء ونكل قتل) للكفر الظاهر ولان الانبيات علامة للبالغ وحذفت قول الاصل أو ادعى رب الخياط خطأ الحارص بمحتمل ونكل حكم عليه بخوصه لانه مبنى على ضعف وهو وجوب حلف المدعى

(باب العتق)

بمعنى الاعتاق وحوار الرق عن الآدمى والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فك رقبة وخيه الصعيدين أيما رجلا أعتق امرأة سالما استية ذائقة كل نسوة نه حضارته من النار حتى افرج بالفرج حرار كانه ثلاثة متعق ومتيق وصفه ثم (هو اما اجار) أى عتق اجار (بان ذللك العبد نفسه أو شخص أصلا أو مرعا أو شهيدا) الشخص (عتق رقيق فردت شهادته ثم تملكه) فان له في ذلك راء (واما اختبار) أى عتق اختبار (فيق بصريح وهو المتق والحريه رفق الرقبة) أى ما اشق منها لورودها في القرآن وذلك كما تعتق

له كسبي ومجنون وإذا سمعت فان أقر الخصم أو قامت عليه يئنة والاحلف الا فبالو ادعى على صبي باوغة فأنكر أو على حاكم جور في حكم أو على شاهد كذب ولا يمين في حد الا في لعان وقذف والحلف على البت في فعل نفسه ومملوكه نفيا أو اثباتا وفي فعل غيرهما اثباتا أو نفيا محصورا وعليه أو على نفي العلم في فعل الغير نفيا مطلقا فالومنه الخصم حقه وعجز عن أخذه وقدر على أخذ مال له فله أخذ جنس حقه منه ثم غيره وان نكل الخصم عن اليمين لم يحكم عليه بالنكول وقد يتوهم خلافه فيما لو ادعى مسقطا للجزية كاسلامه في أثناء السنة وللخوارج كدفعه لعامل آخر ونكل عن اليمين أخذا منه أو ادعى حاضر الواقعة البالغ لأخذ سهم المقابلة ونكل لم يعط شيأ أو ادعى ابن حربي أنبت انه استجله بدواء ونكل قتل

(باب العتق)

وبكناية بليسة وهي  
ما يحتل العتق وغيره  
فإن أعتق في محنته فن  
رأس المال أوفى مرض  
مونه فن الثالث الا في  
عتق أم الولد إذا أعتق  
أحد الشريكين نصيبه  
عتق عليه وسرى  
بالاعتاق لما أيسره  
فإن كان معسرا أو أوصى  
بعتق لم يبه بعدموته لم  
يسر ومتى ضاق الثالث  
ميز العتق بقرعة

### باب التدبير

انما يصح من بالغ عاقل  
مختار ثم هو تعليق عتق  
بصفة وهي موت السيد  
فلا يجوز الرجوع عنه  
الا بأن يزيل ملكه  
عنه ولا ينع المدبرة  
أولادها في التدبير  
ولو درها حاملا ثبت  
لها حكم التدبير فإن  
زال تدبيرها دم تدبيره  
وهي محنة كانت حر  
أو أعتقتك بعدموت  
وكنايته تكتل سيدك  
بعدموت ولودبر  
ثم كاتب أو عكس جار  
باب أمان الأولاد  
إذا حبست من حوائمه  
فوضعت ولو سقط يجب  
فيه غرة مارت أم ولد  
بمخلاف أمة غيره كان  
دائها بظن أنها زوجته  
الحر أو أمته أرغر

أو أعتقتك أو حررتك أو فسكتك الرقة أو فسكتك رقبته (و) يقع (بكناية بنية) للعتق (وهي  
ما يحتل العتق وغيره) كقوله لا ملك لي عليك لا سلطان لي عليك لا سبيل لي عليك (فإن أعتق) رقيقا  
(في) حال (محنته فن رأس المال) بحسب عتقه (أوفى) حال (مرض مونه) ولاد بن عليه مستغرق (فن  
الثالث) لأن العتق تبرع وهو في مرض الموت معتبر من الثالث كما سر (الافى عتق أم الولد) فإنه من رأس المال  
وإن استولدها في مرضه كأنفاقه المال في الشهوات (وإذا أعتق أحد الشريكين نصيبه عتق عليه) نصيبه  
لأنه مالك التصرف فيه ولما يأتي (وسرى بالاعتاق) من موسر (لما أيسره) من نصيب الشريك أو  
بعضه وعليه قيمته له وتعييرى بما ذكر أهم مما عبر به (فإن كان معسرا أو أوصى بعتق نصيبه بعدموته)  
فامتثل (لم يسر) وذلك لخبر الصحيحين من أعتق شركا له في عبد كان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه  
قيمة عندل فأعطى شركاه حصصهم وعتق هله العبد والافقه عتق منه ما أعتق (ومتى ضاق الثالث) هن  
جميع ما أعتقه وكان العتق دفعة واحدة (ميز العتق بقرعة) فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمتهم سواء دفعة  
عتق أحدهم بقرعة

### باب التدبير

هولفة النظر في العواقب وشرع تعليق عتق من مالك بموته وسمى تدبيرا من التدبير لأن الموت دبر الحياة  
والاصل فيه قبل الاجماع خبرا صحيحين أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي ﷺ فتقرر به  
له يدل على جوازه \* وأركان ثلاثة رقيق غير أم ولد وصيفة ومالك (انما يصح من بالغ) لأصبي ولوميزا  
(عاقل) لا مجنون (مختار) لا مكره وهذا من زيادتي (ثم هو تعليق عتق بصفة وهي موت السيد) لا وصية  
لهذا لا يحتاج إلى اعتاق ولا قول بعد الموت (فلا يجوز الرجوع عنه) بقول ولا غيره (الانان يزيل ملكه  
عنه) يبيع أو نحوه كسائر التعليقات (ولا ينع المدبرة أولادها) الحادثون بعد التدبير وقبل موت السيد  
(في التدبير) كالأربع المهرثة ولدها (ولو درها حاملا ثبت لها حكم التدبير) أن لم يستنله لأنه بمنزلة جوزه  
منها (فن زال تدبيرها) بموت أو غيره أو انفصل قبل موت سيدها (دام تدبيره) كما لودبر عيدين فمات  
أحدهما قبل موت سيدها أو زال ملكه عنه (وصرح به) أي التدبير (كانت حر) بعدموت (أو أعتقتك  
بعد موتى وكنايته تكتل سيدك) أو حبستك (بعد موتى) وذكر السكاية من زيادتي (ولو در ثم كاتب  
أو عكس) أي كاتب ثم دبر (جاء) فيكون الرقيق في كل منهما مدبرا مكاتبا فيعتق بالاسبق من موت  
السيد وأداء السجود بناء في الأولى على أن التدبير تعليق عتق بصفة وقياسا في الثانية على تعليق عتق  
المكاتب بصفة وإذا عتق بالاسبق بطل المتأخر لا إذا كان المتأخر الكتابة فلا تبطل أحكامها فينبع العتق  
كسبه ورلده كما قاله ابن الصباغ في الثانية ويقاس ما الأولى ويحتمل خلافة

### باب أمهات الأولاد

بضم الحمزة وكسر هاء فتح الميم وكسر هاء جمع أم وأصلها أمة قاله الخوهري \* والاصل فيه خبر أمة  
ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم ومصحح اسناده وخبر أمهات الأولاد لا يبعن ولا  
يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيدها مادام حيا فإذا مات فهي حرة رواه ابن القطان وحسنه (إذا حبست من  
حر) كاه أو بعته ولو كافرا أو مجنونا (أمتة) ولو بلاوطه أو بوطه محرم (فوضعت ولو سقط يجب فيه غرة)  
وإن لم ينفل (صارت) به (أم ولد) فتعتق بموته ولو بقتلها له المأمر (بمخلاف أمة غيره) أن لم يكن فرعه  
(كان وطئها بظن أنها زوجته الحرة أو أمت أرغر بجرئتها) لحبست منه ووضعت ما حر فلا تصير به أم ولو أن  
ملكها لأنه لم تقع العاقبة فيه له كسك وخروج زيادتي من المكاتب فلا تصير أمة بذلك أم ولد (ولسيدها)  
أي أم الولد (اجبارها على النكاح) كالقصة نعم أن كان سيدها كافرا وهي مساعة فليس له تزويجها كما علم  
مما سر (وتفارق) أم الولد (المدبرة) في سبع مسائل (في أنها لا تناع ولا نوهب) لخبر أمهات الأولاد لا يبعن

يحرئها وأسيدها إجبارها على النكاح وتنفارق المدبرة في أنها لا تناع ولا نوهب



في الكتابة أو بسند  
عنه، لدرن ستة أشهر  
تبعه رقاً وعتماً ولا تصير  
أم ولد ولا فقه وروحى  
أم ولد ان كان بطؤها  
ولو أسلمت أم ولد كثنائي  
حصيل بينهما وألزم  
بمؤتمتا حتى يعتقها أو  
يسلم أو يموت  
(باب أحكام الرقيق)  
يفارق الحر في أنه  
لا يلزمه جعة ولا تنعقد  
به ولا حج ولا عمرة الا  
بشتر وعسورة الامة  
كالرجل لكن يحرم  
نظر غير محرم الى سائر  
بدنها ولا يجوز كونه  
شاهداً ولا ترجاناً ولا  
قائفاً ولا قاسماً ولا خارساً  
ولا مقوماً ولا كاتب  
حكماً ولا أميناً لحاكم ولا  
اماماً أعظم ولا قاضياً  
ولا ولياً في نكاح أو قود  
أو غير ذلك ولا وصياً  
ولا يقد أسراً اماماً ولا  
ملك ولا يباع بملك ولا  
نلز، زكاة فقطر  
ويتحملها سببه ولا  
يكفر بمال ولا يعطى من  
زكاة ولا كفارة شيئاً  
الامن سهم المسكانيين  
ولا يصوم غير فرض اذا

(يفارق الحرف في انه لا تنزله جمعة ولا تعتقده) كما سر في بابها (ولا يلزمه حج ولا عمرة) كما سر في محلها  
(الابنسر) فيلزمانه كالحر (وعورة الامة كل رجل) أي كعورته بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة (لكن  
يحرم نظر غير محرم الى سائر بدنهما) كالخبرة كما صححه النووي تبعاً للحققين وبضم الاصل تبعاً لتصحيح  
الرافعي بجواز نظره الى وجهها (ولا يجوز كونه) أي الرقيق (شاهد اولاً ترجمانا) يترجم كلام الخصم أو الشاهد  
للحاكم (ولاقائفاً ولأقساماً ولا خراساً ولا مقوماً ولا كاتب حكم ولا أميناً لحاكم ولا اماماً أعظم ولا قاضياً ولا ولياً في  
نكاح أو قوداً وغير ذلك ولا وصيلاً لا يقلد أمراً عاماً) لنقصه بالرق وتعيينه في الولاية بما ذكر أعمن من اقتضاره  
فيها على النكاح والقود والحد (ولا يملك) شيئاً وإن ملكه سيده لانه مملوك فأشبهه البيهقي نعم المالكات يملك  
لكن ملكه ضعيف (ولا يطاق) ولو كان مكاتباً (بملك) لعدم ملكه أوضفه وخوفاً من هلاك الامة باطلاق  
وتعيرى بذلك أولى من تعيره بالتسرى (ولا تنزله) زكاة (الا زكاة فطر) فتانم غير مكاتب أي تنزله ابتداء  
(ويتحملها سيده) عنه (ولا يكفر بماله) في سائر الكفارات لعدم ملكه أوضفه (ولا يعطى من زكاة  
ولا من) كفارة شيئاً إلا ممن سهم المساكين (في الزكاة للمساكين) بأن يأخذ منه (ولا يصوم غيره فرض إذا أضر  
ذلك) الصوم (به) أو بالسيد (الإبان سيده) ونزله الامة المباعة للسيد بانها لا تصوم بحضرة الابانة وان لم يضمر  
بها الصوم (ولا يلزمه) ان كان غير مكاتب ولا مأذون له في المعاملة (اقراره بماله في الحال) اذا مال له بل يلزم  
ذمة ليطالب به بعد عتقه (ولا يسهم له من الغنيمة) بل يرضخ له (ولا يأخذ لقطة الاعلى حكم غيره) بان يأذن  
له في أخذها نياية عنه (ولا يرث ولا يورث) كما علم من محله (ولا تصح كفالاته إلا بان سيده) لانه اثبات حق  
عليه فأشبه النكاح (ولا يضمن بالدية بل يضمن منه القيمة ما يضمن من الحر بالدية) من نفس أو غيرها  
ويضمن منه بما نقص من قيمته ما يضمن من الحر بالحكومة (وتحمل العاقلة قيمته ولا يتحمل هودية) عن  
غيره (ولا تتحمل عنه) بل موجب جنايته يتعلق برقبته (وجلداه) في الزنا وغيره (ونفيه على الصف من الحر)

أُضْرَدَ كَ بِهِ الْإِبَازَنُ سَيِّدَهُ وَلَا يَلْزِمُهُ أَقْرَارُهُ بِمَالٍ فِي الْحَالِ وَلَا يَسْهُمُ لَهُ مِنَ الْفَنِيْمَةِ وَلَا يَأْخُذُ قِطْعَةً إِلَّا عَلَى حَكْمٍ غَيْرِهِ وَلَا يَرِثُ وَلَا يُوْرِثُ وَلَا تَصَحُّ كِفَالَتُهُ الْإِبَازَنُ سَيِّدَهُ وَلَا يَضُمُّنَ بِالْبَدِيَةِ بَلْ يَضُمُّنَ مِنْهُ بِأَقِيْمَةٍ مَا يَضُمُّنَ مِنَ الْخَرِّ بِالْبَدِيَةِ وَتَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ قِيَمَتَهُ وَلَا يَتَحْمَلُ هُوْدِيَّةٌ وَلَا تَتَحْمَلُ عَنْهُ وَجِلْدُهُ وَفِيهِ عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْخَرِّ



ولا يرجع وينسكح أمين ولا يجمع أكثر من اثنين وملافة ثلثان وهذه الأمانة قرآن ولا لعان بينهما وبين شريكهما ولا ينسكح حرة وأما في عقد واحد ولا يقاد به حرة ولا بعض (١٤٠) ويؤدي به فرض السفارات ولا يحد فاذقه ولا ينسكح بنفسه وتجبر الأمانة على

النسكح وقسمها على النصف وصداقها الفيرها ولا يلحق ولدها سيدها حتى يتر بوطئها

(باب أحكام المبعوض) هو في بعضها كالعبد وذلك كالنكاح والطلاق والعسدة والعقوبات والشهادة ووجوب الجنة والعقود ونفقة القريب ولا خيار لا عصاة إذا عتق بعضها تحت عبد ولا يرث في بعضها كالحر وهو أنه لا يقاد بمن فيه رقب ويكفر بالمال إن كان موسرا وغير ذلك وفي بعضها كالحر وكالهبد بأعبارين وهو الملك والارث وغيرهما

(باب القرعة) بأن تكتب الأسماء وتخرج على السهام أو بالعكس وقد تكون في الأموال وذلك في القسمة وتبين العتق من الملك وقد تكون في غيرها وذلك في القسمة وتبين العتق من الملك وقد تكون في غيرها وذلك في إبداء القسم بين الروحات والسفر بواحدة وتنازع ولاية نكاح وقود عند

كأمر في الحدود (ولا يرجع) في الرنا كأعلم من الحدود (وينسكح أمتين ولا يجمع أكثر من اثنتين وملافة ثلثان) كأمر في النكاح (وعدة الأمانة قرآن) أو شهر ونصف كأمر في العدة (ولا لعان بينهما وبين سيدها) كأمر في بابه (وينسكح حرة وأمة في عقد واحد) كأمر في النكاح (ولا يقاد به حرة ولا بعض) كما في الجنائيات (ويؤدي به فرض السفارات) أي بمقتضى عنها (ولا يحد فاذقه) بل يزر كأمر في اللعان (ولا ينسكح بنفسه) بل لابد من إذن سيده (وتجبر الأمانة على النكاح) كأمر في بابه (وقسمها على النصف) من قسم الحرة كأمر في بابه (وصداقها الفيرها) أي ملك لسيدها (ولا يلحق ولدها سيدها حتى يتر بوطئها) بخلافه في النكاح لأن فرائضه أقوى

من ذكر وأنتى (هو في بعضها كالعبد وذلك كالنكاح) فلا يستقل به ولا يجمع أكثر من امرأتين وغير ذلك (والطلاق) فلا يملك الاطلاق (والعدة) فتعتمد المبعوضة بقرآن أو شهر ونصف (والعقوبات) فهو فيها على النصف من حقوق الحر ولا يحد فاذقه (والشهادة) فلا تقبل منه (ووجوب الجعة) لا (العقود) فلا تجب عليه ولا تنعقد به وإن وقعت في نوبته (والقود) فلا يقاد به حرة ولا بعض وإن لم تزد حرة القاتل (ونفقة القريب) لا تلزمه كالعبد هذا ما في الأصل وأصله وروى الشيخ أبي حامد الذي في الروضة وأصله ما عن البسيط الظاهر أنها تلزمه لأنها كالغرامات (ولا خيار للمبعوضة إذا عتق بعضها تحت عبد ولا يرث) ولا يلزمه حج ولا عمره ولا يكون قاضيا ولا وليا فقوى كالنكاح إلى آخره وأولى من قوله وهو النكاح إلى آخره (وفي بعضها كالحر وهو أنه لا يقاد بمن فيه رقب) هو أدنى من قوله بعبد (ويكفر بالمال) غير العتق (إن كان موسرا) ببعضه الحر (وغير ذلك) يجوز أن تنقله في نوبته ومحنة تصرفه غير إذن سيده فيهما ومحنة وصيته قياسا على التوريث منه (وفي بعضها كالحر وكالعبد باعتبار بن وهو الملك) فيملك ما تعطاه بعضه الحر دون ما تعطاه البعض الآخر (والارث) منه فيورث منه ما جمعه ببعضه الحر دون ما جمعه بغيرهما (وغيرهما) كالجنائيات عليه فيجب بهما ما يقابل الحر به بقسطها من الدية وما يقابل الرقب بقسطه من القيمة

(باب القرعة) هي إما (بأن تكتب الأسماء وتخرج على السهام) مثلا (أو بالعكس) بأن تكتب السهام مثلا وتخرج على الأسماء (و) هي (قد تكون في الأموال وذلك) في مسألتين (في القسمة) و (في) تمييز العتق من الملك) كأمر في محلها (و) (قد تكون في غيرها وذلك) في سبع مسائل (في ابتداء القسم بين الزوجات) و (في) السفر بواحدة) منهن (و) (في) تنازع ولاية نكاح و (ولاية) (قود عند الاستواء) و (ي) (تنازع عند إحياء موات) ليس بمعدن (أو) (في إحياء معدن) ظاهر أو باطن فهو أهم من تقييده بالظاهر (أو في دعوى عندنا كم) كأمر في أبوابها

(باب أحكام الاعمي) (هو كالبعير) في أحكامه (الأن في مسائل منها أنه لا جهاد عليه) لقوله أنه ليس على الاعمي حرج أي في ترك الجهاد (ولا يجهد في القلعة) لأن أدلتها بصرية وبصره معقود (ولا يصح بيعه ولا شراؤه) ولا نحوهما بما يتهرب فيه الرؤية كاطبة والرهن فيوكل فيها (ولادية في عيبيه) بل فيهما الحكومة (ولا فضل شهادته إلا) في خمسة أوضاع (في الترجمة والاسماع) أي في ترجمته واسماعه كلام الخصم أو الشاهد للفاضل لأنها تفسير ونقل اللفظ لا يحتاج إلى معابة راشرة وذكر الاسماع من زيادتي (و) (في) ما يثبت بالاستفاضة كالاسبب والعقود الموثقة كالنكاح فتفسيره بآداب من اقتضاه على الاسبب (و) (في) ما يحمله قبل العمى إن كان

أداه ونازع عند إحياء موات أو معدن أو في دعوى عندنا كم (باب أحكام الاعمي) هو كالبعير الأن في مسائل منها أنه لا جهاد عليه ولا يجهد في القلعة ولا يسح بيعه ولا شراؤه ولاديه في عينيه ولا تقبل شهادته إلا في الترجمة والاسماع وما يثبت بالاستفاضة كالاسبب وما يحمله قبل العمى إن كان

المشهود

المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب وقبض على المقر أن يشهد عليه عند القاضي (١٤١) وأنه يكره أن يكون مؤذنا وحده

ولا تلزم جعة إلا إن وجد قائدا متبرعا أو بأجرة وهو قادر عليها ويستبر في لزوم الحج والعمره له مع وجود الزاد والهابه وجود قائدا ولا يثبت في ديوان المرتزقة في الضرر ولا يعتق العبد الأحمي ولا حضنة لمن به عي وتكره كانه ويحرم صيده برمي وجرحه ولا يجوز كونه اماما أعظم ولا قاضيا

(باب حكم الاولاد)  
ولدا الحره حر والمملوكه مملوك غالبا ولدا المملوك يتبعها وولد المملوك عتقه بصفة لا يتبعها الا ان كانت حامله عند العقد أو الصفة وولد المكاتبه يتبعها ولا شيء عليه وولد الانصبة والمهدي والواجبين أنصبة وهدي وحمل المبيعه يتبعها ويقال له جزء من الثمن وولد المهرهنة والمجانسة والمثورة والمعارة والموصى بها أو بمنفعتها وقد جلت به بين الوصية وموت الموصى والموصى بخدمتها والموهوبة اذا ولت قبل القبض لا شيء عليها وان انعقدت في الردة وأبواه مرتدان فترد تبعا لها (والا) بان انعقدت قبل الردة أو فيها وأحدا أصوله مسلم (فسلم) تبعا والاسلام علو ذكر هذا من زائد ولو كان أحد أبويه مرتدا والآخر كافرا أصليا فكافرا أصليا قاله البغوي والله أعلم

المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب) حصول العلم بالمشهود عليه (و) في (قبض على المقر أن يشهد عليه عند القاضي) بما سمعه منه من نحو طلاق أو عتق أو مال لشخص معروف في الاسم والنسب (و) منها (أنه يكره أن يكون مؤذنا وحده) لأنه يغلط في الوقت فإن كان معه بصير يخبره به لم يكره لا تنافي له (و) أنه (لا تلزم جعة) لتضرره (الألآن وجد قائدا متبرعا أو) مملوكه أو (بأجرة وهو قادر عليها) فلم أغلو أحسن المشي بالعصا لا تلزم جعة خلافا للقاضي حسين (و) أنه (يستبر في لزوم الحج والعمره له مع وجود الزاد والهابه وجود قائدا) يقوده ويركبه وينزله متبرعا أو مملوكا له أو بأجرة وهو قادر عليها وهو في حقه كلهم في حق المرأة فيجب استئجاره بأجرة مثله وذكر العمره من زيادتي (و) أنه (لا يثبت في ديوان المرتزقة في الضرر) إذ لا كفاية فيه (و) أنه (لا يعتق العبد الأحمي) عن الكفاية لأن العبي يخل بالعمل (و) أنه (لا حضنة لمن به عي) ذكرنا أو شيء لانها مراقبة على الحفظات وهي متقية عنهما وهذا ما أوما إليه الامام وصرح به غيره وذهب الاسنوي الى خلافه (و) أنه (تكره ذكره كانه) لأنه قد يضطرب للمذبح (و) أنه (يحرم صيده برمي وجرحه) وإن دله بصير لأنه لا يرى العبد غلا يصح إرساله وقول وجرحه أهم من قوله وكاب (و) أنه (لا يجوز كونه اماما أعظم ولا قاضيا) كالشهادة بل أولى ولا يكون ساعيا في الزكاة ولا خارصا ولا قاضيا ولا يجزئ في الفرة

### (باب حكم الاولاد)

من الآدميين وغيرهم (ولدا الحره حر) ولد (المملوكه مملوك غالبا) تباعها وخروج زيادتي غالبا مسائل منها مالو أوصى مالك أمة بما تحمله فاعتقها وأرثه بعد موته ومالوطن الواطئ لامة نهارة فعلقته منه (وولد المملوك) الحادث بعد ايلادها (يتبعها) في المقتضى كما صرف يعتق بعد موت السيد (وولد المملوك عتقه بصفة) ولو مدبرة (لا يتبعها إلا ان كانت حامله عند العقد أو) عتق وجود (الصفة) متبعها وتعيرى بما ذكر أعمر مما عير به (وولد المكاتبه) الحادث بعد الكتابة (يتبعها) رفا وعتقا للكتابة كولد المستولدة (ولا شيء عليه) للسيد اد لم يوجد منه التزام بل للسيد مكاتبته (وولد الانصبة) ولد (المهدي والواجبين) بالتعيين (أنصبة وهدي) فليس له أكل شيء منه بل يجب التصديق بجميعه كأمه وقيل له أكل جميعه وجرى عليه الاصل تبعا للجهاد وأصله في ولدا الانصبة (وحمل المبيعه) آدمية أو غيرها (يتبعها) فهو مبيع (ويقال له جزء من الثمن) لأنه معلوم (وولد المهرهنة والمجانسة والمثورة والمعارة والموصى بها أو بمنفعتها وقد جلت به) في الصورتين (بين الوصية وموت الموصى) سواء أولدته قبل الموت أم بعده (والموصى بخدمتها والموهوبة اذا ولدت قبل القبض لا شيء عليها) فيما قام بها الضعفه عن الاستتباع أما اذا كانت الموصى بها أو بمنفعتها حامله عند الوصية فانه وصية أو جلت به بعد موت الموصى أو ولدته الموهوبة بعد القبض وقد جلت به بعد الهبة فانه يتبعها لحصول الملك فيها للقبال حينئذ فان كانت الموهوبة حامله عند الهبة فهو هبة وذكر الموصى بمنفعتها من زيادتي وتعيرى بما ذكر في الموصى بها أولى مما عير به (فائدة) لو رجع الأب في الموهوبة لا يرجع في الولد الذي جلت به بعد الهبة وولده بعد القبض (وولد الموصى بالمعارة والمقبوضة ببيع فاسد أو سوم والمبيعه قبل القبض يتبعها في الضمان) لأن وضع اليد عليه مابغ لوضع اليد عليها وحمل الضمان في ولدا المعارة اذا كان موجودا عند العارية أو حادثا وتمسك من رده فلم يرد (وولد المرتدان انعقد في الردة وأبواه مرتدان فترد تبعا لها) (والا) بان انعقدت قبل الردة أو فيها وأحدا أصوله مسلم (فسلم) تبعا والاسلام علو ذكر هذا من زائد ولو كان أحد أبويه مرتدا والآخر كافرا أصليا فكافرا أصليا قاله البغوي والله أعلم

أو المقبوضة ببيع فاسد أو سوم والمبيعه قبل القبض يتبعها في الضمان وولد المرتدان انعقد في الردة وأبواه مرتدان فترد تبعا والاسلام

﴿ يقول الفقير اليه تعالى (ابراهيم بن حسن الانباري) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح  
بمطبعة الشيخ الجليلة (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة ﴾

هذا لمن نهج بشيى محبته منهج الصواب وهذب بشعره أصول دينه عقول ذوى الالباب واصطفى  
لشعر دينه من أراد تقريبه من حضرته وأتحف أهل عنايته باضواء مصابيح معرفته وصلاة  
وسلاماً على منهج البراية وهلم الهداية ومنهج الشرع السمح الخفيف سيدنا محمد المبعوث بالدين القويم  
المنيف وآله الهداة الفخام وأصحابه الثقات الاعلام (و بعد) فقد تم طبع تحفة الطلاب بشرح  
تحرير تنقيح الباب لعلم الفضل الشهير والامام المفرد الكبير شيخ الاسلام وقبلة الأمام  
صاحب التآليف الشهيرة والمعول عليها عند ذوى البصيرة كيف لا وهو العبد في المذهب الفيس  
مذهب الامام الشافعى ابن اندريس رضى الله عنهما وألنا من بحار معارفهما وتوابعها من الجنات  
أعلى الغرف وأفاض عليهما من بحار رضاء أغلى التحف وقد حليت تلك الجياد الفرر وشيت هاتيك

الطرق بمثل هذا الشرح لجاء روضة فيحاء ومليحة غناء تسر الباطرين

وتغنى الطالبين وتذكر المشتهين وقد بذلنا الوسع في تصحيحه ولم

نأل جهداً به خدمة للدين ورجاء ثواب رب العالمين وذلك

بالمطبعة المذكورة الكائن مركزها بشارع التبليطة

يسراى رقم ١٢ بجوار الازهر الشريف

والمعهد الاعلى المنيف في أواسط شهر

شعبان المكرم سنة ١٣٤٠

هجرية على صاحبها

أفضل صلاة

وآتم تحية



( فهرست تحفة الطالب بشرح تحرير تنقيح الباب )

صفحة	صفحة	صفحة
باب الضرورة	باب زكاة النابت ٤٤	٢ خطبة الكتاب
باب دخول حرم مكة ٦٣	باب زكاة الفطر	٣ كتاب الطهارة
باب كيفية حج المرأة	باب محال جواز أخذ القيمة ٤٥	٤ باب الوضوء
كتاب البيوع	باب اجتماع زكاتين	٧ باب الاحداث
باب بيوع الاعيان ٦٥	باب المبادلة	٨ باب الفسل
باب لزوم البيع	باب الخلطة	١١ باب التيمم
باب السلم ٦٦	باب تجهيل الزكاة ٤٦	١٣ باب بيان السجاسة وازالتها
باب الربا ٦٧	باب زكاة المعدن والركار	١٥ باب مسح الحفين
باب المراجعة	باب قسم الصدقات ٤٧	١٧ باب الخيفض
باب الخيار ٦٨	باب قسم الغنيمة والفيء	١٩ كتاب الصلاة
باب بيان البيوع الباطلة ٦٩	باب السكرارة ٤٨	٢٠ باب أحكام الصلاة
باب الصلح ٧١	باب القدية ٤٩	٢٥ باب ما يفسد الصلاة
باب الخوالة	كتاب الصوم ٥٠	٢٦ باب الاذان
باب الوصية ٧٢	باب ما يفسد الصوم ٥١	٢٧ باب مواقيت الصلاة
باب المساقاة والمزارعة ٧٣	باب الافطار في رمضان ٥٢	٢٨ باب الامامة
باب الاجارة	باب ما يكره في الصوم	٢٩ باب كيفية صلاة السفر
باب العارية ٧٤	باب ما يصل الى الجوف ولا يفطر	٣١ باب صلاة الجمعة
باب الوديعة	باب الاعتكاف ٥٣	٣٢ باب كيفية صلاة الخوف
باب التمرض ٧٥	كتاب النسيك ٥٤	٣٣ باب القضاء
باب الوكالة	باب أركان الحج وواجباته ٥٥	باب كيفية وحكم صلاة المحدث
باب الشراكة ٧٦	وسنة	٣٤ باب صلاة العيدين
باب الهبة ٧٧	باب محرمات الاحرام ٥٧	باب الاستسقاء
باب الضمان	باب التحلل ٥٨	٣٥ باب صلاة الكسوفين
باب الرهن ٧٨	باب جزاء الصيد	٣٦ باب صلاة النفل
باب الكتابة	باب رمي الجمار ٥٩	٣٨ باب السجود
باب الاقرار ٨٠	باب مواقيت النسيك	٣٩ باب صلاة الجماعة
باب الشفعة ٨١	باب الهدى ٦٠	٤٠ باب ما يحرم استعماله
باب القصب	باب افساد النسيك ٦١	٤١ كتاب الجسائر
باب اللقطة ٨٢	باب فوات الحج	٤٢ كتاب الزكاة
باب الآجال ٨٣	باب مكروهات النسيك	باب زكاة الناض
باب الحجر ٨٤	باب نذر الهدى وغيره	باب زكاة التجارة
باب التفليس	باب كيفية الاستطاعة ٦٢	٤٣ باب زكاة النعم

صفحة	صفحة	صفحة
كتاب السير	كتاب الصداق	باب الوقت ٨٥
باب الجزية ١٢١	فصل في المتعة ١٠٢	باب احياء الموات ٨٦
باب الهدنة ١٢٢	فصل في الولية	كتاب الفرائض
باب الخراج ١٢٣	باب القسم والشوز	فصل في العول ٨٨
باب السبق على الحيل	باب الخلع ١٠٣	فصل في بيان الحجب ٨٩
والسهم ونحوهما	كتاب الطلاق ١٠٤	فصل في بيان من يقوم مقام
كتاب الحدود ١٢٤	باب الرجعة ١٠٦	غيره في الارث
باب السرقة ١٢٥	باب الايلاء	فصل في بيان عدد اصول
باب قطع الطريق ١٢٦	باب الظهار ١٠٧	المسائل
باب الصيال	باب اللعان ١٠٨	فصل في بيان التصحيح ٩٠
باب حكم الجدار المائل وما	باب العدة والاستبراء ١٠٩	فصل في الاختصار في مسائل
يذكر معه ١٢٧	باب الرضاع ١١٠	الفرائض
باب حكم الاشربة	باب النعقات ١١١	فصل في بيان الماسخة
باب الاطعمة ١٢٨	باب الحضانة ١١٢	فصل في بيان للشركة ٩١
باب الصد ١٢٩	كتاب الجنائيات	فصل في بيان ميراث الجد
باب الافحمة	فصل في موجب القتل ١١٣	فصل في بيان ميراث الرشد
فصل في حقيقة ١٣١	فصل الجباية على الرقيق ١١٤	فصل في بيان حكم اجتماع
فصل كان أهل الجاهلية	فصل في الاسراء في الجباية	جهتي فرض
باب الايمان	فصل في الجناية على غير	فصل في بيان ميراث الخفي ٩٢
باب النذر ١٣٣	النفس	المشكل والمفقود والحل
باب آداب القاضي	فصل في مستوفى القود	كتاب النكاح
باب القسمة ١٣٥	باب الديار ١١٥	فصل في بيان الاولياء ٩٤
باب الشهادات ١٣٦	باب العاقلة ١١٦	فصل في بيان الانكحة الباطلة ٩٥
باب الدعوى والبنات ١٣٧	فصل في تعليق الدية	فصل في بيان الانكحة
باب العتق	وتخفيفها	المكرهه ٩٧
باب الديار ١٣٨	فصل في بيان الاصطدام ١١٧	فصل غير الحر ينكح ٩٨
باب أمهات الاولاد	فصل في الجنايه على الجنين	امرأتين الخ
باب أحكام الرقيق ١٣٩	باب القسامة	فصل في عوب النكاح
باب أحكام المبعوض ١٤٠	فصل في القتل بالسحر ١١٨	فصل في الاسلام على
باب القرعة	باب أحكام المرتد	النكاح
باب أحكام الامعي	باب أحكام السكران	فصل في بيان العتيقة ١٠٠
باب حكم الاولاد ١٤١	باب الاكراه ١١٩	فصل فيما يقتضيه وطء
	كتاب الجهاد	الحائض في القتل
	باب العدة ١٢٠	



6298  
5/11



